





290

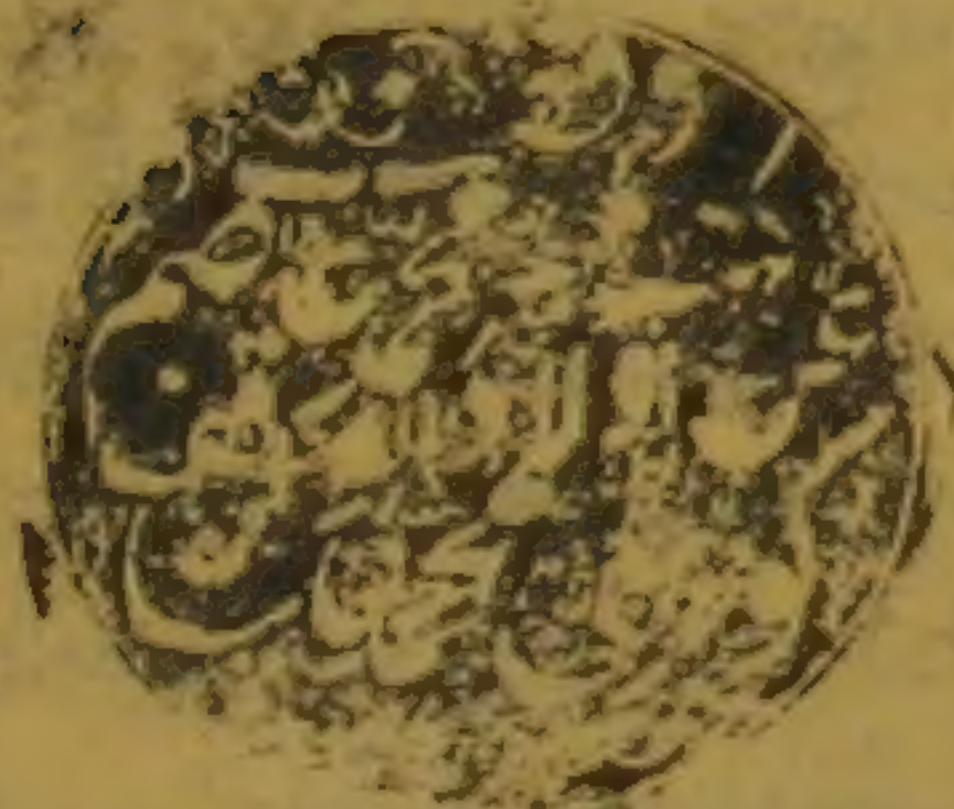
ASIM

۹۷۰

حاشية من خليل النور
على قول رادد التفسير

هم الما زيل فيكون للفظ واحد معناه حقيقة اوله ما حقيقة والاخر ما
ويكون كلاهما ادا اولى به في الما منها حاز اليها يلزم استعمال الشركة على
ساي والجميع بين الحقيقة والجازة لا يفرق ولكن التافه في عينه يلزم استعمال
الجازة التعريف شاه حسن

سجله من شهر رجب
١٢١٧
ويعمل السور
عمره فيقول الغ



٢٩٠

قول اعلم ان المصنف نظير لاطائل تحت لانه لو قال الضمير في قوله
 ترتيبه راجع الى الكتاب لانه الرسالة لانه معطوف على سميته وضمير
 المعطوف عليه راجع الى الكتاب قطعاً فكذلك الضمير المعطوف يدل عليه
 التأمل في كلام المصنف وهو في غاية الظهور فقصود الشارح تصوير
 المعنى وتحرير المدعى فانه قال بعد التحرير انما رتبها له لكان اولى
 لان المحتشبي تعرض في نقل كلام المصنف في تعيين المرجع للمعاني
 اصلاً من نحو كذا وكذا فاندفع ما قاله عصام الدين من ان البياض
 يقتضي الخفاء في المبين ولا خفاء منها انتهى فانه ذهل عما
 ذكره الشارح في تحرير المدعى من ان المقدمة في كذا وان المقالات في
 كذا او كذا وان الخاتمة في كذا وكذا فانه توضيح المتن فانه **قول**
 في كذا او كذا او كذا بالفاء كذا المتن الا ان عدمه اولى **قول** ولا خفاء في ان الضمير
 جزم وقطع يرجع الضمير الى الكتاب وانما خبر بان الجزم
 في الاول صحيح دون الثاني فانه يصح رجوعه الى الرسالة ايضا
 لصحة المعنى والعطف وهو لا يقال ان المدعى ظني فرجوعه
 الى الكتاب ارجح لعدم احتياجه الى التأويل بالكتاب ونحو ذلك
 نقول هذا انما يتم اذا كان كل مؤثر لفظي يجب تأنيث الضمير اليه
 اليه وذلك ممنوع لان المؤثر اللفظي الذي لا يكون له مفرد دون التأنيث
 والبركة يصح رجوع ضمير التذكير اليه بلا تأويل ولانه الضمير اذا اريد
 القريب والبعيد تعين القريب ولان العلم او علم اسم الجنس في تعيين
 المرجع عما قاله عصام الدين ومن سلم هذه الامور وتأمل في قولك
 انما رتبها يقول ان ضمير ترتيبه راجع الى الرسالة لا الى الكتاب وان

واعلم انما الضمير في جواب لا الضمير الذي لفظاً
 او معناه في قوله قال السيد قدس سره
 في حاشية شرح المقاصد قدس سره في حاشية
 الفاء مع كونها ضميراً قليلاً انتهى
 الا انه لا بد بالجملة من كلامه ذكره لفظاً
 في حاشية التكملة

كالامور التي تنقله عنه
 عصام الدين

ولان يمكن هذا الاحتمال راجحاً عليه فلا أقل من ان يكون مساوياً
 لا يقال ان المدعى ظني وهو رجوع الضمير الى الكتاب فلا اعتبار
 في كلام المحتشبي اذ ما ذكرناه الامور الثلاثة في مادة المساواة
 يتم انما اذا كان المرجع البعيد فلا يتم لاننا نقول ان الامور
 المذكورة مطلقة ومن سلمها لا يتبادر اليها دعوى التبادر
 لتكلف وقد صرح عصام الدين بعدم التكلف ويقول ان
 ان الاطلاق هو الاصل والتقييد خلاف الاصل فلا بد من
 دليل فلا يصح الجزم ودعوى الرجحان تدبر وقال عصام
 الدين في توجيه الشرح ان مقصود الشرح الاشارة الى ان الفعل
 الماضي كالافعال الواقعة في التعريفات مجرد عن الزمان انتهى
 وفيه نظر لان ذلك التجريد لا يصح اليه لكونه مجازاً بلا ضرر
 ولا ضرر في هذا المقام لانه مجرد الحاق الحظية بعد وضع
 الكتاب ولانه يجوز الاخبار عما رتبته في الذهن **قول** فما
 ذكره الشارح اذ يفرض ان كان رجوع الضمير الى الكتاب ظاهراً على
 كل احد فاذكره الشارح وقد عرفت ان مراده هو العطف وانه
 لا يدل على رجوع الضمير الى الكتاب لانه يعنى المعنى والعطف
 على تقدير رجوع الضمير الى الرسالة ايضا الا ان التبادر مع المتن
 رجوع الى الكتاب في بادى النظر لا يقال ان رجوع الضمير
 الى الرسالة محجوج لما تكلف الاستدلال لان المراد بالرجوع
 اللفظ وبالضمير المعنى لانه المرتب لاننا نقول الامر كذا ذكرته
 الا انه ينساق اليه الذهن لغاية ظهوره كالاختصاص على ارباب

فليس بجواب شدة المقدرة

الفهم والا استعداد وهو **قول** مرجع الضمير باللام كاهلنا
 لنظير وفي بعض النسخ مضاف اليه للبيان **قول** فلا توجه
 لانه الشئ لم يدع رجوع الضمير الى الرسالة عما فهمه المحشي
قول لما تأويل الرسالة يفيد انه لو رجع اليه لاحتاج اليه
 وهو م وقد مر السند **قول** او المذكور وهو معنى الرسالة
قول او غير ذلك من قولنا ما ذكرنا والمختصر مثله هذا كله
 مبنى على تسليم وجوب رجوع الضمير الموثق الى الرسالة
 وهو مبنى على عدم الفرق بين مؤنث لفظي وبين مؤنث
 غير لفظي وقد مر الفرق **قول** والترتيب ولا يخفى ان كلام
 المحشي لا ههنا توضيح لكلام الشئ وهذا الكلام منه شرح
 وايضاح لعبارة المصنف في قاعده التعليم فقدم
 الكلام المتعلق بالمتن على الكلام المتعلق بالشرح لان
 ملاحظة المتن مقدم على ملاحظة الشرح ولجواب ان الكلام
 السابق يحقق مرجع الضمير في رتبته في الحقيقة وهذا
 الكلام منه تحقيق لمعنى كلمة على المتن وهو متأخر عن
 الضمير فافهم **قول** جعل كل شئ كلمة كل ليست في موضعها
 لانه التعريف للماهية لالافراد **قول** في مرتبة اى للآلة
 كما هو المتبادر من الاضافة ولا يخفى ان الترتيب يقتضى
 التعدد فيكون الترتيب مرتبة اثنين لا اقل **قول** جعل
 الاشياء المتعددة اشارة لانه اجمع ليس المراد به معنى
 المشهور المتعارف عندها هل العربية بان يكون اقله ثلاثة

في حديث الموثق اللفظي الذي لا يصح
 المعنى بدون التأويل فان رجوع
 المذكور اليه بلا تحاشف على ما قاله عصام الدين

والفرق ان المؤنث اللفظي الذي
 لا يكون له معنى بدون التأويل يرجع
 اليه ضمير المذكور بلا تحاشف

واعلم ان الابدان كالكلمة في الوجود والاعتبار
 شاعرت في اعتبار الابدان في الوجود والاعتبار
 الا انهم انما يتصورون في الوجودات
 فاذا كسفت الابدان في الوجودات
 فاصبحت الابدان ملاحظة للوجودات
 فاصبحت الابدان ملاحظة للوجودات

بالمراد مجرد التعدد وان كان اثنين وكذا الكلام في كل جمع
 مذكورة التعاريف لا يقال ان التعريف محفوظ عن الجواز
 لاننا نقول يجوز ان يكون ذلك حقيقة عرفية ولو سلم نقول
 انه مشهور على ما سيجي **قول** بحيث يطلق عليها اسم
 الواحد فلا بد في المعنى الاصطلاحي من اعتبار الهية الا
 الاجتماعية واصله له الواحد اضافة الغام للخاص
 وبانية غير مشهورة **قول** ويكر بعضها نسبة الى البعض بالتقدم
 والتأخر يخرج امثال الجحون وبعضهم توقفه وجود
 فرد يخرج بهذا وقال ان عمومته بحسب المفهوم فقط على ما
 قال عصام الدين **قول** لا يتعلق كلمة على بالترتيب لفساد المعنى
 وهو انه يلزم ان يكون هذه الامور الخمسة خارجة عن الكتاب
 نعم لو ضمن كانه جواب سؤال يرد على دعوى عدم التعلق على الاطلاق
 ونقدية ظاهر ولو قال الا باعتبار التضمن لكان اظهر ويختصر
واعلم ان التضمن ملاحظة معنى فعل لازم لمعنى فعل مع
 ملاحظة معناه واعماله علم بهذه الملاحظة ولا بد ان في مقام
 التفسير طريقان لا يقل جمل الاصل ثابتا والمضني حالا وثانيها
 عكس ذلك على ما قال عصام الدين في حاشية الكافية والمراد
 بالزوم هو الزوم في الجملة لا الزوم المنطقي وانشاء المحشي
 لكل من الطرفين وان الاو هو الاو في ملاحظة معنى
 الاشتغال اللازم للتقريب مع معنى الترتيب والقرينة على ذلك
 كلمة على فانها لا تكون صلة للترتيب من غير استعمال الترتيب

فمعنى الاشتغال لانه لو استعمل الترتيب فيه وحده يكون مجازا
ولو استعمل في معناه وفي معنى الاشتغال بقرنهما بين الحقيقة والمجاز
ولو استعمل في معنى ثالث شامل لهما يكون عموم المجاز وقد قالوا
ان التضمين ليس مجاز بل المعنى المضمين بالفتح ملحوظ في معنى
معنى الترتيب على طريق التبعية وهذه الملاحظة يصح تعلق
على ان يكون ظرف لغو **قول** فلو اعتبرنا الحصر وكان ظرفا
لغوا عطفا على قوله لصح **قول** وان لم يعتبر فيه اي لم يعتبر التضمين
في قوله رتبة يكون ظرفا مستقرا بمعنى لا بد في هذا المقام من اعتبار
التضمين او التقدير فعلى الثاني يتبع المعنى رتبة مستملا على هذه
الامور الخمسة او مقصورا على هذه الامور اذ الخطبة لا عبرة
بها في هذا المقام لان الخطبة ذكرت للترك بها والعلام في
مقصود الكتاب **قول** والمعنى على الاعتبارين اعتبار التضمين
واعتبار الظرف المستقر وعلى المعنيين اللغوي والاصطلاحي
فالا اعتبارات ستة فلا تغفل **قول** جعلت اشارة الى الطرفين
المذكورين في ابراز التضمين واسارة الى ان الاول جعل المضمين
في اصله وجعل المضمين حالا وان اعتبار التضمين اولى من اعتبار
التقدير والحذف في الكلام لانه خلاف الاصل لا يقال ان المضمين
مستفاد من المحذوف فالحذف مشترك لانا نقول ان ذلك
المعنى ملحوظ تبع المعنى المضمين فيه فلا خلاف في باب التضمين
لان التضمين مقابل للحذف والتقدير **قول** وثلاث مقالات على
مذاق الشئ **قول** او جعلت الكتاب مستملا ويتوهم انه ذكر الـ

الترتيب المزوم واريد اللازم حتى يكون المعنى جعلت الكتاب
مستملا على الامور الخمسة فيكون مجازا مرسلًا وهذا احتمال اخر
يهدم الملازمة في قوله وان لم يعتبر يكون ظرفا مستقرا لانا
نقول هذا ليس بصحيح من جهة المعنى لان معنى الترتيب مقصود
في مدح الكتاب قال عصام الدين بعضهم ادعى جواز تعلق
على بقوله رتبته بلا اعتبار التضمين لكن لم يثبت دعواه بدليل
وهو مطلوب عنه ثم التحقيق في ظرف المستقر ان يكون متعلقة
بمحذوف وان كان من الافعال الخاصة بخوريد من العلماء اي معدود
من العلماء فان كان الاشتغال من الافعال العامة يكون ظرفا
مستقرا على المشهور وان كان من الافعال الخاصة يكون ظرفا
مستقرا على التحقيق والله النوفيق **قول** ذاتي كذا اي لفظ
ذاتي عبارة السيد السند قدس سره اسم اثنان اشار به
قدس سره الى كلام المصنف الذي نقله الشئ فالمشبه به كلام المص
من حيث انه منقول الشئ والمفوض له والموجود في نسخة
والمشبه ايضا كلام المص من حيث انه منقول قدس سره
او مفوض قدس سره او الموجود في كثير من النسخ فالمفوض
الواحد متعلق به تلفظان تلفظ الشئ تلفظ السيد السند قدس
سرّه او تلفظ المص فحصل التقاير ويمكن بيان التقاير بان
المفوض له وجود في الكتابة فله وجودان وجود في خط
الشارح ووجود له في خط السيد السند قدس سره اوله
اوله وجود في النسخة التي وصلت الى الشئ ولم وجود في

في كثير من النسخ التي وصلت الى السيد السند قدس سره فحصل
موجودان وتعلق به نقل الشئ وتعلق به نقل السيد السند
قدس سره عن كثير من النسخ فوجد موجودا مفعولا
فيمكن بيان التعارض وجوه والظن الحاشية هو احتمال
النقل وفي كلامه قدس سره هو اعتبار الوجود فظهر ان
الضمير في قوله راجع الى الشئ **قوله** وتلك المغايرة كافية في
رفع لنزولهم عدم الصحة من الاتحاد لان كل مغايرة كافية في
صحة التشبيه لانه لا بد من وجه شبه متعارف **قوله** ان
هذه بين اي ان هذه العبارة التي نقلها الشئ عبارة المتق
قوله لفظ التثنية ههنا اي في المقام الاول احتراز عن التثنية
وهو قوله اما المقالات فثلث كما حكم فيه الشئ و اشار اليه
في انشاء التقرير حيث قال اما المقالات فاولها في المفردة
اه عليا قال عصام الدين فقول السيد السند قدس سره
رد على الشئ بان السهو في الاول لانه الثاني كما زعمه الشئ
فكان السيد قدس سره والشئ اتفاقا على زيادة احد هما
واختلافا في محلها الا ان نسخ الشئ مختلف في هذا المقام
وفي بعضها اما المقالات فثلث اولها في المفردات الخ
وا احتمال تنبيه الداهل قاهر فحكم الشئ يكون الثاني زائدا سهوا
محتمل زدد ثم الصواب ان لا يكون ثلث في نسخة الشئ لانه
تكرار محض لعدم الذكر في بيان حاصل المعنى لا يدل على حكم
الشئ الثاني بانه سهو فاذكره عصام الدين سهوا **قوله** سهو

سهو عذر لانه يقتضي الوجود في الحافظة والزول عن المذكرة
بخلاف النسيان فانه يقتضي الزول عنها علما في المقام وترجم
قوله ولم ينسب اي لم ينسب السيد هذا السهو للمصنف
والسهو ليس من الافعال الاختيارية فالناسخ او ما من المص
لنسب السهو لانه الفعل مضاف الى اقربا وقائه وهذه
مقدمة مشهورة مسلمة عند العقلاء ومراعاة للادب مع
الاستناد لان السلف استأذنه والخلف والاستناد الى القيم
استناد مجازي شائع ايضا عندهم من قبيل فائمه صلواته
وهو من الادب مع الاخوان ايضا فالمبالغة في امثاله ليس
بمراد **قوله** بل لا ينسب والصلوات لم ينسب **قوله** وفي اختياره
فيه ان السهو ليس من الافعال الاختيارية اصلا **قوله** الذي لا شعور
لم فيه ان فاعل السهو لم شعور فالتساهي عالم فلا يصور به
المجاد في موضع قيل صام نهان ففائدة الادب والعذر عن
الناسخ ايضا لا المبالغة لان السهو في هذا المقام بعينه ليس
بقطعي فالمبالغة لا يناسب المقام **قوله** بدل على ذلك اه يشعر
بان الشئ غفل عنه لانه قدس سره قد رد على الشئ في قوله
ثم في مساق كلامه قدس سره انه جازم بكونه سهوا في الاول
فلا بد ان يكون الدليل قطعيا ومجتمعا انه قدس سره فان به كما
ذهب اليه عصام الدين ودعوى المبالغة من المحشى بقوى
الاول لكن الكلام في كلامه في دلالة الدليل على المدعى فان كان
المطلب ظاهريا فلا كلام في الدلالة لان المصاير ورد التثنية في

في الثاني على انه خبر لا على انه صفة فهذا يدل على ان يكون المقام
ثلاثا لم يعلم قبل والافعال اسلوب الايراد على طريق الوصف
وعلى طريق الاعادة لا على طريق الافادة وهو ظهري ولا الشئ
متفق في الثاني لا في الاول ومن المعلوم ان احدهما زائد
ولان المقام الاول مقام الاجمال والثاني مقام التفصيل ولا
الاول فضله والثاني عمدة فكل يدل دلالة قطعية على زيادة
الاول عما قالوا كما سيجي لكن لم يذكر المحشي حديث العمدة
لغاية ضعفه وان كان المدعى قطعيا كما هو الظاهر لفظه قدس
سره فلا يتم كلام قدس سره والمحشي والعمدة جملا على الثاني
واستصعبا في التطبيق على المدعى وسيجي التفصيل
قول لزوم التكرار لان كون المقالات ثلثا قد علم مما مر فالاعلام
به ثانيا تكرر محض لا يليق بايجاز المتن **قول** بلا فائدة مثل
الاعادة لبعده العهد وتنبيه الذاهل كما قالوا في اطراف القضية
فان بعد العهد هذا المقام لا يعتابه لان ايجاز الرسالة ياتي
عنا مثاله كما لا يخفى على اهل التأمل والا نضيف **قول** لم حكم
بالزيادة اه الحكم يتبع الدليل فالدليل يدل على ان الثاني
مستدرك لا على الاول فالصواب هو الحكم بالزيادة
الثاني لا الاول فالسؤال معارضة بالقياس لا المنع باللازمة
قول لو جهل محصول الوجهين ان الدليل يدل على
زيادة احدهما لا بعينه بل يدل ظاهرا على زيادة الثاني اذ به
حصل التكرار لكن رجع الاول لان ثبوته عن المص

المصر مضمون فالمشكوك فيه بمعنى الظنون والشك في اللغة
خلاف القياس والثاني متواتر متيقن فعدل عن الظن ولان
المقام الثاني مقام التفصيل بخلاف الاول فانه مقام اجمال
فرجح الاول للزيادة المقام يرد على كل منهما ان لفظ الصواب
يأتي عن ارادة الترجيح فالصواب ليس بصواب ولا هذا
استار بقوله فان قلت ما ذكرته من الوجهين اه والدليل لا
يدل على المدعى وهو كون الثالث في الاول خطأ بل اللازم
كونه خطأ في احدهما لا بعينه فثبت الخطا لان قوله اولى
يدل على الجواز في الاول ايضا **قول** قلت لما وجب الحكم بزيادة
احدهما او محصوله ان الدليل يدل على ان الحكم بزيادة في احدهما
صواب وتعيين ان ذلك الحكم في الاول لانه الثاني مستفاد
من مقدمه خارجة عن الدليل معلومة عند العقلاء وهي ان
الذهاب من الفاضل الى المفضول بلا داع خطأ عندهم
فكونه دليلا بلا ملاحظة هذه المقدمة المشهورة صحيح قال
عصام الدين ان هذا الكلام من المحشي مبني على عدم الفرق
بين الحكم بالزيادة وبين كون لفظ ثالث زائدا في الاول خطأ
فيه والفرق ظاهر لان الاول لا يستلزم الثاني وهو ظهري
ايضا ويمكن ان يقال ان قوله قدس سره والصواب ان لفظ
ثالث خطأ يحمل الامر من الاول كون لفظ الثالث خطأ وهو
الظن والثاني ان لفظان داخل على الجملة الاسمية الدالة
على الحكم اجمالا فكان قدس سره قال ان هذا الحكم هو المص

الصواب دون الحكم الثاني أقول ان احتمال الاعادة في الثاني لا محل
ازالة الفضلة الناسية عن بعد العهد ساقط عن درجة الاعتبار
لعدم البعد عند المؤلفين فالدليل يقيني فيتم ولا حاجة الى
ما احتج به عصام الدين من ان الطلب ظني ولا حاجة ايضا
الى ما ذهب اليه البعض من حديث الحكم والذهاب قائل **قول**
يقين ما في كتابه بانته حاشا لا وصول الفرض وضوا بطله **قول**
منه رجاء حال من ضمير ترقى **قول** فان قلت ما ذكرتم في الجوابين
محصوله ان الوجهين يدلان على ان الحكم في الاول اولى من
الحكم في الثاني ولم يدل على المدعى وهو كونه لفظا ثالث في
الاول خطأ **قول** كان خطأ اي كان لفظا ثالث في الاول
خطأ **قول** ولقائل ان يقول ايراد السيد بان ما ذكر
لا يدل على ما ادعاه **قول** في هذا التكرار اي التكرار
في المقام الثاني **قول** على ما بعد عهده على صيغة الماضي
بمباحث المقدمة وقد وقع نظير في المفتاح **قول** وما
قبله ابطال السند **قول** قد فوج جواب عن طرف القائل
حاصل الدفع ان الداهل غافل عن مرور الثلثة متذكر
بمرور المقالات فلا يكون التفصيل عين الاجمال بالنسبة
اليه **قول** وايضا يعني لو سلمنا انه متذكر بمرور الثلث
نقول انه ليس بمقصود اصلي في مقام التفصيل بل ذكر
لبعد العهد بل المقصود بيان ما في المقالات وما قيل
حاصل القيل ان الثلث في مقام التفصيل مقيد بالصفة

بالصفة فكانه قال المصرا ما المقالات فثلث المقالة الاولى
منها في المفردات فقوله المقالة الاولى منها في المفردات
صفة لثلاث فلا يكون عين ما مر لانه ما مر مطلق والمذكور
هنا مقيد **قول** تكلف الاول فتكلف مستغنى عنه لانه
محجج له المحذف الا انه كلام على السند الاخص **قول**
من الدفع وهو حديث ازالة الغفلة والحق ان امثال هذا
التوجيه لا ينبغي على امثال سيد المحققين فلم يلتفت اليه لانه
ساقط عن درجة الاعتبار في نظر المؤلفين كما مر فالحق
ان المدعى يقيني والدليل انه قائل وانصف وبالله
التوفيق **قال المصنف** فيها جملتان **واعلم** ان المذكور في عنوان
اجزاء الكتاب يمكن ان يكون عدة ولا يلزم ان يكون ذلك الجزاء
مقصورا على ما ذكر في العنوان فلا يرد ان تقدم مباحث
النصوص على مباحث التصديق المذكورة في المقدمة فانه مذكور
على طريق التبع **قول** والمظروف لا يكون ظرفا فلا يصح حصول
المص ظرفا فيكون ايراد على المص وفيه نظر لانه لا معنى لتسليم كلام
كلام الشئ والايراد على المص مع ان كلامه اصل سابق والثاني
حدث من كلام الشئ فالإيراد عليه هو اللفظ كما مر فلا ولا ان
يقول والمظروف لا يكون ظرفا والظرف لا يكون مظهر فافهم
متنايان فكيف التوفيق بينهما كما يقتضيه السوق ولعل المقدمة
الثانية سقطت من قلم الناصح **قول** الكتاب محصل الجواب ان كل
واحد من الحكمين صحيح باعتبارين ثم خص الكتاب بالذكر لكونه اعم

من الرسالة **قوله** عن الالفاظ والاحتمالات المشهورة فيها
سبعة احدها الالفاظ المخصوصة من حيث انها دالة على
المعاني المخصوصة وكذا المعاني المخصوصة من حيث انها
مدلولية لها وكذا النقوش من حيث انها دالة على الالفاظ
المخصوصة فالجيشة معتبرة في كل منها والمركب الشائى منها
ثلاثة والثلاثى واحد والمختار عند السيد قدس سره هو
الاول لانه المتبادر عند الاطلاق **قوله** وكذا كل جزء منه
اي من الكتاب من الباب والفصل والمقدمة فالاحتمال
فيه سبعة ايضا وهو **قوله** طائفة اى طائفة مخصوصة
من الالفاظ المخصوصة يريد بها الكتاب فيكون كل جزء بمفيدة
ويحتمل ان يكون ببيان **قوله** اذا عرفت هذا اى ما ذكره في الكتاب
واجزائه او هذا القول **قوله** فالظرفية اى ظرفية المقدمة
في كلام الص بالنسبة لاشئ اى لكل واحد من الجنتين فالظرفية
مشملة على كل منهما اشتمال الكل على الاجزاء **قوله** والمظروفية
اى مظروفية المقدمة في كلام الشئ بالنسبة لاشئ اخر
هو البيان وهو قد يكون بالالفاظ وقد يكون بالاشارة
وهو عام في الالفاظ فهو محيط بها عما قال السيد السند
قدس سره في شرح المفتاح فلا تناقض في قولنا ان المقدمة
ظرفية لجزء وانها ليست بظرف للبيان بل هي مظروفية له لا
خلاف المحول وهو **قوله** وكلا الاعتارين صحيح فلا تناقض
بينهما **قوله** نعم اشارة للمشاء غلط السائل **قوله** كافي

في الاجسام والاعراض فان طرق السطح مثلا هو الجسم وظرف
اللون هو السطح فالسطح طرف لشيء ومظروف لشيء اخر **قوله**
اما في الظرفية والمظروفية وهذه الدعوى صحيحة فان كون الالفاظ
قوايل المعاني مشهور عند العقلاء لان المعاني تزيد بزيادة
ونقص بنقصانها وتؤخذ منها اما كون المعاني طرفا للالفاظ
فما صرح به التقاراضي في شرح المفتاح فكان المعنى محيطا بال
لفاظ احاطة الثوب باللبس فان شيئا منها لا يحيط به المعنى
ولا يرى عنه خاليا فاقول **قوله** فان النسبة اعني الدالية والمدلولية
هي متكررة كالابوة والبنوة وهو لا يلازم لقوله بالنسبة
التي بين الطرفين والمظروف فالوجه ان يقول فان النسبة
بين الدال والمدلول كالنسبة بين الطرفين والمظروف في
كونها ارتباطا وهو من الطرفين ومن المعلوم ان الظرف
لا يستعمل في المعنى الاسم لانها موضوع لمعان جزئية غير
مستقلة بالمفهومية وفيه نظر لانه كلمة لا تدخل على كلمة
الطرفين في المشية به فكيف يدخل في المشية ولا كلمة
في انما تستعمل في الظرفية لاني المظروفية ولا في النسبة بينهما
فكلمة لا تدخل الا على المحيط ولو عجزنا **قوله** فيجوز ادخال كلمة
في على اتماريد والظهير في اتماراجع لما الدال والمدلول
ولم يظهر صحة تفرع عما قبله كما مر من اقتضاء كلمة في الاحاطة
في مدلولها وهو **قوله** والصواب ما مر من فلاح العلامة
التقاراضي **قوله** للتخفيف اى للاختصار **قوله** فلم يترك

سؤال استفاردي لغوي اما الاصطلاحى فراجع الى النوع
الثلاثة قد ذكرته في حاشية الشرح لطاش كبرى زاد
مفصلا **قول** على المغايرة بينهما اى على المغايرة النوعية الغير
الحاصلة من الاضافة بان يكون الاول تصويريا والثاني
تصديقا وفيه نظر لان العام لا يدل على الخاص لانه النفا
حاصل عن المضاف اليه ايضا وهو كاذب في صحة العطف
وهو **قول** والجواب ان ذكر البيان مع عدم الاحتياج يستدعي
نكتة **قول** بمعنى التعريف اى القول الشارح لانه مقابل للمختص
نظرا لان المراد بالبيان معنى مصدرى حاصل بالقول الشارح
ولمحة بل بالاشارة ايضا ولذا صار عامما في اللفاظ كما مر **قوله**
النقل عن السيد السند قدس سره **قول** وبالله التوفيق موضوعها
المفرد **قول** ان تميز العلوم في انفسها انما هو تميز موضوعاتها
فكذلك تميز اجزاء الفقه انما هو تميز موضوعاتها فالمسائل
المذكورة في المقالة الاولى موضوعها المفرد فلا يبحث عن
احوال غيره فيها مع انه يبحث عن احوال المركب التقيدى وهو
القول الشارح فلا يصح قول المص المقالة الاولى في المفردات
هذا السؤال معارضة لدليل مضمون قائم على صحة كلام المص
فان قيل ان المسائل المذكورة فيها المقصوده بالذات موضوعها
المفرد فلا يرد السؤال على المص قلنا ان هذا التوجيه غير صحيح
لان مباحث القول الشارح هي المقصوده بالذات لان
المقصود الاصل في المنطق هو الكاسب دون المبادئ كما

كما بحث الكليات الخمس فلا يصح كلام المص فالاول على الاحتمال
الاول والثاني مبنى على الاحتمال الثاني فقول المحشى او اكثر مسائلها
محل بحث لانه خلاف المتبادر يدل على ذلك ان العماد اورد
سؤالا على المقدمة بانها ليست مقصودة على الامور الثلاثة لان
تقدم مباحث التصور على مباحث التصديق مذكور فيها فاجاب
بالحمل على الاحتمال الثاني فلو كان متبادرا لم يرد السؤال بالتقدم
المذكور فظهر ان السؤال الذي دفع السيد السند قدس سره يمكن
تقريره بوجهين الاول مبنى على المتبادر والثالث على خلافه لانه
مقصود لان تميز العلوم بموضوعاتها لا يمنع ذكر مسئلة في آخر
على سبيل الاستطراد في ذلك العلم فكذلك حال الاجتهاد **قوله**
الثالث مراد جزما على انه خلاف المتبادر على ما سبق في كلام العماد لانه
مذكور فيه في مقام التوجيه والترديد بوجه خلافه فليس الترديد
على ما ينبغي فاقول **قوله** اما باعتبار انه لا يعرفه وكل منهما ليس بلان
لان اجلا والمفرد على ما يقابل المركب من ازمير او اكثر هو المشهور
المعارف كما اعترف به فحمل السائل على ما يتبادر الذعن اليه من
الاطلاق لكونه غافلا عن القرينة لا لكونه جاهلا او ذا هلا فحاصل
الجواب ان المراد خلاف المتبادر والقرينة على المراد هو المقابلة
هي مقابلة الجملة التي هي القضية غاية الامران السائل ذهل عن القرينة لا
عن تعدد المعنى **قول** بان المفرد لم يخصص بالصواب ان السيد السند
قدس سره اشار الى المراد بالتمثيل على القرينة والدليل على ذلك قوله
قدس سره والدليل على ذلك **قوله** فان مقصوده قدس سره من تعداد

المعنى بيان يصلح للإرادة وهو مقابل الجملة والدليل أن المعنى
المفردات مقابلته للقضايا بما لحظت كونه القضية جملة ولولم يلاحظ
كونها جملة لم يصح الاستعمال لأن المراد المفرد لا يستعمل في مقابلته
القضية دل عليه عدداً للاق المفرد وقد ظهر أن المقصود من
تعداد للعاني هو التنبيه على طريق الاستعمال وعلى القرينة الدالة
على المراد فقامل **قوله** هو الشايع لأن غير أهل الخبر الصرف يستعمل
أيضاً لكن عندهم شايع **قوله** ما يقابل المضاف والمضارع **قوله**
الشايع عند عدم إرباب علم المخبر فوضع منه باب المتأدى وباب
اسم لا ينفى الجنس **قوله** وهو بهذا المعنى يتناول المركبات التقييدية
فتناول القول الشارح فالمقصود من التعداد هو التنبيه على الصالح
لا يكون مراداً في المقام لا تعليم السائل ولا تنبيه على السائل الداهل
على تعدد المعنى كازع المحشى كما مر **قوله** والألفاظ المشتركة فيه
أن لفظ الإطلاق المذكور في كلامه قد تكرر لا يقتضيه الاستعمال
لا الاشتراك **قوله** لا يستعمل في أحد معانيها أراد به ما فوق الواحد
أي لا يجوز استعماله بلا قرينة وفيه نظر لأن الجواز لا يجوز استعماله
بلا قرينة بخلاف المشترك فإنه يجوز استعماله بلا قرينة يدل على
ذلك كلام أئمة الأصول لأنهم قالوا في بيان كون القرينة حقيقة في
الجنس والظهور أنه مستغن عن القرينة وقالوا أيضاً أن الجملة
أن استغنى عن القرينة الحق بالحقيقة وحصل الاشتراك وغير
ذلك وقالوا أيضاً أن حكم المشترك أتم من نفسه الخسيفة وغيرها
من الأدلة والامارات وقالوا إن سبب وضع المشترك أتم

أما ابتداء وإن كان الواضع بهداه وغير ذلك في مسئلة عم
المشتركة كالا يخفى على المتأمل بكلامهم فظهر أن القرينة ليست لتضييح
الاستعمال بل هي لتعيين المراد والله الفرق قد قامل **قوله** فإن قلت
المذكورة في مقابلة المفرد يعني أن هذه المفرد لا تدل على المراد لأن
المقابلة الدالة على المراد مقابلة الأعم وهو الجملة والفرق بين
المقابلتين دلالة الأعم مقابل للقرينة وليس بمقابل للأعم
وهو الجواز مثلاً فمقابلة القضية لا يستلزم مقابلة الجملة
الدالة على المطر وقد عرفت أن مقابلة القضية لم توجد في
الاستعمال فقلت المقابلة لا يصح إلا باعتبار كون القضية
جملة فالمقابلة للقضية مقابلة للجملة فهذا لا يراد من المحشى
أما إنشاء العطف من المقصود من تعداد الاستعمال كما
مر **قوله** باعتبار أنه أي المذكور فرد منها في الجملة وقد عرفت
أن كونه فرداً لا يصح المقابلة لأنه لا استلزام بينهما المقصود
أنه لما لم يوجد في الاستعمال المقابلة للقضية بل وجدت
المقابلة بالجملة فاعتبرت القضية في مقام المقابلة جملة فلهذا
المفرد في هذا الاستعمال مقابل الجملة **قوله** في أين يعلم أن
المراد ما يقابل الجملة لأن عدم حاجة القضية لا يستلزم
الاعتبار بأعم صالح للمقابلة والمركب صالح كالمجملة فإما
المرجع لها لا اعتبار دون المركب وفيه نظر لأن السيد
السند قدس سره دفع هذا السؤال بقوله فيندرج فيه
التعريفات فكما المعنى الصالح للإرادة ما يقابل الجملة لأنه

شامل للقول الشارح دون ما يقابل المركب فلا حاجة لتكلف
الحجة **قوله** وعدم اطلاق المفرد اه وهذا يدل على ان هذا الاستعمال
لا يصح الا بالتناول وهو ملاحظة القضية بعنوان يصح المقابلة
وهو كونها جملته لكونه صالحا للارادة كما هو المناسب للتقرير السيد
السند قدس سره **واعلم** ان الحجة مخرجة عن مقصوده
قدس سره من نقل اطلاق المفرد تطبيق اطلاق المصطلح واحد
منها بما ذكره من التعسف ثم بيان المراد بالمفرد في كلام المصطلح
منه والاقرب ان مقصوده قدس سره بيان معنى المفرد وبيان
ما يصلح لان يكون مراد منها في المقام بان يقول عدم ارادة
الاولين ظاهرا واما عدم ارادته الثالث فلخرج القول الشارح
فالمراد المعنى الرابع والقرينة على ذلك ان يكون المفرد مقابلا للقضية
يناسب المعنى الرابع وهذا القدر كاف في المقام لظنا في
والفرق ظ لا نه تكفل بتطبيق استعمال المصطلح على احدا لا
استعماله الرابع ونحن لا نشك في ذلك بل نكتفي في كون
المقالة للقضية الغير الواردة في استعمال قرينة بكونها
اي تلك المقالة مناسبة للاستعمال الرابع قائل **قوله**
فهي معتبرة لا يقال كما انه لا دليل على عدم الاعتبار كذلك
لا دليل على الاعتبار لانا نقول ان الاصل هو الاعتبار
فالحاج الى الدليل عدم الاعتبار وقد عرفت ان الصلاة
لا اعتبار دليل على ذلك فلا حاجة لما ذكره **قوله** لكن
يقع على المصطلح على الاحتمالين المذكورين في اول البحث

البحث فيه انه لا يرد كما اعترف به ولو قال من تقريرها هذا اندفع
ما يتوهم من انه بحث المصطلح المقالة الاولى عن المركبات المتامة
لكان اولى قائل **قوله** يمكن الجواب عنه وفيه نظر لانه اندفع بالا
احتمال الثاني ما ذكره السؤال بالمركب المتامة فلا حاجة الى الابرار
ثم للدفع به **قوله** ارتكاب بخلافه اي بخلاف الظاهر ولا عذوبة
فان العذوبة عن الظاهر ليس بعزير وتميز العلوم بالموضوعات
لا يمنع ذكر المسئلة الاجنبية على سبيل الاستطراد والتميز
بل انما يمنع كونها مقصودة بالغات وكذلك الحال الاجزاء
كامر ولا شبهة ان السؤال ليس بقوي كازمة الحجة **قوله** له
وكانت تلك القرينة وهي القابلة **قوله** بل ما بقوي متناهي
الاستنباه وهو كون المفرد مقابلا للمركب انما قال ظاهرا لا
ان الشارح عنوان التقرير ان المفردات مقابلة للقضايا
فالدفع عن المصطلح عن الشارح عليه قوله قدس سره على ما
ذكرناه وقوله قدس سره ايضا ولذلك جمع توضيح كلام المصطلح
وكلام الشارح لاشتمالهما في الدفع ونبه على اندفاع الاشكال
الوارد على الشرح بما دفعه عن كلام المصطلح وابوجه كلا الحجة
من توجه الاشكال القوي على الشرح بعد الدفع على المصطلح ليس
على ما ينبغي اذ الدفع واحد لا متعدد قائل وبالله التوفيق
قوله اعلم اولاه الاحصان يقول ان الاستناد جعل
مورد القسمة المذكور فيه وعدل عما قاله الشارح وقال ان
كون المقدمة مما يجب ان يعلم في المنطق محل نظر واهل

بيان النظر ثم بينه السيد السند قدس سره واجاب عن طرف
 الشئ ثم مرتبة ايراد الاسناد اما تخطئة عبارة الشئ واما
 الايراد على ظاهر لفظه فالصواب هو الاول لان تقدير وجه
 النظر في غاية الدقة لانه مبني بقياسات متعددة والجواب
 ايضا دقيق حتى ترتب فيه السيد السند قدس سره قياسا
 فيكون مجموع السؤال والجواب مركبا من اربعة اقسام فيكون
 في غاية الدقة فنقول المحسنة ايراد على ظاهر اللفظ لانه
 كاف في العذول خروج عن الانصاف على ان حمل كلامه
 قدس سره على وجه لا يخفى فساد على كل احد خروج اخر فان
 التفتدي لا يكون في صدور الجواب عما يرد على ظاهر العبارة
 بحذف المضاف لاسيما اذا كانت القرينة خفية فضلا عن
 سيد المحققين فنبصر وانصف **قوله** واذا لم يعلم فيه
 قطعا اي اصلا فينكر الحد الاوسط ويكره ان يقال لانه
 معنى كلامه قدس سره لا يعلم فيه فضلا عن ان يحجب يعلم فيه
 فكانه قال لان ما لا يكون جزء لا يجلب يعلم فيه فيكون ما ذكره
 قدس سره عكس نقيض لما ذكره الشئ والعكس النقيض
 قد يؤخذ لبيان صدق الاصل على ما تقرره في وضعه فلا حاجة
 لاحذف الكبرى على ان ترتيب القياس ههنا خلافا للمباد
 لانه المدعى **قوله** لظهورها دعوى الظهور مما لان غفلة
 المعترض والمتكفل في الجواب بعيدة قائل **قوله** فلا يلزم له
 وهو مسلم فهذا قرينة على ما قلنا من المعنى وجعله عكس نقيض

وفيه من ان الغرض من وجهه
 ووجهه كجوابه في وجهه
 من وجهه في وجهه

نقيض يصح به التعليل عما قرره في محله كما مر انفا **قوله** قيد
 للنفق على معنى لا يعلم في المنطق على سبيل القطع والوجوب
 قول المعنى لا يجب ان يعلم فيه وهو تكلف بارد وحذف الكبرى
 ليس في هذه المرتبة **قوله** مع ان هذا القيد لا يضرب المانع لان
 المرجح بزم صحة نسخة الوجود تدبر **قوله** وايضا الظاهر لا يضرب
 المانع لان ادخال الاحتمال كاف ومقصود المحسنة خروج توجيهية
 المذكور **قوله** يلزم توقف الشئ على نفسه وهو الدور والمحال **قوله**
 ان الشروع في المقدمة شروعا في المنطق يحكم جزئية المقدمة وهو
قوله معلوم ان المقدمة اه تقر بهذا القياس ان الشروع
 في المنطق موقوف على نفس المقدمة والمقدمة موقوفة على الشروع
 فالشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة وقيد ان
 الحد الاوسط ليس بمتكرر فيه على ان الصغرى محل نظر لان
 توقف الشروع في المنطق على نفس المقدمة ليس له معنى محصل
 لان المراد بالمنطق المسائل والمقدمة المعاني فيحذف توقف الشئ
 توقف التصديق بجزء منه على العلم بالمقدمة فتأمل **قوله** والشروع
 في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة لانه نتيجة القياس
 الاقتراني الاول **قوله** من جملتين فيكون جوابه قدس سره
 او لا والقرينة مشتركة **قوله** نفيد المضاف ويمكن جعل
 كلمة في التعليل اي ما يجلب يعلم لاجل المنطق بتكلف واحد **قوله**
 ولا يخفى عليك ان الاعتراض الاسناد ولا يخفى ان كل واحد
 من الوجهين المذكورين في محل النظر عن طرف الاسناد يدل

بحذف الكبرى

على فساد العبارة أما الجواب لكون القرينة خفية قد نفي على
 الاستناد وهذا مقصوده قدس سره لأن كون سيد المحققين
 في صدر دفع إيراد ظاهر اللفظ يتكلف هو حذف المعنى
 لا يرضى به كل متأمل في عبارة الفضلاء فأراد على الاستناد
 إنما هو على ظاهر كلامه كلام الاستناد لأن الجواب عن طرف الشئ
 إيراد على الاستناد المدعى فساد عبارة الشئ وحمل كلامه قدس
 سره على شئ لا يخفى فساد على كل أحد ثم الإيراد عليه خروج
 عن المناصف كما مر **قوله** فانت خبير بمقدم إمكانه فإذا
 كان عدم إمكانه يديهيا فكيف تصدى سيد المحققين لدفعه
 فالصواب أنه ليس قدس سره دفعه كما مر غير مرة **قوله** وإن أراد
 دفعه هو المتعين فلا وجه للتزويد **قوله** فمع إمكان المناقشة فيه
 وهي أن المقدمة عبارة عن المعنى أو علمها على ما ينبغي فلا يكون
 جزء من الكتاب والجواب أن المقدمة تطلق على دواها محاربا
 عنده قدس سره كما مر وحقيقة عند الاستناد لا ينفعه لأن
 الكلام الاستناد في وجه العدول وبكيفية البرود على ظاهر اللفظ
 فالدفع عن المراد لا يكون في المقابلة وفيه نظر لما مر من أن الجواب
 المذكورين يدلان على فساد عبارة الشارع فالدفع في المقابلة
 وليس كلامه قدس سره في أن العدول ليس صحيح بل إن حكم
 الاستناد بالفساد فساد **قوله** واعترض على جوابه ولا طائل
 تحت هذا السؤال والجواب لأن قوله قدس سره بليق دليل واضح
 على أن المراد بالوجوب واللزوم الاستحسان لا العقلي فإنا

قوله

واعلم أن هذا الجواب لا ينافي مع ما مر من أن الجواب لا يكون في المقابلة وفيه نظر لما مر من أن الجواب المذكورين يدلان على فساد عبارة الشارع فالدفع في المقابلة ليس كلامه قدس سره في أن العدول ليس صحيح بل إن حكم الاستناد بالفساد فساد قوله واعترض على جوابه ولا طائل تحت هذا السؤال والجواب لأن قوله قدس سره بليق دليل واضح على أن المراد بالوجوب واللزوم الاستحسان لا العقلي فإنا

هذا نافع السؤال

فالوجوب على المحض بيان فائدة هذا القول **قوله** الوجوب العقلي
 مطلقا سواء كان بالنسبة للأمر يعلم من الكتاب هذه الخمسة
 أولا كما يقتضيه السوق الآن تركه أولى لقلة جدواه **قوله** لأن
 ما يحسن وهو نظري كما مر **قوله** لا يلزم أن يذكر فيه عدم
 اللزوم مسألة لكن الكلام في المحسن لما مر من أن المراد بالوجوب هو
 الاستحسان فلا حسن في كونه جزء منه **قوله** ويلزم أن يكون جزء
 فيه أن أراد باللزوم هو اللزوم العقلي لا يلزم أن لا يكون جزء منه لأنه
 يكفي في كونه جزء حسن الذكر فيه وأن أراد به اللزوم العقلي العادي يلزم
 أن يكون جزء فيقع قوله قدس سره يلزم أن يكون المقدمة جزء فلا يصح قوله
 سلناه لأنه لا غير في لزوم كونه جزء منه لزوما عاديا فائقا وبالله
 التوفيق **قال في العلامة** أما الخاتمة ففي مواد الأقيسة وأجزاء
 العلوم **واعلم** أن العرض من التبيين هو تبيين الأجزاء بذكر موضوعات
 الأجزاء في العناوين كتمييز العلوم بعضها عن بعض بموضوعات
 العلوم بتمييز ما خوذ عن الموضوع ليكون الشارع في العلم على كمال
 بصيرة في شروعه والموضوع في الخاتمة هو القياس من حيث المادة
 أما أجزاء العلوم فلم يست بمقصودة في الفن بل ذكرت فيها لسطرها
 وعلى سبيل التبيين لكونها نافعة في المقصود وهو الحكم لأن تمييز
 الأجزاء يوجب البصيرة في تحصيلها لأن العلم ليس في تحصيل
 المسائل فوق سعيه في المبادئ فلا يذكر في العنوان فإن قلت
 أن أجزاء العلوم من مبادئ العلوم على ما ذكرت لأنها نافعة فيها
 فينبغي تقديمها على المنطق قلت إنها من المبادئ كما ذكرت إلا أنها ليست

تختص المنطق والمنطق مقدمة الحكمة وبعد تمام مقدمتها ناسب ذكرها
فان قلت ان المنطق من الحكمة على قول وهو مبني على كون موضوع
الحكمة الموجود مطلقا فينبغي التقديم قلنا الامر كما ذكرته الا ان المنطق
مباذلياق الاجزاء ليس بمقصود اصلي فظهر ان تعرض الشئ اجزاء
العلوم في عنوان الحائثة ليس على ما ينبغي لان تميز الاجزاء بعضها
عن بعض انما هو بتعريف مأخوذ عن موضوعاتها فالوجه الاصح
على الموضوع كما مر فالقوم اعترضوا على الشئ لتركه التعرض في
وجه الحصر فالاول اعترض على تعرضه هذا المقام **قوله**
لما قوله ولا فهي الحائثة كلمة لا متعلقة بالعدد ولقول العلامة
التقارافي والآخري الحائثة شامل لاجزاء العلوم كما ان شامل
لمباحث المواد فهي الاولى كونها خاليا عن اشعار التنافي وهو
على كل واحد فلا يتصدى احد عن الآخر ودفعه فضلا عن سبب
المحققين فليس مقصوده قدس سره انكار العدد بل اصلاح
الشرح بقدر الامكان والفرق ظ كما مر **قوله** مستفاد من
في التقسيم لان موضوع كل علم قسم مذكورة العنوان فيؤخذ
منه تعريف جامع وان كان **قوله** فالايكون البحث فيه محصورا
ان مباحث اجزاء العلوم ليست من الحائثة حقيقة بدليل البحث
المأخوذ من التقسيم الذي يجيب ان يكون جامعا ومن العلوم
ان ذلك التعريف غير شامل لتلك المباحث وهو ما يجب فيه
تمايز القياس من حيث المادة **قوله** من الحائثة متعلق
بالمقصود محصور ان المقصود من الحائثة مباحث المادة

المادة اي مباحث القياس من حيث الصورة لا المجموع من حيث
المادة ومن مباحث اجزاء العلوم بدليل عرض المنطق واجزاء
العلوم لا مدخل لها في الغرض المنطقي الماخذ ان اجزاء العلوم
خارجة عن الحائثة بامرين الاول الغرض من المنطق والثالث قاعدة
التعريف والاول اوله تبصر **قوله** من حيث ان كل واحد
هذه الحائثة مشتركة مع المقابلة الثلثة ايضا **قوله** باعتبار
ان كلاهما هذه الحائثة مشتركة باجزاء المنطق كلها فالوجه ان المنطق
نفسه مقدمة الحكمة ومباحث العلوم نافعة في تحصيل العلم بالحكمة
فناسب ذكرها بعد تمام المقدمة الكبرى وهي المنطق والمنطق
غير مختص بشئ من العلوم فتبصر **قوله** تلخيص الجواب بمحصله
دفع التنازع عن كلام الشئ فان الحائثة عبارة عن مباحث المادة
وعن مباحث اجزاء العلوم لان كلاهما مقصود في الجملة في ظاهر
الحال وعبارة عن مباحث المراد فقط في الحقيقة لانها المقصود
بالثبات وعرفت ان الاول ترك التعرض لاجزاء العلوم في المقام
الاول ايضا فالعبارات المنقحة هي العبارة الاخيرة فحل الاراد
العبارة الاولى والثانية كما فعلونا مثل كما مر **قوله** وفيما للثالثة
تصريح بان محصل السؤال انما هو بالتنافي وهو غير ظاهر
من كلامه قدس سره بل الظاهر الاحتمال الثاني لان الظاهر منه
ان خروج اجزاء العلوم من الحصر لا يجوز لانها من اجزاء الرسالة
ايضا **وايضا** ان غرضه قدس سره ليس انكار العدل اذ حسن
ذلك لا ينكر عند احد بل غرضه اصلاح كلام الشئ لان الاراد

يدل ظاهرا على فساد وهو ظلكل احد من اصحاب الفهم فلا وجه
للتعصب بعد ظهور المراد **قوله** اراد على ظاهر كلامه وهو ظلكل الحق
يتصور القصدى لدفعه عن البتدى فضلا عن المنهى **قوله**
يصلح وجهها للعدول بمحصل كلام المحقق مع السيد سند قدس
سنة ان الحق مع الاستاد رغم لانه عدول عن عبارة الشارع
التي ورد على ظاهرها الابداء بالتأخر وهو لا يمكن دفعه حق
والجواب ان حمل كلام قدس سنة على الاراد على الاستاد بانه العدول
غير صحيح لان كلام الشارع يمكن توجيهه بما ذكرناه لا يرض به
البتدى فضلا عن العلامة قدس سنة لان السعي لم يكن لا يتصور
صدوره عنه قدس سنة مقصوده قدس سنة اصلاح كلام
الشارح بقدر الامكان فان قدس سنة في صدق شرحه وايضا
فان قلت ان المناقشة في العبارة ليست من داب المحصلين
فكيف اورد الاستاد على ظاهر عبارة الشارع بعد فهم
المراد قلت ليس مقصود الاستاد المناقشة بعد فهم
المراد بل تهذيب الكلام وهو مطلوب المصنفين فان ترك
عبارة يرد على ظاهرها شذو والعدول الى الاحسن منها
من خصائص المحققين **قوله** اذ الكلام في المقصود والمنطق
ولاشك في ظهوره وروى **قوله** المحقق على البعض لان الكلام انما
هو في الكاسب مطلقا وما يتوقف عليه الكسب لانه المتبادر
من السوق فالمراد بالقصد هو المنطق الذي يترتب عليه
العصمة الا انه يمكن منعه مستندا بان الكلام في اجزاء

في اجزاء الكتاب فالمراد بالمقصود بالذات مجوز ان يكون اعم
من الحجج لانه مذكور في مقابلة المقدمة والمقالات الثانية ومعنى
كون اجزاء العلوم مقصورة بالذات في الكتاب انها لم تذكر لكونها
وسيلة كالمقالات الثانية والمقدمة ومن العلوم ان العلوم
مركبات مقصورة بالذات وان القصد المذكور اعم من القصد
المنطقي وغرضه وان اجزاء العلوم مادتها وبأجل ان اخصا
المركبات المذكورة في الكاسب متنوعة لان منها العلوم المركبة
المقصودة بالذات والقرينة على العلوم كون الكلام في حصر
الرسالة في اجزائها قائل وابنه التوفيق **قوله** في مقام بيان
وجه المحصر محصل ما ذكره المحقق ان في كلمة ههنا احتمالات
اربعة الاول انها اشارة الى وجه المحصر احتراز عن المحصر
اعني حصر الرسالة في الامور الخمسة فان المقدمة فيه بمعنى الالفاظ
المخصوصة وفي وجه المحصر بمعنى ما يتوقف الشروع في المنطق
عليه من المعاني الثلاثة المخصوصة والثاني انها اشارة الى هذه
الكتاب احتراز عن الكتب الاخر فان المقدمة في هذا الكتاب
ما يتوقف الشروع في المنطق عليه من المعاني الثلاثة بخلاف
الكتب الاخر فان المقدمة فيها اعم من هذه المعاني بل بمعنى
ما يرتبط بالمطلوب سواء يتوقف الشروع عليه او لم يتوقف
عليه فالمراد بلفظ المراد في كلا الاحتمالين مراد الشارع والثاني
ما ذهب اليه قدس سنة وهو يحتمل الامر الاول ان المراد به مراد
القدم وان لفظ ههنا اشارة الى اوائل كتبهم فانهم اطلقوا

المقدمة في غير هذا الموضع على معان اخر مثل ما جعلت جزء قياسا
والثاني ان المراد به مراد النص وان كلمة ههنا اشارة لاهذا المقام
احتراز عن اطلاق القوم ومنهم النص في مقام اخر على غير هذا المعنى من المعنى
المذكورة في كلام السيد قدس سره وهذا هو الاحتمال الرابع ثم قال
عصام الدين انما هو قال ههنا اي في عرف ارباب التدوين اشارة
لما ان له في اللفظ معنى اخر وهو مقدمة الجنبش انتهى وفيه ما لا يخفى
من التعسف لان الشايع في امثاله اعتبار المعنى العرفي لا اللغوي وفي
الاحتمال الاول نظر لان قول الشارح هو المقدمة بمقتضى السوق
فيه حذف مضاف تقديره فهو مدلول المقدمة وكذا الكلام في البقرة
لان انقسام الرسالة الى اجزائها حذف الانقسام ما يجب ان يعلم
في كتب المنطق ولم سلم ان لا حذف هناك نقول الفرق لا يحتاج الى
التيه عليه ولو سلم خضائه نقول ما ذكره من معنى المقدمة اعم من
مقدمة الشروع في المنطق لان لفظ العلم اعم من المنطق وانتهى بالفقه
واصول الفقه والظاهر ان ما ذكره مقدمة كل علم وقد صرح بالعموم
عصام الدين كما لا يخفى فالاحتمال الاول محل نظر وكذا الاحتمال الثاني
محل نظر ايضا لان وجه الحصر تعليل للكبرى على ما مر في كلام السيد
قدس سره فكل كتاب ينبغي ان يشمل على هذه المعاني الثلاثة ويشتملها
الزيادة لا يمنع وجه الحصر لانه لا يمنع الزيادة عليها والاحتمال
الاول في كلام السيد السيد قدس سره مراد وهو اعم مما مر في
وجه الحصر لان ما مر مقدمة الشروع في المنطق بخلاف ما ذكره السيد
السند قدس سره فانه مقدمة الشروع في كل علم مدون يدل

يدل عليه التمثيل بعلم الفقه وعلم اصول الفقه وعموم ما ذكره الشارح
في وجه التوقف فانه جارية لكل علم كما مر وما ذكره المحقق من انه غير مراد
لان ما ذكره القوم اعم من جوابه الكلام الكبير المذكور وان هذا الكلام
لا يمنع الزيادة على ما ذكره في المعاني الثلاثة على ما سيجي في كلامه قدس
سر مدود وما ذكره المحقق كما سيجي فالنظر هو الاحتمال الاول
في كلامه قدس سره ولما كان ما ذكره الشارح اعم مما مر في وجه الحصر
اندفع ما اورد على الشارح بان ما ذكره من معنى المقدمة قد علم في تقرير
وجه الحصر ولا حاجة لما تكلفوا في دفعه **قوله** فالتاسعة المقدمة
في هذا الكتاب هذا المعنى وان جاز ان يرد بها المعنى الاعم في نظر
لان اول كلامه لا يلائم اخره لان الاول يدل على وحدة المعنى وعلى
تعدد الفرد واخر كلامه يدل على تعدد المعنى فالمقدمة نظر الى الاول
مشترك معنوي ونظر الى الاخر مشترك لفظي ويحتمل الحقيقة
والجواز والظان ما ذكره الشارح من المعاني المخصوصة فمقدمة
العلم وما ذكره المحقق مما تقدم ذكره امام المقصود ففقد الكتاب
وهي طائفة من الالفاظ فينبغي ما تضاف الا ان ما ذهب اليه المحقق
محتمل ايضا فاقول **قوله** في الوجهين الاخرين اورد بهما الوجه الثالث
الذي ذكره قدس سره ولما كان المقدمة المذكورة في المتن عبارة
عن الالفاظ والمقدمة المعرفة بقول الشارح ما يتوقف عليه
الشروع عبارة عن المعاني وردت السببه على عبارة الشارح
بان هذه التفسير تفسير بالبيان قد دفعها المحقق بهذه التكاليف
التي لا يجتمعها التعريف والتفسير والصواب ان اطلاق المقدمة

والاحتمال الثاني في كلامه قدس سره هو

الثاني والوجه هو

على جزء الرسالة مجاز تسمية للدلالة باسم للدلول والتشريح وهو عرف المصنف
الحقيق للمقدمة ولذلك قال ههنا احتراز عن المعنى الآخر الحقيقي ايضا
فلا حاجة لاحد من التكاليف **قوله** ليندفع الشبهة الموردة في اننا نتر
جزء الكتاب وهو الالفاظ المخصوصة وما ذكر في التفسير مما يخص
فيكون التعريف تعريف بالبيان وبما تكلفه المصنف من التوجيهات الاربعة
اندفعت تلك الشبهة وفيه انه قد مر ان ما ذكره ليس بمقدمة للشرح
في المنطق بل اعم منه فلا يصح شئ منها **قوله** الى الوجهين الآخرين وقد
بعض النسخ الى الوجهين الاولين وكلاهما صحيح والمراد **قوله**
الفاظه قدر المضاف فيها للشبهة الموردة **قوله** ان مراد المصالح
فيكون مراد المصالح المعنى المجازي فلا يصح الاحتراز بلفظ ههنا عن
المعنى الآخر الحقيقي وقد عرفت ان المعنى المجازي لا يحتاج الى التقيد
فالمراد تفسير المعنى الحقيقي للمقدمة كما ان الاحتراز عن المعنى الحقيقي
قوله اعم من ذلك وهذا ممنوع لان الالفاظ مراد القوم ههنا
بالمقدمة مقدمة العلم لا مقدمة الكتاب وتذكر مقدمة الكتاب فظهر
ذلك بالرجوع الى المفضلات فاقبل **قوله** فاندفع الحد وروى لا يخفى
ما فيه من التعسف لانه اذا حمل المراد على مراد المصالح لا يصح الاحتراز
لفظ ههنا عن اطلاق القوم على اطلاق المصالح ما حمل لا احتراز
على اطلاق القوم الذين منهم المصالح لا يتخذ المقام كالاخفى **قوله**
قد علم من بيان الامر المحذور وقد عرفت انه غير ما علم من وجه المحذور فان
ما ذكره الشارح اعم **قوله** هي النبوة وقد حصل لك الاستغناء
من هذا التكلف بالقول بالعموم **قوله** للمقدمة معنيين آخرين الى

الاستغناء منه تعدد المعنى لا المعنيين الآخرين فاقبل وبالله التوفيق
قوله اتباعا للكلام الشيخ اعتذار عما في العطف من الصعوبة فان
كلام السيد يستبد الكلام وتعميد للتكاليف الباردة في توجيهه فان
فان كلام الشيخ يجب تأويله عند فهمه وليوجه بعيد لا يرتكب اصطلاح
كلام غيره **قوله** ولعل الشيخ اراد بالقياس ولا يخفى ما فيه من التكلف
لوجهين الاول ان الشيخ جعله مقابلا للتمثيل والاستقراء في وضعين
من الاشارات والثاني ان القياس مقابل لما في كتب القوم فحل
القياس على معنى المجته في غاية البعد وهو ظ فان كان القياس
مجازا في المعنى الا اعم يرد ان التعريف يجب مسونه عن ان كتاب
المجاز لا عند قرينة واضحة فان كان مشتركا فلا بد من قرينة لتعيين
المراد على ان كل واحد من خلاف الاصل **قوله** وتخييرا في اللفظ
وقبه نظرا لانه لا يتناسب حال الشيخ وحال الفن ايضا ولان النجاة
مترجومان كلمة او انما تستعمل في التخيير بعد الطلب فخر فخرج
زينا واختها فلا يصح استعمالها في هذا الموضع لعدم الطلب
فان قلت ان ذلك في عبارات الفضلاء والى البلفاء قلت
تبرز كونها مخالفة لقواعد النحو حكم بفسادها وهو **قوله**
دفعها لا يتوهم لو كانت كلمة او نصا في التخيير ثم الدفع وهي
محملة للاضراب على ما عرفت به وعند بعضهم اشارة الى المذهبين
وعند بعضهم ان كلمة او لك فلا يصح الدفع **قوله** او اراد بالقياس
ههنا ما يقابل التفسيرين الآخرين اي ما يقابل الاستقراء والتمثيل
ويعبر به هذا الاحتمال ما سبق في كلام الشيخ في وضعين من

من المقابلة وهو المشهور في كتب القوم فهو اللفظ **قوله** اشارة لاشارة
 الاهتمام به اي في اقل الوهلة وبإدراك النظر **قوله** ههنا يمكن ان
 يقال انما استشهد في الكتب بنفسها المقدمة من قولهم ان المقدمة
 ما جعلت جزء قياس مبني على رعاية هذه التكنية والآلة ان كلا
 من الاستقراء والتجسس على مناهضة فيتعلم المنع فيها والمنع في المشهور
 طلب الدليل لا المقدمة المستعينة مقدمة اندليل فيكون كلامهم موافقا
 لكلام الشيخ فتكون المقدمة جزء حجة اتفاقا **قوله** ثم ضربت عنده اي ثم
 اعرض الشيخ عن القياس كانه لم يذكر **قوله** افادة لما هو الخططاح
 اي اصطلاح القدم **واعلم ان** الشيخ قال ان المقدمة قضية صارت
 جزء قياس وحجة انتهى وقال امام الرزي في شرحه الاشارات
 ان من اللفظ المصطلح في بيان القياس لفظة المقدمة وهي كل قضية
 جعلت جزء قياس حجة سواء كانت الحجة قياسا او استقراء او تجسسا
 فالقضية اعم من المقدمة متاخرى لفظه والظاهر تقديره ان الاصطلاح
 في المقدمة واحد حيث سقط القياس في التقرير بدرجة الاعتبار
 فهو محمول على احداثا وبيان المذكورين في الحاشية وقيل هذا
 التقرير المحقق العلوي حيث لم يتقرر له اصلا وجه نظر لان الشيخ
 ارضى قال ان اول انجي للافتراء الا اذا وقعت بين الحمل وحمله
 على الحد فانه يكون العطف من باب عطف الجملة على الجملة بعيدا لبعدها
 به ويمكن الجواب بان اوضح السالك وشرحه قد صرحا بان كلمة او قد
 تجي للافتراء عند التوفيق **قوله** او وقع في النفس لانه بوجوب
 التيقض وهو **قوله** من ان كل واحد اصطلاح وقد صرح بتعدد

بتعدد الاصطلاح المحقق الدواني وصدر الافاضل الحسيني
 في حاشيتهما على هذا الكتاب **قوله** ويمكن المناقشة بانه خلاف
 الواقع وقيمة انه محل النزاع ومن محتملات كلام الشيخ ايضا وكانه
 اراد بالمناقشة منع تعدد الاصطلاح وقد صرح ميرزا جاح بان
 المراد بالمناقشة المنع وهذه التوجيهات كلها الكلام الشيخ منوع واحدا
 التعدد سبب يكتفي فيه الاحتمال فلا يكون المناقشة موجها ودعوى
 عدم الوقوع في محل المنع وقد قيل ان الشيخ استعمل كلمة او للشك
 في الاصطلاح وقيمة انه لا يلائم حال الشيخ ولا يلائم تقرير الامام ايضا
 لان اللفظ ان الامام جازم بكونها جزء الحجة وهو اظهر الاحتمالات ولقد
 احسن الحجة حيث لم يعتبر احتمال رده الشيخ وبالله التوفيق **قوله**
 الدليل بمعنى القياس يشتمل البرهان والامانة **قوله** قول فالقول
 جنس بعيد يقال بالانذار كانه شرح المطالع او بالحقيقة والمجاز
 على المفهوم العطف وعلى المفروض فان قلت لو اريد بالقول اللفظ لم
 يصح قوله لزم عنها الذاتها قول الخواذة التلخيص بالمقدمات لا يستلزم
 التلخيص بالنتيجة فتقول القول اللفظ والمركب ما قصد به تجزئه
 الدلالة على جزء معناه فهو لا يكون قولا الا اذا دل على معناه فيكون
 القول المعقول لازما للقول المسموع وعلى هذا يكون المراد بالقول
 اللازم المعقول فان التلخيص بالمقدمات يستلزم تعقل معانيها
 وتعقل معانيها يستلزم النتيجة لا التلخيص بها على ما في شرح الشيخ
قوله من قضاي مركب **قوله** ثم قضيا اراد بها ما فوق الواحد
 وهو المشهور في التعاريف فيسأل والقياس البسيط والقياس

بمعنى سئل ان مقدمه او تقريره في حاشية

والقياس المركب والمعنى ما هي قضية بالقوة فلا يرد النقص بالقياس
 الشرعي أما القضية الشرطية فلا يرد بها النقص لأنها خارجة بقوله
 متى سلمت فإن اجزائها لا يحتمل التسليم لوجود المانع اشياء وان الشرط
 والقياس والمعنى بالقضية ما يتضمن تصديقا وتخيلا ولا يدخل
 في التعريف نحو فلان متنفس فهو حي لأنه لا يتم إلا بمقدرة محدودة
 وهي كل متنفس **قوله** من سلمت ليس المقصود بها كونها مسلمة
 في نفسها بل أنها وان كانت كاذبة منكرا بحيث لو سلمت لزم عنها
 غيرها فدخلت المقدمات الكاذبة فيه فان القياس من جنسية
 قياس انما يجب بحيث يستلزم البرهان والمجدل والمخاطبي والسفطاني
 والشرعي ولكن المجدل والمخاطبي والسفطاني لا يجب
 ان يكون مقدماتها حقيقة في انفسها بل يكون بحيث لو سلمت لزم
 عنها ما يلزم واما القياس الشرعي لم يحاول به التصديق بل
 التخييل بل يظهر الشاعر ارادة التصديق وليستعمل مقدماته
 على انها مسلمة فاذا قال فلان قر لانه حسن وكل حسن فهو
 قر فلان قر فهو يورد القياس لكن الشاعر لا يعقده هذا لزوم
 وان كاد يظهر ان لا يورد حتى يتخيل فبرغبه وينقر وهذا المقدار
 كاف في هذا المقام **قوله** والدليل بهذا المعنى احتراز عن الدليل
 الاصولي فانه يشمل المفرد والمركب لكن الهيئته ليست بمنزلة
 كما تقر في موضع **قوله** مقدمات الاشكال اي مقدمات
 الاشكال الاربعة ففيه ان اللزوم فيما عدا الاول لم قائل
 وعلى شرايعها كاجاب الصغرى فهو مقدمة وقد

والقياس المركب والمعنى ما هي قضية بالقوة فلا يرد النقص بالقياس الشرعي أما القضية الشرطية فلا يرد بها النقص لأنها خارجة بقوله متى سلمت فإن اجزائها لا يحتمل التسليم لوجود المانع اشياء وان الشرط والقياس والمعنى بالقضية ما يتضمن تصديقا وتخيلا ولا يدخل في التعريف نحو فلان متنفس فهو حي لأنه لا يتم إلا بمقدرة محدودة وهي كل متنفس قوله من سلمت ليس المقصود بها كونها مسلمة في نفسها بل أنها وان كانت كاذبة منكرا بحيث لو سلمت لزم عنها غيرها فدخلت المقدمات الكاذبة فيه فان القياس من جنسية قياس انما يجب بحيث يستلزم البرهان والمجدل والمخاطبي والسفطاني والشرعي ولكن المجدل والمخاطبي والسفطاني لا يجب ان يكون مقدماتها حقيقة في انفسها بل يكون بحيث لو سلمت لزم عنها ما يلزم واما القياس الشرعي لم يحاول به التصديق بل التخييل بل يظهر الشاعر ارادة التصديق وليستعمل مقدماته على انها مسلمة فاذا قال فلان قر لانه حسن وكل حسن فهو قر فلان قر فهو يورد القياس لكن الشاعر لا يعقده هذا لزوم وان كاد يظهر ان لا يورد حتى يتخيل فبرغبه وينقر وهذا المقدار كاف في هذا المقام قوله والدليل بهذا المعنى احتراز عن الدليل الاصولي فانه يشمل المفرد والمركب لكن الهيئته ليست بمنزلة كما تقر في موضع قوله مقدمات الاشكال اي مقدمات الاشكال الاربعة ففيه ان اللزوم فيما عدا الاول لم قائل وعلى شرايعها كاجاب الصغرى فهو مقدمة وقد

وقد عرفت ان المقدمة قضية جعلت جزء قياس هذه الشروط
 مقدمات يجب رجوعها الى القضايا كقولنا الجواب الصغرى تحقق
 او نقول كل ما يتوقف عليه الدليل فهو مقدمة سواء كانت قضية
 او لا يقال ان المنع يرد على المقدمة فلا بد ان تكون قضية لانا
 نقول ان المنع وارد على دعوى تحقيقها وكذا الكلام في المناسبة
 فانها مفردة خاها قائل **قوله** انقي الدليل والاوط ان يقول
 انقي استلزام النتيجة واذا اتقى الاستلزام اتقى الدليل لانه المعبر
 في غير مرتبة **قوله** لم يكن بالنسبة اليه دليلا نحو صانع العالم موجودا
 العالم متغير وكل متغير حادث فلم يكن القياس المؤلف من هذين القولين
 دليلا بالنسبة له هذا مط وهو مط وفيه ان هذا انما نشأ عن انفاذ شروط
 القياس لانه لا بد ان يستعمل طرفي المط فالمناسبة مندوبة تحت الشروط
قوله لكان احسن لان ما ذكره قد ذكره يومهم انحصار المقدمة فيما ذكر
 من مقدمات الاشكال والشرائط مع ان المناسبة مما يتوقف الدليل
 على حصولها لانها ما تم فحصل لا تحصل النتيجة من الدليل وهو لا يقال
 انها داخلية في الشرائط لانا نقول لرسل ذلك نقول ان الشرط باق فلا
 يكون في كلامهم في المقابلة لا يقال انه قد ذكره ليس بقصد تعداد
 ما يتوقف عليه الدليل لانا نقول ان هذا العذر لا يدفع المحذور وايضا
 لان الكلام ليس في المصحح بل في المرجح قائل **قوله** لكن لم يتوقف اي لم
 يتوقف استلزام الدليل القول الاخر على تصديق المقدمات لان المعبر
 عن المقدمات مفروض اصدق ولا صدق بان صدق استنبط يتوقف
 على صدق المقدمات لان هذا البحث من وظيفة الصناعات الخسيرة

وقد صرح الحسن في كتابه في مواضع كثيرة من هذا المقام وهذا مما وقع فيه القائلون به

وقد صرح الحسن في كتابه في مواضع كثيرة من هذا المقام وهذا مما وقع فيه القائلون به

قوله تطلق على معنيين آخرين في نظرنا لان كلمة ههنا لا يدعى الاطلا
 طلاق الاخر اما بقية الاطلاق الاخر فيجوز ان يكون اثنين او ثلثة او اكثر فلا
 تدل عليه اصلا لا يقال ان الاشارة المذكورة انما هي للعمل لانه لا نقول انه
 يقتضيه ظاهر **قوله** ان الاشارة انما هي للاطلاق الاخر واذكر المحشى
 بيان للواقع من عند نفسه لانه نقول الامر كما ذكرناه الا انه تكلف تأمل **قوله**
 جعلت جزء قياسه يعني ان المقدمة قد تطلق على الاجزاء سواء كان الاصطلاح
 واحدا او تعددا حتى يصح قوله قدس سره في بيان فائدة ههنا ان المقدمة
 تطلق على معنيين آخرين في حاشية المطالع ولما كان نقول ذلك القول منه
 قدس سره مبني على ان الاصطلاح واحد باحد التأويلين المذكورين في الكلام
 فلا حاجة لما ذكرته من التأويل فاعلم **قوله** وكلمة كان المفيدة انما للفظ
 او التشبيه **واعلم** ان كان مفيدة للتشبيه المؤكدة لانه مؤكدة من الكاف
 وان بالكسر المفيدة للتوكيد لان اصل كان في الاسد ان زيد كالاسد
 فقد متساكف على ان وفحت مرة ان وصارت كلمة واحدة ملازمة
 للتشبيه ولا يكون التحقيق خلافا للكرهين على ما تقرره في كتب التوفان
 حملت كلمة كان على مذهب اللزومين يكون الحاشيتان متوافقتان في
 المعنى نعم انه خلافا للتبادر ولا محذور فيه لان ما ارتكبه المحشي تكلف
 ايضا والله اعلم **قوله** ووجه خفي اي وجه عدم الجزم خفي اذ وجه
 الجزم ظاهر لان عموم الثاني ظاهر والمحتاج لا الترجية كلامه في حاشية المطالع
 وهو **قوله** ويحتاج الكشف عنه الى شرح اي يحتاج كشف الخفاء والانه
 مما ذكره في حاشية المطالع لا توضيح متعرض نحن له في هذا المقام **قوله**
 الظاهر حال ارباب المنطق لان من حال المنطق وذلك حال انهم قد تروا

والاولى

قد تروا مباحث القياس ثم حيث الصورة على مباحث القياس من حيث
 المادة الا وهي مباحث الصانعات الخمس مع ان المادة مقدمة على الصورة
 بل جعلوا مباحث المادة كأن لم يكن شيئا مذكورا الحق نظرهم في صورة
 القياس وامر المادة ساقطة عن درجة الاعتبار فالتبادر من صحة
 المذكورة هو الصحة بحسب الصورة فعموم المعنى الثاني مبني على هذه
 العناية فادخل كلمة كان للدلالة على ان عموم معنى الثاني ليس بامتنع
 به لجواز اعتبار صحة الدليل بحسب المادة ايضا وهذا التكلف انما
 اعتبر في هذا المقام لتصحیح كلام سيد المحققين في حاشية المطالع
 الا ان المنع في الصحة في اصطلاحهم الصحة بحسب الصورة فقط فانه
 خلافا للواقع لان الغرض من المنطق عصمة الذهن عن الخطا والاطلاع على
 احوال الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر فالصحتان معتبرتان في
 الحقيقة وهو شرط على المتأمل الزك **قوله** ولا على مناسبتها منع لانها
 لو لم تكن مناسبة للمطلوب لم تكن متقدمة للحدود فيكيف تستلزم الخط
 فتأمل **قوله** وهو شرط اي عدم توقف استدلال الدليل على النتيجة
قوله مراعى صحة الدليل اه وبوتيد هذا المراد النظرة في حال الفرق
 لانه مقدمة الحكم على قول وجزء الحكم على قول اخر والحكمة من العلور
 اليقينية عدم فلا بد وان يكون النظر الموصول اليه صحيحا مادة وصورة
 كما ينبغي وهذا هو الحق ولذا اعتذر بعض المحققين عن تلخيص مباحث
 القياس من حيث المادة عن مباحث القياس من حيث الصورة **قوله**
 عنها اي عن تعريف المقدمة **قوله** اعلم من وجه اما مادة الاحتجاج فالمقدمة
 الصادقة التي هي غرض الدليل واما مادة الافتراق للمعنى الاول فالمقدمة

الكافية وغير المناسبة للمادة واما مادة الافتراق للعين الثاني فالشرائط
وهو التحقيق القبول وهذا كله ظاهر في كلامهم لم يتعرفوا المسائل البينة
وهي مباحث الصنائع الخمس وعدم التعرض مما لان الحاجة في هذا الكلام
مشتملة عليها والقدر السليم عدم اهتمامهم بشأن الصحة بحسب المادة لا مكرها
صرح به بعض المحققين قال شارح المطالع ان المتأخرين حذفوا الصنائع
لكن في المنطق واقتصر على ابواب اربعة مع اشتغالها على
قواعد كثيرة الجديوى واخوانها على لطايف بعينه المرمى ولولا انقباض
الطبيعة عن التحصيل لظننا اكثرها في سلك التغير انتهى فهذا الكلام
يدل ان لها مؤخلا في العصة والمتأخرون لا يفكرون بها وعلم ايضا ان مقتضون
هم المتأخرون فاقبل **قوله** وان كانت تلك المسائل من الفن لان العصة
للمترتب على الفن لا تحصل بدون صحة المادة وهو في غاية الظهور
كالايجب **قوله** بل قصروا النظر على المسائل وادعوى قصد النظر لم يل
المسلم شدة الاهتمام بها لان ابواب المنطق تسعة عند الجمهور عشرة عند
من جعل احوال الالفاظ بابا مستقلا لا يقال ان بعضهم صرح بان ابواب
المنطق اربعة لاننا نقول لمسلم نقول انه من باب المبالغة في الالهام في صحة
بعضه الدليل بحسب الصورة كما مر انفا **قوله** وعلى هذا النظر المتصور
المنظون اى المنظون باعتبار حالهم من البحث عن القياس بحسب الصورة
فقط وقد عرفت حال الفن **قوله** كانت للتشبيه وما كان استعمال
كلمة كان كاللفظ في امثال هذا المقام شأننا متبادرا قدم الترجيح
الاقل **قوله** حال الفن وهو انه برامى الصحة بحسب المادة والصورة
ايضا حتى ترتب على الفن الغاية المطلوبة منه وهو عصة الذهن
خاتمة

عن الحاشية بحسب المادة والصورة معا كما مر سيما في المطالب العالمة
ومنها المطالب الكلية **قوله** اعم من غيره وقد مر في كلامهم ان
الاعم من اى كما هو شأن الاعم من شئ مطلقا فالمقام مقام المظهر **قوله** فذلك
او يدركه فان العقيدة بنينا مبنى على التبادر من لفظ اعم اذا ذكر مطلقا ولا
يمكن ان يقال ان مراده قد مره في الاعم من وجه وما ذكره في الصغرى
مبنى على المشهور وما ذكره في الكبرى مبنى على التحقيق من عند نفسه فذكر
كان مستغنى في التبادر وهو اللفظ فاقبل **قوله** فالاول احسن لان كلمة
كان في محمول على التبادر المبني **قوله** لكن الامر في ذلك سهل بجعله في قوله
في كتابه بما يوافق صدق بقاء الفائدة وهي الاطلاق الاخر على ما يدل على ان
والنقص لا فرق الواحد من باب التكميل الفائدة وتبين المادة ولا يجب عليه
استيفاء اطلاقات المقدمة ونسبته في كل منها على باب من الاطلاق فاقبل
وبالدلتون **قوله** قيل عليه اعترض على ان جازي يقال انه بهذه العبارة
خطا لانه الوجه بمفعول العلة ان ان رجع في علمه لم يتصور ذلك
العلم قبل الشرع وفيه الجواب قال لا لم يستعمل في فعله هذا بل في الفعل
في الصواب كما في المحسني ظاهر اللفظ ولو قيل ان لم يستعمل في الفعل
وقد يستعمل في اللاتق وان يرد به الثاني فيكون المراد بالخلل هو المباشرة الزائدة
على ظاهر اللفظ لا يكون ما ذكره المحقق من الجواب في المقابلة لان الابرار
على ظاهر اللفظ لا يكون والجواب بالكلية والصرف في الظاهر كما اعترض به
لا يكون في المقابلة ويؤيده ان قال في علمه لم يقل **قوله** مبنى هذا الكلام
اي بناء هذا الكلام **قوله** على ما هو ظاهر هذا الكلام هذا هو الجواب فيه و
الابرار مبنى على كما مر **قوله** جعل الكلام رتبة وهو خلاف الاصل المنزلة

المحيية في هذا اعتراف بالخالف في هذه العبارة **قوله** خبر التوجه وقتئذ
 مواضع ولا يخفى ما فيه من التعليل بهذا ايضا اعتراف بمرور المناقشة لانها لم
 ليست الا على ظاهر اللفظ وما ذكره المحقق في التعليلات في مقام الجواب لا يخفى
 على المشتد فضلا عن المنه في المناقشة فان لفظ الخلف لفظ لائق النابع بمعنى
 اللاتيني بل لا يخفى على من اراد القائل المناقشة على ظاهر اللفظ **قوله** امور فالتأنيب
 في الاما التفصيلية على ما هو في هذه المسألة **قوله** فتعقد ولا يخفى
 ايضا ان تخلف كما اعترف به **قوله** لكن يرد عليه خلاف الظاهر اي يرد على هذا
 القول بعد هذه التعليلات ان خلاف الظاهر في هذا ايضا اعتراف بمرور
 المناقشة في ظاهر كلام الشارح اذ لا يخفى على احد ان هذه التوجيهات لا يخفى
 على اصحاب التحقيق في ايراد القائل المناقشة على ظاهر العبارة بانها لا تخلو عن
 كد ومخاطبة **قوله** بوجه من الوجوه اي بوجه اعم او اخص او ما وخلصه
 ايراد الشارح على ان البقاء المناسب بين الدليل والمدعي مفقودة لانه
 اللازم من الدليل على ما قرره وجوب تصور العلم بوجه ما والمدعي وجوب تصور
 العلم برسمه الاول اعم من الثاني وهو موقوف على الدليل على المطلوب وما ذكره
 المستدل قياسا غير مستقيم وقياسا غلط وموقوف لا يخفى **قوله** اما ان توجه
 محصور ان الطالب ما التوجه لانه وهو التوجه لتحقيق المطلوب واما مستلزم
 له فهو من الافعال الاختيارية على الوجهين **قوله** يلزم المصادرة لانه قول
 المحقق بوجهين المبرر لانه الحكم على الطالب المذكور بالاستقراء حكم على التوجه
 المذكور بالاشياء فائلا وهو جعل المدعي فانه المدعي عين الدليل
 فهو هذا لانه على ما في رسالة الفنا رى شرحا بوجهين ويقال مصادرة ايضا
 كما في عبارة الشارح لان محصلها ان طلب الجهرول المطلق مكشوف لا مشاء

طلب

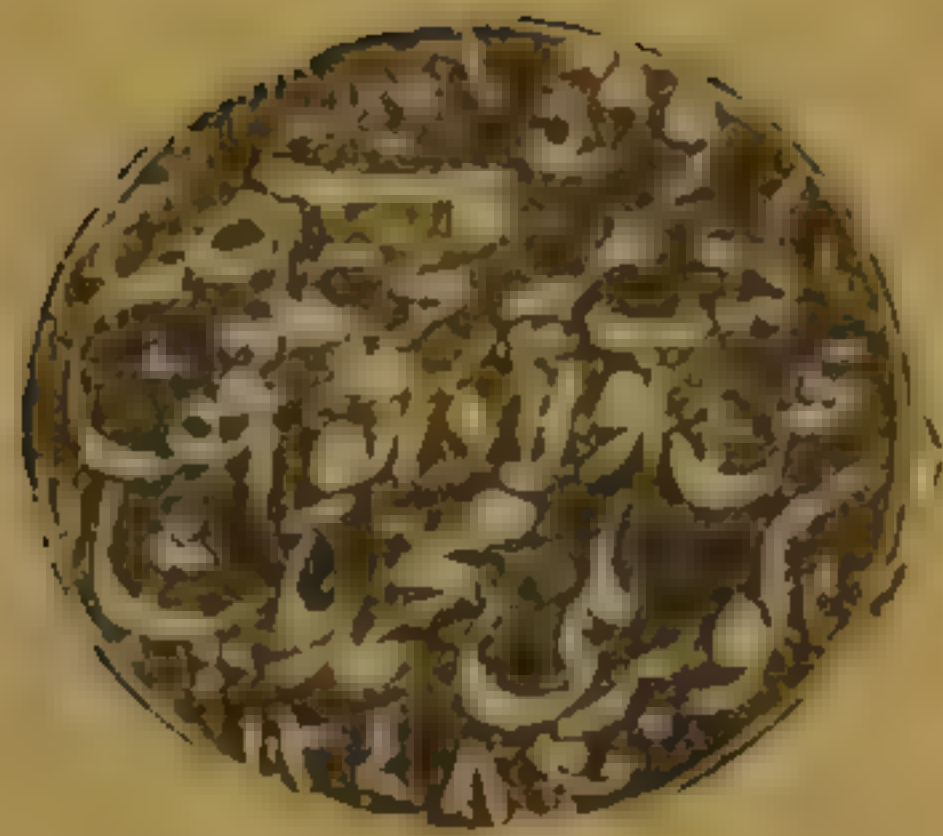
طلب الجهرول المطلق في ما في العادة هذا المقام وجوبها مشترك وان كان جزء
 في الدليل وكان جزء الدليل متوقفا على ما كان الدليل متوقفا عليه كان مصادرة
 على المطلوب **قوله** معلوم ما جارية لوجه وشا العام فانه نظري في ضمن قولنا ان
 حادث وبنية في ضمن قولنا وكل متغير حادث فان العالم منه يرجح تحت التقدير هو
 فلا ما نحن بسعد كذا في الحكم على الشب المذكور نظري ولكن على التوجه المذكور
 بنية **قوله** على سبيل المثال مع براءة العقل وقاد على السند في قوله وقد انجز
 حال البديهة والبداهة تجعل منزلة الدليل في فرض معارضة الدليل وقصره في اليد
 السند قد مر في حاشيته على ما في قوله نقلته في حاشية الاداب المنسوب الى السند
 زاده نور الله عارف من هذه المعارضة بنية على عدم الفرق بين التوجه لتحقيق المطلوب
 وبين التوجه المطلق **قوله** قلت ينبغي على الفرق بين الامر من المذكورين فانه
 الموقوف على المعرفة توجه النفس نحو شئ لتحقيق كذا الشئ فهذا توجه
 خاص والموقوف على المعرفة هو التوجه المطلق المتحقق في ضمن التوجه
 التوجه المبوق بالمعرفة فان الشئ اذا ظهر على البصر دفعه واجهة مثلا توجه النفس
 الى ذلك الشئ في غير سبق معرفة فالحصل ان التوجه في شئ ان قسم سبق معرفة
 قسم اخر غير مبوق بها فالقول بان كل توجه موقوف على المعرفة غير فان
 المسألة هو التوجه لتحقيق لائن **قوله** ولما توقف ببيان وجه النظر في الاول
 انه ليس بخبر المدعي بل استفاد من المدعي المستدل وادعاء على كل واحد من الطرفين
 ولو كان المقصود من المدعي اقبل ان الله في لانه لا بد من تصور العلم الشرعي فيه
 برسمه وما ذكره في الدليل لا يستلزم فائلا **قوله** سبب ايراد المنع حصوله لا
 الاعتراض في بيان الدليل لا يدل على المدعي هو ان المصلح ورد في كذا كذا
 في المنطق فوافقا على تقديره بذكر الرسم ليكن الشرعي فيه والدليل على تقديره

كما انما يدرك على الابد من تصور بوجه ما ولا يدرك على وجوب المتصور بالرسم
 مطلقا فضلا عما ذكره المصنف في الرسم بوجه زعمه هذه هي الفريضة التي ينبغي ان يدرك
 في التلخيص في كلام الشارح في تقدير المضاف في قوله ما يتوقف عليه الشروع في اللفظ
 ما يتوقف الشروع في المنطق عليه وتخرج في تقدير التعريف العادي والتعريف لكونه
 كلاما خارجا وفقا للشروع في فانه قصد شرح قوله ووجهه علم مقدمه ولا وقدمه منا
 ان الشرح قد اعترض في تغير المقدمة التي كانت جزءا من الرسالة وهي اللفظ المحقق
 ووضح مقدمة العلم وهي موثقة والمقصود في شرحها على ما قال في سره في ما ذكره
 المضاعف فانه في توقف الشروع في العلم مطلقا سواء كان منطقيا او غير منطقيا
 برسمه وقد صرح به بعض الافاضل في بيان الشرح وجه التوقف لا يقتصر على العلم دون علم
 فتدبر **قوله** ولا وادى يقال وحاصله ان القياس قياسا في مختلفات للثبوت في اخذ التفتيش
 والمدعى ان المتصور برسم العلم ما يتوقف عليه الشروع في العلم لان الكلام في سبب ايراد
 برسم العلم في مضمون الكلام فان اخذ التفتيش وهو ان لا يتصور برسمه فاللازمة منه
 لان اتفاق الظاهر هو المتصور بالرسم لا ما يستلزم انتفاء العلم وهو تصور العلم بوجه ما
 وان لم يؤخذ التفتيش يقال لم يتصور العلم اصلا تحت الملازمة وشرط القياس
 منقول لانه لا بد من اخذ التفتيش فالاول هو التفتيش في التفتيش لا الاستفاد عن
 امشي ما فعل الشرح فانه بين ظاهره ولو تميزنا في تفتيش التفتيش فيقول في كتابه
 بين الدليل والمدعى ليست بتحقيقه لان الدليل يستلزم وجوب تصور بوجه ما قبل الشروع
 والمدعى بوجوب المتصور برسمه كما مر في تقدير السؤال على الشرح السابق وهو ثلثه فلهذا
 احسنه وبالله توفيق **قوله** في بيان الشرح في هذا المقام واذا فانه لا يرد على الشرح
 يرد عليه لانه لا وجه لذكر كلام السيد العناني ثم مراد القائل ان هذه العبارة الدالة على
 فانه حصول اصل التقريب حاصل لانه في تمام فاسد لانها دالة على امر خارجي كال

في الاعراض

جمل

عبارة كذا كذا فهي فاسدة فلهذا لا بد من معارضة على الدليل المطوي الذي
 على وجه العبارة وهذا التقدير هو المناسب للاجوبة الاربعة المبينة على ما عرفت
قوله فانه تقريبا تام بعد استناد من سبق كلاما في معنى التقريب التام
 استناد الدليل المدعى موافقة ليقع فلا يتم التقريب ان الدليل لا يستلزم
 المسمى لا يكون موافقا له وهو ليس كذلك كانت حقيقة عرفت ويجوز ان
 مشهور او المتأخر في العبارة بعد فهم المقصود ليس في ذلك الحاصل فلا
 يرد على الشرح ولا ينبغي ما في كلام القائل من سؤال البحث فانه في
 تحقيق **الباب قوله** كما يدل كلامه يدل على انه المراد هو المناقشة على ظاهر اللفظ
 بانه يدعي على ان اصل التقريب حاصل في الحقيقة وفي تمامية فالابدية ظاهر
 اللفظ لا المراد **قوله** ان معنى قوله فلا يتم التقريب ان لا تقرب اصلا
 وكونه هذا مراد من اللفظ مسلم واما كونه مدلول اللفظ فحمل تنظر
 لانه كالمسايل انما هو في **قوله** فتدبر في هذا مراد به في الملزم محال
 وقيل تسليم دلالة اللفظ على خلاف المراد ان حمل على معناه الحقيقي فيتم
 عرض المناقشة لان الظاهر ان اللفظ محمول على معناه الحقيقي في امثال
 هذا المقام وهو **الباب** ان الشرح ذكر تمامية التقريب ونفيها واد
 نفي اصل التقريب في باب ذكر الملزم واردة اللازم وهو محال كذا
 في هذا المقام فضاها الحقيقي مهورا ذاك الحجة المجاز مشهورا **قوله**
 الثاني ان يقال لا حاصله تسليم دلالة اللفظ على انه اصل التقريب حاصل
 الا ان غير تام وضع محذوره بان المدعى مركب من ابرز الاول والابدية
 تصور العلم بوجه ما قبل الشروع في الفن الثاني ان يكون ذلك المتصور
 متحققا في فن الرسم مطلقا بوجه فن رسم المصطلح ان الحكم في سبب ايراده



في مفتح الكلام والدليل المذكور للنسب السابق يدل على وجوب الامر الاول فاصل
التقريب حاصل دون تامة فثبت هذا الجواب الذي لا تحقيق لانه ليس بمقصود
في موارد استعماله لان المقصود ان الدليل لا يثبت المدعى ولا يرافقه
كما في قوله مدعى المصاه مركب في هذا المقام الاول ان يقول مدعى المص
في هذا المقام مركب **قوله** سبق الدليل على وجه خاص اي سبق الدليل
مع كيفية مخصوصته او ايرادها في التقريب عبارة عن امرين الاول اصل
السبق للدليل او ايراد الدليل والثاني الكيفية المخصوصة وهي موافقة
للمدعى المقصود واستلزام اياه حاصله مناسبة مقدماته للظروب
فقد تحقق الامر الاول واستفي الكيفية وهي الامر الثاني فعمل ما صدق
عليه المفهوم غير متحقق ايضا فنقط قوله في هذا الوجه الثالث ولعل
وجه التأمل ما ذكرناه وهذا ايضا الرامي لما مر من ان المقصود ان الدليل
لا يستلزم المط ولا يرافقه وهذه العبارة على هذا المنوال شائعة في
عبارات المناظير والتوقيف **قوله** او ايراد الدليل هو معنى التطبيق حمل
عليه فلا يكون لفظ الوقف على وفق الدعوى كما في بعض النسخ تكرار
قوله ولم يحقق الوجه الخاص وهو الاستلزام في العبارة الاولى والموا
كافة العبارة الثانية **قوله** لا ما صدق عليه هذا المفهوم اي يدل على انه
لم يتحقق ما صدق عليه هذا المفهوم وقد عرفت سقوطه وباللذ
التوفيق **قوله** هذا الجواب عن اعتراضه اوردته بنسبته ان الشارح
الجاري لم يجب عنه وهو فاسد لانه فاجاب عنه عند قوله فان قبل
المواد بمفتح الكلام فان معناه فان قبل المراداه فنقول نسلم ذلك ولكن
لا نسلم ان المقصوداه فهنا مقامان الاول المناقشة على لفظ المفتح و

والثاني الجواب عن النظر الشارح وانما جاز الجواب عن المناقشة في
النظر كما اجاب السيد السند قدس سره ثم نقل المحقق كلام الشارح في هذا المقام
فليس الجواب لان السيد السند قد افاد ما افاده الشارح كما عرفت **قوله** ما
اشارة اليه المعترض من ان الجواب المعترض **قوله** او كان ما اجاب به ما اجاب به الجاني
بقوله لان المقصود **قوله** ما افادته اوردته بعض المتأخرين ونحوه ما
اوردته البعض من كل تعريف مسبق بتصور التعريف بوجه غير التعريف والا
يلزم طلب المحجول المطلق فتصور للنطق بوجه ما حاصل قبل الرسم فلا يكون
الرسم وسيلة الى المقصود **قوله** ان تلك الحقيقة لا يجرى فيها العلم التعريف
قبل فهم الحكم المستعمل المعروف بشئ انتهى وفيه نظر لانه لا بد من القرينة العقلية
في مقام التعريف على ما قاله فان ثبتت الحقيقة قبل تعليم المستعمل لا بد ان يكون معنوا
له **قوله** قال قدس سره او بفتح الكلام لا حاجة الى نقل كلامه قدس سره المتعلق
بالفتية لان الكلام في الجواب عن النظر في عدم التفات قدس سره اما اوردته البعض
عنا جواب النظر **قوله** الجواب عن التعريف لا يخفى على المصنف المتصف بالعرف الاول
في هذا الكلام الجار لانه لا يخفى على شريحة الاذهان كما لا يخفى على صاحب الامعان
والاستيعان **قوله** واعتد راي اعتد السيد السند قدس سره في طرف الشارح بانه
اورد النظر على ظاهر كلام المصنف في ما ذكره من نقض الجواب لا ينافي
ولذلك قال الاول ولم يقل الصواب فاجاب السيد المذكور حمل كلام الشارح لان
ذكره لطيفة **قوله** قلنا تحت الثاني محصور ان المتبادر من لفظ الاول انما
الجواب عن النظر المذكور وانما قلنا ان المتبادر لانه قد يطلق ويراد به معنى الثاني
كان الا بسم اللطيف وهو انما اظهر ان نقضه في بعض القول **قوله**
ان هذا الجواب وانت خبير بان الكلام في دلالة الاولى على هذا الجواب ودون

اشأنا خراط القضا لان العالم لا يدل على المانع للكل غير موعنة المقام فليس الكلام
فيه **قوله** بمثل ما اجبت به يعني ان المقصود هو التصور برسم ما ولكن اورد هذا الرسم
لكونه متفهما للمقصود **قوله** عند التماثل والتفاوت ثم وتفسيره فاحر وكذا ان تقول
في اولوية الوجه الثاني ان المقصود هو المقصود بالرسم كونه مفيدا للبصيرة كبيان
الموضوع وبيان الحاجة والمطهر ان يكون المذكورة هذه المقدمة على نسق واحد
وبالذات التوفيق **قوله** هذا الكلام منه قد سرر تحقيق المقام فينبغي بين الوجهين تنبيه
على الفرق مع ظهوره ويحتمل ان يكون التمييز مقصودا بالذات وان يكون وسيلة
الى تعيين المراد بالشروع ونسج **قوله** وكان ذلك يعنى ان المراد ان يراد ان يراد ان
احد الوجهين الاخر الا ان ما ذكره في الوجه الاول ليس باولي في الوجه السابق لانه
لا يلائم المقام على التفسير السابق فذكر في من في الشرح **قوله** الثاني وجه تسمية التفسير
المذكور في هذا المقام بقابل اليراد في الاطلاق ولان وجه تسمية التفسير
ثم لان لام الشروع يحل على الوجه الثاني في تسمية المقام على الوجه الثاني فان الوجه المذكور
قد علم ان المراد بالشروع الشروع على وجه البصيرة وعلى الوجه الاول والشروع على
اي علم من اصل الشروع وفي الشروع على وجه البصيرة وكذا الوجهين موافق لمعاد
الان الثاني اوفق واطبق للمقام لان المقصود بيان وجه الامور المذكورة في
مقصد المنطق برسمه في التفسير بناية الفن وفي التفسير بوضوح الموضوع
والمطهر هذه الامور مهيئة للتبسيط في الشرح وان كانت متضمنة في
الشروع عليه وهو المقصود بوجه ما والتفسير ببنائة ما يحل عليه بعد معنى
ان لم ينطق وبيان النافية متضمنان فذكر كونهما سببين لما هو المقصود
فانما هو ان المراد بالشروع الشروع على وجه البصيرة لان حديث التبيين
الاجري في المنطق فالحكم على نسق واحد فالوجه الثاني هو الذي في المثال

جواب

جواب عن اليراد والابقى وجوب التبسيط في الخلفه **قوله** محصو لان المراد ما يتوقف
عليه الشروع المعنى العام وهو شئ الشروعيات الاولى الشروع المطلق وهو
المتبادر من اللفظ الثاني الشروع على البصيرة وهو مفاد بيان الموضوع **قوله** والثاني
الشروع على البصيرة وهو مفاد بيان الحاجة فقول ان يراد ان يراد ان يراد ان
شرح لذلك القول ان ما يتوقف عليه الشروع فلو لم يكن الشروع شاملا
لشروع على البصيرة لم يكن الشرح موافقا للشروع وهو ظاهر فوجه
اليعوم وفيه نظير لان يجوز ان يكون مراد ان يراد ان يراد ان يراد ان يراد ان
على ما يتبادر من اللفظ وهو الشروع المطلق وساق الوجه عليه والاولى
علم على الشروع على البصيرة وساق الوجه على انه لا بد من التصور برسمه لان
المقصود بيان سبب اليراد المصير المنطق وهو اوضح من بيان سبب
وجوب التصور بوجه ما كونه اقل كلفا كما اعترف به ولان اطلاق
خاتمة في بيان الحاجة وفي بيان الموضوع وينبغي ان يراد السابق من
وجوب التبسيط في الخلفه فظهر في هذا التفسير ان لام الشروع للعهد
للاخرى واليد اشارت كسر بالفرق بين الوجهين للظهور واستدعاء
كل منهما مدعا سببا لفاء قلت ان العهد يقتضي سبق القرينة و
لم سبق القرينة قلت لا في ذلك لان القدر المستلزم لا بد من القرينة كذا
كانت سببا في الحكم او سببا في الحكم او لا نحو اغلاق الباب فاللزام
علم الخطأ فافهم **قوله** ويجوز ان يكون هذا الحكم مقتضاه قد ذكره
ليس ليراد ان يراد ان يراد ان يراد ان يراد ان يراد ان يراد ان يراد ان
المراد بالمقدمة المعنى العام والقرينة على المراد الوجهان وقد مر منا
ان مقصوده قد كسر الاشارة الى الوجهين الاحتمالين في المدعى

فمادة قد كسره تحققت المقام بحيث لا يشبه على ذور الالفهم **قوله**
 اسدفع ما يتوهم وجب الانفاغ ظاهر سواء كان المراد بالمقدمة للمفهوم
 او المعنى الاخص هو الشروع على وجه البصيرة والثاني مبني على ما قلناه
 فثبت **قوله** ان اولاه لا حصلت البصيرة يعني ان المدعى مركب من امرين
 الاول ان الرسم بغير البصيرة والثاني انها لا تحصل بدون الرسم وما ذكره
 الخارج يثبت الامر الاول ولا يثبت الامر الثاني لانه يجوز حصوله
 البصيرة بتقريب مأخوذ عن موضوع الفن مثلاً فلا يتم التقريب
 اي لا يتلزم الدليل للمدعى لفقدانه مناسبة مقدما له المطلوب فالاراد
 في الحقيقة على مقدمة الدليل في المثبتة فانها مقدمة الدليل على ما مضى
 والارادة المقدمة مناقضة عما ما تقر في كتب المناظرة فيكون الاعتراض بهم
 تحامية التقريب مناقضة فيمكن ان يقال ان نقض الجمالي لا يخالف المدعى في الدليل
 ش هـ يدعي على **قوله** واجبة بعض الاهد فاضل بغير المدعى وهو ان
 المراد بهدعي الوجه الثاني ليس اصل البصيرة بل اكملها وهو لا يحصل الا
 بجمع ما به يحصل البصيرة فالوقوف ثابت فالقريب تام فقط للمنع
 لان المناسبة حاصلة او النقض الاجمالي لان الخلاف في وجه نظر ظاهر لان تقري
 ان رجح الوجه الثاني يدل على ان المراد باصل البصيرة ولذلك جعله بكرة وايضا
 الوقوف المذكور في عبارة الشرح لا يفيد الاصل البصيرة فلا بد بعد لفظ
 ان رجح التحويل المذكور تامل وهذا غير ما ذكره الحنفية في الارادة على هذه الجواب
 على ان الذي هو باب المنع مع السن فلا يفيح الاعلى تقدير كونه اجماليا
 الا ان الحنفية رجح كونه لا يراد بهدم تامية التقريب المنع على ما ينبغي فكيف
 الجواب اسند الالان ويؤيد على هذا الجواب بحصوله ان التحويل المذكور
 بالبصيرة غاية البصيرة يلزم ان يكون ما ذكره المدعى المقدمة لا بشارة
 عشا

عشا لانه لا يفيد عشا وان كان المراد البصيرة في الجمله يدان الوقوف غير
 صحيح فلا يتم التقريب وفيه نظر لان الظاهر ان الجواب منع مع السند
 فيتم ان اراد الحنفية مقابلة المنع بالمنع وهو خارج عن قانون التوجيه
 والمناظرة الا ان يحمل الجواب على الاستدلال وفيه بعد **قوله** عن اصل
 الارادة اي الارادة على ان رجح **قوله** ان اللائق المناسبات والفرقة على
 ذلك ظاهرة لظهور ان كثيرا من المحصلين يحصلون الفن بدون الوقوف
 بغاية الفن وبموضوعية موضوعه وبدون التقدير برسم فدعوى توقف
 الشروع المطلق والشروع على بصيرة على كل واحد من هذه الامور المذكورة
 في الكمالين لا ينبغي صدورهما عن امثال المصنفين لستفاد من **قوله**
 لا بد من التصريح برسم وفي الوقوف المذكور في تعريف المقدمة مصدق في
 ظاهره وهو الاحتجاج ولا شك في انطباق الوجه الاول وهو غير
 خفي على المتأمل **قوله** وهذا التأويل اي تأويل **قوله** ان رجح اعلى لا بد من شروح
 العلم يستلزم التأويل الا فلا ان **قوله** ان رجح لا بد من تصور العلم له
 معنى الوقوف في تفسير المقدمة بل تأويله تأويل الوقوف فائ **قوله** لا يعبد
 في الفهم لان المتبادر من لفظ الوقوف في تفسير المقدمة ومن **قوله** لا بد من
 تصور العلم الوجوب العقلي على معنى انه لولاه لاستغنى الشروع المطلق او
 الشروع على بصيرة وهو ربط ولا ينبغي ان دعوى البعد عن اللفظ كسم
 لكن البعد عن المقام ممنوع لان الامور المذكورة في المقدمة مما يفيد الامن
 غير محذورات الفصل اما التعريف بالرسم فيفيد الامن غير فوت ما يفيد
 والاستغناء بما لا يفيد والتعريف بغاية الفن يفيد الامن غير التقاعد
 غير الفصل بما يفيد العتق والمضيق بموضوعية الموضوع يفيد زيادة

البصيرة لان يؤخذ من تعريف اخر فلهذا الامور قريبة صارفة لم يتناول
 في الكلام ويفهم الكلام وقد اخرج اشارة الا ذلك لانه جعل فائدة
 الركن يميز المطلوب عن غيره فيقول كلامه الا ان المذكور هو ما يحسن ويعين
 في حصول الكلام المطلوب لا مما يجب تحصيله على من لولاه لا يمنع الفصل
 قائل **قوله** وبهذا التأويل وهذا الحق يجب قبوله **قوله** ان المتناقضات الكثيرة
 غير قلنا التأويل المقام وقصر النظر على الفاظ الاله لا فطره رقيقة التقليل
 والالتفات **قوله** وكثيره في ان هذه المقدمة **واعلم** ان التعريف يجب
 ان يكون جامعا وما نفا وجبا يكون خاصة المأخوذة فيه شاملة لجميع افراد
 المعرفة وبنية النبوت للمعرفة ايضا وان الفن لا يعرف بالتعريف المتبادر
 وهم شرطوا الجامعة والمافية اي جامعيتها افراد المعرفة ما نفعه غير افراد
 المعرفة ولم يتغير هذا الاجزاء المعرفة ما كونه الكلام في التعريف المتبادر واما
 يكون الاجزاء بمنزلة الافراد وان كل تعريف يتقادم جامعيتها مقدمة كلية
 وفيه ما نفعه مقدمة اخرى كلية وان اجزاء الفن قد تكون نظرية وقد تكون بديهية
 اما كونه شيئا جزءا في المنطق الفن وكونه شيئا غير جزء فليس بهيأت بل يحتاج
 الى النظر باخذ معنى سمي للاصول وضمتها الى الكبر وويتبين من الشكل الاول
 نحو المنطق فانهم قد عرفوه بخاتمة شاملة لاجزاء حقيقة بها ولا الوجوه غير
 تأني الاجزاء بانها قايما المنطق قواعد بعضهم من حاشتها الذين في الحقيقة في
 الفكر فيستفاد من مانعية التعريف قولنا كل مشكلة عاملة فهي في المنطق **وقوله**
 في الاستدلال على ان هذه المشكلة في المنطق هذه مشكلة عاملة فهي في المنطق فلهذا
 المشكلة في المنطق ويستفاد من جامعيتها المعرفة مقدمة اخرى كلية فيقال هذه هي
 مشكلة في المنطق وكل مشكلة من عاملة فلهذا **قوله** في المقام الاول كونه

البيان بان جبر في عدة على شذوذ اعان
 البتة الواحدة في العري رقيقة وفيه ليدت
 خلع رقيقة كبر من عتقة جزم

في المنطق لان المتصور وتسمية العلم غير غير حتى لا يتدخل بالابعية بل ينقل
 بالابعية فاذا علم هذه المقدمات علم ان عبارة السبب السند غير صحيحة
 الابتناف سيجي فوض المقام الثاني كونها عاملة لان المقدمة المستعملة في
 هي المقدمة الاولى في مأخوذة في مانعية **وقوله** اخذ السند المقدمة
 اليه حتى الكبرية استدل لانه كونه المسألة في المنطق في الجامعة حيث قال ان
 كل مشكلة من لها مدخل في تلك العصة ولو من هذه المقدمة صغرى كلية
 لاصلة فلهذا هذه مشكلة في المنطق وكل مشكلة لها مدخل في العصة يتبع ان
 هذه المسألة لها مدخل في العصة وهي ليست بطولية ولا سعمل القضية
 الكلية اليه حتى الكبرية في المأخوذة في مانعية الاستدلال فوقع في كلامه
 اضطر اسوحت ايضا وكلمة وقع التعريف في النسخ بالتقديم والتأخير فقولنا
 كل مشكلة لها مدخل في العصة من اي في المنطق ولو لم تكن صغرى سبب لاصول و
 قلنا هذه مشكلة لها مدخل في العصة وكل مشكلة كذلك فهي في المنطق نتج للكلية
 وكذلك الحكم في المشكلة النجدة فالواقع التعريف السهو ويصير تعريف قولنا
 فاذا اورد عليه مشكلة حينئذ على المقدمة المأخوذة في مانعية ولا يصح ذلك
 على المقدمة المأخوذة في الجامعة سواء كل مشكلة لها مدخل في تلك المعرفة
 فهي من مسائل الفخر لانها مأخوذة في مانعية واخذ السند قد يسهل هذه
 المقدمة قريبة واجتمعت على ذلك التعريف وهذا الامر ظاهر وروى قد ذكره
 النجدة نقلنا عن استاده المحقق وما ذكره قد سره في الاستدلال على ان هذه
 المسألة في الفخر هي المأخوذة في مانعية وما اخذها او لا مأخوذة في الجامعة
 غير مأخوذة في الاستدلال في التعريف لاصول المأخوذة في الجامعة عبت
 لا طائل تحتها لانها لم تستعمل في الاستدلال على ان هذه المشكلة في الفخر هي

قبل هذه فاني زاده الروي مس

المطلوبة ولو كانت المطلوبة ان هذه المسئلة لها مفضل في معرفة الامور البتة
بحال كذا صفا فائدة وهو انما بسطنا الكلام ليفهم الراجح **قوله** فالقصور لمصدا
اي فالقصور لمصدا كذا المقدمة للمصلحة في العكس على ما هو خطأ في المقام **قوله**
وايضا تفرع قوله فاذا اورد وقد التفرع مبنى على زعم ان المقدمة الكلية الخدوة
التي هي اكبر من السابقة هي المأخوذة من المناقبة لا من الجارية فهو دليل التفرع كما مر
قوله اجيب عن ذلك اي في الاصل نقل العاد في بعض الاقوال وطل على السهو الى
في هذا الكلام لان السهو عند رعا ما استغلا في المفضل وتروى في الاصل
كما هو المتبادر **قوله** حال في الضم الذي في الجاز لا يقال انه الاختصار على نحو الضم
ضعيف بل لا بد من الواو في الجملة الكلية الواقعة حالانا نقول ان النفاة اخلافا
في بعضهم ترك الواو مطلقا وبعضهم اذا كان في تأويل مفرد وبعضهم اذا
كان ضمير ذي المال في صدر الجملة على ما في شرح المضاف لسبب التحقيق على ان
الضعف لا يفسد المانع الموجب ثم وجه عدم جعلها صفة ظاهرة وهو الفضل
بالاجنية **قوله** غير مثل هذا المقصود وهو الاصل في المناقبة وهذا حق لا ريب
في توكيد الجليل على السهو ولكن الكلام في غرض الشق هل هو ايراد على السيد السند
قد كرهه او على التوجيه فانهم **قوله** ولقد راعى ثناء على السيد السند المحققين
ولا يبعد كل البعد ان مقصوده قد كرهه ان البيان لا يخفى على من علم دون علم
فان قلت قد سبق في الشرح ان المقصود بيان سبب ايراد رسم المنطق
في المقدمة قلت لا كلام في كونه مقصودا وانما الكلام في مدلول الوجوه
ولذلك تعرض الشرح لعلم الفقه ولعلم الاصول **قال** السيد السند قد كرهه
حتى يرد محمله ان المراد بقوله وقد مضاه المجازي لما مضاهه لا يقتضي كما
هو المتبادر من اللفظ فقلت ان المقصود في المعرفة بالرسم الامن عن

الكساح

الاختصار بالايضاح والاشارة بالايضاح وهو لا يحصل الا بتبسيط المسئلة للضرورة
في غير المطلوبة فلا بد من قاعدة اخرى نحو كل مسئلة ليست لها دخل في
العقبة فهي ليست من المنطق نحو قولنا الفاعل مرفوع مسئلة ليست لها دخل
في عقبة الفكر غير الخطاء وكل مسئلة كذلك ليست من المنطق فهذه القضية ان
الكلمة مستفادة من الرسم ايضا فلا بد للعرض لمرئ المقدمة الكلية ايضا في
المقدمة السابقة على تبسيط المطلوبة عن غيرها فقلت ان الامر كما قلت الا ان
احالها على ام السامع فان المعنى في الشرح حتى ان كل مسئلة يرد عليه علم انها
من ذلك العلم او علم انها ليست من ذلك العلم فقد علم في هذا التفسير ان فائدة الرسم
تتوقف على حقيقتين الحقيقتين المأخوذتين عن الرسم وبالله التوفيق **قوله** في مقدمة
الكتاب اي مقدمة الرسالة التسمية وقال عظام الدين اشتهر في اواخر كتب العلوم
ايراد مقدمة لبيان الحاجة ولتصور العلم وبيان الموضوع **قوله** هي تصديق العلم
وقد مر في المحاشي عند قوله في ما هي المنطق وبيان الحاجة ان المراد بالبيان للتقدير
نفس الرسم وبالبيان المذكور دليل الحاجة ودليل التوفيق فالمقدمة التي هي الالفاظ
عبارة عن المعلومة فاحفظ هذا الامر فان سمي فائدة **قوله** وهذه التسمية
مقدمة اي مستلزمة للمعرفة والمدلول وهو التوفيق وهو الالفاظ المستلزمة لعلها
قوله والشروع في العلم ايراد بالمسائل وتصديقاتها ولكل كلمة وان كان
العلم بطلان حيلها لا يقتضي هذه المقام لانه الشروع فيه واجزاء هي **قوله**
وعليه لا يكون غشا بيننا فائدة التصديق بعبارة العلم بعد الاحتراز من الاض
عن احتمال التماسه عن التوصل لا بتبسيط في الشروع كما يقتضيه المقابلة وهذا
منه مبنى على ظاهر عبارة الشرح ويمكن ان يقال ان هذا الاحتمال ينافي
التبسيط في الشروع اذ لم يحصل الامن عن عدمه والتوصل فاذا لم يحصل الامن

لم يحصل البصيرة في غير هذا الصلح البصيرة فماتل **ار** موقوف على الثلاثة لفائدة
 فان كان العلم عبارة عن التقيد بما لا يصلح له الادلة فالامر اظهر لان
 هذه الادراكات الثلاثة معينة للثلاث لا يثبت في محذورات التحصيل
 فيكون المقدم عبارة عن الادراكات وهو مخالف لما مر في وجه الخطر
 المقدم هناك قسم مما يعلمه كتب المنطق ونحو قولنا انا اخرج في ما هيته المنطق
 وبما هيته الخارجية فان الحاشي قد مر هناك بان المراد بالبيان المقدم رتبة العلم
 وبالبيان المذكور نفس دليل الحاجة والموضوع اما قوله انا اخرج ما يتوقف عليه
 الشروع في العلم فقال بعضهم ان المراد به عين ما سبق في ظاهر اعاده
 انا اخرج كونه ذكره هناك فمما وبعضهم قال انه اعم من الاول لان العلم
 المذكور في تعريفه اعم من المنطق وهو الذي هو لان الوجه المذكور في مقام التعليل
 جازية المنطق وغيره فيكون المراد بالموضوع المعلوم لا العلم فان قلت ان
 المذكور في مقام التعليل ظاهر في كونه للادب بالمقدمة الادراكات لانه قال لا
 من مقدم العلم برسمه وقال لا بد من التقيد بقاينة العلم هذا راجع للقاعدة
 في التحصيل قال ايضا لا بد من التقيد بموضوعه لئلا يتبين المنطق غير
 قلت ان معادني بما مر في الشارح والمذكور يحتمل ان يكون وسيله لاثبات
 كونه المقيد له مقصودا واول الكلام نفق فيه والتحليل يحمل على النص لا على اصل
 ان كلاهما انا اخرج مضطرب بحيث تأويله فاخره تأويله سهل ويمكن ان يقال
 اشار الشافعي الى امرين لانه يجوز كونه المقدم للنسب بقاء السائل وكذا تعدد
 المقدم فظهر ان الاحتمال ثلثة فالظاهر من اول كلام الشارح ونحو قولهم المقدم في
 حده وهو موضوع وغاية كونه المقدم عبارة عن المقيدات قال العلامة
 المتفاني ان في تعريفه الساجس يقال مقدم العلم لما يتوقف عليه العلم من جهة
 وغاية

وغاية وموضوعه انتهى قال الحسن الفاضلي قال بعض الاصل التعليل على
 راي القدم فانهم جميعا وعام مقدمة العلم الا ان انا اخرج جعلها في شرح
 ارساد مقدمة الكتاب ونفي التوقف لما على رايه فليس مقدمة العلم الا
 المقدم بوجه ما والتقدير بقاينة انتهى وقال السيد السبيعي وقد
 تحقق بما تقدم رايه مقدمة العلم المذكور به ثلثة اشياء احدها تصور العلم
 بوجه ما لم يسم وثانيها التقيد بقاينة وثالثها التقيد بموضوعه
 والاولى ان يجعل مباحث الالفاظ ايضا في المقدمة لا اخر كلامه فظاهر ان
 المقدمة هي المفاد وما ذكره المعلوم جعل في المقدمة على طريق المسمى فالمقصود
 الادراكات تصور كانه او لتقديره لان المقدمة امر يوجب حسن الشروع سواء كان
 الشروع في السائل او بتقديره فانها فالظاهر ان المقدمة هي المفاد الا انه ليس بمضبوط
 في مرتبة في الثلثة كما سيجي فماتل **قوله** معينة للشارع على الشروع اي على وجه
 البصيرة وعلى وجه لا يكون سعيه **عينا** **قوله** وموقوف ايضا على الثلثة المقيدة
 اي الكاسية كما مر كوقوف النسخة على الدليل برسمه لوقف بقاينة العلم لتقيد بقاء
 المقدم ولما امتنع هذه الامور المقيدة لامتنع الشروع وبقاينة العلم
 ان النسخة موقوفة على الدليل هو حقيقة عرفية فكذا كانت المقاصد موقوفة على ما
 الكاسية كما مر ولا بد من عليك ان اعين احدها كقولنا حاجة الراجح المركب
 مقدمة اصطلاحا اذ لا بد من سنده قوي نعم جازاتهم مضطربة كمن تأويل العبارة
 الدلالة على المقيد اولى لان حمل تعريف المقدمة على المتبادر واجب فماتل
 فعوله فيصير تعريف المقدمة على الامور الستة ثم لان المتبادر من جهة
 لاطم الحصر هو التوقف على المعاني الكاسية لانها المعلوم في كتب المنطق
 وتلك المعاني هي الدلالة للالفاظ التي هي المقدمة التي هي جزء الكتاب وهو

المتبادر من قولنا اخرج اما المقدمة ففي ماهية المنطق **قوله** فيصدق تعريف
 المقدمة لا لان الموصولة بهم يحتمل الامرين وقد ان **قوله** لا المحسنة التحقير
 بقرينة المقام شايع صرح به عصام الدين في حاشية الحاشية وقد عرفت ان لا
 المتبادر مما مر في الشرح في المتن حين كره عبارة في المعاني ويريد بهذا
 الاحتمال ما مر من قدس سره حيث قال المصنف ما اكبر من فلان ما يجب ان يعلم
 في كتب هذا الفن **قوله** فيجوز مقصود المصنف في المقدمة **قوله** بالمقدمة في هذا
 الموضع جزء الكتاب ولا يحتمل ان يكون المقاد وهو العلم والادراكات المتكررة
 جزء من الكتاب فلا يجوز ان يكون المقاد مقصود المصنف وهو لا يقال ان
 مقصود المصنف يجوز ان يكون المقاد مدلول المقدمة التي هي جزء الكتاب لانا
 نقول ان مدلوله الاضافي الذي هو المقدمة المعاني الطائفة بالادراكات فانها
 خلاف المتبادر من لفظ المقدمة نعم قيل ان الالفاظ موضوعية للاصول الفينية
 وقيل الامور الخارجية والتحقيق ان النزاع لفظي واما الالفاظ موضوعية
 للماهيات تامل **قوله** ويجوز ان يكون **قوله** فعلى هذا الاصطلاح يكون المراد
 بالمقدمة المفسرة المعاني الناسبة والادراكات المكتسبة المعقولة والمنطق
 والتصديق بغاية المنطق والتصديق بموضوعية الموضوع فيكون
 فيكون الوقوف في جانب المقاصد ايضا التصديقات والسائل وهو خلاف
 المتعارف في السائل موقوف على المعاني الناسبة فالوقوف والوقوف على كل
 معاني ما في المركب منها ومن العلم **قوله** المقصود شايع من قوله ومن لا
 مبني في قوله النبي عليه السلام في الحديث ان المقاد الذي يوقف عليه المقاصد
 او بالذات وهو التصديق في كلام الشارح واخذه في بيان الوقوف
 احتسب المكتسب بالتعريف لا التعريف نفسه فهو المحسني ان الشارح جعل مقدمة

في الاحتمال الاول عبارة في الادراكات التلث هو ليس بشي لما مر من ان عوى
 التوقف على المكتسب عوى التوقف على الحاسب دعوى التوقف على المكتسب
 ولا يمكن اثباته الا باثبات التوقف بين الادراكات وهو طريق اثباته ولا
 يقتضي اطلاق المقدم عليها لان الظاهر من توقف المباحث المذكورة في المقالات
 التلث ولما هو التوقف على ما كلف السائل على الادراكات وقد مر في الشرح
 في وجه التوقف في النوع على ما يعلم في كتب المنطق **قوله** فيكون تعليلا لمحصل
 انه ذكر في العنوان للقياس وادراك المقاد ليكون الكل عاقل واحد لانا قد استوفينا
 برسمه الاول فاذا كان المراد المقاد في التلث والثالث وهو التصديق يكون
 التعليلا ملائما للعلل لانه اثبت التوقف على التصديق في التلث والثالث كما اثبت
 التوقف على التصديق برسمه في الزوج الاول **قوله** وفي التلث وهو ان يكون المراد
 بالمقدمة الامور السبعة محصورة ان الشارح يحتاج الى بيان التوقيف الاول
 التوقف على المقاد التلث التوقف على المقصد وهو التوقف في الباب الاول و
 الدليل في آية التلث والثالث فبين الاول واحال التلث على الفهم فبين نظر الامر
 من ان المقصود ببيان التوقف على المقصد الا انه لا يمكن البيان الاول فبين البيان
 صادر عن ان لا يكون وسيلة لما المطلوب لا يكون مقصودا وهذا هو الفرق
 بيننا وبين الحسن **قوله** يكون المناسب محصور ان المناسب اثبات كون كل من
 المقاد ومن المقصد معينا للشارح على شذوذه على الوجه المذكور مع ان اثبت
 واحدا منهما فلا يكون مجموع مقدمه واجبة عند ان الثبات احداهما يوجب التسليم
 في اثبات الاخر والذات اشارة على الفهم وقبالة مخالفة لما مر من ان الشارح في وجه
 الحجة في الحسن عند قول الشارح في ماهية المنطق لا فلا بد من التيقن الاول
 كلام الشارح فالوجه ما مر من ان المقدمة عبارة عن المقصد الا ان يتناول ما مر في

فليس كذلك وكان بياض ان التوقف لزوم على المقيده نظرا لان ثبوت التوقف
على تصور المكتسب وعلى المقتضى المكتسب في الباب يستلزم التوقف على
الكاتب فلا حاجة للاثبات ثانيا كما هو المستفاد من كونه الخفي بزيادات التوقف
على الكاتب لا يمكن الاثبات الاثبات لا يخفى قوله ان ازال هذا الوجه اي وهو ان
مفعول الشارح بياض توقف الشروع على الادراك المكتسب باذنه وان
في الكتاب الثاني الباب الثالث للمفيدة هذا يدل على ان مقصود الشارح بياض
التوقفين معا الا ان الشارح ساق الدليل في الابواب الثلاثة على الاصح وهو
التوقف على الادراك اذ التوقف على الكاتب موقوف على الاول وسهل بعد
معرفة الاول **قوله** ذكر المفيد مع ان الكلام في المقادير التي اراد المقادير
ليطبق ما ذكره في مقام التعليل فانه يفيد كونه المقتضى المذكور لا يثبت
في الشروع في العلم فالوجه انه ذكر المفيد اشارة الى ان الكلام في المفيد و
التثبت في الادراك في المواضع الثلاثة لا يثبت كونه المفيد بما يتوقف الشروع
فيه عليه **قوله** قلتم يظهر توقف الشروع على المفيد في نظرنا لان الحق في البياض
مقتضى التوقف في البياض المذكور على الوجه وبعبارة ثبوت التوقف على المقتضى
المقتضى هو مقتضى التوقف على المقتضى وهو المقتضى في غاية الفهم و
وموضوعه للموضوع لا حاجة للاثبات التوقف على المعرفة والدليل على ان الظاهر
ان اثبات التوقف على الادراك لا يفتقر بالذات بل وسيلة الاثبات التوقف
على الكاتب الى اطلاق عليه المقدمة فيما سبق قطعا **نتج** ان الشروع
وقوف على المفيد فالرد بالمقدمة المفيد ان الكاتب وهذا ليس بمقتضى
لان مقصود اثباته المراد بالمقدمة المقادير والمفيد معا فالاولى ان يقول
ينبغي ان الشروع موقوف على المقادير بالذات وبسبب كونه يظهر موقوف على المقادير

للخفي ما

الكاتب

الكاتب **قوله** وهو المطلوب اي في هذا المقام لان اصل المطلوب وكونه المكتسب
في المفيد والمقادير مقدمة وعرفوا المظاهر عند ان المقدمة عند ظهورها لا يكون
التي كانت غير مقبولة من مرتبة عالمها في السيد السيد قدس سره ان عبارة
المراد على المقدمة هي المعاد للمفيدة فيجب حملها على السامعة فان رغب في المقصود
ليكونه عبارة قبل الشروع في المقصود بالادراك المفيدة لكن تختلف باختلاف
الرداء وبالالتوفيق **قوله** السيد السيد قدس سره قد يعلم لا محالة انه لا بد من
العلم ان يقف فائدة معتد بها من مرتبة عليا في الواقع وما ذكره ان في قياس
خلف فقيض هذا العلم في انتهاء علم اصلا وفي انقضاء العلم بالمعتد بها وفي انتهاء العلم
بترتيبها في نفس الامر والالزام في الاول امتناع الشروع في العلم في الثاني
ان يكون الشروع عبثا فلو ان الثالث ان يكون الشروع عبثا في نظر الشارح
فقد لا عبثا حتى لا يبرهن فاشارة قد سره في الفائدة هذه الامور وهذه فاشارة
لم يفتقر للاصالة الاولى لظهوره فظهر المراد بالفائدة في تقرير السيد قدس سره
وما ذكره الخفي في ترتيب كلام السيد فقابله بذكرى وبعبارة الفهم في الدلائل
لبيان فوائد كلامه قد سره اذ اطلاقه فاعاد الاسئلة طارئة في التقرير ففرضه
قد سره تحريمه لئلا لا يثبت ينفع عند الايراد **قوله** لا يستلزم عدم الترتيب
اي عدم ترتيبها فاللام عوض عن المتناهي او للعلم بظلال **قوله** لم اذ يجوز
ترتيب الفائدة المعتد بها عليه لا يكون عبثا فعلم لم يعلم **قوله** اما الذي
الاقوله واما المقتضى لانه دخل في الدرع وكونه المقتضى بفائدة ما لا يثبت
الشروع يكون فعلا اختيرا بين في علمه مسلم الثبوت فالخفي في المقدم
علم الفائدة المعتد بها المترتبة في كلام الشارح في هذه الممازعة **قوله** ضروري
لشروع اي يتبع الشروع بدونه تصديق فائدة ما عند الحكم لان الارادة

رحيه عند التكلم فالشروع لا يتوقف عند الاعمال بوجه ما قولنا ما لم يكن
 لا محذور انه لا بد وان يكون اعتقاده متعلقا بالغاثة للقيمة بها بالنظر
 الى مقتضى تحصيل الفهم في العصور في لفظه فانه لا يحفظ على وجهين الاول في
 باب القول الخارج فقط والثاني فيه وفي بابها معا فان شارح الفهم
 على الوجه الاول لم يحدده وعنه عينا حرفا وعلى الوجه الثاني لا يحددها لان العنصر
 في القول الخارج لا يحددها بالنظر الى مقتضى تحصيل الفهم في العصور
 في البابين في مقتضى والنظر الى مقتضى تحصيل الفهم في البابين في مقتضى
 كونه التصديق بغاثة تماما يجب سلم كونه ذلك التصديق متعلقا بالغاثة
 المعتد بها كونه الاحتمال زعم انه يكون الشروع عينا فلا حاجة للاعتقاد
 ترتيب تلك الغاثة على ذلك العلم فالأمر في مقتضى تحصيل الفهم في البابين في مقتضى
 ولا بد من حصول اعتقاد ان الغاثة المعتد بها انما هي مقتضى اعتقاد محذور
 العنصر في جميع الاحوال بالنسبة الى الفهم فان شارح في الفهم لا يجب مسائل الفهم
 لها داخل في عصر الفهم في لفظه في الفكر في مقتضى تحصيل الفهم في العصور
 تلك الغاثة وقيل نظر لان كونه هذا عينا في مقتضى سلم اما كونه عينا حرفا
 فمقتضى وقد وقع التوارد مع المحقق في مقتضى هذا لفظه على ان مقتضى تحصيل الفهم في البابين في مقتضى
 لا تباين امكن لهم حصوله في التباين بسبب المحولات ممكن غير واقع كالانصال
 في المحولات في مقتضى حرج الهمم في مقتضى مسائل المنطق والاعراب في البناء
 ربع اليها محولات مسائل الفهم ان تقوم لم يمتد واذك في مقتضى نظر لانه
 صاحب التفسير ادعى ايمانه ووقوعه واورده مثالا وقال انهم قالوا موضوع علم
 الهيئته اجسام العالم في حيث الشكل موضوع علم السماء والعالم تلك الام
 في حيث طبيعة وهي مسائل في حيثها بيان الاعراب في حيثها في حيثها

العنصر

عنها فوضع كل منها اجسام العالم على الاطلاق الا ان البحث في الهيئته عن
 اشكالها واداء السماء والعالم في طابعها فيها علما مختلفان باختلاف موضوعات
 المسائل مع اتحاد الموضوعات انتهى **قوله** معتد به دفع لا يتوقف من ان
 الرجوع في جانب الموضوع الامر واحد معتد به وهو شرط والشرط مفقود
 في جانب المحول **قوله** ليس بمتعينها قيل ان اشارة لان السبب في التبعيض
 السبب ولم نجد في اللغة ويجوز ان يكون السبب مقتضا وكونه البناء
 السببية ووثيقه انه قد مر لم يتعرض له في مقام التفسير **قوله** قدره يقال
 في اللغة هذا يجب ذلك اي بقدره وعدده **قوله** الاية المرجح كانه قيل كان
 الموضوع عين كذا كذا المحول عين فالمرجح **قوله** بان المقصود الاصل
 هو الموضوع والمحول انما يطلب لاجله **قوله** ان التميز بها الى
 في التميز بوجهها كان التميز بالموضوع والغاية خيرة التميز بوجهها
 او قيل ان العليين في تميز موضوعها وبتبين ان بالمحول كما مر نقله في التميز
 لا يكون للواب بالمرجح في المقابلة وباللغة التوفيق **قوله** اي اذا عرفت هذا
 اي اذا عرفت ان تباين العلوم في انفسها بتباين الموضوعات فاذا كانت
 في الفاظ فمقتضى في لفظه في لفظه الكلام ان جميع العلوم لو جعلت واحدا مثلا
 لا يتحمل عقلا وايضا لو جعلت كل مثله علما واحدا لا يتحمل عقلا
 ايضا لو جعلت مسائل الفقه فتونا وافرد بالتدوين لا يتحمل عقلا
 مقصودهم شكر الله ما عيهم تسهيل الفهم على المتعلم لان فهم الامور في لفظه
 وصعب متناسبة سهل فان فهم المحول الراجعه الى الاعراب متناسبة مثلا
 وفهم المحولات الراجعه الى الاعراب الراجعه الى الاعراب متناسبة مثلا
 الا فتوى وتقيم الفن الى الابواب والفصول انما هو للتيسير في التفسير

اولى

هذه التقييد في عرف المصنفين انما هو موضوعات الفنون وموضوعات
 الابواب والفصول والمعتبر في تغير العلوم بتغير الموضوعات ولو كان خارج
 الموضوع اعتبارا فان موضوع الفروع وموضوع الصفات متغيران بالاعتبار
 مثلا وهو كونه فانها في حيث انها صالحة للاعتراف والبناء موضوع الفروع حيث
 انها صالحة للاعتراف والادغام موضوع الصفات فالتجسيم في الموضوع والاعتراف
 في الاحكام جمع حكم بمعنى الحكم به في موضوع تفسير الاحوال في متغير هو
 معنى الآخر فذلك التغير في الموضوعين انما هو ان يكون بالذات كما يتبادر اليه الوهم و
 الاعتبار كما سبق في موضوع الفروع وموضوع الصفات فذلك يحصل الحكم في هذا التقيد
قوله في شيك الطائفتين المعبرتين بين الاولين او بين الآخرين **قوله** لان تلك الاحوال
 لانه هذه القضية اي بدون هذه القضية فذلك الاحوال اي الحوادث لها اعتبارا في اعتبار
 في انفسها وهي هذا الاعتبار في العلوم والقصور لا يحتمل الصدق والكذب اعتبارا
 باعتبار شيك الموضوعات وهي بهذا الاعتبار علم اي مسائل على الفاعل مرفوع فان
 المرفوع في نفسه معلوم بقوري لا معلوم بتصديقي وباعتبار شيك موضوع معلوم
 تصديقي وباعتبار موضوع معلوم تصديقي مشكوك فيه في الفرض يحتمل الصدق
 والكذب فالجورج انما هو فاعل مرفوع مشكوك فيه ايضا وتعلق الشك على الحكم ايضا
 كونه مرفوعا والظان الاطلاق الاول حقيقة والثالث مجاز والحكم في الثاني لانه
 يحتمل ان يكون حقيقة عينية وان يكون مجازا مشهورا في امر استثنائي في التعليم
 في تعلم في امر سفسطائي طريق التعليم وتعلم فان الشهادة في جعل الطالب كذا
 مرغوبة مطلوبة عند العقل **قوله** مسائل متشعبة غير متراكمة في موضوع معين معتبر
 عند العلة بانها في بعض النسخ وبعض النسخ في بعض النسخ مثلا فانها لو
 ذكرت بالترتيب وافردت بالتدوين جاز عقلا لكن ذلك يتبع في عادة

المعقنين

المعقنين لعشر فمهما تخطت وخير ما منسوبة **قوله** والا فلا مانع ان ان لم
 يكن عدم القدر المستثنى نيا لم يكن امرا عقليا نقول ان ذلك العلة ليس
 محال اذا لا مانع عقلا في عدم كل مثله على واحد وصطلح بالذات التوفيق **قوله**
 توطئة وتسمية اذ قال الشارح في شرح المطالع فاذا علم ان اي شيء موضوعه يتميز
 ذلك العلم عند الطالب فضل يتميز حتى كانه احاط بجميع ابواب اولية ما انتهى
 وقال قد سره في توضيح كلامه وانما قال فضل يتميز لان اصل الامتياز قد حصل
 بالتعريف ولم يرد بالاحاطة الاحاطة بالفعل بل بالقوة البصرية اذ قد حصل
 قاعدة كلية وهي ان كل مثله يبحث فيها عنه فمن هذا العلم انتهى فقد ظهر ان
 المستثنى المذكور لا يوجب نبوت التميز بالذات بل بواسطة وهي ان عدة
 الكلية فانما يتم اليها سقري سهلة للطلوع وظهر انه قد سره لو قال ارد
 بالتميز استثنى فضل التميز فكان قد لم يتميز عنده فضل التميز كما صرح به
 في شرح المطالع لم ذلك وما في المقدمة مستدرك فظهر ان ذلك الحكم
 ليس يوجب لبيان المراد بالتميز كما ظهر في كلامه قد سره في حاشية المطالع بل هو
 بتميزه وتوطئة لقوله قد سره فقد تحقق بانقضاء المقدمة العلم فهو تلخيص
 العلم فانها محل شبهة ما في الشروع اذا حمل على المشروع المطلق يكون عبارة عن التميز
 بوجه ما والتقدير في غاية ما وان حمل على المشروع بالبعيدة وهو غير مستبعد
 في مرتبة وانما المذكور في الشرح يحتمل ان يكون خمسة وان يكون ثلثة وان كان ثلثة
 يحتمل الامر من فائض **قوله** في العلم والبعيدة اراد بالبعيدة اصل البعيدة بل
 قوله فلا احتياج والاحتراز في البحث وزيادة السبب فانها في التصديق غاية
 العلم كما هو ظاهر كلام الشارح **قوله** فلا احتياج في افادة شيء سلب الاحتياج بشعر
 ان تلك الافادة في شأن التصديق بالمدعى مع ان الامر ليس كذلك لان ذلك البعيدة

قوله في تلك الاعراض

والا لا يفي في النظر بالذات

لا يفتقر ثلث منها وهو خلاف الاول فيقال لا احتياج في افادة البصيرة الى الضيق
 بالموضوع وانما الاحتياج اليه في زيادة البصيرة **قوله** وانما كان كذلك أي اذا
 كان الاحتياج الى التمييز في موضوعه لزيادة التمييز في زيادة البصيرة فلم
 يميز العلم المطلوب عند ذلك من زيادة التمييز ولم يحصل به زيادة بصيرة بعد
 التمييز في موضوعه الموضوع في الشرح في زيادة التمييز في زيادة البصيرة وهذا
 البياض يعني على الترتيب المقادير بياض مقدم العلم لانها وجرى تبصير رسم العلم على
 بياض التمييز في موضوعه فالتصديق في زيادة التمييز في بصيرة بحسب العادة
قوله موازنة أي موازنة لفظة لان المراد ظلال المقصود ان مطابقة الاعتقاد
 للواقع غير ملزمة اليه في الشرع وانما لو فرض ان الاعتقاد غير مطابق لم يصح
 الشرع فيه **قوله** كما يدل على انه في غير المقادير في الاعتقاد والمطابق وان الاعتقاد الغير
 المطابق يتبين في حصول الواجب فيه نظر لان ذلك يدل ان اصل الاعتقاد
 كاف في حصول الواجب فلا دلالة ولو كان كما يشعرون او يتم كماله اولى في كنه علم
 ان كان عدم المطابقة للواقع في المطابقة واجبة بالذات وفيه الوجوب بالذات
 والامكان بالغير مجتمعا كما مر كيف لا يكون معنوعا والسندان للعلم علم دون
 فائدة وهو غاية الظهور في المطابقة ضرورة لا يمكن التماثلها فالغرض نفى
 المتخيلة في حصول الشرع وعدمها يمكن بالنظر اليه وقدره قريته وانما على
 ان المراد موازنة لفظة كما مر **قوله** فائدة أي فائدة كما يدل عليه السوق **قوله**
 ان الشيء فلا في نحو العترة في الخطاء فانه لو اعتقد ذلك للنحو يمكن عدم المطابقة
 مثلا فمن هذا الاعتقاد بمعنى اعتقاد الفائدة المقيمة ليس بواجب في الشرع
 المطلق **قوله** وبعض النسخ والفرق بين النسختين ظاهر لان لفظ يرتب
 عليه مفعول ثان على النسخة الثانية وعلى النسخة الاولى صفة لفائدة مخصوصة

انما لا يفتقر الى صفاته في الواقع فلا مخرج له
 في حصول الواجب

فالتبادر على الثانية ان المفعول الاول شيء معين معلوم حصوله في ذلك
 العلم المشروع فيه وقد حكم عليه بالترتيب وذلك حكم هو تحصيل الصدق وكذلك
 وعلى الاول ان الحكم بحصول الفائدة لمخصوص غير معلوم قبل الاخبار وعلى
 ان لا حصول الفائدة لمخصوص معلوم قبل الاخبار الا ان الترتيب غير معلوم
 قبل الاخبار وقد علم بالاخبار فالنسخة الثانية ظاهرة في الاحتمال الثاني
 فهي كالصريح في ذلك وعليه ما عليه من ان اعتقاد الفائدة للمعينة لا يجب الا في
 المطلق **قوله** والوجوب باختيار الشق الاول والى الجواب حاصل باختار الشق
 الاول **قوله** ومنع اقتضائه اي منع اقتضاء الاول ان كان عدم المطابقة
 يتعين ان دلالة الاول على ان كان عدم المطابقة ثم لان معنى الكلام على الاحتمال
 الاول ان اعتقاد فائدة ما للعلم المشروع فيه واجب ليعلم الشرع اما وصف
 المطابقة وان كان متمسكا انفا كما في هذا الاعتقاد فليس له مدخل في الشرع
 المطلق حتى لو فرض انفا كما في هذا الاعتقاد فليس له مدخل في الشرع
قوله سواء مطابق او لانه لا يلتفت اليه في حصول الواجب لانه قد يحصل في
 في الشرع المطابق بل في القسمين اي الاعتقاد المطابق والاعتقاد الغير المطابق
 كما هو هو اللفظ فحصل ان مطابقة الاعتقاد المتعلق بفائدة ما للواقع وان
 ضرورة لا يمكنه كما يستفاد من قوله سواء كان ذلك مطابقا للواقع او لا
 وللجواب ان الوجوب للمع والامكان بالغير وهو الشرع في بعض ان مطابقة
 وعدم مطابقة للواقع بالنظر الى الشرع ليست بضرورة ولا واجبة
 بل كل منهما ممكن ثم لا يخفى ما في كلام الحنفية من مخالفة قانون المناظرة لا في مقابلته
 بالمعنى الا ان الجواب في الحقيقة بخير قوله سواء كان ذلك الاعتقاد وبعد ظهور
 المراد قال ان مقتضاها المذكور مردود غير مقبول فالتعويل على غير التبادر

وهو الرديف ان الاقتضاء المذكور بالنظر الى الشروع المطابق مع وهو الالزام
 بالغير انما بسطنا الكلام ليقوم المرام لما فيه نوع اشكال وبالله التوفيق **قوله** ليس
 بالذي وهو الموضوع وهو موضوع العلم فيكون مسئلة فيكون من باب ما قد يكون
 موضوع المسئلة غير ذلك ثم التبادر من كلامه ان التصديق المذكور غير انما هو
 غير صحيح بل الخمين هو القاعدة المأخوذة منه والتعريف المأخوذ منه ثم التبادر ان هذا التعريف
 حاصل بالمراسم بدل المقابلة وهو رسم ينشأ والسند فيه هو عقام البرهان يكون
 التعريف المأخوذ من الموضوع رسما والتصور بالكلية انما يحصل اذا تصور مسائل العلم
 الاخر وهو لا يمكن قبل الشروع في العلم الآدمي الا ان يقال مراد الحقي ان النسبة لا حصل
 في الموضوع تصور مستند الامر الذي وانما كان حاصله بالرسم وهو نصف فظهر
 ان الوجه الاول ما ذكره سيد التحقيق والمآصل انما يحصل بالقاعدة **الاولى**
 الكلية سر استيفاد التصديق ابتداء او في التعريف المأخوذ في التصديق وهو في غاية
 لاصول مفهوم اليها فالخير حاصل بالفعل بعد الاشارة بنهاية **قوله** ليس
 المحققين وقد تحقق بما قد رتب بعض النسخ بالفاء وفي بعض النسخ بالواو و
 النسبة واما في الاول ما مراده قد مر من قوله وانما ان الوجه علم ان
 تأخير المقدمة المذكورة في الرسالة على هذا الاستفاد من كلام الشارع في الحق
 كما مر في زرافة في ان المذكور من حيا وجماعة في التصور فانه يصور
 بوجه ما وتصور برسم والتصديق ثلثة اشان متعلقان بالفاصلة ثلثة
 متعلق بقائمه ما تصديق متعلق بقائمه العلم الشروع فيه والثالث تصديق
 متعلق بالموضوع المذكور في الرسالة ثلثة وتلك الثلثة ليست بمتعينة ولكن
 حرر السيد الشافعي في الماد وبنه عليه **قوله** قال السيد قد مر من احد ما تصور
 العلم بوجه وبسبب ان هذا هو في طابعه ان لا يقتضي جواز كون جزئي في
 منها

التي هي

يعتمد على

منها ما كان البرهان من شأنه كما سبق وهو مفاد لفظه فالاولى بقوله احد ما تصور
 برسم وهو المناسب للامانة او الترويد في الثاني ايضا لانه يحتمل الامر ان يكون
 ان راجح لم يشتر الا الاحتمالين اعتمادا على القياسية **قوله** ولم يقل لولم يصدق
 وفيه انه يجوز ان يعتمد على القياسية على التصور ويدل على ذلك قوله قد مر
 فيما سبق بعد ان الشروع في العلم فعل اختيارى فلا بد ان يعلم ان ذلك العلم
 قايمة بما والاول من متبع الشروع فيه الاخر ما قال هناك فان كلمة يعني يدل
 على ان الشروع في العلم لا بد لشارع من التسديد بل من المتعلقين بالفاصلة فان
 لترويد في هذا المقام مراد للشارع ايضا بالافرق والافال فرق تحكما فان
 قامت ان فاعلم كلام الشروع يدل على الترويد في الاول وفي الثاني لا بد لشارع
 لفظه على جواز ارادة قايده وما وندك لم يرد في حدس من في ذلك الوقت
 ليس العلم في فاعلم ان مبتدأ من الشروع ما ثبت عندنا راجح من اجزاء
 المقيدة فخير كون التصور بوجه متاجت دون التصديق بقائمه ما
 تحكما حيث فاما كلامها غير مذكور في كلام المصنف **قوله** مذكور ان
 في عبادة المصنف **قوله** كالباقين التصور بوجه ما والتصديق بقائمه
 وحاشا التنبه فينتهي الامر الاخر المذكور فمنا وليس غير ما مذكور انما
 والبولاب ان التنبه باختيار اجزائها او بالنظر الى مفهوم البعض
 فاذا اعلم منها وكذا الكلام في الاول **قوله** في قبل المذكور مسامحة واخلاقا
 في ان الالفاظ موضوعه بازاء الصور الذهنية او بازاء الامور الخارجية
 ولحق ان النزاع لفظي فانها موضوعه بازاء الماهية ثم الذكر هو الذي
 يجري على التماس على ما في القاموس في المذكور حقيقة وهو اللفظ فكونه للغة
 مذكور انما يرسل او مجاز في الاسناد او حقيقة خفية **قوله** واعلم ان يجوز

لا شك فيه **قوله** ان راجح حمل كلامه في كلام المصنف ما هو الظاهر منه اي تركه
 المصنف لكلامه في ظهوره المراد التصور برسم **قوله** واثار الاجاز كونه التصور
 بوجه تام مقصودا للمصنف محدودا من غير ان يرد عليه ان راجح انه حكم بحكم لا
 كل واحد من التصور بوجه تام والتصديق بقايدة ما صاغها لعمدة من نسخة غير
 من كورين صريح كحاشية التصواب حمل كلام المصنف راجح عاوجه سالم عن ايراد ظاهر
 وروده على كل واحد وهو الاحالة عما سبق منه في التصور فان اثار راجح تبرز
 جهتها **قوله** ولو اثار راجح في اثار راجح الاجاز كونه التصديق بقايدة متا
 مقصودا للمصنف محدودا من المقيدة لكافة احسن واولى انما قال احسن واولى ان
 الاثر يجوز الاحالة من اثار راجح على الاول وهو التصواب **قوله** ولعله تركها وهو الحق
قوله مناقشة وهي ان ما ذكره قد يفسر في كلام اثار راجح لاحتمال الاحالة على الاثر
 فيكون المقيدة المذكورة في المتن محتملا عند اثار راجح ودرجته فكلما تدرس
 ليس يصحح ما يتناوله على وجه ضعيف مع وجود الوجه القوي وهو الاحالة في
 لفظ المناقشة مناقشة لانها يدل على ضعف الوجود مع ان السؤال على اليد
 السند قوي بالتحقق ان الحق في هذا المقام ان اثار راجح يقول في شخص السند المذكورة
 في هذا المتن محتمل الامر من الاول وهو الراجح ان المقيدة امور ثلثة التصور برسم
 والتصديق بقايدة والتصديق بالمرسوخ وانما كان هذا الاحتمال مرجوحا
 لان الظاهر ان التصور برسم والتصديق بقايدة العلم ليسا وسيلة لها كما مر فالتصديق
 حمل كلام اثار راجح على الرتبة والتصديق بالقاعدة لا من ان الفرق بين التصور
 والتصديق المذكورين في المقيدة تحكم بحكم وبالدورين **قوله** كما ذهب اليه الجمهور
 ومنهم القائل ان راجح صاحب المطالب **قوله** لان ابواب آي لا باب مستقل
 في ابواب الفن يكون ابواب الفن عشرة لان الفن باحث عن احوال الوسائل

والله اعلم بالصواب
 في معرفة حقائقه
 والحمد لله رب العالمين

المجموع سواء كان موضوع الفن للعلم من حيث تفهمها في الايضاح
 او لتفصيلات الثابتة من حيث انها متعلقة على العقول الاولى من حيث ان لها
 دخل في الايضاح وهذا امر اتفقوا عليه فانه قلت اذا كان الامر كما قلتم فكيف
 جعل البعض مباحث الالفاظ التي تناسب اهل العربية لا اهل العقول بايا
 منه قلت ما كانا احتياجا الفن اليها ام لا وكان الفن رئيسا للعلوم فنظر الانقاد
 حكمه عند بعضهم جعله مباحث الالفاظ بايا من المنطق كما جعل المنطق في
 في الكلام من راجح احتياجا الاعلى الى الادنى فهو امر استحق ان لا يخفى **قوله**
 على ما عهد المتعارف وللعدا ان يكون افادة للعارة واستفادتها به في الالفاظ
 كان يفاد ويستفاد بالاشارة والكتابة موضوعا بانه المعاني او با
 لتسوية كما وضع لاهل الاشارة والكتابة موضوعا بانه المعاني او با
 النعوا واستفادته والمنطق اذا اراد ان يعتم غير مجموعا بتصويرا وتفسيرها
 بالقول اثار راجح اولي فلا بد هناك من الالفاظ ليكن ذلك التعليل ويكون
 الغير التعليل واما اذا اراد ان يحصل لنفسه احد الجمهورين باحد الطريقين
 فليس للالفاظ هناك امر ضروري اذ يمكن تعقل المعاني مجردة عن الالفاظ
 لكنه غير جدي لان النفس قد تقووت بملاحظة العلم من الالفاظ بحيث اذا
 ارادت ان تعقل المعاني وتلاحظها تحيد الالفاظ وتتعقل المعاني والارادة
 ان تعقل المعاني صعب عليها صعوبة تامة كما ينبغي ان يكون الامر في
 يتقيد انما اراد استفادة المنطق من غير او فادع انما يدعي ان الالفاظ
 وكما لا في سائر العلوم فلذلك عدت مباحث الالفاظ مقدمة الشروع في
 العلم **قوله** السيد السند قد مر على معرف احوال الالفاظ الظاهر المتبادر منها
 الالفاظ الموضوعه اعم من الالفاظ العربية لانها متناولة في جميع اللغات لان

المنطق بحث عن احوالها على الوجه الذي يكون فيه المباحث مناسبة للبحث
المنطقية فانها امور قانونية متناهية لجميع المفهومات وربما يورد على
المتدبر احوال غريبة باللغة لا دون بها هذا الفن لزيادة الاعتناء بها **وقوله**
مقدمة جميع العلوم اي مقدمة كل علم في العلوم للذات فلام العلم لا يستمر ان الجنس
قوله او مقدمة الفن اي المنطق فلام العلم للعلم التاريخي وهذا الاحتمال هو المتبادر
من كلامه قد مر في الاثنيتين كما لا يخفى على الناظر فيها الا ان قوله فيما سبق اني
في صدر المقالة الاولى في وجه توقف الاستفادة والافادة على الالفاظ بعد بيان
توقف الاستفادة المنطق والافادة على الالفاظ وكذا الكلام في سائر العلوم
يدل على ان الكلام في مطلق المقدمة وكذا كذا البيان لوجه التوقف من ان راجع الى
المراد مطلق المقدمة ولذلك قد تم المحقق في هذا الاحتمال **قوله** فاما اريد بالمقدمة
مقدمة جميع العلوم اي مقدمة كل علم في العلوم المدونة سواء اريد بها
الالفاظ في علم الالفاظ كعلم التاريخ او العلم في الالفاظ كعلم الفقه او كعلم
حيث ان المراد به آية اي لان المراد بقوله التوقف افادة العلم حين اريد
مقدمة جميع العلوم ان الاستفادة كل علم في العلوم للذات فلام العلم لا يستمر ان الجنس
احوال الالفاظ المدونة ضرورة ان كل علم لا يتوقف على جميع الالفاظ بل يتوقف
على الالفاظ المناسبة والاحوال في جملة علمها كعلم التاريخ كعلم الفقه كعلم
كل علم على بعض الاحوال المذكورة في كتب المنطق لان ما ذكره في كتب
المنطق من مباحث الالفاظ التي هي في لغة العرب ليس مرادها
بين العلوم يتوقف على كل واحد منها على السوية يصلح ان يكون مقدمة لكل
منها بلا توقف والاسمان المراد اني لم يكن المراد ان الاستفادة لجميع
العلوم موقوفة على معرفة جميع احوال الالفاظ وبعضها المذكورة في كتب

المنطق

المنطق كان المراد ان الاستفادة هذا الفن **قوله** وهذا على تقدير ما
يحتاج الى توقف الاستفادة في المنطق على جميع احوال الالفاظ لان قد سلم
هو التوقف على احوال بعض الاحوال لفاظ المذكورة في كتب المنطق **قوله**
اعني اذ لو جعله توقف على جميع احوال الالفاظ لكان توقف المنطق عليها لا يتوقف
توقف كل فن عليها لانه لا يلزم توقف الخاص توقف العلم فلابد من التوقف
وهو **قوله** وانه اريد بالمقدمة مقدمة الفن اي مقدمة هذا الفن **قوله** لان
المراد به آية لان المراد بقوله التوقف افادة العلم حين اريد بالمقدمة مقدمة
المنطق ان الاستفادة طائفة او استفادة هذا الفن موقوفة على معرفة
جميع احوال الالفاظ وهو موقوف في هذا الاحتمال **قوله** لان توقف الاستفادة
العلم والافاد على كون ذلك مراداً محمولاً ان الاحتمال الثاني مردود
لانه لا يقرب حينئذ وفيه نظر لان الاحتمال الاول ظاهر الفاد ايضا فلا
يحتاج التعليل بفاد الاحتمال الثاني **قوله** على تقدير تسليم لان توقف الاستفادة
كل فن على معرفة بعض الاحوال المذكورة في كتب المنطق **قوله** وان سلم
يشترط مكان منع توقف المنطق على بعض احوال الالفاظ المذكورة في
المنطق لان كثرية المتوقفين يتصلون بالمنطق بلا موقوفة تلك الالفاظ
وفي نظر لانه ان اريد منع التوقف على ما يقع به دون فهو صحيح وان
اريد ان لا يتوقف البصيرة عليها من غير صحة فاش **قوله** بل ان توقف بعض
مقاصده حصول النفع الاجمالي هو ان التوقف جاز في اجزاء الفن
فان بعض اجزاء موقوف على بعض الاجزاء الاخرى ان ذلك الموقوف عليه
ليس مقدمة الشرع وانما كان مقدمة بمعنى اخر كما في الموقوف فيه
ان الكلام في الامور التي توجب للشارع بصيرة في الشرع فالمراد

لتوقف استفادة العلم او افادة علم وجه البصيرة فيقول المصنف لتوقف البصيرة
 في شدة استفادة العلم او افادته فمماثل **قوله** مقدمة جميع العلوم وهو
 المراد لاطلاق البصيرة المذكورة في بيان التوقف ولعله استفاد ان في تقدير
 المقدمة بما علم في ضمن وجه المصنف مماثل **قوله** وقد توقف استفادته من الالفاظ
 لان مسائل علمه وان لم يكن كلها نظرية فالكثير منها نظري يحتاج الى الدليل
 ومقدمة واطراف المقدمة نظرية ايضا في الغالب والعلوم يعلمها بالحواس
 والقول **النافذ** المستفاد كل منهما من الالفاظ **قوله** واقامها معرفة
 اوضاعها فاعلم اللغة كاقلة لها منى من مقدمة كل فن الطاهر ان مرادهم
 في الاحوال هي الاحوال العارضة للالفاظ الموضوع اما وضعها فمفرد
 عنه اذ لم يتوصل احد في المقدمة اللغة بمثل **قوله** علمه صحيح بل علمه موجب لكتاب
 المعنى وهو ان اولوية **قوله** لا مقتضية وكان مقتضية لقال فالسواب
 في مقتضية الباعث جعل مباحث الالفاظ في مقدمة لانه المقادير لا يتوقف
 على الاكثر كذا في موضع الفن وغايته وهو مفقود وفي ان عدم الاكثر كذا
 ليس يقتضي ايضا لان الضبط بهما امر استلزامي كما مر فمماثل **قوله** يجب
 ان يجعل مباحث الالفاظ في مقدمة اذ به ان يكون العقل والسر والضعف
 فاستلزامه ان الضبط امر حسن وهو **قوله** فانه قلت لم قلت ان استفادة الفن
 ولا يجب عليك ان الفن هو ما يتل فان اراد احد استفادة النطق في عين
 او افادته اياه اذ حاج الالفاظ للغة لتلك السبل واد لها وتعاريف
 لا صرف وكذا سائر العلوم وهو ثبت وتوقف الفن على الالفاظ
 فثبت ان الالفاظ هي التي يتوقف عليها العلم والفن والعلوم
 العلم فثبت ان الالفاظ هي التي يتوقف عليها العلم والفن والعلوم

لا يصح توقف توقف العلم هو المطلوب فمماثل **قوله** في لادد التامة مثل الفصحى
 فانه يدل بطريق الالتزام على اللغوية الناطق مع انهم اتفقوا على انه لا يصح لا يكون
 جوابا بقولهم ما هو والرسوم مع دلالة اعلال الرسم بالالتزام جارية وكذا
 لادد الناقصة التي تخلو من الاجزاء التي ذكرها تلك الدلائل مما هو في
 موضع الجنب غير ما في النقص لا ولله ود الناقصة والرسوم يدل على شهر ما بها متنا
 ثم تنتقل الى فن منها الماهية المطلوبة **قوله** وبعضها هو الناطق في جواب
 ما لا فان الاول دال على الجنب وهو اللغوية بالالتزام **قوله** ودلالة الفن
 مهيوجة فيها كمالا نحو الجسم الناطق فانه من ناقص لذكر اللغوية وارجح
 وذكر البشري اريد الناطق فقبل اللغوية البشرية في جواب ما لا ساء يكون
 غير صحيح والفرنس كافة في المثال **قوله** والمتواطى كالطبيعة فانه يصدق
 على افراده بلا نقاوة **قوله** في المنكك نحو الابيض فانه يصدق على افراده
 بالنقاوة نحو التبيخ والعاج **قوله** وانه ذكرنا مباحث الالفاظ في جواب
 سؤاله مقدر تقديره ان التعليل يقتضي ان لا يذكر فيها اللفظ الا
 ويتوقف عليه الافادة والاستفادة وهو م لا قد ذكر شي لا مخرجه
 في افادة المطلوب اجاب بانه يجوز ان يكون ذلك الشيء حاكما لرب من المتعللة
 بالالفان **قوله** مما لا شبهة فيها في محل المنع يجوز ذكر بحث من اجاب الالفاظ
 لا مخرجه ولا اعانة لاسم لذكر استمر دافس خلاصة الكلام
 في المقام ان الامور الثلاثة المذكورة في اللان مقدمة كل فن وفن للنطق
 داخل فيه دخولا اوليا ومباحث الالفاظ المناسبة لكل فن معدودة من
 المقدمة ايضا والافادة بين الفنون في الامور المذكورة في الفن بخلاف
 مباحث الالفاظ فانها تتفاوت اذ ما يناسب لهذا الفن لا يناسب لذلك

الاعتقاد بالعلم المشروع فيه **قوله** لا ولي له يقول ليعلم رتبة مراتب الزواجة
قوله الا لا يصلح القريب كالفول ان ارجى والجملة **قوله** او البعيدة كالحب
 لخص القضايا بانها لا بعد كاضاف القضايا كمثل الفول والحب والجملة
 والجملة **قوله** ان كل واحد منها مفيد لتمييزه والبصيرة هي التي تميز البصيرة وكلها
 انما يابس الضالاب عن قوت مطبوخة وغير الاشتغال بالابعية وانما علمها
 هذا بغيره انما يابس ويده ان يقال ان علمها داخل فيها او خارجا مقدرا لشيء
 في الجمل المثلث منها **قوله** في الجملة قبله لتمييزه والبصيرة تامل **قوله** اما مقصوده
 بوجه تالو برسم فظ **قوله** لما ثبت ان الرسم توفقه منه قاعدة كلية فيميز الطالب
 منطوية غير غيره بالرسم بالقوة التمييزية لا الفعل اما التمييز بوجه تالو
 يوجب التمييز لا يوجب التمييز **قوله** ام لا علم في غرضي التمييز في غير مسو حة الا
 ان يكون للراد ان له مدخلا كما تم انما كاه العلم نفس التصديقات والرسم
 يعقد في غرضه التمييز بالواسطة وانما التمييز ايضا يكون بالواسطة
 وفي علمه حال الموضوعة فلا تغفل **قوله** اما التمييز في بغاية وهو توفيق
 في قوة المتصور برسم لان التصديق بغاية يؤخره من تعريفه حاجته وما يفي
 ويؤخره من التعريف قاعدة كلية ويضم اليها صغرى سهلة للوصول على ما بين
 وبينها من صلات قد زانية متصلة في حاشية رسالة جنة الوجوه وكذا الكواكب
 في التصديق فان يؤخره من التعريف والقاعدة الكلية فيحصل التمييز بها بالقوة التمييزية
قوله اما البواطن فلا اقل في قوة التصور بوجه تالو وقد عرفت انها لا تفيد
 البصيرة بل لها دخل فيها انما لا يقول في الجملة **قوله** ولا زيادة البصيرة بتساقط
 مناد فيفيد اصل البصيرة وقد عرفت فسادا وهو **قوله** ليحصل للتعليم بتفقه
 المقصود على الاصح في عذرات الخصال **قوله** توفيقه لظهور في كل منها ولا يخفى

ان لم يكن كذلك **قوله** لا ولي له يقول ليعلم رتبة مراتب الزواجة
 مع ان المتبادر من التعريف ضرورة ان المتبادر من التعريف ضرورة ان المتبادر من التعريف
 وهو خلاف قاعدة التعريف فيجب حمله على ما يتبادر منه **قوله** لا ولي له يقول
 على انما قاله لا ولي له ولم يقل في الصواب لان المناقشة في لافاظ الخ لا في
 المحتملين علم ان البصيرة قد يمكن المناقشة في التعريف لخصا رايها بان
 المتبادر من قول ما يعين ان ليس بلان لم يكن المتحصل به وذلك لتساوي
 الامرين بظاهره عدا ان مقتضى بذكر المحتملين وان كان محال كما ذكره
 فالتمييزات حتمية وان في الايراد والرافع **قوله** يتناول العلم والكتاب
 بل يتناول ما يتوقف عليه الكتاب من الوراق والمداد ووجه البدن ووجه
 الفهم ووجه البصيرة وغير ذلك مما له دخل في حصول العلم المتكبر وهو
 ولم يقل اخره شيئا منها في المقدمة فالصواب ان الموصولة في التعريف تخص
 باليراد بالاعانة افادة البصيرة في الشرع ليا من الشرع في عذرات
 السبل والبقية علم ذلك العدول عن التعريف كما هو العادة فلا يرد
 المناقشة **قوله** فعمل ما يعين في تحقيق المظهر والمضمون في البصيرة
 التعريف لا يرد في احد من العقلاء بمقدم المقدمة وتناولها على ما لا يتناهي فان
 فالصواب في تحقيق الموصولة كما تم في الجائز في الكتاب قبل المقصود بالراد
 التميز بالفعل هو بل لازم بل يكفي ما ينبغي الذكر كما هو المذكور في قوله قد عرفت
 فلهذا يعين منها وان اراد الاعم منه اي ما ينبغي ان يجعل جزء منها فلا يرد عليه
 شيئا فالمقدمة امر غير متباعد من رتبة الا ان ما يعين في تحقيق المظهر
 لا بعد منها في العرف فالمعينة الصلاحية بحسب عرق الصنفين كما هو للاستفادة
 كلامه في هذه فان السبل في رتبة عدا تعالاه مستعد لكن لم ينع في رتبة

احسنها سبب للاطلاق ولو اعتبر مثل الكتاب والاشارة لزيادة الاجزاء ولم
يسبق في الجواز والمنع من كلامه في سره ان لفظ الاخر لا يرد على التسعة كما
المجوز غير العلم الموجود فان قوله والاحسن في التعليم ان يذكر كلامه يدل
على انه قد سره استقراء معدات البصيرة والمعدودات من المذمومة فوهما
تسعة ولم يدع الا احسنها فيها ولم يمان في الوجود اسلخه معدود من التسعة
كانت عشرة فلم يكن ما ذكره قد سره احسن فهذا يدل على ان الكتاب و
العلم ليسا معدودين منها وهذا القدر كاف في المقام لفظي **قوله** لا ندفع
الحجة **يكن** يد الله بالفرق بين المقدر والاضاع فلا يؤيده تأمل رباته
المتولين **في** كان المناسب ان كان مقتضى الظاهر ان يجعله ثلثة مباحث
كما ان مقاصد القيمة ثلثة والافلا بد من بيان الفرق بين المقاصد **قوله** فادور
بيان القيمة الماهية في بحث واحد لا بد بالبحث المعنى المعنى الذي هو التفتيش
المشاور والتفتيش وبيان **قوله** بالبحث في قوله وصدر البحث في **قوله** فادور
الذي هو سر في عا شني وهذا معنى مختلف ببيان الحاجة والابتناء له اسير
ان لا يحمل فيه على ما نقل عنه وفيه نظر لاسر ان القيمة التي هي في الكتاب هي
الانفاط الحاضرة وكذا البحثان لانها جزان لها كما مر وهو **قوله** وقدم بناي **قوله**
عابيان الماهية مع ان مقتضى الظاهر هو العكس لناسب العنوان فان المص
قدم بيان الماهية عابيان الحاجة او تقديم بيان الحاجة على بيان الماهية في العنوان
كما فعلنا في كتابنا و **قوله** فاعلم مقتضى الظاهر في التوضيح
فما شغلنا في بيان العلة التي العلة الداعية الى العدول عن مقتضى الظاهر
الا خلافة ذلك وهو ان بيان الحاجة اصل وبيان الماهية فرع لا يستلزم الا
الثاني فيبينها كمال الامتزاج والارتباط بحيث يجعل ذكرها في بحث واحد

حنا فله تنبيه على زيادة الارتباط بينهما جعله في بحث واحد لا يرد على
الضرورة تركه الا في العناء لان الاولي تقديم بيان الحاجة على بيان الماهية في
العناء ايضا كما فعله جامع **قوله** ويحكي الكلام عليه في الحاشي **قوله** والظرف مستقر
للاستلاب في الافعال العامة فتأمل **قوله** داخل في جواب ما يعني ان صدر مخطوف
على قوله او رد وفيه ان يجعله مستأنفا وان يكون مستأنفا على قوله لان
آه ويكون المراد بقوله او رد على ترتيب ويكون المنع جعله صديقا
لحاجة تقييم العلم لا المقدور والتقييم لتوقف بيان اي جهة على التقييم المذكور
اي لتوقف سائر مقدمات بيان الحاجة وعلا ذلك التقييم بخلاف المناقاة
يجوز جنس مفاداة واما تقييم بيان اي جهة فانه مستفاد من قوله او رد على في
بحث واحد فان معناه او رد على الترتيب فان المناسب للاستبان هو
الذكر على الترتيب كما مر **قوله** فادور **قوله** قد سره قوله قد سره في
جواب لما جعله مخطوف على او رد وفيه ان يجعله مستأنفا ان المراد بالاول
في بحث واحد هو الايراد على الترتيب كما هو المناسب للاستبان كما مر
قوله فاعلم قد سره لتوقف علة للتعرض لنفس التقييم فان قلت ان دعوى
التوقف هو المتفاد من الشرع معناه من تعرض للمص في البيان فلا حجة
اي التعرض له في مقام الشرح والاحتياج الى العلة امران الاولي جهة التوقف
وقد بينهما اليد السند قد سره الثاني بتقديم التقييم على سائر المقدمات قلت
لما كان التوقف على هذا التقييم غفيرا لان الظاهر ان التقييم النظري
والبياني يكفي في اثبات الحاجة الى المنفعة فاشارة الى ان لا بد من هذا
التقييم فادور اليد السند قد سره اما جهة تقديم التقييم اي ما هو تقديم
التقييم فادور يتوقف على البيان ويمن لم يتعرض لهذا في ارجح ولا اليد السند

قد سره وفيه انه يمكن منه توقف ذلك على البيان لان الظاهر ان اليد قد سره كما قد سره لبيان توقفه على الجاه على التسمية المذكورة ان يتصرف ببيان تلك العلة فالظاهر ان ما سره في مقدمات بيان الجاه بغير بيان المقدمات موقوف على التقييد فمثل **قوله** مجرد قوله او رد هذا لعدم حمل الابداء على الابداء على الترتيب كما هو المناسب للانساق **قوله** وظن ان بعض الظن ان ما قلنا ما سره في الخش **قوله** علة للتصديق على التقييد بغير التقييد بالتصور والتقدير على ما سره في المقدمات **قوله** فاعترض في اعتراض بعض الافاضل على ما سره بان المتوقف امر مشترك بين المقدمات فلا يجهل انه يكون علة لتقدير التقييد على ما سره في المقدمات فان العلة لا بد وان يكون امر مختلفا بالتقييد وهو لا بد **قوله** راجع الى التقييد الى التقييد وان كان الثاني هو الظاهر كذا الاعتراضات للوجه المانع فلا ينعى المناقشة بقوله بانه تعسف فانه سدا **قوله** ذكره في هذا يعني ان الدعوى مركبة من ذكر التقييد وتقديره لكن نقول انها علة للمرة الاولى في الدعوى وان كان الظاهر كونها علة لهما فلا ينعى المناقشة بانه تعسف عدله في الظاهر فان الحكم على السند غير مفيد **قوله** بما قد مر التعسف اشارة الى ضعف السند في نفسه لا لابطال فانه لا ينعى لانه سند اخف مما مر **قوله** فان قلت قد ظهر كما ذكره في تقييد بيان الجاه يعني ان نفس فذكر في العنوان فان الظاهر ان البحث الاول في وجه احتياج الناس وتحقق ما جهة المنطق كما في جامع البيان وهذا سند قوي واراد على نفس **قوله** اذا المقصود وبه نظر لان الاعتراض على البحث فاقية مائة مقصورة من بيان الجاه ومفوط **قوله** فانه قلت ايراد على قوله او رد هذا في بحث واحد بسبب الانساق بان الانساق امر مشترك فان التسمية بكونه من جهة التوضيح بكونه من جهة التعريف للجامع

والمانع فيعلم المنطق برسمه ايضا فلا يصلح الانساق لانه يكون علة لذكرها في بحث واحد لانها ترجح بلا مرجح **قوله** قلت لوجهين يعني ان بيان الجاه ليس له حقيقة الماهية لا من حيث الاول ان كل التصور برسمه والتقدير لما هو فائدة مفيدة لما يتوقف الشروع المطلق وبهو التصور بوجه ما والتقدير بفاعلة ما و الامور الثلاثة ان ذكر بيان الجاه سابق على ذكر بيان الموضوع فخرج السابق على اللاحق ولو ثبت البعض على انساق الثلاثة ايضا كان أولى لان معرفة المنطق بالتقدير في تقييد زيادة البعير كما فعله العلامة الفاضل **قوله** فانه قلت لم جعل نشاء في قوله او لا **قوله** قلت لان البحث يعني ان الضبط بالغاية وهو العرف اظهر من الضبط بالموضوع لان كلامنا بوجه واحدة لانه مقدر ما سبب بيان الجاه الموضوع لا يعلم الا بعد علم السائل فانه ذلك يظهر ان البحث في هذه المسائل يرجع الى هذا الامر وهو موضوع الفن **قوله** بخلاف مقدمات بيان الاجزاء فانها لا يتوقف على الاستقراء فانه يلزم باحتياج العقل في تقييد الضبط في الفن حاصل بالتوقف على الاستقراء نعم ان كل مسألة لها دخل في العرف فحاج الى الاستقراء وهو غير بيان الجاه وبالله التوفيق **قال** سببه المحققين هو ان يتبين وهذا الكلام منه قد سره بغير بيان البيان في بيان الجاه بمعنى المعناه للمصدر لا بمعنى اللفظ كما ذكره المحقق في العنوان وقد مر التبيين عليه هناك ومقصوده قد سره من هذا الكلام هو التبيين على طريق الانساق والافضاء وهو **قوله** ان معرفة العلم بغايتها مطلقا سواء كانت اعم او مساوية وان كانت خبير بان المراد بالغاية ما يفيد التصديق بها من شوق العلم المطلوب هي الماهية المعينة بها بالنسبة الى المشقة وهو التبادر فلا يكون اعم فالنقطة راجعة الى اللفظ لا الى المراد **قوله** كيف في كيف

الاستلزام وقد عرفت ان المراد به استلزام المفنى للمفنى اليه دليل فصار
 آية فلا يرد ما ذكره قوله قلت لما عرفت في بيان انتفاء الامر الاول وما عرفت
 فيه في ان انتفاء بيان الاستلزام والثاني ان الاستلزام في الاول والى ان
 الاستلزام ليس بمنطور فيه المنطوق فيه الانتفاء بدليل قوله قد ذكره فصار بيان
 الحاجة **اه قوله** قلت هذا الابهام لا يقدح ولا يضر لانه المقصود بيان ان بيان
 الحاجة قد عرفت على مطلق الرسم لان الاستلزام الكلى في الاول الثاني ثابت
 والاستلزام الجزئى في طرف الاول الثاني في الاصل الاول فقلت
 ان الاصل في مادة الاستلزام ثبت للثاني بالاشتراك فلا يقدح في العول بان
 الاول اصل للثاني مطلقا قلت العبرة ببيان الحاجة ومطلق الرسم فلا جواب
 الثاني في المحقق ما ذكره بقوله وايضا ما ذكرناه فاشمل **قوله** كل من
 المعلوم المفنى التامة وهي جميع ما يتوقف عليه وجوده ان اى ما يتوقف عليه
 وجوده ان ولا يثبت عليه اصلا لا العقل الاول فان علة وجوده هو الوجود
 فانه امر بسيط على قاعدة الفلاسفة كحركة لا تم فانها مستقلة عن الحركة
 وليست بمقتضية ان يقارن حركتها فحركة الابع **قوله** اما للتفسير وهو غير
 صحيح لان شروع مبين للتفصيل والازايل لانها مسببان للشروع او
 بالتعقيب وهذا صحيح والتاويل الذي ذكره شايخ في امثال هذا الكلام وبالجملة
 استوفى **قوله** اعلم ان المنطق علم وهو ليس بل هو العلم بالمتناب التي ثبت علمها
 في العبادات كسبعية وليست بموضوعات ومجردات فيكون موضوعات كلية
 معينة او بوجهة تذكر لانه في نفسها اوليا في لمتها فيكون علم المنطق **قوله** سبيل
 باقية في احوال موصول الى الجمهور المقصود في عموم من لو حصل العلم به كان
 مقصورا على ما لا يقربا وهو القول الثاني او بعيدا وهو العلميات

ما الملقاة

ملكي

ملحق في احوال الموصول الى الجمهور المقصود في عموم من لو حصل العلم به كان
 العلم الخاص به نحو التصديق ايضا لا قريبا وهو لا يوجب او بعيدا وهو العلميات
 او بعيدا وهو العلميات ايضا لا قريبا وهو لا يوجب او بعيدا وهو العلميات
 على ما لا يوجب العلميات غير ما يوجبها ونهايتها هي في بيان
 قسم متعلق بالموصول الى تصور تعلق العلم بالجزء ايضا فتغير النسبة
 قد عرفت قسم المنطق بالموصول الى تصور وبما موصول الى المقصود لا يوجب
 يوجب لان تغيرها بين بل يحتاج الى التأويل وهو لا يوجب فقلت في
 تأويلات **الاول** حذف للمضاف حيث قال في احوالها فبقية نظر لان
 لا يخلو عن المساحة ايضا لان الاحوال محولات لا مسائل وهو لا يوجب
 ان الاحوال لها اعتبارات **الاول** اعتبارها في انفسها وهي هذا الاعتبار
 في المعلومات التقديرية والثانية اعتبارها باعتبار ثبوتها الموضوعات
 فهي هذا الاعتبار مسائل قلت ان المسائل لها موضوعات هي جزء منها
 كما قد قلت تلك الاحوال بالاعتبار المذكور عين المسائل بل هي متعلقة
 لها فلا يخلو مطلق المسائل على تلك الاحوال بذلك الاعتبار في المساحة
 ايضا انهم انما يكون لفظ مسائل متراكفا لفظا يطلق على تلك الاحوال
 ايضا بلا مساحة ولو قال اي مباحثها كان اولى لانه لا يرد على شيء **قوله**
 او على التجوز بان يكون مجازا من سلاسل باب ذكر الجزاء واردة **قوله** نسبة
 الاتصال لذات الموصول فيكون ذات الموصول عبارة عن موضوع الفن اعني
الموضوع المعلومات التقديرية والمعلومات التقديرية في حيث يقعها في
 الاتصال الى الجمهور او المقبولات الثانية كذلك ونحو حيث اشتملها على
 المقبولات والاتصال عبارة عن محولات الفن فيكون في النسبة المذكورة

اجمال نسب المحمدي الامور متوشا السائل بقدر مسائل المنطق بتلك النسبة المحمدي
 الشاملة على السبب الواقعة في مسائل المنطق وهي عمد في المسئلة فلما نهجي
 المسئلة بعينها اما اطرافها فمن الببادي التصورية ويؤكد ذلك ما قاله صاحب
 المراقف ان مسائل الحكم كل حكم نظري انتهى فقيه نظر لما اول افلان اطلاق
 المؤسسل على النسبة محجاز فقوله بلا يجوز غير صحيح واما ثانيا فلان في تقرير
 المواقف مسامحة ايضا لان المسائل هي القضايا التي يترهن عليها ان كانت
 نظرية كما مر **قوله** في غير تقرير القسمين يتفاد من كلامه ان التكلف يقع في
 تقرير **قوله** ليس المقصود ويكن الجواب بان نظرية التصديق قد يكون بنظرية
 الحكم فتقل وهو لا لا اجتناب الا باحتياج ثابت علمه من الامام ايضا فقل
قوله لا يشهد لاحد ان كان المراد بنفي الشهادة دعوى البهانة في غير مسموعة
 بجران كسب التصديقات المتعولات لا زلزم فيم تبرهان على امتناعه وان كان
 مقصود ان الاجتناب في جابن التسديدات معلوم لاهل الفقه الزيل
 فلا ينبغي لان الفرض في تدوين الكتاب تعليم المبتدي لا تعليم اهل الفن
 فلا بد اخذ دليل القايمة على اثبات الاجتناب على وجه يثبت به الاحتياج
 الا في المنطق كما حارجه به اليه قد مر حتى تعلم المتعلم الاحتياج الا في المنطق
 في حصول المنطق العمدة فيزداد سعة يحصل الامن عن القاعدة غير الحصول
 في جميع القول بالانسيان تأمل على انه لو كان المقصود اثبات الاجتناب
 الا في الاول في المنطق يكتفي بتقييم التصورات لا في المنطق والبياني
 في اخذ تقرير العلم وتقييم التصورات والمقيد وهو **قوله** قد ذهب
 الامام هذا الوجه التقييم التصورات والمقيد ليس في شبهة الامام و
 لا وجوب ان الفرض في بياض الحاجة دفع الشهادة فقط بل هو ان يكون الفرض
 اثبات

بشكل

اثبات الفائدة وهي العمدة في الخطا في كلا القسمين المنطق احتراز عن
 العيب ويزاد الشوق والسعي لا اختصار الفن كله وهو لا يمكن قد فني
 على المحقق **قوله** نوع تنبيه وجه التنبيه ان السيد السند قد مر ذكر
 التصورات كقول الكلام فيها قيل عليه انه غفول عن قوله قد مر من مثلاً
 على انه لو كان الفرض اثبات الاحتياج لا باحتياج القول ان ارج فقط
 لا اختار امر الانسيان الا التصور برسم لان حصول العمدة لا جزء الفن
 غير معلوم بعد المتعلم فامل بالالفريق **قوله** وهذا الحكم بظاهره
 اي هذا التقرير بظاهره يدل على ان التصورات المتعلقة باطراف القضايا
 من امور متوشا والمحمول والمقدم والماضي والنسبة للحكمة في تلك القضايا التي
 حدث فيها احكام الارباع والاشترار لم يثبت بتصورات سازجة فان هذه
 التصورات مقارنة للحكم وتلك المقارنة مع كل واحد فانها للمصحة بخلاف
 جائي زيد مع عدم وبعث الفرس مع سيرة فهذه التصورات عارية عن الحكم
 تصورات سازجة وليست بتصورات سازجة حال حدوث الحكم في تلك القضايا
 وتوابعها مثال الشارح بذلك وذكر المدلول فاسد لان تلك التصورات
 في كلتا الحالتين تصورات سازجة **واعلم** ان كلام السيد محققين في تبيين القسمين
 في هذا المقام مبني على ظاهر المتن فان القسم الاول يعمد على ان ما ذكر
 من التصورات خالية عن الحكم ولذا قارن في مقام التبيين لم يوافق الحكم وقال ايضا
 النسبة الحيزية التي يتركب منها ولم يتعرض للمسائل السعة للمقارنة للحكم
 وقد ذكرها ههنا المحقق على طريق الاعتراض ثم اجاب بحمل المقارنة على
 الجزئية وسعي تحقيق هذا الحكم عند قوله قد مر ان تقييم المسائل ينطبق
 على من ذهب قطعاً ولا على من ذهب الامام وسعي الجواب عن المحقق على الوجه

للتصورات ما

على المحيطة الزمانية فكل ما يخرج من ايراده السؤال على ان يخرج الجواب
 في هذا المقام لا يناسب الكلام سيد المحققين اذ ينبغي الامر قدس سره ههنا على الظاهر
 بدليل قوله اي ينشأ فيها فان تلك التصورات المتصفة بالتصديق على من هو
 تصورات سارجه ايضا على ما ينبغي فانما سبب ان يقرر كلام السيد لا ينشأ
 للسؤال والجواب في هذا المقام وينبغي الكلمة على الظاهر **قوله** بطريق غير
 فيكون المراد بالتصور في قوله تصور مع حكم مطلق الادراك ان كل الحكم فكل
 المراد بالمصاحبة مصاحبة الكل للجواب والقرينة على ذلك قوله ويقال لمجموع
 تصديق فانه قلت كلمة مع هل هي حقيقة فيها او لا قلت للمصاحبة المتفاد
 منها ان الان الاول هو للتبادر منها فكل الادراكات اعترفت وجرها او
 اعترفت مصاحبة الحكم تصورات سارجات **كلامه قوله** وعلى الجواب فيصدق
 على سبعة الوجود ثلثة والثنا في ثلثة والثلثة واحد فلكل السبعة
 اعتباران اعتبار الوجود والمصاحبة واعتبار المصاحبة التي هي مصاحبة
 الحكم للجواب فاعتبار المصاحبة له صور سبعة واحد منها يقال له التصديق
 في العرف دون الباطن فان ادرك الموضوع فقط مع الحكم مثلا لمجموع الاله
 يقال له تصديق في العرف في الكلام عليه في السيد الشريف قدس سره فانهم الفرق
قوله وهو لزوم التعدد في احد الجانبين فان ذلك ان قدس سره قلنا في القسم الثاني هذا
 المقصور لا بد ان يكون متعدد ويستفاد من مجموع كلامه ان التعدد لا يلزم القسم
 الاول ويلزم القسم الثاني الا ان التعدد من بين القسمين فصل التميز بين القسمين
 وفيه بطريق لزوم التعدد من جهة التميز بين القسمين بل ليس للقسم الثاني فهو تقارن
 الحكم وبين قسمين ولزم عدم التقارن به فان التصورات متحدة بين القسمين وب
 لا بين القسمين فمتماثلان لا فرق بينهما وكونه لزوم التعدد لم يقبل من قبله

فيستفاد ما

لو كان

لو كان مقصود قدس سره هو التميز بين القسمين بل لزوم التعدد وبعده ما فانه
 الى تكثير الامثلة وهو قد بل مستوفى قدس سره هو التميز على المراد بالتصور
 في قوله فقط فان التبادر هو الواحد الشخصي وان متعلق ذلك التصور يتم الفقدان
 والمركبات الناقصة والامة خبرية كانت او ثنائية حتم يتعلق بالجانب الذي هو
 القضية بالقرينة القريبة الى الفعل اذ الشك فيه فان هذه النسبة يتعلق بها التصور
 السارجه ولكم ايضا وكذلك الكلام في اطراف النسبة الى كانت اطراف الشبهة فانها
 او زلت الادوات واعتبركم فيها كانت قضية فالنسبة الواحدة الشخصية كونه
 متعلقا بالتصور السارجه ولكم ولونه زمانين **قوله** في حيث الجبر والظن ان صدق
 التصور فقط على تصور الان على تصور الكاتب مشروط بالوحدة وقبه
 فتنسب ان ذلك لان اعتبار في نفسه الاول عدم مقارنته بالكم فانقسم الاول
 عبارة في تصور المتعلق وغير عدم مقارنته بالحكم وهذا الاسم يتحققان
 في هذين التصورين سواء اعتبر مع واحد او ثنائي **قوله** بالنسبة الشخصية
 يشمل النسبة بين المضاف والمضاف اليه وبين الصفة والوصف لان الثاني فيه
 الاول وهو **قوله** ويجوز ان يكونه وتعلقا هذا فانه في قوله قدس سره فان
 كل ذلك من التصورات وهذا العقل منه قدس سره هو التميز بين القسمين ببيان
 ما صدق عليه القسم الاول لا باعتبار لزوم التعدد في الثاني كما مر وقوله فكلها
 اشارة الى التميز بين القسمين فاما في كلامه قدس سره فيظهر التميز **قوله** وفي جعل
 فيه ما لا يخفى من الغلط **قوله** في الاشارة الى المذكور في الاشارة وجعل الشك
 بمعنى للتصورات وهذا الاطلاق يحتاج الى سياق كلام السيد قدس سره يقتضي
 كون الكلام عاقل هو فان الظاهر في قوله فادركي بما ليس بقيد بل انما يقتضي
 الاشارة في قوله تصور الاشارة كذلك **قوله** خاله كما في غير النظر في النسبة

الجواب

التفت الى العين والسمع التفت الى الاذن وقيل انها حقائق مختلفة قد
 مال اليها الاما انما ذكرته بهذا القدر ليكن كذا تصور النفس التي غادرت
 الدنيا والارباب وتفصيل هذا التفصيل على الكمال يطلب من الفصل الذي
 اعلم بالصواب **قوله** فذهب جماعة الى ان العبارة هكذا في حاشية المطالع
 سرور في بعضه ذهب بعضهم وفي بعض النسخ فذهب طائفة الى ان واحد
قوله بناء على ان الصور الجسمانية منقسمة فلوارسحت في الناطقة انقسمت
 بانقسامها فيكون في حاشية المطالع وفي بعض النسخ متمكنين بالارباب الجسمانية
 منقسمة فلوارسحت في حاشية العقل لا تنقسم والمال واحد **قوله** في العقل
 اي في النفس الناطقة **قوله** لا تنقسم بانقسامها والتالي بطل فان قبول الانقسام
 في الواقع المادة **قوله** غير سرياني والكل في السرياني مثل حلول ماء الورد في
 الورد فان في انقسامه يلزم انقسام الورد وهو خطأ **قوله** ان طال في منقسم
 لذلك انه حل فيه حيث اذا لم ينقسم انقسامه على حسب انقسامه في كاستداد
 في ذات الجسم ويسمى حلوله فيه سريانيا وان حل فيه في حيث ذاته النقية بل
 في حيث هو غير منقسم لم يلزم انقسامه وكان حلوله غير سرياني كالوحد
 والنقطة والخط والسطح والبقعة والبنوة وشي من هذا لا ينقسم بانقسام
 الى كذا في شرح الجريدة فقل من ان حلول الصورة الذهنية في النفس يحل
 يكون باعتبار ذاتها باعتبار انما هي في واحد مع قطع النظر عن انقسامها و
 عدم انقسامها مثل الالبق في البق في غير اعتبار ان شيئا من الاربعة
 في شي من البق فان حلولها غير سرياني كما قال الامام في بعض مصنفات
 اذ عقل اختصاص العرض في حيث لا يكون سريانية فليقتل جنبا
 العلم به لا على وجه السرياني سواء كان العلم وصفا حقيقيا او طائفا

انتهى

قوله ثم تنعكس فيه قولان حكاه بل نكته اقوال **قوله** لظهور ان مثل الحسنة
 المدركة بالسمع فاذا كان هذا ظاهرا في الحسنة على البصيرة بان يكون
 اللام لا يحد في قول الحسنة في كلمة يشعرون اللام الحسنة وان كان الحسنة
 في ضمن البصيرة والفرق في **قوله** يدرك باحدى ما لا استقلال فيكون مثلا هذا
 الرجل محسوسا ويكون هذا الرجل كائنا معقولا لان كماله معقوله وان النسبة
 بينهما معقولة لعدم استقلال البصيرة ادراك النسبة لان النسبة تتوقف على
 الطرفين وهو في **قوله** على وجود النفس وهو في اللغة على تقدير وجود المذكر
 في كماله لا تصور ففقط فان يكون التعريف في ام وبوفاسه جعل في اللغة
 قديمة فاذا كان في اليك احتمال ان يحيد فاسد فلا يحل الحكم على الفاسد مع
 وجود الاحتمال الصحيح فاحفظ فظها في قول الحسنة عند قوله قد مره الان المص
 اوردها في صدر المقالة الاولى غير صحيحة كما مر منها التنبيه عليه عند **قوله** ذكر
 المحييم ولو بوجه اي ولو لم يفرج عن المذكر صريحا ميل الى الجانب للفظ **قوله** مع
 ان السبيل الى وجه النسبة للقيام ذكره صريحا **قوله** اذا تاملت وهو العلم قد يصح
 لما في وهو الفصل بين التعريف والعرف بالاجتناب كما سبق **قوله** جنبها على المرافقة
 والاشراك يعني ان مقتضى الظاهر في هذا انقسام اعني بعد سبق المتصور فقط
 يذكر تعريفه الساري له بعد ذلك كونه في تنبيه على ان لفظ المتصور مرادف
 للعلم والفظ مشترك لوان ابتاد منه عند الإطلاق في تصور الساري فهو
 اشارة للحقيقة وهو هذا اللفظ **قوله** فان قامت تعريفه لمطلق المتصور
 محصورا انه فهم في الامر من تعريفه المتصور فقط فلا يصح **قوله** دون المتصور
 فقط وهو خطأ وبهذا السؤال غير وارد لظهور انه تعريف لم يذكر صريحا **قوله**
 وكذا تعريفه لمطلق المتصور جواب سؤاله مقدار تقديره ان يكون ذلك مستتب

على ذلك بناء في كونه لبيان جنس محموله الجواب ان ذكر تعريف مطلق المقود
يكن ان يكون له فوائد ثلث ولوقيل ان اسوق التعريف واحدها لا بد
بما ذكره فاسأل **قوله** التنبية على الاشتراك والملافة ممنوعان لان كلاهما
خلاف الاصل فحوزانه يكون حقيقة في احدهما وبما ذكره الاخر فلا يثبت الاشتراك
والترادف ايضا وفيما ذكرته لان صاحب النكتة سوجه وهو مانع لان المقام
صحيح بوجه لا المقود فقط فبما ذكره اسما على التعريف باذاع وما ذكره انما
جواب عنه فمما ذكره انما ذكره ايضا **قوله** كلاهما امران معلومان كما يقتضيه
لفظ التنبية وبما ذكره استعمل في امرين في نظري يمكن تحصيله بالمثل في السابق
ويكن منهما لا يناسب المقام فهو بمعنى الاعلام على ان الكلام في دلالة اللفظ
والجواب ان مطلب خطابي يكفي فيه التبادر في اللفظ فالمعنى البعيد لا محل
بالفقدان لم الخطابي بما في الكتاب يستعمل ودعوى كونه التنبية للعام
في غاية البعد فاسأل **قوله** ممنوعان واعلم ان قوله انما هو في مطلق المقود
انما كان مذكور في مقام التوجيه لئلا المقود دفعا ما يرد عن غير مقتضى
المبادر من التفسير بوجه الا المذكور صيرحا باذاع تعريف المقود انما
وبما ذكره لا يكون ممنوعا وانما مذكور في مقام شرح كلام المقود على طريق
الذموني يعني المنع للمذكور فاسأل على انه يمكن الجواب بحذف المضاف عن
معنى ما يرد في العلم وصير يوراجع الى المضاف المحذوف في معنى التفسير
فبما ذكره فاسأل **قوله** كذا مراد من ممنوعه ويمكن ان يقال ان المضاف
محذوف كما مر ايضا اي على معنى يرد في لفظ العام في المضاف ثم جعل التفسير
مستلحا فبما ذكره صاحب كتاب في قوله تعالى كتاب حكيم فالجواب انما جاز في الجواب
واما جازية التنبية فبما ذكره في الثاني مقود **قوله** وسماه القول

بعدم

بعدم لفظ المقود انما هو في اللفظ لا في معنى وصف اللفظ بالترادف و
بين وصف اللفظ بعدم في التسمية وعدمها فاحتمل الجواز العقلي جاز فيها
ان يجوز بوجه صير يوراجع الى المقود في التفسير سهل فاسأل **قوله** لا يجوز
لا حقيقته كما هو يعني ان لا يعدل عن مقتضى الظاهر الا لئلا يكون مقتضى
التفسير لا العلم في الجوزية نظر المباحا ونفي ظن في الجوزية **قوله** كان
الذي في المناسب انما كان مقتضى الظاهر انما يقتضيه المقود على التفسير
كما هو الشارح لان خال عن التفسير انما يقتضيه المقود على التفسير انما كان مقتضى
الجوزية انما كان مقتضى المقود فلا معنى بقوله في ذلك لفهم مقوده قد مر
قوله فان قيل لم لا يجوز ان يعود بكتلة في نسخة اخرى لكن نسخة التفسير
سواء يجوز ان يفي المال واحد بلفظ معنى لانه فكذا التسمية جاز ان يفي
التنبية على ان التفسير هو المقود في باب بيان الجواز كما هو مقتضى السوق
قوله دلالة التفسير عليهم وفيه نظر لانه مقابلة تنبيه بالمنع ولان بين التفسير
خطابي فتقيد ما حقه التاخير بطلب نكتة ويصليها ذلك لا يكون نكتة
فالمنع ليس حكمة فانه قلت ان التفسير يدل على الاحتكام وهو يفي للمور
منها انما يفي التفسير عدة قلت ان النكتة امور قصد به والابتنس
انما يكون الدلالة عليها قطعية بل الدلالة عليها بعبارة المقام كافية فكل
التفسير عدة اعتبار مناسب للمقام مع ان في عود التفسير في قوله لا المقود
المطلقة او في نسخة نكتة الاول هو التنبية على ان العدة هو التفسير التام هو الترادف
الثالث هو التنبية على الاشتراك الرابع هو تعريف جنس المقود فقط وانت
خير بان هذا لا يفي جواز عوده الى العلم مع وجود النكتة وهي التسمية المذكور
وبما ذكره جواز المقود المطلق ارجح ولا العلم جاز في جوده وشهرة كون

يعني

بعدم

التعريف المذكور للعلم قرينة واضحة فاقبل منشاء هذا السؤال فقرر
مصدره من باب التفضل والتفصيل كالحاوي **قال** مع ان ذلك المقام
يتضمن التعريف ثم يتبين وقامد فافانده بترك تعريف القسم مما
اليه يحصل كلام الاستفاد عن ترك تعريف القسم قبل التعريف الخارج الى
التعريف السابق عليه كما قال لم يجعل القسم مسببا بتعريف يتوقف
التعريف عليه **فاجاب** بمنع توقف التعريف عليه مستندا بكفاية العلم بوجوه ما
سلم التوقف عليه وقارن ترك المورد عليه بتبينها على شدة تعريف القسم
بغيره **نظر** اما اول فلان ما ذكره ليس يحصل السؤال لانه لم يتقرر تعريف
العلم في وجه انه من كونه السؤال واما ثانيا فلان الترك اعم من الشرح
وهو لا يعلوها واما ثالثا فلان المتبادر من مساق كلامه قد مره ان
المناسبة بين التعريف والشرح مقدمة التنبه على التنبه عليه كما بين
كلية ما فانها لا يمكن ان لا يقال لصدق تنبيهها على شدة فلا بد من
صحة التعريف **قال** راجع الى جهة في شدة فاقبل من هذا التعريف
الجواب الثاني لما تضمن ان تعريف العلم بالتعريف المذكور مشهور في شدة
في قوة ذكره من ان تعريف مرادف به لا فائدة فيه فلماذا انشده به قال
فرد لا يخفى نظر ان الاستفاد عن فائدة تعريف مرادف مذكور في السؤال
فان جواب السؤال مقدم بل جواب عن سؤال محقق ويبدو على المسائل
في كلامه قد مره **وعلم** ان الاول **قال** ان يقال فستر بلافا لان جواب
السؤال مقدم لا يعود بالفاء على ما هو العادة ولو سلم ان بين السؤال
نست في هذا التعريف فنقول ان جوابه مذكور في الشرح وقصر عن ان
بان فائدة تعريف المرادف من التنبه على ان المقصود مرادف للعلم فهذا

بجواب

الجواب مستدرك فالصواب ان يقال ايضا كلامه قد مره انه سؤال عن فائدة
هذا الاسلوب من بين الاساليب الثلاثة الاول لا يقتضي بالتعريف ثم يعرف
للاول والثاني الاختصاص بتعريف العلم ثم تقيمه الثالث الاختصاص بتعريف العلم
ثم يعرفه فكان السائل لما اذا اختار هذا الاسلوب فافانده ما كان المقصود
وهو فائدة الجزء الاول فالجواب الاول مطابق له وانه كان المقصود هو
الثاني فالجواب الثاني مطابق له وانه المقصود كالحاوي بان من مطابقان
لها فكلية لو يمنع للعلم لا يمنع للعلم فان قلت ان السؤال والجواب اذا كانا
في شدة واحدة كيف يصح التردد وقلت ان التردد ليس في معنى السؤال بل
التردد في ان الباعث للمص على اختيار هذا الاسلوب ما اذا **قال** اما ان
يعنى محتمل ان يكون السؤال مرادفا او سبطا بان يكون الباعث مرادفا او
سبطا كما مر وقتها ما يدفع هذا الاشكال في ان حاصل السؤال
الاستفاد عن باعث اختيار هذا الاسلوب وفائدة وان كلمة او
لمنع للعلم فالاحتمالات ثلثة **قوله** بعيد غاية البعد **واعلم** ان او
الخاصة بمعنى وان الواصلة قد جاءت في لغة العرب لانها
خلاف الف والبتاد من كونها في غاية البعد مع احتمال ال
التي في الفاتحة بين بل هو الفاعل منه ممنوعة لان السؤال اولي للعلم بل
فماثل **وعلم** الثاني وجوابه ان ليس من الثاني والثالث ليس بتعريف
بل هو محتمل لما مره في ان يكون الباعث لاختيار هذا
الاسلوب الثاني والثالث اما ان هذا السؤال في ان السيد قد مره سأل
عن التعريف في فائدة الاول او فائدة الثاني **فاجاب** بالترديد وهذا لا يصد
عن البتة في فضلا عن السيد الحقيق بل سأل قد مره في سبب اختيار هذا الاسلوب

فربما كانت هذه الحجة **قوله** ومحصله ان لم يقدّم لا يقدّم ان قدّم تقيم العلم
 على تعريف العلم لان تعريف العلم في هذا التصور المطلق تعريف العلم في نفس
 الامر مع ان مقتضى الظاهر تعريف العلم او لا ثم يقيم لان الانقضاء اليها في
 احوال العلم وما لم يعلم الشيء لم يعلم حاله تنبيهها على ان التقييم في باب بيان الحجة
 عدة دون تعريفه وانما يظهر العمدة اذا لم يكن العلم معلوما بالتعريف المذكور
 وكان معلوما بوجه ما وكان العلم بوجه ما كافيا في التقييم ومع الاجتناب عما
 التعريف قد تكرر وبهذا الترتيب مع هذا الاجتناب دل على ان علم التقييم بغير
 غير ثم في باب بيان هذه العمدة كونه العلم معلوما بالتعريف المذكور
 بخلاف التنبيه على الترادف فانه مبني على كونه العلم معلوما بالتعريف المذكور
 ولما كان العلم معلوما بالتعريف المذكور وعرف به مراد في هذا التصور المطلق
 علم الترادف فكان التنبيه متباينين عن معنى فتقيد التقييم على التعريف
 بغير عمدة على وجه واحد وعلاوة على ذلك قد تم تقديم التقييم على التعريف
 لا بغير العمدة لانه مشترك لان التقييم كما قدم على التعريف قدم على باقي
 مقدم ما بيان الحاجة وهو ليس بعمدة بالنسبة الى ما سبق فلهذا كان لعمدة
 بالقياس الى التعريف في الافا الفرق بين تقدم وتقدم تحكيم حيث وجب
 ان تقدم تسمان الاول تقدم ما حقه التقييم مثل تقدم التسمية على الظاهر
 فانه على مقتضى الظاهر لا يطلب التسمية التسمية التقدم ما حقه التسمية فانه على مقتضى
 مقتضى الظاهر لا يطلب التسمية وما نحن فيه من قبيل التسمية بالنسبة الى التعريف
 دون ما يترتب مقدمات بيان الحاجة فان تقدم التقييم بالنسبة على مقتضى
 الظاهر القياس مع الفارق وهو لا يلازم ما ذكره انما قوله في هذا **قوله**
 وايضا فتقيد التقييم بمحمول لان تقدم التقييم لا يفيده كون تعريف العلم مستورا
 وانما

وهذا العلم بوجه ما
 وبهذا العلم بغيره المذكور

وانما يفيده الترتيب مع الاجتناب المذكور اذ يقال حرج اغني شهرة عن ذكره
 اما التقيد بالنسبة الشهرة ويمكن ان يقال ان خصوصية التقيد بغير الشهرة
 لانه قد تم التقييم على التعريف في نفس الامر بناء على ان تعريف العلم في
 تعليم العلم ولم يجعل نفس التعريف بغيره اسميا للعلم بل جعله تعريفا
 اسميا للعلم المستور عن حقيقة التقيد وكيفيته بغير الشهرة وبهذا التقيد
 كاف في اعتبارات ايدل المعاد لان كلامهم خطابي بكيفية ادنى الاشعار
 ولا عبرة للحدوث الوضعية والحدوثات المعبرة عند رايه
 المعقول بل يكفي الترتيب في الجملة ولو بان تأمل في القرائن فانه ان الامر بالتنبيه
 لهذا **قوله** واما ما ذكره بعضنا فاضل محمول الشهرة ان سباب ان
 يعرف العلم او لا ثم يقيم او يقيم او لا ويعرف نفس العلم لا مراد في ذلك
 يميز بين الامرين مقتضى ظاهر فالعلم عند مقتضى نكته ومحمول الخطاب
 ان التقيد هو التنبيه على العمدة وهو لا يحصل بالنسبة الاولى وعوده حيث ذكر
 التعريف وقدم وعلا تقديم تعريف العلم ما ينافي مقتضى التنبيه على العمدة
 ايضا لان تعريف العلم ملققت اليه ايضا وفيه نظر لان تأخر ما حقه التقييم
 يستلزم نكته والعمدة صالحة لها يندفع بغيره بالنسبة الاولى بتقدير الامر
 الثاني ان سبابه ان لا يتصور لتعريف المراد في لانه لم يذكر اصاله ولم
 يجعل مقما ايضا فوجه العدة في هذا الظاهر فاجاب بان التقيد هو التنبيه
 على الترادف لان العلم هو المعروف الاول وانما لا التصور المطلق فلا يحصل
 التنبيه على الترادف فالسؤال واحد مراد بين الامر من كلمة او بناء على
 الترتيب في سبابه فانه **قوله** فينبغي عليه محمول ان التبادر من كلمة
 على كونه الشهرة منبها عليها وفيه نظر ان العدة في هذا الظاهر لا يفيده

بعضنا

واعلم يا شيخنا ان هذه المنطقة من العلم
من سلك في كتاب سبيل الخير

[illegible]

ايضا مع ان هذا الاخص مشترك بين القسمين كما العلم فلا يصح حصر المشترك
 في ما هيته العلم ويمكن ان يقال المراد بالمشترك هو المشترك الثاني من القسمين
 وليس ما هيته العقل كذا **قوله** يحمله عليه اي يحمله على تصور علم العلم او
 بالعكس **قوله** اما الاول اي كونه المقصورا فخص به العلم باطل والباطل
 حصر العلم في القسمين سواء كان المراد بالاخص مطلقا كما بينا للتبادر او
 اخص به وجه **قوله** واما الثاني اي كونه المقصورا في العلم او مساويا والمعتبر في
 التماثل هو تغاير المفهومين مع الاتحاد في الماصدق **قوله** فاعلم وجب
 ما هيته هي قبيل العلم محصورا ادعاء عدم مشترك بين القسمين ان العلم وفيه
 ان عدم وجبه لا يقتضي العلم في نفس الامر على انه لو لم يدرهم لا يعلم انه قد
 في ان التقييم بل منه ومن هذه المقدمة **قوله** والتوفيق قد علم ان جوابا وكذا
 هو الاول **قوله** وبنينا سلمنا انه بعد ان يترادف قد علم ان التقييم لما في خلاف
 على التصور السابق فلم يعلم من خبرنا ان يكون فائدة يعرف مخلق المقصور بالتشبه
 فيكون التعريف مستند كالا فائدة فيه فاجابة قد سره بان الاختلاف لا يعلم الا
 في المعارف لا في التعريف **قوله** في باب الجارية مع لضم و في الجاء مع الغاء مع التضمين
 بتدريج بعض حقه مقدمه اذا كان حقا ليعرف حيث يراه بتلكه فانه
 باظهار مقدمته الباطلة وقد ذكر استمدراج الخصم الا يقصر مكنه لا يستثبت لاجل
 ومثاله ان يرد ان في ما جئت فمما يشبه في الاخص استوفية حتى ذر وصلت الى
 مرتبة ازلفت واللام في بعض متعلقة بالجارية وحيث يراه طرف ليعرف وهو
 في الغاء يعني الزلة عما في الغاء وشرح للبيد في خبره فاشتم عدم دلالة
 التقييم على اختلاف الاخرى مكنه لضم و لاي يعرف فيه نظرا في مقدمه مسلم
 ليست بتلكه في كلامه السابق ولان اللفظ الجارية تدل على مقدمه لافقه قبل رده

مقدمة

المقدمه الباطلة **قوله** المراد بالاستناد ليس المراد بالضم فانه فعل فان اكثر
 المتأخرين قد فهموا كونه الحكم فعلا بل المراد به ادراك نسبة الاخره سواء كان
 النسب والموضوع اليه موضوعا ومحمولا ومقدما وما يابا ومضافا ومضاف اليه
 وصفه وموضوعا وصله واطراف الشرطية وفعل ومفعول وغير ذلك فكانت قال
 اما نسبة ما فقه لا يصح السكوت عليها واما ثامه في السكوت عليه بانها اذا كانت
 تامه كانت اثباتية او خبرية اي صالحة لانه يكونه متعلقة بالحكم سواء تعلق بهما
 بالحق او بالغير فثان الاول ساءة الموضوع ووجه خافه للمنونة
 فانه كما ان احد الطرفين راجح والطرف الاخر مبرجوحا في الاول ثانيا والاخر
 وهما والمكسوك فيها والاك مساواة الطرفين ومثال الثاني النسبة التامة
 للمنونة او المبرجوم بها جزم يقين او مبرجوم بغيره فانه ان القيقض
 محتملا وهو ملتفت اليه الاول والاول هو الظن والثاني التلقين فانه يقبل
 قول الجاهل في ذلك ولا يلتفت لان يقضيه وهو التلقين ثم على كل وجه
 في العلم المستلزم اهل العقول لانه لا يصح في العلم في اللغة والعرف لانه قد
 ذلك في العلم كما ان الجاهل جزم بتركيب علم الناس كما في شرح الموقف **قوله**
 او المراد به ادراك النسبة التامة خبرية سواء كان ذلك الادراك مع الادعان
 او بلا ادعان فيخرج الثاني بقوله لا يجابا او سلبا كما في **قوله** والاجاب والتسلب
 ولو قال هو ادراك النسبة التامة خبرية مع الادعان والقبول فيخرج بها
 ما على المنونة والجزم بها كان خسر والوجه لو فرض الحكم بالاجابة تسلب
 كما في بعض التايخين على ما في شرح القسطاس كان خسر واضع **قوله**
 وقد تحس الاستناد لاي الاستدلال ثلثه فانه كان التريده بين التلقين
 كان مشترك في القضا لا يتعين للمراد به وان كان بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي

القبض ما

اصلا ما

يراد انه لا بد من القيمة فان كانت متحققة كان الجاز متعينا وان لم يكن
 متحققة فلا عبرة باحتمال الجاز **قوله** والمراد بالمراد من النسب
 والنسب اليه سواء كانا محكوما به ومحكوما عليه بالفعل ولا على الاحتمالين
 الاولين اذ هما في نفسهما على الاحتمالين **قوله** وفي كلامه يصير
 اى في كلامه الشارح يصير بالمراد وهو **قوله** ادراك نسبة تجري في الاحتمالين
 المذكورة **قوله** بالامر الاول الوقوع واللا وقوع فتمت ان يكونا صفة للنسبة
 كما هو عند بعض المتأخرين في المراد بالامر الاخر هي نسبة الذي هو رد الى جاز
 والسبب في ذلك ان يكون المراد بهما اتحاد المحل مع الموضوع وعدم اتحاد به
 فيكونان صفتين للمحل كما هو عند بعض القدماء فيكون المراد بالامر الاخر انقسم كل واحد
قوله وحاصل ادراك ان النسبة واقعة اي مطابقة لانه نفس الامر وليست بمطابقة
 له وهذا ذهب المتأخرين ولا يجهل الا على احتمال واحد من الاحتمالين المذكورين فاقول
قوله فكلام لا يعتد به لكونه مخالفا لشارح المراد بهما فانه جعل النسب
 المحكوب والنسب عليه المحكوم عليه كما يظهر بالامثلة في كلامه وفيه منع لكونه لا يفي
 معقود الشارح بيان حاصل الحق فاقول **قوله** والافلال لزوم شعور العقيدة
 كلية لزومية فيمنع ان اذا اداة بهما ما نفرد به وقوله في تحقيقه بتبادر
 منه فلا ريب في هذا ولا فناء او في كلام الشارح ولو قال ان كانا متساويين او
 ادركنا وقوع النسبة الشبعية من ذهب المتأخرين فان الوقوع يكون صفة النسبة
 على تقديره وعند المتقدمين يكون صفة المحل في غير اتحاد ونبذ القول من ان في
 وقوله بعض ادراك ان النسبة واقعة وليست بواقعة من كان في من ذهب المتأخرين
 فانهم في هذا المتقدمين اثبات النسبة بين بين وفي معنى الوقوع والافلال
 فيهما في المطابقة وعدم المطابقة لانه نفس الامر وحمل كلام الشارح على ما ذهب

القدماء

القدماء فاسر علان الشارح قد مر في باب التصديقات بالنسبة الشبعية
 ويكون اجزاء القضية اربعة بالذات على ما سبق وفيه نظر ما سبق في المحل من
 حمل الكلام على ما ذهب القدماء فاقول **قوله** وفي ثبوت آتية على معنى يلزم منه
 اكتساب لها فان صريح القضية بثبوت الكايت فانه محمول على ما سبق **قوله**
 او ببيان بناء على ان كلامه في امال لانا الصريح فان الصريح بثبوت الكايت
 على ما سبق فاقول **قوله** ان المفهوم الصريح لهذه القضية واعلم ان طرفي
 القضية ظاهران وانما الكلام في معنى نسبة التامة الجزئية فاقول ان في
 الوقوع واللا وقوع فانه صفة للمحل اعني اتحاد المحل مع الموضوع في المحل الجزئية
 وعدم اتحاده مع غيره سالتها وتعلق بكل منهما القدر التام والنسبة بين
 وبين الحكم يسمى التصديق به حكما ايضا ويسمى الكو به حكما ايضا فاطلاقات الحكم
 ثلثة والفرق بينهما بين الادراك الثالث والرابع فابعد فان الثالث ادراك
 بلا ادعان وقوله بخلاف الرابع فانه ادراك مع ادعان وقوله وبه
 اعني ذلك الادعان والقبول ادراك ان النسبة واقعة اي مطابقة
 للكبائر انفسها اوليت بواقعة فان قياس هذا لركت مشتمل على حكمين
 هو النسبة ومحكوب هو واقعة وعلى النسبة بينهما وبين مخالفة ليدرك
 التي تعلق بها التصديق والحكم الذي يوجب بيانه وهو ما تصديق آخر وحكم
 آخر هو ان يدرك النفس النسبة بين تلك النسبة وبين واقعة فبذلك هناك
 تصديق آخر وحكم ثالث فيستوفى حكم واحد على احكام غير متباينة وهو
 بيا قطعنا لئلا يدرك بعد ادراك النسبة بين الطرفين امر اجمالي اذا عبر عنه
 بالتفصيل يظهر فيه تصديق آخر والحكم ذلك الجمل كما يشهد به رجوعك الى
 وجه ذلك ثم ذهب الحكم داخل تحت العلم ويعمل في العلم مطلقا من مطلق

ان كيف كما يوم من غير المنصور وفي مقولة الانفعال في العلم نفس الصورة
 الحاصلة عند الذات المجرودة على الوجه المنصور او انتعاش الصورة على الذهب
 المرجوح بهذا عند لكما وعند التكلم العلم هو المتعلق بين العالم والمعلوم به صار
 العلم عالما والمعلوم معلوما وهو لا يقول بالوجود الذهني ثم الامام مع كونه
 قائما بالوجود الذهني يقول ان العلم هو متعلق المتصور وقد ظهر ان له ركبت
 الثالث والرابع وهو الاتحاد وعدم الاتحاد بالذات مغايرة بالاعتبار وذلك
 الاعتبار كونه مدركا بالتصور السارج وكونه مصدقا به والتصور السارج
 والتصديق نوعان متباينان وهذا الكلام توضحه الشرح على مذهب القدماء **واعلم**
 ان ثبات الادراك الثالث من خبرات المتأخرين قد مر في فقه الله تعالى في حاشيته
 على شرح الشبهة فالنظر على مذهب الحكم معنوي ايضا فالقول **قول** هذه باعتبار
 الاول ويكون مدركا بالتصور السارج والاعتبار الثاني كونه مصدقا به وقد مر ان
 التصور السارج والتصديق نوعان متباينان فاما قول من قال ان القضية
 علمية عامه مذهب القدماء اما عامه مذهب المتأخرين فعلى الوقوع واللا وقوع عند
 السبق وعدمه بمطابقة حقيقة ان النسبة للحكمة هي النسبة تنقيبية وهي متحدة في النتيجة
 والنتيجة بمعنى اتحاد المدلول مع انشوراء والوقوع واللا وقوع صفة النسبة على معنى انها
 مطابقة لما في نفس الامر غير مطابقة للنسبة العامة للثمة مغايرة للنسبة التقيدية
 بالذات فانه ركبات اربعة مغايرة بالذات كما ان الادراكات اربعة مغايرة بالذات
 فاجزاء القضية اربعة بالذات ثم النزاع المذكور ان كان بين المتقيدين كان النزاع لفظيا
 كما قال الفقيه واما بين المتأخرين والمنهدين كان النزاع حقيقيا وهو الذي نقول ومن
 قال انهما لا يمتنعان على الخلافة فاعلم **قول** والرجوع الى ما يتبادر وانبات النسبة
 من ثبوتات المتأخرين واعتدوا عليهم وقالوا ان الوجوه يدل على انه في الوجه لا يكون

وفيه ثلاث اشياء اولها ان النسبة بين العلمين
 العلمانية هي نسبة الحكم الى العلم
 العلمانية هي نسبة الحكم الى العلم

وجه على الغير الا اذا كان مشترك **قول** فله من الدلالة في ان المتأخرين ادعوا
 الدلالة عليها وقالوا ان الربط يدل على التامة والنسبة التقيدية معا على سبيل
 في باب التقيديات فعدم الدلالة محل النزاع **قول** ثم زوال مغلوط على ان
 فالصورة مغايرة لهما معا **قول** ادراك مفهومهما الصريح ادراك مفهوم
 القضية الصريح يستلزم ادراك قولنا ان كانت ثابتة له في ذلك لا شك في لزومها فالتقيد
 بهما لا يمتنع ولذا قال ان في ثمة ثبوت ككتابة الانسان ومقتضى التوحي
 والادراك مع التوحي كايضا من مذهب القدماء او لم وقوع النسبة بتغير من هذه
 النسبة كما في نفس الامر هو مذهب المتأخرين وكذلك الكلام في ان التوحي في الفاظه
 ظاهرة مما مر **واعلم** ان قوله في قولنا الانسان كاتب اما محمل مطابقة فيكون
 المحمل هو العلم الكاتب واما محمل الاشتقاق فيكون المحمل لنفسه ككتابة
 في ضمن محمل الكاتب والتاخر ان الشرح جعل محمل في قبيل ان في هذا حاجة الى التاخر
 المحسني على ان في التوحي في محله ولوقوع في محله ثمة ما يشتمل على النسبة
 سواء كان عامه الاتحاد والقيام كما اشار اليه ابو الفتح في حاشيته الهية
 لا تدفع الى السكال ايضا وتدخل الفعالية على بل لا تخلف ايضا فاما قول
 المتأخرين من تعويره المثال في المحل فقط وقوله في نظر ظاهر لان المثال لا يثبت
 القاعدة ولا يوجب اعداد الامر الحكمي فيه بل في نوعه ولا يجب ان يكون فردا وكذلك
 الحق المتبادر به بل كبحي الغرض فيه وانما في التوهم في بناء التعريف فان
 التبادر من الامر من امور متنوعة والمحل وخص التميز بالمحلي كونه اكثر استغناء
 واخص من الشرطية واصلا لها اذ هي تتألف منها فانهم **قول** وكلمة الانسان
 وهو وقوع الفعل تحت قضية تحت قضية اخرى ولا وقوع ذلك في المثال
 فالاعتدال على النسبة التقيدية والوقوع واللا وقوع بمعنى المطابقة وعدم

الكتابة

المطابقة نسبة تامة خبرية وحكم كادركها مع الادعاء فان حكم ايضا كما
 قال اول متفاته موجبة والثاني متفاته سلبية واعلم ان وقوع منافاة تحقق
 قضية لتحقيق قضية اخرى ولا وقوع تلك المنافاة فاننا فاة نسبة تنقيبية ووقوع
 والاداء وقوع نسبة تامة خبرية فالاول منفصلة موجبة والثاني منفصلة سلبية
 كذا من حيث المناظرين **واعلم** ان تحقق قضية عند تحقق قضية اخرى ويدخلان نفس
 فان تعلق به الادعاء كانت القضية موجبة متصلة موجبة وان تعلق به الانتفاء كانت
 القضية متصلة سلبية فالنسبة لكان في المتصلة موجبة والسالبة واحدة بالذات مغايرة
 بالاعتبار والفرق باعتبار الادراك التعلق به وبما اذا عان واما **النتائج** **قوله**
 وحكم الانتفاء في وجودها كتحقق قضية في تحقق قضية اخرى وهو نفس الانتفاء
 فان تعلق به الادعاء كانت القضية منفصلة موجبة وان تعلق به الانتفاء كانت القضية
 منفصلة سلبية والفرق كما **قوله** ان حكم الشرح في باب التفسير في شرح
 التلويح في المحل والظاهر ان كلام الشرح في الشريعة على مثال المحل وكلام
 المحل في الشريعة مطلقا مني على من ذهب القدماء ايضا ان حكم ما يتعلق بالنسبة
 التنقيبية وهي النسبة المحكية عند فاعلم وطبق الكلام على المذهب **قوله** في
 الصورتين اذ في صورة متصلة وفي صورة المنفصلة اذ كان الادراك المذكور
 بلا ادعاء كان **يقول** راسا وجاز **قوله** والمبادر منه والبادر في امارات
 الحقيقة على ما تقر به الاصول فيكون لفظ لا حقيقة في الوجود العقلي وقية
 فظ لا ادعاء انه عرف لا هو معقول فهو لم لا غير معروفي فيه ولا ادعى
 ان معناه انه رافق منه ويند الفرد مبتادرة اطلاقا في فهمه **قوله**
 ان المبدأ خلاف المبادر ويدل الوجود الكسبي في **قوله** فلان الذات لا يكون
 الذات بمراد بالذات والذات لا يتلصق بالاجل الذات وهو **قوله** فواجب

واعلم

عقلا

عقلا لان تصور النسبة فرع تصور التنقيبي وهو ظاهر ان كان المراد بالنسبة
 بين النسبة التنقيبية وان كان المراد وقوعها او لا وقوعها كذلك لان وقوعها في
 نسبة تنقيبية الوجود وان كان المراد وقوعها وان لا وقوعها فذلك كذلك لان اتحاد
 مع الموضوع وعدم اتحاده معه ويدفع فرع تصور الطرفين اما النسبة في الشريعة فظاهر
 تامة **قوله** الذي يدعى من العقلي في نظر لان لازم الوجوب العقلي امتناع الترتيب
 ولان الترتيب عرفا من الترتيب في ما فسان والحدان فراق اعلم من فساد
 معناه لافراقه نفسه اذ في نظر اهل العلم في موضوع كل موضوع فيما يناسبه
 الموضوع في افراد معناه النعوى ويحتمل عموم الحجاز فالاقضية الثلاثة فاسم **قوله** في
 اي قضية اخرى فتكون كالتب في تصور النساء وفيه نظر لان الاول لا بد له من الترتيب
 فتكون الاول لا بد له من الترتيب فتكون على تصور النسبة لا على الترتيب بين النسبة
 وبين الكاتب وهو ظاهر وهو المستفاد من **قوله** في الاول **قوله** ودلالة علم
 اي على التاخر مطابقة وفيه نظر لان التاخر ليس عين معناه الموضوع لان
 المبدأ والتاخر من جنس معناه اما الذي قال في شرح صدر حكيم عند انه في
 قبيل من قتر **قوله** قبل تصور حكم ما عليه ويصح ان عند في حكمه
 فرع تحقيق حكم وهو مسوق بتصور الموضوع **قوله** حتى يكون تصور ما يعني
 يكون تصور واقعا على الحكم عليه وهو مقتضى التفت **قوله** وان كان
 يكون ان الحكم ما عليه في تصور ما رتقده وقواعده غير حكم خارجي
 يفيد وقوعه على الحكم **قوله** ازال هذا الوجه لقوله الاشياء متصور حكم عليه
 في هذا اللفظ على ان التصور حكم متعلق بالاشياء ولا بد له من الترتيب في تعلق
 التصور به لا يلزم ان يكون حكم ما عليه بل الترتيب في الذكر بل على التاخر فادله
 تفت وهو تقدم حكم على تصور يس بمراد وفيه نظر لان عدم كونه سيرا

واعلم

فما هو انما الكلام في قوله اللفظ وهو كما مر **قوله** اما النسبة الحكمية فظاهر على مذهب
 القدماء اذ قد مر ان النسبة الحكمية وحكم عندهم متحدان بالذات متغايران بالاعتبار
 كما مر مفصلا اما النسبة التقيدية التي هي مورد الايجاب والتب وبها الوقوع واللا
 وقوع بمعنى المطابقة واللامطابقة لانه نفس الامر فلا فصل لانه يكون متعلقا بحكم الكثرة
 بل المتعلق به الوقوع واللا وقوع كما مر في قوله نسبة حكمية انما هي التقيدية لانه يكون مورد
 للحكم وبه الوقوع واللا وقوع فالنسب اليه في كل منها متغايران لان في الاول العلم وفي
 الثاني العلم **قوله** لا فائدة في تفرادهما بالآخر محموله ان الثاني اذ كان تركيبا تقيدية
 كالاول لان الثاني تأويل الاول ايضا باجاء النجاة بلا فرق **قوله** يحمل معان ثلثة
 الظاهر انما معان حقيقة او بعضها معنى حقيقي وبعضها معنى مجازي والظاهر هو
 الثاني فان الاول **قوله** وعلى الثالث اذ كان التركيب التام المجزى وفيه نظر لان
 التركيب ماضيا في لا يفيد فائدة تجزى بالاتفاق فاما لو قلنا علمت ان زيد علم وعلمت
 قيام زيد حصول الفرق فان متعلق العلم في الاول معلوم بتقيدية وفي الثاني معلوم
 بتقيدية على ما قاله موردنا عند من امان مؤيد حكم مؤيد ما يدرى ان يكون في
 جميع الموجودات كونه في قاعا موقع مفرد فالنفس مفيدة قلت ان نفسا في
 ذاتها يمكن محتملا في بعض الجوانب كغيره فيجب ان يكون امضا بالكلية موافقا
 للنفس بالفتح قلت في الرد به معنى مجزى ولو كان يكفي في صحة التقيدية يجب
 ان يكون المراد بالمعنى الحقيقي **قوله** ان في تأويل الاول بالمعنى الثالث لامطلقا
 فيكون ما ذكرناه مقام التفسير معلوما بتقيدية كما لمصدر المتعارف فانه معلوم
 بتقيدية ايضا وهذا غير ما ذكرناه فان مرادنا ان معنى التركيب الاضافي قد
 يكون معلوما بتقيدية وفيه نظر لان ذلك خلاف المتعارف من اطلاقاتهم فتأمل
قوله بهذا الكلام منه قد مر انه انما يسهل لا يعق انه مني علم مذهب القدماء فان متعلق

التصور السارج والتقدير والتقدير بالذات قالوا ليس بينهما شيء من
 اتحاد المتعلق **واعلم** ان معنى الالباب بينهما ان بعد الفهم في قوله الاول
 يحصل اذ كان وبه التقيدية والكلام انما هو بسوق بتصور سارج اول
 انما اخفي فيه فنبه قد مر منه علم السبق في صورة الشك والوهم والظن فغير
 منه ان كل تقدير مسوق بتصور سارج **قوله** فلا اي فلا يصح بهذا الكلام
 منه قد مر منه ان النسبة التقيدية متميزة كمال التميز عن النسبة الساترة فتميز
 فيتميز اذ كان كمال التميز فلا ابتداء في ذلك وفيه نظر لانه قد علمت انما
 يقال ثبت **المرسوم** ثم النفس فان النسبة التقيدية في غاية فناء فذلك
 ما يفرغ على صورة فافهم **قوله** وايضا فتأمل في قوله ان الترات
 المذكور مذكور اذا كانت النسبة الحكمية بنسبة تامة فببرية وهذا متعلق كما في قوله
 حكم موقوف على تصورهما لا على تصور النسبة التقيدية فان حكم جليل في قوله
 علمها فليس تصورهما شرط في حصول التقيدية فليست بنسبة حكمية وفيه نظر
 لانه اذا اراد ان الحكم لا يتوقف على تصورهما عند الحكم فهو مسلم ولكن لا يثبت
 وان اراد ان لا يتوقف على تصورهما في نفس الامر فهو محل النزاع ولكن الظن
 عدم اعتبار النسبة التقيدية من الحقيقة فيكون كلام السيد في قوله كلام السارج
 مبنيا على مذهب القدماء وبه المذهب للنفوس وفيه ان السارج قد مر في باب
 القضايا ان النسبة التقيدية من اجزاء الحقيقة فيكون كلام السيد ايضا كلاما
 كلام السارج غير انما لا يثبت في ذلك فاقول **قوله** واما ما قبل من ان لا يثبت الحكم
 من طرفيها فحين **قوله** يعبر السارج لان سلب السلب ايجاب **قوله** النسبة بين
 الطرفين بالاثبات ليست بواقعة فاذا لم يكن النسبة بالاثبات واقعة يكون
 النسبة بالاثبات واقعة يكون ايجابا **قوله** كما نعلم من قولنا زيد سبطي بنو زيد

من هذا قوله مع الموضوع وهذا القول يتعلق به التصور الساذج والمصدق
 قوله بهذا تمام الكلام في هذا المقام وتحقق ان لفظ كلام القدماء وما
 ذكره المتأخرون من اميرين الاول اثبات النسبة التقييدية الساذجة معنى الوقوع
 واللاوقوع فانهما بمعنى المطابقة وعدم المطابقة خطأ ولحق عدم النسبة التقييدية
 وان الوقوع واللاوقوع صفة لكونه في محلة بمعنى اتحاد لفظي مع الموضوع غير
 اتحاد مع وقوعه ان الشارح قد جعل له بابا في باب القضايا اقل
 ثم وذلك وبهم منهم يعني جعل الشك والوهم داخل تحت التصديق بغير التباد
 فان حكم ادعاء النفس لاجل طرف النسبة اعطى الاثبات والنفى ولا ادعاء لاجل
 في الشك فكيف بعد ثبوتها وهذا سؤال مشهور فانهم قسموا ثلثة الحكم واخرى التصديق
 او الاعتقاد المراد في الاقسام وعدا منها الشك والوهم ولا حكم فيهما اصلا اما
 الشك فلا بد لانه في محله انما هو عدم فلا بد من وجوب ثبوتها ومثل هذا لا يليق
 بالحشي بل بالائق ببيان سبب جعل لفظ الفساد ولو كان ذلك السبب ضعيفا
 واحيانا لان العقل لا يرتكبون امر بهي الفساد بل ادعاء واجابا عن غير
 الاول ان القسم ما عدا الذكر كلفي وهو العبارة التي يفصح بها اللفظ على حكم
 بامر طرفي النسبة وما بعد رتبة هذه العبارة النسبة بين بين والاول ان ذكره
 هناك ليس باعتبار كونها من اقسام الحكم بل باعتبار ان اعتبارها على
 ما ينبغي يقتضي ملاحظة الشك والوهم لكونهما ذكر في اقسام اعتمادا على
 تصورها حالها في عدم الاندراج تحت علمها قال سبب التحقيق قوله وانما
 ساق كلامه من التصديق ان التصديق حاصل في صورة شك والوهم توحيها
 من بابيهام العكس اي توحيها حاصل من حسن الموضوع فلو علم في سببه
 العكس واصل هذا العكس قولنا كلما كان التصديق حاصلًا كان الشك

موضوع

حكمة

للحكمة حاصلًا لان تحقق الشرط يستلزم تحقق الشرط الاول لان تحقق
 الحكم يستلزم تحقق شرطه على اختلاف المذهبين والعكس الحكم هو قولنا كلما
 كانت النسبة الحكمية مركبة كانت التصديق حاصلًا دون الحكم فرفع
 الشارح بان التصديق لا ينفك عن الحكم اما لان التصديق عين
 الحكم كما هو المذهب المنصور واما لان التصديق مركب من التصور
 الثالث ونحو الحكم الذي هو جزء اخر منه فاذا حصل حاصلًا معارفاً
 ان كان الحكم متقدماً بالثبوت عليه فقد ما بالاثبات هذا معقول كالحق في
 توجيه كلام الشارح واصلاح بقدر الامكان فانه من شكايات القضاة في
 نظر لانه مع عدم ساق الكلام الشارح ضعيف قليل الجدوى لان الحكم
 ادراك النسبة الحكمية عن حكم يستلزم انفكاكه عن التصديق لزوماً بينا
 وبسوط تمامه ويكون توجيه كلام الشارح بوجه آخر وهذا ان الشك والوهم
 قسمان للتصديق في المشهور فيكون التصديق حاصلًا معهما فرفع الشارح
 بان التصديق ينفك عنهما كما ينفك الحكم عنهما فلا يكونان قسمين كحقيقة
 علميات نقلاً عن سيد التحقيق وكل ذلك كما في قوله ولم يذكر هذا الكلام
 لافادة الامتياز وانت جيع بان كلام الشارح في قوله يمكن التصديق
 يفيد التفريق حصل ادراك النسبة الحكمية صورة الشك والوهم و
 لا يفيد عدم حصول الحكم فيهما فلا بد من عدم حصول الحكم اليقيني في الشك
 قد نحوي عدم ذكر هذا الكلام لافادة بعيد عن ساق الكلام
 وذكر ذلك لانه كلام سبب التحقيق فان الظاهر ان الشارح في صدر
 التمييز بين ادراك النسبة الحكمية والادراك الذي يسمى حكماً محاصلاً
 كلام الشارح ان ادراك النسبة حكمية حاصل في صورة الشك والوهم فلا بد

من بيان عدم حصول لكم في صورة الشك والوجع حتى يحصل الامتياز
 بينهما وقوله كمن المصدق انه مسوق لبيان كانه قال كمن بين المصدقين
 ولكم صحة تامة حتى اذا حصل احصاها واذا انتفا انتفا معا والصدق
 غير حاصل فكذا لكم غير حاصل فلا حاجة الى العمل على القلب واذا حصل علم
 يكون المراد ظاهرا لكن لا يناسب ذلك الكلام المصنفين ثم هذا القول
 من الشرح في ان المصدقين من غير الحكم فليس كلام ان رجع في هذا
 المقام كلاما في باب القضاء على مذهب القدماء وبه ان المصدقين
 عندكم بسيط اذ هو نفس الحكم وبالله التوفيق وهو نعم الرقيق **قال**
 فعمل في افعال النفس بهما مقدمة لفهم الحال على ما اقتضت الحال
 وهو ان الامام يقول بالوجود الذي اعني الصورة الحاصلة من الخلق وقوله
 ايضا العلم اضافة ونسبة بين العالم والعلم وهي تعلق بعينه العالم
 معلوما ثم الحكم عند ذلك النفس بما يدعى صدق تلك الصورة والنسبة
 التامة للجزئية مطابقة للواقع وهو ناسن عن الادعاء لانفسه فكذا
 الحكم الصادق من القلب فدل اختيارى وان كان اثره وبه الحكم وبه
 الكلام النفسي في مقولة كيف فتصدق بجزءه ان ينسب الى الصدق ومطابقة
 الواقع اي الحكم بما يدعى صدقه ومطابقة للواقع اما بالقلب الكسبي
 معا وباحدهما اما نفعه فلا فيكون الكلف بالايمان بجميعا على ظاهره ولا
 الايمان يقال ان الايمان علم وبه ما كيف وافعال اضافة كلها وليس في
 منها من مقولة الفعل الا ان مباديه وبه الفكر اختيارية فصح التكليف
 بهذا الاعتبار لا يقال لو كان المصدقين فعلا كانه الايمان فعلا ولو كان
 الايمان فعلا لا يصح ان يضاف به حقيقة ان حال المباشرة لا نأخذ ان

المصدقين

المصدقين شرقي له معيان احد في مقولة الفعل فاما هو بهذا معنى منصرف
 ومنقطع والثاني في مقولة الكيف في وجهه للاضافه به حقيقة وهو باق وبذلك
 القول كاذب لمن تأمل في كلام الامام رحمه الله **قال** الشرح فلو قلنا ان الحكم لو كان
 يكون من جهة اختيار المذهب حكما لكونه مركبا ان المصدق عندكم بسيط وله وجه
 الامام ايضا لان المصدق عند الامام مركب من الصدقات الثلاث وكل من ليس
 بعلم فيكون اختيارا لم يذهب اليه احد وبذلك فليدعي في **قوله** كانه لا يمتنع
 والمبني في نظره ظاهر لان الاستدلال بظاهر الاضافه والتفاهة التي لا يعرفها
 حقايق الاشياء فهو صافي رولا كما لا يبعد رعن الامام الذي هو قدوة للتكليفين
 وجارح لكما بادلته قوية لا يبعد ر والظاهر ان لادله قوية مستفادة من الشرح
 والعقل والله اعلم بالمراد **قوله** الا انها مستعدة وان محمولة ان الحاصل بعد تصور
 الغير في في توريده فيم بعد توريده من وجهه فادعيه في موضوع فينتقل به في تصور
 الترتيب كما في صورة الشك ثم يزول ذلك الشك ويتعلق به المصدق وبهذا ذكر ان النسبة
 واقعة اي معانقة فاعيانا بالكمس اعيانا من من عيانا والمطابق على نسبة باعنا
 نفسا فردد على الامام في الحقيقة بوجه حصول امره بايدي الادراك والسند وجوابهم
 فلم يقتصر بغيره بل اذ على بطلان مذهب الامام فانهم **قال** لكما اي كمالا المفسر
قوله الاجناس العالية **واعلم** انها مختصة في مقولات التسع وهي الحكم والكيف واللفظ
 والابن والنية والوضع والكثرة وان يفعل وان يفعل فلا يبرر النفس بالنقطة و
 الوحدة لانها ليس بوجودين او حاد احاد في الكيف والمختصة الاجناس العالية لا للوحدة
 لا العرض وبها ليس بجنس فضلا في ان يكون جنسا عاليا وان اجزاء كلها مقولة بوجه
 واحدة وجنس عال ما تحته وبه قول اكثر وهو الحق وعند الاقل العرض العام فصار
 المقولات تسعا ولم يأتوا في خمسة بصل في راحة وعنده ذلك في بنات خمسة هذا
 لمقولات

مع قطع النظر عما نفس الامر في الامر الخارج في
 نفسها

الاستقامة الناقصة ليس بشئ منها حقيقي بل كل منها رسم ناقص من كونها حقيقة
قوله منها الفعل يقال له يفعل وهذا التأثير المستحق ما دام يستحق فان احواله
 غير قارة أي تأثيره المستحق فهو اذن غير ما هو مبداء الفعل لا يبقى بعد
 الترخيص منها الانفعال يقال له يفعل وهذا التأثير المستحق ما دام يستحق
 فان احواله غير قارة بل تأثيره المستحق الذي هو مقول التكيف لا ينقص فمؤذن
 فيه السعة لبقائها بعده وهي في مقوله كيف وغيره استعدا والتخفيف لها السعة قبل
 الترخيص فانهم **قوله** وقد سبق تفسيره في حاشية السيرة في هذه **قوله** وقد سوره
 أي رسوما كيف رسمنا قسما وهذا الغاية في الاجناس العالقة في بعضها على القول بانها
 شريكه من امور متساوية لا تحدد اتماما او ناقصا اذ ليس لها اجزاء ولا رسم رسما
 تاما او ليس هو شرط الرسم التام ولو جاز الترتيب من امور متساوية فان
 تحديدها بها تارة ناقصة ويجوز تعريفها الرسمى بالامور الوجودية والعدمية
 ايضا بشرط ان يكون تلك الامور على ما عرف بها في الاجناس العالقة فلا يقار
 مثلا الجوهر بالسرير عرض فان الجوهر والعرض متساوية في المعرفة ولها في ذلك
 ذكر احد **قوله** يعرف الآخر **قوله** عرض وهو عرض عام لم يعبر المتأخر عن العرض الثاني
 في التعريف بل هو مخالف لقاعدةهم ولو قال صاحب التعريف حجة قارة لم ير
 الا على يقين من وجود العرض بوجوده في كل صورة جسمه فان الجسم الذي
 يوصله كحاجته وجودها في الصورة **قوله** واحترزوا به من ذمهم لان ما بعد
 العرض يتناول الجوهر ايضا فاقابل **قوله** واحترزوا عن الاعراض النسبية وهي ما عدا
 الجسم وكيف من السبعة المذكورة فان بقولات تلك السبعة تنويعا لقول
 امور في خلافات كليات فانها قد تستلزم بقولها تصور غير ما كان
 واعلم والقدرة والشهوة والغضب في نظائرها فانها لا تصور بل هي متعلقة

اعني المدرك والمعالم مثلا كمن ليس تصوراته متوقفة على تصوراته المتعلقة بمطلوب
 لها كمال في السبب لتصوراتها موقوفة لتصورات متعلقاتها فان العقل اعلم ولا ثم كونه
 متعلقة وكذا الحال في الكيفيات المتصورة بالكميات كاستقامتها ونقصانها وغيرها
 لكن برؤية التعريف بوجه كميته نسبة بالحدود ورسمه وكيفية سببه
 لان تصوراته لا يتوقف على تصور الجزء وهو غير متكامل بل كلام البعض ان بعضهم
 قال في رسمه الناقص لا تعرض لا يقتضي القسمة واللاقسة اقتضا اولا ولا يكون مقادير
 مقفلة بالقياس الى الغير فقول القسمة احتراز عن اكثرهم فان يقتضي القسمة لانه
 وقوله اللاقسة احتراز عن النقطة والوجه القسطين اللاقسة عند من يقول
 بتردد حوا وقوله اولا احتراز عن مزج العلم المتعلق بالسبب الحقيقي والعلم المتعلق
 بالمطلوبين فانها يقتضيان باسطة تعلم لا بالذات فعلم ان القيد قد يكون
 للذات فلا وان كان الاصل ان يكون للخارج فاحفظه والقيد لا يخرج عن
 الاعراض النسبية فانها مقولة بالقياس الى غيرها اما الكيفيات فليست معانيها
 في انفسها مقسمة الا غير فعال انها لا تقتضي النسبة لذاتها انتهى فعلم ان ما ذكره من
 التعريف ليس بمحقق عليه كما يوحى العبارة **قوله** عن النقطة والوجه يقع على قوله
 من يقول انها موجودة في الخارج من الاعراض اما على قوله من يقول بانها
 من الامور العدمية فلا حاجة الى هذا القيد ومنهم من التمس من ان الكيف
 فالاقوال ثلثة بينهما **قوله** وذهبوا ففقدوا شدة في اليراد فيكون العلم مطلقا
 في مقوله كيف على النحو ونحوه الانفعال في المذهب الغير المستوي عندكم
قوله بوجوده على علمهم الموجودات وللمعد شيئا لا يقال ان دليل الوجود الذي على
 تقدير تمام انما يتم في المعد وشيئا لا في الموجودات لاننا نقول قال الله في هذه
 في حاشية البقرة نحن نقول لا فرق بين المعد وشيئا والموجودات بحكم الوجود **قوله**

الصورة التي حصلها ان الصورة في الذهن اذا جردت عن الوجود الذهني وما يتبعه
في العوارض الذهنية وعن الوجود الخارجي وما يتبعه في الاحوال العوارض الخارجية لا يتبع
الا عين المايته فهذا معنى ان العلم عين المعلوم **قوله** بانه الصورة للجوابه عرض باطل
واعلم ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون جوهر او عرضا جردا في نفسه وانما يستبعد
الشيء غاية الاستبعاد وهذا البحث لما يقع في جوهر الصورة اما في الجوهر الفاعل
فلا لان الذي يكون قائما بذاته لا يكون قاضيا لاجل وتفصيله الحكيم **قوله** قيامه بشي
وهذا لا ينافي صدق تعريف الجوهر على تلك الصورة لان تلك الصورة اذا وجدت
في الخارج وجدت لانه موضوع فالعبرة في جوهره بعد الوجود الخارجي في هذا الاعتبار
بصدق عليها التعريف وبهذا **قوله** وعليه هذا العلم لا يلزم ان يكون في مقوله
لان المعلوم يكون متمتعا وسماه في الخارج واذا كان موجودا في الخارج لا يلزم
ان يكون في الخارج يكون كالجوهر او غيرهما **قوله** طائفة من سيمونا ان اسرتم و قد
لا يكون للشيء وجود ذهني حقيقي بل مجازا والظاهر ان هذا الوجه ليس له
التحقق مع ان السيد قد رده وصف القائلين يكون العلم من مقوله الكيف الحقيقي
قال السيد الحقيقة في حاشية الجوهر جعل المحققون العلم في مقوله الكيف ذلك
بوصف ظاهر اذ لا يتسايف انه ركن بالحقيقة في نفس الصورة للشفقة
في نفسك واما الشيء الذي هذه الصورة حودته فهو معلوم بانفسه انشئ
لفظه **اعلم** ان المقسم اما موجود في الخارج واما موجود مطلقا والاول هو
المتبادر فعلى هذا لا يكون العلم في مقوله الكيف حقيقة وعلمنا ان يكون في
الكيف فعلم من كلامه قد رده ان القول يكون العلم الكيف فانه هذا
لا يسمع لان الوصف بالتحقيق ياتي عن ذلك فلا بد من التأويل الاخر
ان ذلك القول بطريق التشبيه لا بطريق التحقيق لكن البحث ان العلم

في مقوله الكيف لا الفعل ياتي ذلك علما انه في حاشية التهذيب وللجواب
عن ذلك الالباء ان الحكماء اتفقوا على ان العلم بالشيء لا يحصل الا بعد
حصول الصورة ثم اختلفوا في ان العلم نفس الصورة او انتفاضها و
انطباعها وان للشك في قولهم ان ثبت الصورة عند العلم بالشيء بل البات
بموالفتي بين العام والمعلوم ولم يحدث ذلك التعلق بغير العلم به في
الحقيقة ان العلم اتي شيء من هذه الامور فكل خبر عن امره يلفظ مناسب
اما حقيقة تلك الصورة والانتفاض والتعلق اي شيء هو بحث آخر في قولهم
ان العلم في مقوله الكيف العلم نفس الصورة مثلا سواء كانت عين المعلوم
او سببه في هذا غير منظور اليه في هذا المقام فالقول بان العلم هو الصورة تحقيقا للقول
بانه انتفاض تلك الصورة فلا يلزم ان يكون القول بان العلم كيف قول اصح في
قائ ذلك لمجرد تعيين المراد فاشمل هذا المقام فانه من مواضع الافهام وبالله
التوفيق **قوله** اي لا يكون الادراك في تقدير كونه في مقوله الكيف فعلا فان
فست يدرك بالانفعال ثم في كونه فعلا في تقديره قد رده الادراك بالانفعال
في كونه فعلا فان كان في الادراك فعلا مكررا فكل له قد رده في اختيار كونه
فعلا لان الادراك عند كونه ما فعله وادركت وهذا التقدير هو مناسب للفظ
لانه يقتضي تكرار الشيء وعوده ولذلك اختار المحقق في قوله قد رده فلا يكون فعلا
ايضا في بعض نسخ السيد قد رده فلا يكون فعلا لا ايضا فيكون للشيء اذا قرأ الادراك
بالكيفية لا يكون انفعالا كما لا يكون فعلا وهذا ما قيل في هذه النسخ لم يقبل الا في
فان قلت هذه السبب غير صحيحة لان كونه ايضا يقتضي عود الشيء وتكرره قلت
ان الشيء مكررا لانه يتعلق بشي واحد والشيء الاول يظهره على هذا وجه
الامر بالفهم **قوله** لان المقولات والناسب لتقليل السيد قد رده ان يقول ان الصورة

ليست تباين قولنا وايضا لا يثبت لما اختاره في النسبة وهو قولنا **قوله** ينتج ان الادراك
 لا يكون فعلا الظاهر ان في تصور موهبة القول لا يحكم بينها بانها ليست بلا احتياج لا
 الاستدلال كما هو الظاهر في كلامه قدس سره فلهذا ينبغي في الكيفية والانفعال بفعل اي
 تأثير في نظم القياس ليس يقتضيه ان مقام **قوله** بفعله الفاء فاما النتيجة فليس يتبين
 فالقوة للنسبة **قوله** لا يكون الادراك فعلا بل كيف **قوله** سلكا لتاسس كما في بعض النسخ
قوله اي كونه التصديق يعني ان لفظ هذا في لفظنا اشارة الى مجرد كونه التصديق
 مركبا في نظره في خصوصية اجزائه كونه الحكم فعلا او ادراكا بدليل المقابلة فاني
 الكلام في بساطة التصديق كما هو مذهب الحكم اذ في تركبه كما هو مذهب الامام فانما
 نفس البساطة وعدمها **قوله** علم مذهب الامام اي ان التركيب المطلق المقابل للبساطة
 علم مذهب الامام وفي بعض النسخ فيه مذهب الامام اي في ما ذكره مذهب الامام وهو ترك
قوله وهذا ليس اشارة ولا يخفى ما فيه من اللطافة في ان لفظ هذا اشارة الى ما هو
 اليه الا انه من التركيب خاص وهو التركيب في استحداثه **قوله** وكلمة الذي هو من ان
 التركيب في الادراكات لا يبعد عن ادراك عقلي لم يذهب اليه اذهب فهو ساقط عن
 الاعتبار فلا اشارة الى التركيب الذي ذهب اليه الامام بقوله من غير ذلك اي من
 علم كونه اشارة الى مطلق التركيب لا التركيب الذي ذهب اليه الامام المقابلة لان البساطة
 تقابل ببساطة التركيب المطلق لا المقتبة الذي ذهب اليه الامام لان البناء من ساق اشارة
 التركيب الذي جعل من جعله الامام المطلق لان اشارة ساق الكلام لبيان الوجهين وبسطة
 في وقت رتبه فانه من حيث هو كونه اشارة الى كلام من انصرفت في اصطلاحه
 التصديق عنه مركبا وبسطة ولم يحكموا عليه بشي ولم يوجد قضية حقير ان
 تمام الحقيقة بعد استبعاد ما يتصور بهذه الحقيقة والواجب بغيره لان
 الدعوى الغنية كافية قال شارح القسطاس ان فساد الاصطلاح وخطاها في الكيفية

وجه التماثل في مراد الحق في المسائل
 الاحتياج الى النظر في المسائل
 اسما في النظر في المسائل

بترك

بتركه لا في بلا ضرورة انتهى لا يخفى ان اصطلاح القدماء في ذلك وسكونه التصديق
 بسطة او لا في طريق خاصا به ويعد في واما علم التصديقات الثلاث وغيره
 طريق خاص وهو القول اشارة فاما في كل في التصديق النظري وفي التصديق النظري
 موصل اليه فاما اصطلاحه موافق لفرض اهل الفن وكل اصطلاح كذلك فهو في هذه
 المدعى صادرة فاما كونه عوى القادرة عن احوال التعريف ولذلك يسهل المدعى على
 التعاريف بخلاف اصطلاح المتأخرين فانه لم يتميز كل منها بطريق موصل لانه يجوز ان يكون
 التصديق مركبا بغير ما يكون في تصور المدعى مثلا نظريا وباطن لا يراه به بغيره فيكون
 التصديق مكتوبا بالقول اشارة فلم يتميز كل منها بطريق موصل اليه فاما اصطلاحه لا
 يباين عن اهل الفن وكل اصطلاح كذلك فهو فاما عند اهل الفن فالحق ان
 الحق محال للخطا لا يفي البراج كما زعم الحق يدل على ما قلنا لفظ الواجب في كلامه قدس سره
 ويجوز ان يكون بمعنى الدائم فان الحق يستوفيه وبوئيه قولهم لا مشقة في اصطلاح
 لكن قال الرتبة الاولى التي تلحق العقول بالقبول بلا ضرورة مستقيمة بل في
 الخطا عند الحقيقة وقد مر ان فساد الاصطلاح وخطاها انما يكون بتركه الاولى
 بلا ضرورة ولفظ الواجب في كلامه قدس سره يدل على انه بمعنى العوبة قال السيد
 الشريف في شرحه في المواقف لا وجه يجعل التصديق المركب في الحكم والتصورات تسامح العلم
 فعند الحكم او درة انتهى فانه لو كانت اذ فائدة في اعتبار تركب الحكم مع غيره
 لانه وحده يمتاز عما به بطريق كاسب له انتهى الغرض منه وايضا ينبغي في التسمية
 ان تقيم المعنى صحيح لانه يلزم منه ان يكون التصديق مكتوبا بالقول اشارة فظهر
 في محله ما ذكرناه ان الحق بمعنى العوبة اذ ما لا وجه لخطاها **قوله** فاما معناه متفرع على
 الاول انتفاء الدعوى عما هي المذهب الذي عدم الشارع في بساطة التصديق
 عند الحكم **قوله** راجح فليست على مقابل الخطا فلا يقتضي سبق الحكم **قوله** لا هو

من قسمه وهو ينقسم الى قسمين خاص **قوله** يتوقف وجوده على وجود كنهه الذي هو وجود
 اذا ذكره مطلقا يتبادر منه الوجود الخارجي لكن مقامه قريبه فاجيبه على ما **قوله** في قسم
 الاول بيان الامور **قوله** وهذا معنى في الامور بل على ان الشيء عند الشيء كونه مشروط
 في وجوده فله الامور متعددة **قوله** يتوقف الحكم على الامور ليس قسم الاجزاء الا الاجزاء **قوله**
 كذا في هذا العلم تنبأ به ما **قوله** كنه لما كان لا يتوصل اليه بجمول يتقوى وهو ليس بالكنه
 تنبأ به في هذا العلم فالتصورات كما حاصلها القول ان **قوله** وانقسمت حاسن بالجزء فالتصور
 تقسيم الحكم لانه الموافق لغير الفن وهو ينقسم الى قسمين التباين وهو العلم اما تصور
 خالي عن الحكم واما تصور متضمن للحكم والحكم خارج عن العلم فلا يحصل له
 الامتياز في تقسيم الامام لان العلم عنده يبعد التقول على او تصور
 المقارن للحكم والحكم خطأ ايضا لما تنبأ به عدم الامتياز **قوله**
 فظهر ان ما ذهب اليه الحكماء وانت خير بان الفرق غير صحيح لان ما ذهب
 اليه غيرهم مفقود للفرق من التقسيم وكل تقسيم كذلك فهو غير
 صحيح عندنا حصل الفرق فافق بغير الصواب ولذا قال في شرح المواقف
قوله فالتصواب بان العلم كانه حكما اي ادراكا لان البنية واقعة اوليت
 بواقعة التوسيد والافعال تتصور فيكون الحكم راد من قسم العلم بل هو قول
 يحتمل في انفسه وانفسه في انفسه هو التميز عن غيره ما عداه عند المتأخرين فالتقسيم
 الامام لا يتصور فاسد وبهذا ما قلناه فامل وبات يتوقف على
 ادراكه في اى ما ذكرنا من الامور المتعلق بالامور لا يرتفع بغير
 قوة البين لا **قوله** ينقسم الى قسمين الاجزاء على التقسيم وفيما في التقسيم قسم
 اعتباري تنبأ به او موافق لا التقسيم فيكون القسم عبارة عن مقسم يقسم
 معا فافق يقسم على التقسيم سدى **قوله** على انفسه فاما من

عن قسمه مستند على هذا
 التقسيم التقسيم للقانون بالحكم
 في التقسيم اي بعد التصور الذي لا يخل
 في حكمه

في هذا القسم من الامور
 في هذا القسم من الامور

وهو المسمى
 في التقسيم

في التقدير والتقدير اي في تركيب التقدير من الادراكات الاربعة في نفس
 الامر وهو يعني مذهب الامام في نفس الامر لان الامم مختل في اعتقاد
 ان الامر الرابع فعلا لا درك فالامام اخذ بشئ من هذا وهم يعرف حقيقة
قوله فافق للحققة ان حقيقة مذهبك بهذا فانه ما زعمه وهذا اعتبار دقيق
 ولذا وصفه الخشي بالذمة وتو قبل في وجود كونه التقدير مركبا لا بسببا كما
 ذهب اليه الامم **قوله** فافق الكلام ان هذا التكلف فافق **قوله** ان ما صدق
 عليه العلم وما صدق عليه العلم غير العلم فافق بالقسم المفهوم وما صدق
 على العلم في الافراد غير العلم اي مفهوم العلم فظهر منه ان التقسيم باعتبار التباين
 في القسم في القسم الاول كونه المادرك متعلقا بالامور لا يرتفع في القسم
 كونه المادرك مغايبا لذات المادرك متعلق بتلك الامور وبهذا يتبين
 توجبه انقسم ينشأ وينشأ السؤال كونه في نفس التقسيم اعتبارا وما صدق
 للمقسم وبهذا التباين مع بسف كونه الامم لا يوجد في التقسيم فافق
قوله الاشكال **قوله** بالغير المبين والاول اعم من الثاني والاعم لا يدل على الاختص
 فلا يبعد هذا التوجيه ويكون الجواب بان المتبادر من المعام المبينة **قوله** في
 غاية الضعف بل لا يرد اصلا لان القسم الاول متعلق ان البنية واقعة اوليت
 بواقعة القسم الثاني متعلقه غير ذلك لعلو النفس في بل معلوم تصور في المتعلق
 مذكور في كل من القسمين فافق من هذا متعلق خاص به **قوله** فاجاب عنه بالامر
 الذي ذكرنا في الجواب حمل المفارقة على المبينة **قوله** ليس له ركايش
 في العلم ما سورة اصله من شئ واما انتفاش سورة ما سورة من شئ
 فتقوى ما جهة العلم يستلزم شيئا مذكورا لكن ذلك المذرك ليس له ركايش
 اليه فافق وبالات اذا توجهت النفس الى ماهية العلم ولعله لا يرد الا

فقد و بالذوق قد مر ان المنطق هو التوقف عن المنطق العلم كونه كنهيا لا يتوقف
على تصور الغير وهذا البناء الاستلزام فانهم **قول** ليست مرارة بملاحضة شيء
بخلاف ما صدق العلم فانها صور حاصلة في الوجود ومرارة لانك فيها فالدخول
تلا خط معلوم بصورها ويلتف الى معلومتها فصدور بانه فالمعلوم مقتود
بالذات وبعض المحققين قد التفتوا الى الصدور بالذات وقالوا انك الصدور حاصلة
عند الذات الجوهرية منكشفة لهما اولاد بالذات فالمعلوم في الحقيقة تلك الصدور
فما **قول** العلم والادراك جعل الادراك عطفًا بغير ما تنبها على ان المقسم
في هذه المقام ليس العلم بمعنى اليقين ولا بمعنى التصديق **مما قلنا** ولو قلنا قد سره
يعني الاول في قول قد سره اما ان يكون ادراكا لغير تلك الامور الاربع حتى لا
يتوجه السؤال الثاني **قول** ولعله اه محذور الاعتذار في ذكر الاول في هذه الموضع
اعتمد على انه من المقام وهو البينة فاعلم **مما قلنا** كما بالذوق في هذه
على وجه الحكم يعني جزم بعدم انصافه على وجه الحكم ودم جزم بغيره على وجه الحكم
لان قطعنا فيه معطوف عليه دون الصدور فاعلم **مما قلنا** وكلف يعني الاستفاد
لفظ من المعاجزة في الجملة سواء كان المعاجزة في زمان واحد او لا واذا كانا في زمان
دون ديانا اولاد كرام الله واربع بقية بعد معاجزة الدابة في موضع كل مركب
في الادراك انه في جزم الا بغير منكم ما يعني قوله وتعدرك لربك الصدور الحكم بين
على الخلافة لان الستة المركبة منها ليس يتصدق **قول** يمكن تخفيفه بآخر الصدور
الستة بقرينة انحصار المذهب في ان المذهب للصدور مذهب غيرهما على ان القيم
ببعض المقامات يعجب ان يكون جلي حيزا لتعرف على ما لا يعرفه اعتراؤه في
المعرف على ما في هذه المقام على ان هذا الجوز يجب ان يلزم في الترتيب ان النبي
ويجب اعتبار الحيشة جزمه وعلى ان يكون ما ليس يعلم جزمه وهو
ولعل

ولعل مراده قد سره بل لم بعدم الانطباق على شيء من المذهبين الا انه زاد في
الاول لفظ قطعنا شارة المذهب لعدم الانطباق على مذهب الحكم بخلاف عدم الانطباق
على مذهب الامام فان نظري فان ما ارتكبه الحكم في التطبيق على مذهب الامام لا يثبت
مذاه قد سره في التوجيهات البعيدة كما لا يخفى على المتتبع في كلامه
لا يكلف غاية السكف فانهم وبالله التوفيق **قول** وبهذا هو المراد
بقرينة المقابلة **قول** لا عينه لان عينه حاصل مع الحكم **قول** فيخرج من
النظم فلا يكون التعريف الضمني جامعا **قول** ويدخل في القسم فلا
يكون التعريف المتفاد من النظم مانعا فكون التعريف غير صحيح **قول**
ارتقاء التصديق مع ان التصديق فيه واحد بالاتفاق **قول** وبهذا الاتفاق
والا فلو ايضا ان يكون خارجا عن التصديق كما ظهر بالبيان السابق
مشعر ان عدم انطباق ذلك على مذهب الحكم خفي ببيان البيان
وليس الامر كذلك وهو على وجه البيان الاول قوله لان التصديق لا
والثاني قوله وبيان ذلك **مما قلنا** لا على بيان البيان الثاني فحصل الثاني ان
تقيم المصير وعليه ما لا يرد على تقيم الامام فلا ينطبق على تقيم الامام
كما لا ينطبق على مذهب الحكم وعلى الذين تفرع قوله فلا يكون تقيما ولكن
ان يقال انه متفرع على البيان الثاني لانه لا يرد على عدم انطباق تقيم المصير على
المذهبين لان تقيم المصير من سبعة التفرعات من قولنا الانسان كائن
وسمى مخالف لكل واحد من المذهبين لان قوله يكون حكمه في بيان عدم انطباقه على
شيء من المذهبين وانما اشتمل على بيان انطباقه على مذهب الحكم لكنه غير مقتود
وقية ان مشترك الوجود لان لا يرد على مذهب الامام ايضا ويمكن اعتباره
شرطا لا شرطه فتعلم معناه لا كلام في عدم انطباقه على مذهب الحكم

مظفر آباد

ظہانیہ ماہ

قوله عارضة النفس الناطقة على قول من ذهب إلى الصور الجسمانية ايضا مرتبة
فيها قيل انه بهذا التحقيق **قوله** بالمدرك وبهتان النبوة واقعة اوليت
بواقعة فليس شيء في الادراكات السابقة علىكم معلوما فلكم وهو
قوله بالانه اراد به يعني اراد من توهم بعرض الحكم حصوله بعد الادراكات
كانت الثلاثة بلا واسطة اي بلا واسطة في العلم ونفي بعد الادراكات
المتعلقة بالقبض اما الوسط فيما كان الحكم نظريا فهو واسطة لا في العلم
وليس الكلام في سبب حصوله في العلم وهو مختص بالحكم النظري والكلام في سبب
حصول الحكم مطابقا بينهما كانا او نظريا ومعرفة فلا بد وقوله اما اذا
نظريا ولا قول به بينهما ولا قول اما اذا كان فعلا لانه مبني على التحقيق
وبهتان الامر الرابع ادراك فاصل **قوله** وبهذا آي ما حصل بعد الحكم
بلا واسطة بعد الادراكات الثالث **قوله** بل الاخرة وبه ادراك
النبوة لان الحكم يترب عليه بلا واسطة ولا يترب الحكم على ادراك
الموضوع ولا على ادراك الحد بل بلا واسطة وهو ظاهر لان الاذن
وبعد اعتقاد ان النبوة واقعة اوليت بواقعة تامل **قوله** اذا التزم
وبهذا التعليل على تقدير تمامه فيبعد عدم صحة الترتيب المذكور لا في اللفظ
يقضي الصورة بل في المعنى ونهبط تدريج **قوله** بعد بقرينة المصير بك التصديق
أي من القسم الثاني ولكم بقرينة المصير بك مسلم كمن الكلام في القائل به الحكم
وبه باطل والبعض ما اذا كان لا في البعض فذلك البعض معين وغير معين
وعلى كلا الاحتمالين يحمل ان يكون المصير منهم او لا يكون منهم والظاهر ان
المصير ليمتد القائلين لامرته كالكلام الواقف في التبادر **قوله** لا احتمال كونه
المصدق اه وهذا ظاهر الورد ويمكن الاعتذار بان المصدق لا يقال

للوجه تصديق أي يقال للركب في القسم الثاني والحكم تصديق يجعله يكون بهذا
 الكلام منقولاً عن الغير ولا يكون مريضاً عنه كما هو للعلم لصيغة يقال لم
 يقل فاجتمع تصديق مع أنه أخضر ومثله أن يكون مريضاً عنه فالتركيبة حكم
 ليس بصدق كلامه ويؤيد ما ذكرناه من الموافقة أن العلم أن خلا عن حكم
 فتصوره لم يخل عن حكم فتدقيق قال السيد سره أن المبتدأ من مريضه
 العبارة أن التصديق بعد الأركان المقارن للحكم كما يقتضيه عبارة المتأخرين
 لا نفس الحكم كما هو من هذا ولا يجوز منه وغير تعورات النسبة وطرفها كما
 اختاره الإمام الرازي انتهى فتدقيقه يقال للوجه تصديق أما منقول في الإمام
 وما ذكره في التقييم بخاره كما هو من هذا المتأخرين وأما مريض عنه فالتدقيق
 لا يقع فيه بل حسن ظاهره والله اعلم بالصواب **قوله** وايضا القول بان التصديق
 بان عند الامام قسم من العلم بهذا الشيء غير موقوف وما ذكره الخشي من السند فقد ذكره
 السيد سره شرحه اوقف في الرد على مذهب الامام حيث قال اما جعل التصديق
 قسم من العلم مع تركيب من العلم الحكم وغيره فلا وجه له فعلا كان الحكم او ادراكا انتهى
 وقال السيد سره في العاشر اما اذا كان فعلا فلان التركيب من الفعل لا يكون
 ادراكا وعلم انتهى الغرض فظهر ان السيد قد سره اغاودة على الامام بعد الاطالة على
 نصرة الامام بان التصديق عنه قسم من العلم والظاهر ان السيد قد سره قد ظفر العقل
 في الامام بان التصديق عنه قسم من العلم ثم رده عليه لم يكن قسما منه مطلقا أي في
 في التقييم سواء كان للقدماء والمتأخرين او للامام وغيره وهذا الاحتمال
 غير صحيح لان كلام قد سره انما هو في كلام المصنف على مذهب الامام **قوله** فعليه
 من غير خلاف ان التصديق قسم من العلم على مذهب القدماء وعلى ما يقتضيه عبارة
 المتأخرين ما مر في قوله فعلى تقدير تسليم إشارة إلى المنع السابق وقد عرفت انه

قوله

غير موقوف

غير موقوف **قوله** بطلان عدم كونه قسما منه بهذا التقييم من ان المقسم فيه هو
 المقسم الذي لم يرد في الحكم لا اركان المنطق والعلم وقد ينظر ان التصديق بان
 الحاجة إلى المنطق مطابق الأركان للتقييم المنطوق والتصديق ليست لا يحتاج
 إلى قسم المنطق ما مر قال السيد سره في بعض نقايفه فالجواب ان يقال العلم ان كان
 حكما أي اذ كان النسبة واقعة او ليست بها فلهذا هو التصديق والافهم في قوله
 علم من قسم العلم طريق موصل خفية انتهى فما عدا هذا التقييم باطل فتدقيق **قوله**
 في هذا التقييم وسيله من تقيم المصنف على الاحتمال الثاني وتقييم العلم أي التقييم الذي
 جعل التصديق فيه عبارة عن القسم لا وان الحكم وهو يومئذ جدير **قوله** العلم فتدقيق
 الذي خرج عنه علم فهذا التقييم اخبر من مطلق العلم **قوله** بقوت ما هو الغرض من
 من تقيم العلم وهو لا يتناول بطريق حقيقة **قوله** مع ان هذا السؤال وهو عدم امتياز
 كل قسم من القسمين بطريق خاص محموله ان هذا السؤال لا يحققه بده على الامام
 ثم يرد على تابعيه منهم المصنف ان كلامك يشعر بورد على تقيم المصنف ابتداء
قوله وبهذا انما انت عن الغرض عن قوله قد سره بل لا يكون محمولا في غاية
 ما في الباب الاعتراف بعدم الامتياز بده على تقيم سوى تقيم **قوله** وبهذا لا يضر
 للسيد قد سره لانه صده تزييف تقيم المصنف لا غير منطبق على
 الامام وبانه غير صحيح في نفسه وليس كلام قد سره في مجرد عدم انطباق علمه
 الامام حتى يرد عليه انه لا مداخل في عدم الانطباق لانه مشترك بل يرد على الامام
 او لا يرد على من يتبعه فمثل **قوله** علمه جميعه أي علمه مذهب الحكماء **واعلم ان** من
 القضاة قال قوله ما مر من مذهب بعض المتأخرين كالامام في الرازي وقوم
 ممن يتبعه واما القدماء والمحققون في انما خرون كاشي في نقايلهم ان نظرنا في
 وافي على وقوم ممن يعقبها رحمهم الله فيذهبوا الى ان التصديق هو الحكم فقط وتصور

الطرفين شرطه لا ينظر وكان علم الله حيلة الاول شرطه وفي القول بالتركيب
ما من من الضاد فساد آخر وبهذا التركيب ما لم يغير في مورد اجابة لم يكن شيئا
واحد او ذلك ضروري متفق عليه في يلزم ان يكون ما ليس يعلم قوله في التصديق فلا
يكون التصديق علما لتركيب العلم وما ليس يعلم فانه قلت فيمكن الهيئة الاجتماعية لشيئا
خارجا عن التصديق قلت لا يكون التصديق في نفسه واجبة واحدة مع ان القسم واحد
هنا السؤال يدور على كل قسم يكون التصديق فيه مركبا وان كان افواه لقورات ماذا
فالقول بسلطة التصديق فافهم قوله لان ما ذكره ليس تعريف للتصديق يعني ان ما يفهم
من التصديق التقسيم على الاحتمال الثاني وبهذا ايضا اي الخارج من التقسيم اي الادراك المقارن
للحكم وبهذا القسم الثاني والحكم تصديق فانه التقسيم فاسد لان تعريف التصديق
ليس بجواب خروج القور المذكورة عنه ودخلها في تعريف التصديق وهو غير مانع مما
يحتاج كون المستفاد تعريف مستندا على ان يكون القصور التنبه على ان هذه التوبة
ليست بتقسيم التصديق والالتصديق كما سبق من الموقف وتنبه عليه السيد قدس سره
وهو البتة اذ عن عبارة المتأخرين فالتمسنا كشف تقسيم القدر ما وتقسيم الاماكن
التصديق من الاماكن والادراكات والحكم وتقسيم المتأخرين العلم المتصور في التصديق
لكن على الحكم والاعتقاد المطلق الحكم وهو تقسيم التصديق والتصديق وعامة الحكم
يرد النقض الخفي قال السيد قدس سره في تعريف التصديق بالتنبه على ان القسم الثاني
فقط ليس تعريف للتصديق كما هو المشهور بل القصد هو التنبه على ان التصديق
هو مركب من دون كونه ففهمه اخرج التصديق لا يفسد وفيه نظر لانه لا بد ان يكون
المفهوم السمي بالتصديق في الاصطلاح مفهوم ما سوايا التصديق لان التصديق
الاسمي بهما معترضا امثاله قوله نعم لو نبه على وجه الجواب واجب لاحسن في بيان
الاصطلاح كما لا يخفى على المتبحر قوله وعمل كلام قدس سره جواب سؤال مقدم

فان يكون في بيان اجابة مقتضى
تعريف اسمي مرتبة

وتقرير

وتقرير في قوله في سوق كلامه انه قد سره قد صدق بيان عدم انطباق تقسيم
المعنى على تقسيم الاماكن بانه يرد على تقسيم التقسيم لا يرد على تقسيم الاماكن كما مر في الجواب
ما يحصل من الادراكات عند حصول الحكم فانه في القول بقوله يحصل فيبادر منه
ان الحكم خارج عنه وهو ليس بقصور ولذلك قال بجملة عطفها على الجورج في الجواب يحصل
فان كانت جملة بسبب عدم العلم فصارت جملة مستندت وحكم مستمارة بالتصديق فخصت
مفهومه مساو للتصديق فيه لانه ما ذكرته لم يفهم من اللفظ لان المفهوم منه
ان الادراكات الخارج الحكم والحكم تصديق وهذا المفهوم اعم من التصديق قال تاج الاحكام
فانه قلت المراد بالجورج مجموع تصور الطرفين مع الحكم قلت اعرفت بفساد هذا التعريف
والتقسيم لان ارادة ما لا يفهم من اللفظ باطل اما التقسيم فلان هذا الجورج
لم يلزم من تميزه ان يميز قوله ولفظ بين اي معنى قوله تصور الطرفين فخصه
بذكر لظهوره قوله فانه قلت لما قال لا يخفى ان الفرق بينهما لا كلام في توبة
قوله قلت لما كان الحكم عند التفصيل ان وفيه نظر لان تفصيل الحكم يستلزم اطرافا متمايزة
منها ان النسبة موقوفة وان الواقعة محولة فيهما وليس شيئا منها مذكورة في الآخر
الذكر في الشرح اصلا ولكن الجواب ان بدهية الفرق مسددة لكن لظهوره في جرة
اسبابها متحقق يحتاج الى التنبه فامثله قوله ما كان منه رجحا تحت كلي آخر والاكابر
ربما في شامس الاشياء لا يتناول الفروع لانها قضايا وهي ليست بمفردات فهي
ليست بمفرد كلي والتقسيم ثم ان الشهود والمباينة او التباينة وضم الجواب الى
يفيد الجزئية فالاقسام كلييات مفردة كالتقسيم فانهم قوله ليس شيئا منها قسمين
تلك القضايا اذا لا يفهم في تعريف القسم عليه وحمل القسم على القسم معبر
تقسيم على الزبائن لان تقسيم الصلح لا يفر قوله لا يفر اي ثلوه على اخص
من شيئا بحسب التحقق دون ذلك لا لربعة وانته فان الثاني اخص في الاول مع

فاجاب سبانه

انما لا حمل بينهما انما لا بد من ان يكونا النسبة بحسب الحمل اما الشفهايا فلا يتصور النسبة
 بينهما الا بحسب التحقيق **قول** لان الفروع محصورة في التعريف غير مانع عما قلت
قول والحق لا اتي القواب ان يقال في بيان فائدة لفظ الاخض فالفروع خرجت من
 تبادر الاخض في نظر لان دلالة الاخض على الحمل المتزاحي وبيد ظهوره في التعريف
 وان ادعى ختمه كونه ما حكمته وبيد ان يتبين من شواهد ان المتبادر من
 القول هو المفرد فاقول **قول** فذكره تفسير القول مندرجا بعد ان قوله اخض عطف
 تفسيره في نظر لان المراد بالاخص هو الاخض الذي يحمل عليه الاعم لا مطلق الاخض
 سواء حمل على الاعم او لا فهو اخض في المندرج اذ المندرج يشمل الفرع فهو غير قيد
 خرج للفرع فيكون قيد احرازيا لا انه يدور ان استعمال الاخض في المعنى المراد
 مجازي فيقول كمر المطلق واردة المقيد فلا بد من قرينة وبين الجواب بان استعمال
 في الفرد المتبادر وليست بماز والمحال ان النسبة بين المندرج والاخص عموم وخصوص
 في وجه فاذا حمل الاخض على الاخض من الاخض وبيد الاخض بحسب الحمل كان الاخض
 مطلقا في المندرج فيكون مخرجا للفرع فاقول قلت ان نحو قوله بالنسبة الى الاعم
 اخض ليس بمندرج تحت الاعم فهو مادة الافتراق للاخص في مادة الافتراق
 المندرج تحت الاعم قلت ان الفرع مندرج ليس باخص لان المراد بالاخص ما
 في انه هو الذي يحمل عليه الاعم ولان الفرع قد يكون موجبة قوله بالقياس الى الوجبة
 الكلية والموجبة للزئمة اعم من الوجبة الكلية فلا يكون الفرع اخض **قول** نظر لا
 بلعبار لا ينبغي ان يجعل ان يكون الاجزاء التقيم والاعلى لا تقيم في نفس الامر والوجه
 يدور على ذلك ان الكلام في فساد التقيم كونه والاعلى خلاف ما في نفس الامر وقد
 اصابت في قول لان المتبادر من اللفظ وفي قوله معنى لزوم الشيء من التقيم لان
 كل واحد منها يدل على ان المراد بالحمل جعل التقيم والاعلى ان كان في نفس الامر فلا اعتبار

في كلامه

في كلامه قد مر مرة **قول** كمن تلك الارادة غير لازمة لان كلامه الصحيح كلام الاعم
 بان يراد بالمعنى المعنى الزمانية بلية فيعين قوله ويذكر كجور في قوله عاذا **قول** لا يلزم
 ان يكون له تصور ونفي التزوم المتقاء بالقدر المحل في المقصود او يحسن المقابلة مع كلام
 اشارة لان الشارح ادعى التزوم **قول** وما حصل هذه الشبهة لا محمول لما حصل ان
 لم يجعل التزوم في التقيم بين الامور الثلاثة مع ان التركيب في التديق احتمال ثالث
 بينه وبين ما ذكره الشارح ومحمول ففهم ان احتمال التركيب لا يضر الشارح **قول** وهو
 يخرج المركب الى الامر الاخر في المركب **قول** لزوم من ظاهر التقيم المشهور ولو دحا
 فآلة الموقف ان خلاص الحكم فتصوروا الاضيق قال السنية فدرره والمتبادر من
 هذه العبارة ان التديق بهذا الادراك المقارن الحكم كما يقتضيه عبارة المتأخرين وقال
 في النهاية اما المطلق التديق على تصور المقارن الحكم حتى يفهم العلم حينئذ لا تصور **قول**
 والاقتضيق اي تصور مع حكم كما يتبادر من عبارة من الكتاب فحاش انتهي
 بين الكتاب من الموقف فاستفاد من الموقف من قوله ان الشق الاول معنى على
 ان معرفة جملته المتأخرين واحتمال التركيب لا يقتضي الشق الاول فتصوره في ظاهر التقيم
 ان اراد به ان التقيم المشهور يدل على ارادة الشق الاول لا يصح اذا احتمل الاثنية
 ممكنة على السوية وان اراد به ان ظاهر التقيم المشهور لا يأتي عنه فسمه اذ بان عن
 غير الاحتمالات **قول** ولا يضره لك ان ارادة امر آخر وهذا انما نعت الشهادة وفيه شبهة
 لان امكان ارادة امر آخر مضر لمعنى التزوم وانما لا يضره اذا كان الحكم ارادة بعيدا
 في اللفظ بمعنى عوى التزوم ظاهر الجواب عنه ان ما ذكرته في الكلام جواب عن الجواب
 لا يضر الشارح لانه قصد ببيان سبب عدول وورد الشق الاول على التقيم المشهور
 وان كان منيبا على استفاد عن عبارة صاحب الكشف انما الكافي
 في العدول لان التقيم المشهور يدل على الشق الاول المنفرد بالان

الكلور لا يرد ذلك على تقييد المصير لا يحتاج الى الجواب ايضا فانهم قد
مقدمة اخرى هي قوله وانما ارادة الشئ الثالث وهو قوله انما اذا كان
عبارة عن الجوع **قوله** مطلوب لظهورها فانه يظهرها عن ذكرها
وقد حصل الاستغناء عن هذا بان السيد سره قال ان احتمال الجوع
مشترك مع احتمال الحكم فاما في فهم كلام السيد المحققين فكلامه عاما فاما
امد ثالثة الاول بيان مبنى الشئ الاول على كلام الشارع والثاني ان احتمال
ارادة الجوع لا يناسب الشئ الاول الثالث انه يناسب الشئ الثاني
ارادة الحكم لانه مشترك مع الحكم في المخرج وكلامه قد سره تحقيق المقام و
الفرق ان احتمال الجوع لا يفي الشئ الاول على ما فهمه الشيخ على ما فهمنا ان
مشترك مع الشئ الثاني لعل ذلك قوله يحتاج الى ان يترك ليا والاشارة
قوله ولا يلزم ان يكون المركب الشئ اه يعنى ان قولنا المركب الشئ وما يان الشئ
شئ غير معلم الصدق فكيف فانه يجوز صدقه في بعض المواد ولا يجوز صدقه في
بعض المواد **قوله** فانه قلت بعد ما جعل الحكم فعلا يعنى ان عدم الصدق فيما نحن
فيه نظير جزم لم قال **قوله** الاكتفاء بالقدر الجواب الكافي يعنى ان عدم الصدق
فيما نحن فيه معلم جزم الا ان المناظر المانع قد عفي حاله وهو الجزم ويظهر
مترد واوله الكافي في مقام المنع **قوله** وثانيه ان قولنا المركب الشئ وما
يباينه شئ لا يصدق كلما لان بعضه شئ وبعضه ليس بشئ فنظر لانه الحكم
بشئ الصدق وعدم الصدق فيما نحن فيه فانه قلت ان عدم الصدق فيما نحن فيه
بعدمه بغير انية قلت بغيره على البهيم بناء على شئ من وما ذكره قد سره في
التعليل بقوله اذا لا يلزم بشئ من محموله للمنع قد كررت بهذا الاصل متفصلا في آداب
البحث والظاهر من سياق كلامه قد سره هو الوجه الثاني ولعل هذا وجه التامل ولكن

يقال

يقال ان وجه التامل بعد الاشارة الى اولية الوجه الاول فاما **قوله** كالركب في الجوع والعرض
القائم به فيه الجوع يحتاج الى احد جزئيه وهو الجوع وقائم به الجوع قائم بنفسه والعرض
قائم به فيكون الجوع قائما به ومتقوية للجوع فانه على ما نشأنا في قولنا قد سره انما يميز
لا يميز بالنسبة الى اصل المتقوية اذ في ذلك التقدير يكون عرضا فيكون ايضا مثالا لما
فيه لكن جهة العرض على ما قيل والجواب ان المتبادر من التعريف ان الجوع هو ما قام بنفسه
ولم يحتمل في وجوده الا الغير كونه الغير خارجا عن الجوع فهذا الجوع غير خارجا عما لا خارج
المتجزى عن اجزائه والعرض هو الشئ ما اختار في هذا غير خارجا عما يميزه عرضا جامع
امثال من العرض في هذا من هو مع بعضه في انما هو خارجا عما يميزه عرضا جامع
فلا يلتفت الى ان العرض قد يكون في نفسه كونه في نفسه يعنى في جزمه و
الاحكام كونه الجوع قائما كونه في نفسه كونه في نفسه الجوع الثالث فلا يميزه عرضا كونه
قيما للمنفرد كما صدر عن السيد قد سره فيما سبق **قوله** قلت لم يرد به في ارادة قد سره
بالمنفرد المنفرد اذ جعل بدل عليه التفسير بالحكم وهو ظاهر **قوله** فانه قلت فعلى هذا
المراد به المنفرد اذ جعل يكون المراد به في قوله الذي نفس المنفرد المنفرد
المنفرد اذ جعل لان التوفيق اذا اعيدت معرفته في الثالث عين الاول فلا يميزه قوله قد سره
وقد جعلت في التقييد لان المنفرد في العلم ليس المنفرد اذ جعل بل مطلق المنفرد
فلا يميزه المنفرد **قوله** لم يرد به اي لم يرد قد سره ان العلم نفس المنفرد الذي هو
القسم لانه نفس الامر بل قال على طريق المبالغة للبيان على اكثر من القليل
فاما ان لا يعلم فقد اعلم ذلك ولا يعلم ان الحكم مقام مقال فالحق في نفسه عليه
بتعيين المراد وتعليم المنفرد فاسد بالوجه فقلت ان **قوله** واما ان ذكره
اي العلم هو نفس المنفرد في نفس الامر في غير علم السائر ان المنفرد
كالمجموع او الحكم كانه قيا لنفس العلم في الجوع او الحكم قسما في المنفرد من ان كلاهما

قياسا في نفس الامر كان التقسيم فاسدا كقولنا الا على امر فاسد وفيه الكلام
منه قد كره تقدير السؤال على زعم السائل كما عرفت قوله وهذا القدر يكفي جهة
للعدول الى سبيل للعدول بغير امكانه وورد السؤال عن احد يمكن ان يستعمل
الامر في غفلته عن اشتراك التصور بين المعنيين او عن غفلة عن تعيين المراد
كما قد هو مقصود الشارع اي هذا القدر مقصود الشارع في الارادة على
التقسيم المشهور محمولا في مراد الشارع هو الارادة على ظاهر تقسيم القوم
لا على مرادهم **قوله** كما سبق فيما يمد كوراى كما سبق التبيين منا على مراد
الشارح من ان ارادة على الظاهر لا على اللاد حيث قال ان مراد الشارع بلزوم
احد الامر من لزوم مخرج ظاهر التقسيم المشهور ولو هو وقوله فيما يمد كوراى
اي المذكورين في الشارع وهذا ظاهر فاصل **قوله** لم يكن فيما سبق المطلق
وهو الحق في نفسه في ان جعله تسمية في زعم السائل وهو لا يعرف بقدر التقدير
او يعرف ذلك ولا يعرف المراد ويستعمل على التقدير الذي هو التقسيم والتصور الذي
هو مراد في تقسيم بل نفس التقسيم في حقيقة كما مر وبالله التوفيق **قوله** على ما
عبارةهم بمعنى نوع بمعنى ما كان التقسيم ووجه التقسيم المشهور رصف التقدير
بجواز التقيد في فقط واشتال وكان مشترك الفظي بين مطلق الادراك وبين
التصور كما في ذين السائلين فلهذا غير المراد فاورد الشك في جابا في كره
عنه بالتبيين على الاشتراك وتعيين المراد **قوله** فانه اراد قد كره ان هذا
القدر للحج وانما خبرنا هذه الارادة لا يتصور رصفها عن المسمى في كلام
فصل في سبيل الحقيقة ونهت في غاية التسلط في التصور وورد على ان هذا
فلا وجه للعدول اللهم الا ان يفرض بينهما كما اشار اليه قد كره في كونه
انانية **قوله** وانه ارادة التبيين في سبيل سبيل بان مراد الشارع

ان

ان الارادة كابقن غامر القوم لا على ظاهر التقسيم اذ الارادة على التقديرين
مشتركة لافرق بينهما الا بالمكان الذي عن تقسيم القوم عدم امكانه الذي في
المشهور لان قول الشارع لا نأخذ ان التصديق جواب عما ورد على المص
لان الاختيار فرع التزديد وفرع وروده ولو لم يرد في الشارع ان سبب
العدول هو فساد التقسيم المشهور بحيث لا يمكن اصلاحه فوله قد كره في قول
من قسم العلم في الشارع بان ما دل عليه كلامه من عدم امكانه ان دفع الشبهة
الواردة على التقسيم المشهور غير صحيح لان اظهره الا انه فاع عن تقسيم المص كما في
بل هو مقصود به الرد عليه بان ما دل عليه كلامه من ان التقسيم المشهور لا يمكن
اصلاحه مردود مدفعه ومن شاء غلط فحسب هو ثم ان نزاع السيد في ان
العدول غير صحيح وليس الامر كذلك لان اظهره الا انه فاع وابعديه وورد السؤال
على تقسيم المص كما في كونه كذا في كونه كذا في كونه كذا في كونه كذا في كونه كذا
المقام ومقتضى المرام باذنه الله الملك العليم **قوله** اي على ظاهر التقسيم وفيه نظر لان الورد
على الظاهر تحقق في تقسيم المص ايضا كما مر من قبل فلا يبعد قول الشارع واما اذا
المقوله فلا وورد له لا نأخذ ان هذا الجواب دفع في المراد عن الظاهر في القابلة
على ان الدفع في مراد القوم لا يمكن وهذا ظاهر على انما من شئت في كلام الشارع **قوله**
المطلق التصور في ارادة التصور المراد في العلم الجوده في قيد ظاهر اي في قيد كونه
اي كونه خاليا عن الشبهة الظاهر ولو كان مقيدا بالباطن ونفس الامر بالارادة
مع وجود القيمة على ارادة التصور الساذج وهي القابلة للتصديق فيبادر الى ذهن
بمعونة الوهم مراد العلم وفيه نظر لان دعوى ظهور مراد العلم ممنوعة لان الحق في
المسلم انما يبادر الساذج في القابلة السواة في انتقال ذهن اليها فيتحقق اليقين
والاشتباه في المراد وان ارادة التصور في اللفظ في قيد كونه كذا في كونه كذا

من الغيبين ثم المراد الا ان الشق الاول هو الظاهر في لفظه فمثل في بقية القسم
 بقية الظاهر ايضا يخبر ان لفظ الساذج بخصوصه ليس بمراد بل المراد الاعم منه وما يودى
 مواد من لفظ فقط غيره نحو ان يقال العلم لا يخلو عن حكم بقدر الا تصديق كما في
 الموقف محصلة القيد مذكور كما ان مرادنا ان لو قيل تصور في التقسيم بمراد من قيد
 يكون المراد القيد وهو ظاهر الا انه لا يتبين اشتداد لان التصور من غير زيادة شئ من
 لفظي ما مر له كما فعله الضمير للضمير راجع الى التقسيم المذكور فلو رتبته اما اذا تم
 اعم الى التصور الساذج والاصح تصديق ومن المعلوم ان هذا التقسيم ليس عن تقسيم المص
 والاشكال لان القسم الثاني في التقسيم المذكور في الشرح يحتمل الترتيب في التقسيم المذكور
 في المتن لا يجري فيه الترتيب فلا يلزم قوله كما فعله هذا السؤال ظاهر الورود يحتاج الى
 التوجيه وانه قال بعضهم ان العدول انما يكون في القسم الاول في قوله المص قال العلم ما
 تصور ساذج واما تصديق ويؤيده ما سبق في الخارج من قوله وللص عدل
 عنه الا تصور ساذج وتصديق ويؤيده ما سبق ايضا ما مر من اليد مر
 بهذا بناء على ان التصديق عبارة عن الادراك الجامع او المعروض الحكم كما يد له عليه
 ظاهر عبارة صاحب شفاء بقاء كما سبق في ان مصر قال لا يخلو التصور فتصور الا
 كما ان تصديق في الترتيب في تقسيم المص بهذا التكلف ايضا فصح رجوع الضمير
 الى تقسيم المص فظهر الاندفاع عن تقسيم المص ايضا اذا اندفع
 في الورود وهو فرع جريان الترتيب في التصديق وهو فرع ذكر
 التصديق وهو لم يذكر في تقسيم المص لانه هذا التكلف وقال بعضهم
 ان نظر الشارع ليس في خصوصية تقسيم المص كما هو قوله في قوله
 في الجواب ان التصديق عبارة عن التصور مع الحكم بل تحصل كلامه انه لو
 جعل قسم العلم مطلق التصور كما هو المشهور ورد في الاعتراض المذكور
 اما

ففسد

اما اذا ارتد قيد فقط كما فعله المص قيل بما تصور فقط واما تصديق
 لم يرد الاعتراض لاختارته فالترديد ليس كلام المص انتهى والخطي اختار
 بهذا التوجيه ولذا قال اذا القسم الثاني الخارج من تقسيم لا يحتمل الترتيب اي
 الترتيب المذكور في السؤال لانه لا يحتمل الحكم لان التصور مع الحكم غير محذور
 فيه فالترديد ليس كلام المص عند الخطي ايضا واذا لم يجز الترتيب في كلام المص
 لا يقال له جواب عن طرف المص لان مختار لان الاختيار لاحد الاحتمالين
 في الترتيب فرع جوابا الترتيب في تقسيم المص فعلم ان الترتيب والاختيار
 ليس في كلام المص كما يتبادر للذهن في ماق كلام **الثاني قوله**
قالت قلت المقصود بالندفاع من تقسيم المص ليعظم فائدة العدول
 اليه لقوله من كل وجه وفيه نظر لان اللازم ان يعلم من التقسيم المذكور
 في الشرح ان تقسيم المص اولى من التقسيم المشهور ويعد عا وحين
 الاول ان يعلم منه ان لا يرد على تقسيم المص سؤال اصلا والثاني ان
 يعلم ان السؤال وارد الا انه مندفع اندفاعا اظهر من الالافاع عن
 المشهور والثالث بعد الاستفاد من كلام السيد قدس سره كما سيجي ومن
 كلام الخطي في هذا المقام **قوله** قلت الاندفاع من هذا التقسيم انما يظهر
 حاصله ان الترتيب لا يجري في كلام المص لان الجواب عن السؤال الوارد على التقسيم
 المذكور في الشرح باختياره التصديق عبارة عن التصور مع الحكم غير تقسيم
 والتقسيم المذكور شيئا واحدا فالندفع في التقسيم المذكور في الشرح دفع في تقسيم
 وفيه نظر لان الاندفاع فرع الورود فاما لم يجز الترتيب كيف بقدر ورود السؤال
 وانه فاع من تقسيم المص فاما من منكرات الكتاب وبعض الناس ادعى
 اخلاق التصور فقط على تقسيم شفاء السيد قدس سره ان مجرد زيادة فقط

لا ينفرد الاعتراض من غير ما قال في جواب بادعاء شهرة القصور فقطة المقابل كما
 يشهد به القصور المعنى العام الشامل انتهى ولا يخفى ان المقادير من القصور عند الاعتراض
 فهو مقابل المقيد وهو التمسك بمراد الشرح وانما القصور فقطة مقابلة لتدقيق
 والتقييم لا يستفاد منه الا مقابل المقيد فلا يرد السؤل اصله بل يرد
 بهذا الاعتراض على ما هو مراد القوم لا كلام في ان مراده قد مرر به في الجواب
 لكنه منه في جواب فانه لا يخفى ان الورد على كلام المصنف ارد على مراده لكنه منه في جواب
 الذي قرره الشارح فانه لو كان واد اعطاه ما وجد دعوى لانه فاع منه قد مرر
 فان بيان التمسك بالمراد لا يرد في الايراد في الشارح كما لا يخفى على احد وانما
 فان رد على القصور واد على مراده ايضا لكنه غير منفع وبما وجد ان اليه قد مرر
 انه غير منفع في ادعاء لانه فاع في الشارح لا يصح في امثال قد مرر وهو ظاهر فلا يرد
 بهذه قد مرر على المراد على الظاهر والشارح قد اجاب عن طرف المصنف في طرف
 القوم فان جوابه في طرف المصنف كما في المراد في المصنف وان كان في الظاهر لا يصح لان
 بيان المراد لا يقع الايراد على الظاهر في المصنف بل في الحقيقة فلا يصح في الشارح
 على ذلك **قوله** وبهذا القدر يكفيه هذا اسم الا ان سبب القصور لا يخصه لانه
 جبره في القصور عنه وانما جبره بان الورد في كلام المصنف لا يخفى في الورد
 عن كلام القوم وقد عرفت ان الايراد في كلام المصنف المراد والا لا يصح الدعوى بالاعتراض
 في الوجه الاول الاعتراض على ظاهر تقيم القوم وقد عرفت ان عبارة الشارح في
 على ان الاعتراض على مراد القوم لان الايراد على المصنف اراد على المراد بل لا يرد لان
 ايراد على ظاهر لفظ لا يقتضي الشارح للجواب عنه فكان ما يرد على المصنف في
 دون ما يرد على القوم فلذا عدل المصنف في مقدمه مفصلا **قوله** على باطن
 تقييد الاعتراض هذه وانما تقييد الجواب عنه لانه لا يمكن الجواب عنه **قوله** وانما

في

في العدول على الاول دون الثاني وفيه نظر لان ورود السؤل وانما كان
 محابا كاف في العدول لا ما يرد ابتداء ولا يجاب الجواب ايضا وبهذا
 انما ما قيل من انه واد على المصنف في شيء **قوله** ما ذكره لوجب تركه
 فلذا قدمه عليه اي كونه الاعتقاد على الاول في العدول قدمه على الثاني مع ان
 المناسب جعله ثانيا لكونه متشايا به وهو التدقيق متأخر في الذكر غير متشاء
 الثاني وبهذا القصور وفيه نظر لانه يجوز ان يكون وجه تقيم الشارح في الورد
 لا يرد على كلام المصنف ايضا الا ان جواب عنه في القوم كما مرر في **قوله** في الجواب
 شيئا من الاعتراضين السابقين لان معنى كل واحد منهما ان المراد بالقصور المذكور
 في التقييم المشهور هو القصور الرضعي اعني الادراك المطلق المراد في العلم والمراد به
 في هذه الشق القصور للقيود بعين الحكم وبما يتبينان فلا يجتمع الاعتراضان في
 الوجود كما لا يجتمع منها حافيه اما الجواب بان الاعتراضين من شخصين فلا يلتفت
 اليه وهو ظاهر **قوله** انما يرد على ظاهر التقيم ويترد الاعتراض على باطن التقيم فلا
 يصح اختلاف منها حافيه في الورد وفيه نظر لظاهر التقيم مزيف لهذا
 وباطنه مزيف لذلك وفيه اذ قد مرر الاول واد على مراد القوم ايضا على ما دل
 عليه كلام الشارح وقرره به السيد قد مرر وقد دل عليه الجواب عما ورد على المصنف
 مقام العدول لان كلاما ذكره للمصنف ما ذكره القوم يرد على ظاهره شيء فلو كان
 الايراد على ظاهر تقيم القوم لم يكن الوجه المذكور وجهها للعدول فإيراد الشارح
 على المراد لا على الظاهر حتى يصح كلامه على ان سوق كلام الشارح ان الاعتراض الثاني
 بجوابه شق واحد فاما كلفه لشي لا يسمع اصلا فهذا التقييم لشي توجب
 كلاما لا يخفى قائله ولعل وجه الشامل هنا في المقام فانه من خواص مباحث
 الافهام **قوله** على ان لا يكون فيه فقط للتقييم وهو الورد في استواء أهل

توضيح

الفن وفي تعميمه ويدحض عن مقارنته حكمه بل يكون بيان الملائق فانه
 محتمل للفن لغة الا انه لا يستعمل في هذا المعنى بل في غيره فان اخلاق بني البشر
 المتصور فقط كما يكون في تصور الساجد ولا يذهب ذهن احد من العرف الا لا تصور
 اساجد بل لكن لا يتصور بغيره ان كان لفظ فقط ببيان الملائق لا يكون محذور
 لو كان قال به لانه قد يكون لفظا عاما او و اخذ و لاق انه نفس بجلب العرف
 والاعتدال في التصورات اذ ان التعميم ان يتوهم كل واحد من الافعال والبيانات الا ان كل
 واحد منها لا يلتفت اليه استعمال العرف قوله نظر الامر هو هو القوى قوله لكن كثر
 استعماله في تقدير استعماله في البيانه فليلا اطلاق اهل الفن وهو موقوف في قوله اخرى
 في ذكر الاحتمال وجعله نقضه في التقيد وكونه نقضا في بطلان فلا يتجوز اه قوله ايضا
 اي كما لا يتصور في العرفية قوله نعم يتوهم عليه لزوم امتناع وفيه للمعترض بترادف
 المتصور للعلم والصور لا مقدور خال عن حكمه والامتناع مع حكمه فالمتصور يقتضي
 واحد منها هو المقسم فلا يتوهم عليه ذلك فمماثل اعتبار المتصوره كلامه فلهذا قال و
 يقيد بالمتوهم من المتصور في حكمه بخلاف تقيد العقول فان التقيد يجعله يكون
 نفس كمال ما يمتنع بحكمه وتخصيصه في ما يخرج من الشئ من من يتوهم ان يكون
 ان الاعتقاد يعني ان الشئ مشترك في الوجود فلا عبرة به فيكون هذا الحكم ردا على
 وقد عرفت ان معنى هذا الرد فاسد من لزوم الامتناع مردود فمماثل قوله بعيد
 غاية البعد وجه البعد ان اقول لو كان من النقص للشرط لا يناسب الكلام المتصور
 لان هذا الاختيار لا يقتضي اعتبار عدم حكمه في المقدور وفيه الاقتضاء للشرط
 في بطلان استلزامه من تصور كافي فيجوز ان يمتنع ان لا يكون حكمه جزء من المتصور
 ويجوز ان يمتنع في ذاته او ناكيا في هذا الاحتمال كانه في متوهم من بطلان
 قوله مع ان محصل ما ذكره لا يلائم عدم الملازمة لاقتضائه لكن هذا الكلام ينشعب
 انه

انه منطبق الكلام المتوهم وبما ذكر الشرط استنادي فيكون جوابا عن طرف
 المتوهم فمماثل باله التوفيق في الموصول المتصور في مقابلة لان الكلام
 فيه يجوز ان يكون للمعبر الخارج في فلا بد ان يكون لفظ تصور موضوعا بازاء لفظ المتصور
 المقيد بعدم حكمه وكذلك الحال في قوله المتصور مقدم على التخصيص والقرينة في
 قوله في ثلث مقدراته في نظر لانه في المقدرات بمعنى الادراكات ما سبق في المقدم
 وفي تحققت لمثلها بالمتصورات التي ذكره وبهذه الاحتمالات في ظهور الاشتراك قوله فلا
 يقتضي نفي الاقتضاء اشارة الى ان تعدد المعنى للمتصور لا يدل عليه كلام المتصور لانه قطعية
 قوله لكن لا يفهم كما عرفت في عدم دلالة التقسيم على الاشتراك في التقسيم المشهور ايضا
 قوله فمماثل لان عبارة النص مطلقة في الاشتراك كما عرفت وقد عرفت ما فيه ان عبارة النص
 محتملة فكون عدم الحكم من اول تفهيمها من المتصور ثم لانه يجعل لفظ فقط لفظا لانه لو كان
 عدم حكمه في نفسه هو لم يذكره وبهذا القدر كاف في عدم الظهور فمماثل قوله وكذلك قوله
 اما ان المتصور لا يعني تخيار الشئ الثاني ونقول ان دلالة عبارة النص على الاشتراك ثابتة
 وقد عرفت ما فيه ايضا قوله ورود الاختلاف على ما هو متوهم وقد عرفت ان مراد ارجح
 سيد الاليل على باطن تقيد النص ببيان اذ بيان المراد لا يدفع الايراد عن عدم
 كذا الحكم في الايراد الثاني فانه في كلام المتصور من دفع عنه ذلك كما ان المتصور في زعم
 الشارح وعند السيد قد سره يندفع عنها كليهما جميعا فانه في دفع الاعتراض الاول
 مما لان الادراكات الجامع للحكم قسم من المتصور لانه التقسيم المشهور وبما لا يرد
 لا يدفع الايراد عن الظاهر وسليم انه في دفع الايراد الثاني عن الظاهر كالا
 لا ايضا اذ الوجه كاف في ورود كماله من الفرق حكم الاية يقال ان الايراد الثاني على
 المراد كماله في المحسوس وقد عرفت ما فيه من ان معنى التقيد عدم الاشتراك عند النص
 وبعبارة لان الاشتراك عند الحكم ثابت وقد عرفت فساد من ان كلام النص لا يدل

في انما قيل في محسوس لم يكن
 وجه انما قيل في محسوس لم يكن
 وجه انما قيل في محسوس لم يكن

عليه دلالة تقييده وتلاصقه انما عدم الحكم في العلاقات النص ما استفاد من لفظ فقط واما
استفاد من المقام اما استفاد من لفظ المقدر في كلام المصنف فلم يظهر ولا يدل عليه
كلامه دلالة تقييده **قوله** انما يكون التصديق عنده مشروطا بالمقدور والتصديق لا يكون مشروطا
بالصور الا على ما ذهب اليه الحكم وكلام المصنف لا يحتمل ذلك لان المقدر لو عنده اما المقدر
المشاور الحكم كما يقتضيه عبارة المتأخرين كما مر نقلا عن الموافقة واما المركب منه ومن
حكم كما هو اللزوم لقوله ويقال للمخرج فالعبارة الصحيحة ان يقال لا يصح بدل لا يلزم و
يكن في الجواب بانه توسعة لشارة الجواب او ذكره المستطرد **قوله** وبهذا القول دفع
نحوه انه لا يخفى جواب ثانيا وليس الامر كذلك لان قوله لا المقدر فقط محط الفاشية في
الجواب فيكون ايضا حاصل الجواب الاول فيحصل الجواب الهلام ان لفظ فقط في كلام المصنف
يدفع الاعتراض ان على تقدير ورودها على كلام المصنف لا احتياج الى التمسك بالاشارة
الاخفى فاقول قلت ان تقدير الجواب امر حسي عند المتأخرين وقدره في العلاقات من غير اعتبار
كامل عليه الى انما القوم قلت ان الاشتراك ظاهر من كلام القوم دون كلام المصنف
محتمل لان دلالة لفظ المقدر على عدم الحكم تقتضي مجموعها ان استفاد من امر غير
اللفظ فقط والمضاف اليه ان يكون امونوخ فاما التمسك بهذا المقدر في ادراج وعدم الحكم
مستفاد من الاضافة مثلا كما مر ولذا قال اما كلام المصنف فلا يقتضي فافهم **قوله** في تحقيق
التصديق يعني ان كلام الشارع حذف مضاف ويجوز ان يكون كلمة في التعليل هو ظاهر
قوله يتناول الالاء والشرط يعني ان المعبرة تحقق التصديق يجوز ان يكون جواز التصديق
وذلك المعبرة حواسر وهو جواز التصديق على ما ذهب اليه امامه وان يكون المعبرة
ذلك ان كان متعلق هو غير حكم والمقدور شرطه وكون المقدر لادراج شرط
يتنازع بكونه عدم الحكم شرط **قوله** او المقدر مع الحكم اشارة الى انه لا يذهب الامام وكلمة
مع الجواز وبما لا يتبين **قوله** اي جواب الاعتراض الثاني وهو استفاد من استوفى **قوله**

وتم

وتم على جواب الاعتراض الثاني اذا اورد على كلام المصنف الاعتراض الاول فانه مودد على
كلام المصنف بجواب ايضا عند دون كلام القوم فاما واراد ان على تقييد المشهور في
منه فحين عنده ولذا كره عند المصنف وهذا زعم للامراء صدق وانما كذب **قوله** بعد العبارة
عن هذه المعنى والبعد لا كلام فيه موجه لكلام الشارع حتى يكون آخر كلام الشارع موافقا
لاوله **قوله** والثاني عدم ورود الاعتراض الثاني على كلام المصنف لان المقدر جعل انتم الاول
المقدور فقط لا مطلق المستوفى حتى يرد عليه انتم الشيء بانفسه والغيره ويزعم
اجتماع التقييد لان المعبرة في التصديق مطلق المقدر وفيه الايراد على الظاهر عاما
من حيث كيفية التوجه والاشارة من حيث نفس خذوه ان لم يكن شيئا مذكورا في الاستدلال
الثاني على المصنف ايضا فتمنازع لظاهر فاقول **قوله** وقد سبق اليهما اشارة حيث قال
لهذا المعنى بعبارة البعد وقال قول هذا الكلام لا يليق بكلام المصنف لانه اما في **قوله**
على جواب كلام الاعتراضين اي جواب ما ذكر من الاعتراضين لوردين على تقييد
فيكون الجواب رد اعلى للصبيان الباعث على العدول ليس باعثة عليه **قوله** في لاشية
وقية لظاهر يارزع في ان الاول ليس على ظاهر تقييد القوم بل على مرادهم كما يدرك عليه
السيد قد سره والكلام في مراد الشارع والعدول لا يقتضي كونه الايراد على الظاهر بل
هو اعم لان العدول عنه يجوز ان يكون فاسدا وان يكون صحيحا يرد على ظاهره شيء لا يرد
على ما عد اليه **قوله** مما لا يدفعه لكلام فيه وانما الكلام في مراد الشايل بغير ايراد
على الظاهر والرد فاقول **قوله** ويؤيد ما سياتي من قوله في الجواب لكلام في
ظهور كونه جوابا عن الاعتراض الثاني ولا ينكره لظاهر ايضا وانما الكلام في انه
محتمل الكلام بان يكون حاصل كلام الشارع ان الاعتراضين واردا على مراد المقدم
غير متعين عنده عند المصنف كونه غير صحيح لانها منه فغان عن تقييد القوم فلا وجه للعدول
فيكون مراد الشارع بهذا فلا بد لتقييده من دليل وهذا محتمل لكلام السيد **قوله** والعبارة

لصحة التصديق ليس هو الاول فهو ما اعتبر فيه عدم الحكم وهو التصور الازدي **قوله** بل
 الشك وهو محذور الخفي وهو الادراك المطلق **قوله** لانه يشترط كلام في الاشعار والظهور لنا
 الكلام انه يتحقق جواب الاختراض الاول وهو حق لا ريب فيه **قوله** اذا غلبت الاحكام فيكون
 بهذا الكلام من الخفي لا يدل على ما عناه وهو عدم الصحة وهو ظاهر **قوله** ان يتحقق هذه القوة
 هذا لا يقتضي الاختصاص بالثاني بل كونه الثاني ما سبق له الكلام ويجوز ان يكون جواب الاول
 مستغنيا **قوله** او يتحقق مقدمة اخرى وجوابه ان جواب الاول لم يتم له زيادة لاحتمال
 عدم مقعور وحشي ايضا **قوله** ويقدر ايضا لا كلام في قوة كونه جوابا عن الثاني فهذا يدل على
 مدعاه **قوله** وادخلت في القوم وغير من دفع في زعم من كان الشارح مدعاه القوم
 في طرف القوم والاصل ان ما حمله فامر كلامه لا يكون خلو في ظاهره فاما كونه مدعاه في بعضها
 فتأمل **قوله** فتصورها اي تصور النسبة في حدها خال عن ان يتبادر وعدم تصور محتاج قطع
 النظر عن الخفي بغيره اي لا نظري اذ ليست بمعلومة بدهية وليست بكسبة في القول
 القول الشارح ابتداء وفيه نظر لان النظرى ما يتوقف على النظر ويدخل مطلقا في
 القول شارح ابتداء او بالوسيلة وبشيء الكلام **قوله** نعم يتبادر فتصورها اي يتبادر
 التصديق المتعلق بها الى النظر في سبب مقدمات **قوله** في محله اي في من اكدت الاطلاق
 فانه في الجوابات الحقيقية والظرفي الخفي لا يعرف ولا يعرفه قال لا شك في باقي الجوابات
 وما لا يتوقف **قوله** المستند قد سرسود والظواب عنه ان يقال **قوله** ان يتبادر
 محذور في الاقدم ولا بد فيه من ترتيب الاجابات ليظهر الامام وان كان الكلام على هذا
 الوجه لا يخلو عن التكرار والابحاث كما ينبغي على ان الافهام كالاشارة فلو كان
 المقصود في التصورات اذ في معتبرة التصديق جعله لم يشغل المذهب بل انما
 يتم من اعتبار الشرط ومن اعتبار الشرط واعتبار الشرط في ترتيبه من الحكم
 المذهب المستند ايضا لان المحذور وهو التصورات الثلاثة السابقة لشرطها

على شريطة ترتيب الجوابات
 فاذم ت ر ح

وبعد

وهو الحكم كان عدم الحكم معتبرة اي في تحقق التصديق لان للمعتبرة المعبرة التي تعتبر
 في ذلك الشيء وان ذلك الاعتبار محذور لا يلزم تقدم الشيء وبعد التصديق باليقين
 اي الحكم وعدم الحكم وذلك اذ بعد استنباط مركبات الحكم والتصور الذي اعتبر فيه عدمه
 لان جزء الجزء جزء ايضا ويلزم شرط الشيء في الحكم بنقيضه وبعد عدم الحكم وذلك اذا
 جعل الحكم نفس التصديق فان جزء الشرط ايضا وجعل الحكم عارضا للتصديق فان تصور
 اعتد التصورات الثلاثة شرط لوجود العارض فكذا جزء المعروض وهو عدم الحكم بشرط لوجود
 العارض ذلك مبني على انه يجب للشرط وكذا الامر من اي تقدم الشيء المتصور باليقين
 واشترط بنقيضه فان لا يستلزمهما اجتماع اليقينين في الوقت اما في زمانه فليس
 ان الشيء المستحيل هو تركبه منهما واشترطه بالنقيض اذ المهيمن ان يستلزم حاله
 آخر وهذا توجيه النفاذ على ما يقتضيه **قوله** ان ما ذكرنا من خارج في جواب منع مع
 حاصل اننا لا نلزم اعتبار التصورات اذ في تحقق التصديق بشرط او شرط الجواز ان يكون
 في القسم وهو التصديق المقسم مع امر بغيره في نفس وهو التصور ففت كما يثبت ان
 في ما اذا التفتي **قوله** السائل فلو كان التصور معتبرا لزم الجواز ان يكون للمعتبر التقييم
 لا القسم وهذا الجواب غير ما ذكره في شرح المطالع وهذا ما ذكره السيد في رساله
 ما ذكره السيد المحققين بقوله في بحث لان للمعتبرة التصديق الاخر متقالات اثبات المقدمة
 المندرجة من طرف السائل ثم قوله قد سرسود والجواب عنه لا يمنع مع السند ايضا **قوله**
 مذكورة في شرح المطالع حاصله اختيار الشق الثاني ومنع الملازمة المذكورة مستند بان
 اعتبار الموصوف في الشيء لا يستلزم اعتبار صفة ذلك الموصوف في ذلك الشيء وتوابع
 السند ان اجزاء السرب معتبرة في تحقق السرب مع ان صفاتها غير معتبرة في ذلك
 واحدة منها متصفة بنقيض الاخر بنقيض السرب وكذلك البيت مركب اجزاء
 متصفة بصفات ملوكة غير كل منها وعن البيت فظهر ان للمعتبرة التصديق ذات

فقولها

التصورات الساذجة التي هي العلم لا صفاتها التي هي قبل العلم وذات التصورات
 مركبة من تصور للشيء وامر بتميزه في مقابلته ذلك الامر ليس عدم الحكم لان عدم الحكم عارض
 بالقياس الى المتصور وكل عارض بالقياس الى الغير فهو عرضي وبهذا الصل
 من كونه في كتب الفقه ولذلك قالوا ان التصورات الساذجة والتصورات
 اي الحكم بوجوه مختلفة بالماهية فانه قلت فذلك المميز ما ذا قلت بما ان
 ذلك الامر الثاني الذي هو الفصل متقدرا ومتعسف عنه قال السيد
 قدس سره على ان الصفات اي على انه امر عرضي لا امر محتمل ذاتي فلا يكون عدم
 الحكم من التصورات الساذجة بل يكون امر خارجا بالانزاع وقد مر وجهه انما حقيقة
 آية وبهذا التحقيق للشارح تحقيق في شرح المطالع **واعلم** ان كل لفظ له اطلاقا في ذلك الاول
 انه يطلق ويراد به نفس نحو الانسان اسم ويراد به مفهوم وهو نوع ويراد به ماصدق هو
 عليه نحو الاشياء كات بلفظ المتصور فيذكر ويراد به مفهوم ويذكر ويراد به ماصدق
 هو عليه فالاشياء في شرح المطالع ان اردتم بقولكم ان التصور معتبرة التصديق ان
 مفهوم التصور معتبر فيه فانتم ومن البين ان ليس بمعتبر فيه حكم من صدق لم يعرف
 مفهوم التصور وان اردتم ان ماصدق عليه معتبرة التصديق فحكم ولكن لا نسلم
 انه يلزم بالكون عند الحكم بمعتبر في التصديق وانما يلزم ان لو كان مفهوم التصور
 ذاتيا لما حتمت وانما ممنوع انتهى لفظه فقوله ومن البين آية اعادة للمنع بعبارة
 اخرى فيها ما بالغة على ما قال السيد قدس سره وقوله حكم من صدق كسند الحقيقة
 محتمل ان مفهومه وموضوعه معتبر في التصديق لعلم كل معتدق ذلك المفهوم والاشياء التي
 والسند القوي في برزخ صورة الاستدلال لفقدته كما يذكر المنع في صورة الدعوى
 فيستدرك ان السيد السند معتبر في الاستدلال يقال لا يلزم من اعتبار مفهوم التصور
 في التصديق لانه لا يكون جعل التصديق في الزمن مستلزما لجعل نفس ذلك المفهوم

فيه

فيه ولا يستلزم نفس الحصول معرفة حاصل وهو المفهوم للفرق بين حصول المفهوم
 وبين تصور وبوئيه ما ذكرناه ماهية العلم فانه في ضمن افرادها حاصل لكل
 عالم بشيء مع ان كثير العالمين لا يعرفون ماهية العلم لانا نقول بهذا كلام على السند
 وابطله السند الاخر الذي نفعا في دفع المنع كمن بقي ان يقال ان المقصود هو التبيين
 انه لا يبيح للسندية انتهى فالحفظ بهذه الفائدة النفسية فانها لا زمة في التوجيه
 للكلام الواردة على السند الاخر في توجيه آخر قد ذكرته في حاشية شرح رد المحتار
 عن السيد قدس سره **قوله** ليس ذاتيا لان عدم الحصول مع الحكم معينة زمانية وعدم
 دخول الحكم وعدم عروضة على اختلاف في التوجيه انما ثبت للتصور مقبلا لا غير
 وهو التصور وما هو ذاتي للشيء لا يكون كذلك واذ لم يكن ذاتيا لم يلزم كونه ذاتيا
 عارض للزمان والشرط لا يجب ان يكون جزءا وشرا هذا تفصيل ما مر فان قلت ادرك
 الامر قسمين العلم واحده في العلم درج مع حكم مفهوم التصور الساذج حكم عارض
 القضية الاولى وحكموم بهذه القضية الثانية فيلزم الحذف والذكر في هذه القضية لان
 مجاله يقال ان مفهوم التصور الساذج لم يعتبر في التصديق قلت هذه مغالطة لان الحكم
 معلوم فلا يكون جزءا في التصديق ولا شرطا واما تصور هذا المفهوم فهو معتبر في التصديق
 فحكم عارض لهذا التصور الذي هو في المطلق التصور الساذج بالقياس الى التصور
 بهذا المفهوم فلهذا التصور الذي هو موضوع الحكم معتبر في التصديق شرط او شرطا فانما
 انه عدم حكم داخلة في مفهوم التصور الساذج فهو ذاتي قلت ان ذلك ليس مقبلا هذا
 المفهوم المتصور بل لما حتمت من التصورات عارضا لطلاق فالداخل معتبر في التصور
 بالقياس الى ما حتمت مطابقا والعارض عارضا لتصوره بالقياس الى ما حتمت في مفهوم
 الحكم باعتبار ان ذاتي باعتبار عرضي باعتبار آخر باعتبار هذا المتصور عرضي باعتبار
 ما دخلت في هذا المفهوم من التصورات الساذجة على الاطلاق ذاتي فاشرف انه فيقول

فلا يلزم ان يكون الصورة التي تستقر عليها قبل وفيه ان هذا الجواب المذكور في شرح المطالع من
مع سنة وصرح به الشارح والجواب ان الحق في هذه في صورة الاستدلال لقوله كما سألنا ان
قوله واحسن عليه بان هذا المنع من غير منفر لان المدعى لزم اجتماع التقيين في اوراق
ان يحقق التديق بغير تحقق مفهوم اللازم وفيه منع لان وجود الحكي الطبيعي منوع بان
قوله جواب جدي ان جواب الراي لان الثاني لا يرد على الاول عدم حكمه من التديق لان
لان معنى قوله يكون عدم حكمه معتبر في التقدير يكون جزء منه فليس من شرطه ان يكون
حتى يكون فردا من الجدل الذي يوقا من مركب من مقدمتين وفيه نظر لان السبيل
ان هذا الجواب يرد عليه وهو الحق في الجواب المذكور في شرح الشبهة وهذا التوضيح
يتحقق في الجواب تحقيقا لا جدليا لا يحق على الراي لاساليب الحكم في المناظرة فيكون
في جوارات التحقيق وتكون ان جواب تحقيقه وليس شرطه دفع جميع الاكاذب والادعاءات
قوله واستدراكه الذي يتبين على من يظن ان وعلى الذي استوفى ان تعرف من وهو
الثاني شرط العارض وهو الحكم وجز الشرط شرط وقد تضمن السيد قدس سره في الجواب
للشبهة الثانية في حاشية المطالع تأشير قوله والجواب التحقيق لما سلم له من الجواب وبذلك
لا يكون شبهة وفيه نظر لا سيما من الذي قد تمت اليه عند القوم كونه تناقضا
بحسب الظاهر ان اما على سبيل الجواز كما اختاره سيد التحقيق في الاستدراك
اللفظي من اختاره البعض او الاشتراك المعنوي وهذا الظاهر على ما فهم
ابو الفتح وقد فصلت ذلك في حاشية قول احمد قوله ومعنى اجتماعهما اي معنى
اجتماع يدين التقيين تحقيقهما في معرض واحد او تعلقهما معا بامر واحد
نحو الكاتبة والذات فان كلا الاعتبارين جائزان بالقياس الى زيد مثلا
سببي في هذه الاعتبارين في زيد الموجود لا يخلو عنهما اما زيد بعدد وم فخلو عنهما فافترق
ما في حدهما على طريق الايجاب يقتضي وجود الموضع هذا على طريق العدول الى السبب

نحو

نحوه كاتبة ليس بكاتبة فاما ارتفاعهما على طريق السبب لا يجوز وان كان
اموضع معدوما فظهر الفرق بين التناقض في المفردات وبين التناقض في
القضايا وما ذكره المحقق بيان الاصل مطلقا اما كلامه في هذا المقام بخصوصه
فشرح فيه بقوله فيقول متعلق حصول الحكم بحذف المنفاد عما ما يقتضيه كذا
السيد قدس سره ومتعلق عدم حصول الحكم ليس امر واحد اذ متعلق حصول الحكم
المجوز من حيث هو مجموع متعلق عدم حصول الحكم لكل واحد من التقديرين الثالث
فصل في كل واحد منها راجع الى التقديرات الثالث العلوية في المقام متعلق بالحصول لمرأ
متفانية فلا يتعدى الموضوعات وبعبارة التناقض فاذ لم يتعد الموضوعات لا
يتحقق التناقض في هذا التقدير منطبق على جميع التفسيرات في هذا المقام
ومن جهة الحكم والذهب للثبوت وهذا من جهة ما ذكره السيد قدس سره
في حاشية المطالع بتغيير سير فاء السيد قدس سره او رد سؤال محمدر وفي
التناقض على حسن وجه واجاب بان القوم لم يكتفوا بالذات انهم قد فرغوا
اولا فلان ذلك لا يدفع التناقض عن الظاهر فانهم يقولون ان السيد
مركب من اجزاء متميزة في الوجود وكل واحد من تلك الاجزاء منفرد
بتحقق السبب فكل واحد منها ليس سريديا مع عدم وجوده بتناقضنا
واما ما نينا فلا يهاجمه عدم حكم شرطه ونظر معتبر في التحقيق وهو خلاف الواقع
انتهى ملخصا فانه ثبت التحقيق فارجع اليها فقد ظهر من النقل ان ما ساء المحقق
تحقيقا عند القوم غير ملتفت اليه عند علم بات الحاشي بعد تزييف ما افاد
سيد التحقيق تحقيقا بعبارة الاما سقط من قوله الشريف والاعلم بالجواب
قوله ووجه آي وجه العرف على ما قلناه وفيه تلويح الى قوله ان بعض القوم انهم
ان ما ذكره قدس سره في العرف ليس بوجه قوله وهذا الشرح متاخر عنه في الواقع

وقد صرح به السيد قدس سره في حاشية وقائه حاشية الحاشية اخبره مبارك شاه برك
قال انه بعد فراغ قراءة شرح المطالع كنت نائما في بيت الكاظم بنهائي في سمر
والقوى ورقت فيها وجه حصر الرسالة في الامور الحسنة وقال كيف ان المصنف قلت
في غاية الحسن وكان الباعث عليه افتتاح بعض اولاد الاكابر بقرعة الكرام
عليه انتهى لفظه ومبارك شاه تلميذ الشارح واستاد بركة محققين فراعاة قارئة
التعليم امر مقرر وبالذات التوفيق **قوله** لانه ان دهر اسم في الامور الشرعية
اما في الامور العقلية فلا لان قانون التعليم سيما البتة الذي ليس بمخاطب للامور العقلية
يستعمل في الترفي من الكسمل الى الاصعب فالشارح يلقى الجواب الذي في مقام التحقيق
وهو شرح المطالع الا ترى ان الحكيم ياتي للجدول والخطا ثم ياتي بالبرهان فان
اعلم بطريق التعليم من الحشى فتدرك افساد خروج عن قانون الادب مع الشارح
والسيد قدس سره مع ان فهم كلامه كما يكفي الحشى ثم فاوارة علم بالعباد **قوله**
اعتبر في قوله محموله ان كلام الشارح فاسد لانه ينشئ امر من الادلة النقصان
اشي في نفسه والمخبره والثاني جعل قسم شي فيما له فهو معارضة للمبني
النظري **قوله** والابواب حاصلة منع لزوم الحذورين بنوع مبناه وهو كون
ذلكت قسما **قوله** بل بيان ان له محمول ان المتصور المنطوق له احوال ثلثة
الاول كونها خارجا عن جميع الاعتبارات حتى في قيد الاطلاق وهو ينقسم والثاني
كونه ما توفد اما سر زائده وبودي وثالث كون ما توفد بعد ذلك الاسر
قوله الماهية واعلم ان الماهية اذا اخذت مع قيد زائده عليها بسبب خلوة وشرف
شيء وبود خارجا عما لا سر به فيه فان الاختصاص بوجوده في الخارج كسيرة
فيه وهي عبارة عن الماهية الكلية والتشخيص الماهية للخلوة موجودة قطعاً
وإذا اخذت الماهية بشرط خلوة في الواقع تمت مجردة وبشرط لا شيء وانما

لا يوجد

لا يوجد في الخارج اما وجوده في الدفن فيستأخذ في هذا النوع كلام الحشى قوله
وما ذكره بعض الافاضل حاصله انه لا يرفع الحجة والثاني لان الحذورين في خبره
في سؤاله للمحققين فاجاب الفاضل عن الحذور الاول على ما في العادة ثم رد ما ذكره من
اجواب بانه يريد الحذور الثاني فاجاب عنه بانه قال ان التقييم على قسمين قسم بيان
فيه الاقسام وهو التقييم الحقيقي وقسم تخييف فيه الاقسام وما نحن فيه من قسم الثاني انتهى
والتحقيق هو الاول فاقول **قوله** اعلم ان الضروري في كلامه قدس سره اشارة الى ان لكل
من البيهقي والضروري معينين صرح السيد به بالاول كونه المقام له واوالم الثاني
ثم مر في الحشى به كذا كذا في كلامه يستدل ان يثبت غاية كذا من عند نفسه وهو قال ان
السيد قدس سره اشارة الى ذلك كما في اول **قوله** احدهما لا يتوقف آه الآخرهما
ما ذكره قدس سره سره وثانيهما لا **قوله** او غيره أي نظرياً كما يتبادر الى ذهن اليه
الا انه ليس بمراد لانها اي البيهقي والنظري قسمان للعلم كما في قوله لا يثبت في علم
في العلم والعلوم وهو ظاهر فغيره اعم من النظري فان العلة مثلاً لا يثبت منها للعلوم
فالعلة ضروري في وجوده الضروري في العلوم وهذا مادة الافتراق للضروري و
قد يوجد العلم البيهقي نحو توبة مثلاً ولا يقال لا بد من هذا المتصور ومادة الاجتماع
نحو التقييم بثبوت الزوجية للاربعة فان هذا التقييم ضروري بكل الميعين وبهذا
قوله اي شيء لا يثبت من العلم والعلوم **قوله** لا يقال النظري بل اعم منه يقال ان
ان التقييم يتجسد في العالم نظري وضروري لا يثبت منه ومادة الافتراق
للتنظري نحو تصور الحسن ومادة الافتراق للضروري كالعلة للحسن كما
مر وليست بنظري لانه قسم العلم فافهم **قال** السيد قدس سره وقد
يطلق البيهقي اي يثبت في البيهقي ويدل به القضية التي يكفي في التصديق بقدر
اطرافها او علمها والاول هو التبادر من كلامه قدس سره والثاني في الظاهر

من آخر كلام الغنى **قوله** التصديقات أي مصدقها فان البديهي هو الذي لا
لا يخلو الاعلى المعلوم **قوله** بالمعنى الاول معناه أي التصديق
والتصورات وفيه استخدام **قوله** لا الثاني فان الثاني معلوم
والاول علم **قوله** والالم يتم البرهان على امتناع كنهه التصديق الكلي
على هذا الوجه ما لا يكفي بتوسطه في جزم فيكون التصديق لما يصل بالحدوث
والتدريس التقاليد كسبها فلو كان جميع التصديقات نظرية لا يلزم الدور والتدريس
بجواز انتهائها لا بهذه الامور فتكون الامور المذكورة موصلة اليها فلا يخفى
الموصلة في باب التصديقات في وجهها **قوله** فان لم يسميات اه تفه فان هذه
القضايا ليست باولية فان تصورات امرها ليست بحقيقة بل هي فتكون
داخلية في المقابل وهو النظري فلا يتم البرهان **قوله** قد ثبت الضروري
انما في السيد قد مره رتاعا على المص ولولم يقتصر للصبر لم يفسره السيد
تدريسه او دفعا للاشبهة فان المعنى الاخر لا يصح في هذا المقام **قوله**
على التصديق الاول فيفيد ان البديهي بالمعنى الاول احصى من البديهي المعاني
لنظري مع ان استفاد من كلامه قد مره المباني لا لا يحفظ الحقيقة
الاولوية فتأمل وبالذات **قوله** ادرج لفظه الكل الثانية لينتج ما
يحتاجه المطلوب والعقود اثبات الاحتياج الى المنطق في قسمه مباحث القول
الشارح ومباحث الحق وهو يتوقف على اثبات ان بعض التصورات بديهية
بعض نظري وان بعض التصديق بديهي وبعض نظري وان نظري كل واحد
منها يكتب بديهي كل واحد منها ولو قال ليس كل واحد من العلم بديهي
والنظري بل البعض من العلم بديهي والبعض الاخر من العلم نظري وانما
النظري من البديهي لا يثبت الاحتياج الى الكلام القسامين لجواز ان يكون جميع
التصورات

٧ التصديقات

التصورات بديهية بهذا محصل الكلام بل البعض اي بل ينتج ان بعض الادراكات
بديهية وبعضها نظري وهو يفيد في اثبات الاحتياج الى جميع مسائل المنطق
كلمات **قوله** الاول افرادي والثاني نوعي فانه قال ليس كل فرد شخصي شخصي
ونوع التصور بديهي وليس كل فرد شخصي من نوع التصديق بديهي فافهم
مكررة وكل منها دفع الاحتياج اليها وهو **قوله** واللام للتعميد الخارجي الظاهر
انه عوض عن المساقاة **قوله** كما ان اضافة الواحد كنهه كنهه يعني انها للتعميد الخارجي
لان المراد كل واحد من العلم والظاهر ان اللام عوض عن المساقاة تامل واعلم انهم قالوا
ان لفظ كل وبعض مكررات بديهي فافهم جازا معرفة بديهي ان اضافة حق في كل
منها واصل صاحب الحلال ان يكون معرفة **قوله** اعلم ان شرط الكتاب للمساقاة
التعريف ان يكون للمساقاة اليه معرفة وانما يكون الاضافة للتعميد الخارجي اذا كانت الاضافة
للتعريف فلا يكون الاضافة فيما نحن فيه لتعميدنا بل اضافة بيانها كما ان عظام
الدين في نحو كل رجل فانه في قوة كل بهرجل لا يقال انه لا يصح حمل رجل على متعدد ومن شرط
البيان للخل لا نقول ان النكرة يصدق على المتعد على سبيل البدل ولا يمتنع
قال عبد القدر فتأمل **قوله** وكلمة من بتعريفه وعلامتها جواز الاستغناء ببعض
خولن تنالوا البهر حتى تنفق اما تجنون اي بعض ما تجنون عما قالوا وجود
هذه العلامة ظاهرة في الاول دون الثاني لان الواحد عين التصور وعين التصديق
الاهم الا ان يحمل على الحكم بعد الحكم العطف والظاهر ان من في الثاني للبيان لا في
الحال فتأمل **قوله** يدفعها حمل الكلام على التوزيع يعني يدفع الشبهة حمل الكلام على التوزيع
كان في امرين كل واحد واحد في نفس فافهم نوع تصور على بيان احداهما وتوحيدها من
نوع التصديق على بيان الاخر فافهم من هذا ان التوزيع باعتبار اصل الكلام والافان توزيع
يقضي التقدير في الطرفين وهو لا يقال ان الكل الافرادي يستلزم العلم بكونه بديهي

استزيع لانا نقول انه يقتضي تعيين متغيرين وعلى وجه التامل هذا فامل ان كان الحمل
 في الايجاب الحمل على كل واحد لا بمعنى الحمل في ذاته بل بكونه القضية الحقيقية او معللة علمها
 قال المحقق الطوسي نحو كل امرئ مأكول فالقضايا ما روي به في باب محرمي القضاء
 الاربع موجبات جزئية وتبعها **قوله** لا الى مفهوم البهية لان المفهوم البهية هو
 لكما على كل واحد واحد لا على الجوهري والثاني لازم الاول فانه لو لم يكن كل واحد بهياً
 لم يكن الحمل اي الجوهري بهياً وهو فاقابل **قوله** والقول بان تصور الحارة يقع ان
 فهم البهية لا يقتضي البهية بالكنه ولا بالهيئة بل يقتضي البهية بوجه ما هو الوجود
 فانه بهيety تصور بالوجه لا بالكنه **قوله** وما ذكره قبل فيكون في البرهان غالي اذ
 الخوبة قد يقع في انشاء المناظرة والتعليق سبب اقتضاء المقام اذ للواب تحرير
 المتيقن من وظيفة المعلل على ما في الاداب **قوله** لان تصور النسبة يحمل البهية في النسبة
 الحكيمة **قوله** كان تصور بهيety عند مع نظرية الطرف بهيety لانه لا بد من البهية
 اذ النسبة لا تثبت بالاكتفاء وحاجب الاشكال ناقض للتعريف فيكون **قوله** البهية
 عليه ان الذي يتوقف حصوله على نظره ليس بمتوقف تصور النسبة فكيف على النظر
 تحقيق شرطه وهو تصور الطرفين متوحد فيكون ان يكون ذلك شرطاً عند عدم استقلال
 النسبة في المقور فلا بد من دليل للمنفذ **قوله** فلا يكون الاول مانعاً والثاني جامعاً
 يمكن في النسبة التي رتبناها وهدسها من الناحية صوابه هو العكس **قوله** في تعريف
 قسمة اي قسم المقور **قوله** اشكال فالاشكال معارضة للدليل الطولي **قوله** وللواب
 ان تصور النسبة ليس بمتوقف ان بهيety ولا نظرية وفيه كل علم في حد ذاته اما بهيety او
 ليس بهيety والا لا ارتفاع النقيضة مع ان الموضوع متحقق فان صدق السبب
 صدق الايجاب وهو نظري اذ لا واسطتين في الوقوف واثباته حقيقة تامل
 قد عرفت ان تصور النسبة لا يحصل مع وجود بهيety لان تصور النسبة تابع
 لتصور

جميع ونظري

لتصورات الطرفين في حصول فذلك كذا في الصفة من البهية والنظرية علم
 انهما اي البهية والنظرية اما حقيقة بالعلم بالحادث والعلم بالمتوحد او علم منه
 ومن العلم العديم والحضور على الاختلاف وان كل علم لا يخلو عنهما بالذات
 او علم فعلي الثاني يتم كلام الحاشي الا انه مجرد احتمال ليس بحقيق فاقابل **قوله** وفي هذا
 الكلام نوع تائيمة لما عرفت وبهذه تصور النسبة ليس بهيety ولا نظري اما
 نوع التائيمة فلان اندفاع الاشكال مبني على ما مر من النسبة لمظهر في
 البهية والنظرية ايضا وانما قال نوع تائيمة لانه ما مر من الشرف فيكون
 تصور النسبة بهيety امّا خامر ومحمول الكلام ان تصور نسبة اذ يقسم على التقدير
 يكون بهيety لان نظرية الطرف في التقدير لا يلتفت اليها فاقابل عند المنقح منهم
 في تصور النسبة جعله الحاشي نظرياً تابعاً لتصور الطرف وبهذا احتمال الا انه يرد
 عليه ان يكون للزيف مكتسباً كما مر ويجعل ان يكون بهيety قياساً على التقديرين
 وقد صرح السيد قدس سره ان المنقح هو الاجتناب بالذات لانه المتبادر عند الاطلاق
 كالوجود فان المتبادر منه هو الوجود في ركني عند الاطلاق وبهذا التصريح في
 تعريف التقدير البهية في ذلك الكلام في تعريف تصور البهية بهيety بل فرق وقد
 مر ان المذهب لا يعلم بالا احتمال فذهبهم في تصور النسبة غير معلوم والظاهر
 انه بهيety قياساً على التقدير والاعلم بالعباب **قوله** بان مثل هذا التقدير قبل
 التقدير يتوقف طفاه او احدها فقط على الكسب يكون نظرية عند الامام ومن ثم
 لزوم كتاب التقدير من القول الشارح على ما في حاشية المعاني **قوله** يستد
 ببهية التقدير يعني علمنا في القائلين بكسبية بعض المقورات وبهذا ما ظهر لي
قوله وما اشتهر بهذا المشهور بنا في الاستدلال المذكور وبهذا ما اشتهر
 بذهب اخوان المشهور ليس بذهب قائله الموقف في حاشية المذهب الثاني في بيده

المسئلة في السقوط لا يكتسب بالنظر بل كل ما يحصل منه كان ضروريا واصل لا كذا
 ونظروا في قول الامام الرازي واخاره في كنهه وكذلك الكلام في شرح القاصد
 انتهى الظاهر ليس بتشكيك منه والقول به كالتشكيك في البديهيات **قوله** من
 ان المراد لا يعني ان الحاف للتشبيه في كونه الصحيح مركبا فقط وانه لا ينفصل
 وفي اصله الاشكال وارجعوا في الامام في تركيب الصحيح وهو مخالفة في جريان
 الكسب فهو من ذهب كبر لست اخرج من كافي معاد وبما حسن في القول بتشكيك لانه لو
 كان ما ذكره الامام تشكيكا لكان من ذهب الامام جريان الكسب في التصورات و
 قد قال قد مر في دأبته الطالع ان الله سبحانه لا يثبت بالاحتمال مع انهم اجمعوا على ان
 من ذهب الامام عدم جريان الكسب في التصورات **واعلم** ان قوما يهتدون بهذا العلم
 جريان الكسب في التصورات واخاره الامام كما مر وبسبب انه انكر العلم الاجمالي على هذه
 المواقف وشرحه فانه لا ينفصل في الاصل من القول والله اعلم بالصواب **قوله** واعلم
 انه يريد غايته التقييم كذا في شرح الطالع اخر وانهما السؤال الا هذا الموضوع انه
 يريد على تقيم العلم الى التصور والاصح من كماله بوجهه على كل تقيم
 شارح الطالع سريلا للفهم على المتعلم فان الكلام في التقييم الاول
 لا يخرج عن معدنية والتمتع اعلم حقيقة العلم **قوله** مورد القصة اي الام
 التقييم علم مغري القياس وهذه القضية طبيعية لان الموضوع وهو
 فيها مفهوم وبعضهم زعم انه ليس بطبيعية ايضا فانه قلت ان للفهم
 معلوم الاعمال والمنقسم بعد التلا لا الاول كما هو المناسب لكبرى قلت ان المراد
 بالمفهوم مفهوم بصدق على قدرات وعلم بصدقات فهو مفهوم الما وال
 البهيم في النظر ولا يخفى ان امثال هذا السؤال معارضة للكل معلوم
 قائم على التقييم فيكون جواب المغري مستجاب بان مورد القصة ليس

يعلم

يعلم بل هو معام لان ادركه لا يتم ثانيا وفيه نظر لان له رتبة في العلم بطبيعة
 العلم وحقيقته بلا شبهة كذا ما لم يدر معلومة لم يكن يقدر وكونها معلومة لا يخرج
 عن كونها حقيقة العلم في حقيقة يقين ان العلم قديع معلوم ما كما في العلم بالعلم
 فانهم **قوله** وكل علم ماض وري واما نظري كبر القياس ووجهها ما ذكرتم من التقييم
 الحقيقي الماخوذ على طريق الانفصال الحقيقي فكان المعترض يقول بهذا التقييم
 الحقيقي الذي ادعيه فانه لو كان صحيحا لكان الضمنا له الامقدمة صادقة وهي التقوى
 وانجناه ان مورد القصة ماض وري واما نظري على سبيل الانفصال الحقيقي
 فانه كان المورد ضروريا لم يشمل النظري وبالعكس لان المتصف باحد المتقابلين
 لا يتناول المتصف بالاخر فلا يكون مورد القصة شاملا للتقوى فيكون فاسدا
 لانه انقسام الشيء لانفصا والاخره وكذا الكلام في القصة الى التصور والاصح
 ان كانت لو في الجوان اما ناطق واما غير ناطق يقول سائر مورد القصة صون وكل
 صون اما ناطق واما غير ناطق فانه كان ناطقا لم يشمل غيره وبالعكس ما الجواب فتدبر
 بمنع المغري وما الجواب ان التعلق بالكبرى فيكون حكم فيها على وثبات العلم كما في ذلك
 في تحقيق المعبرات لغة فوننا كل علم ماض وري ونظري ان كل فرد من فردة مشتت
 باحد من الوصفين على سبيل الانفصال الحقيقي فلا يندرج في هذه الكلية مورد القصة
 لانه مفهوم العلم لا شيء من افراده فلا يتأهل اذا التباين مستغنى عن التباين الاصغر
 تحت الاوسط يستعدي حكم الا الاصغر فهو حقيقة منه مقدمة اذا التباين مقدمات القياس
 فكان الجواب قال ان هذا القياس انما يتبعه مطلوبكم اذا وجد الشرط وهو تكرر الاوسط
 وهو ممتنع وبعبارة اخرى وانما يتبعه اذا التباين الاصغر تحت الاوسط وهو ممتنع
 فتقرر بحسب غايته ولا يصح يقال ان مغري موجهة فعلية لا ممكنة والكبرى كلمة وكل
 قياس مشتمل عليها ينتج في سائر الاول مع حصول الشرايط فانفق تلك الشرايط

كافية اذا كانت مقدمة من القضايا المتعارضة وهي ما يكون نظريتها صادقا على الموضوع
صدق الجلي على وثباته كما تقر في باب القياس الصغير ليست من تلك
القضايا المستقلة في العلم المتعارف بل هي قضية طبيعية غير مستقلة
في العلم والانتاجات لان محمولها حين مودعها لان المراد بهما المفهوم ولا
فرق بينهما بالاعتبار وبالعبارة لان مفهوم انور وغير مفهوم العلم بالاعتبار
واما كائنات شيا واحدا في الواقع وهنا كلام لا يتجه المقام والله الموفق قال السيد
سوفاء تمتم الكلام اعتراف من طرف العقل بانه غير خاف على وروى في المنع
وهو يدعي الامتناع في الاستدلال عليه قال قد مر من وكذا في نظري البناء
منه انه نظري بالذات ويحمل الاسم فامل قوله حاصل من الكلام بهذا الشكل ان
الاسم لا يدل على الاخص باحدى الدلالات الثالث ناشئ عن عدم الفرق بين الاص
صطلحين وهو اصطلاح اهل الباء والافول واصطلاح اهل المزايا فان
المعتبر عند اهل المزايا بعبارة المزموم البين بالمعنى الاخص عند المزموم في الجملة
ولو بالذات في التفرقة والارباب في ان الجملة يستلزم الاحتياج الى النظر في ذكر
الجملة واربعة الاحتياج الى النظر من قبيل ذكر المزموم واردة الملائم والقرينة ظهور
عدم استلزام الباء العلم فكم من يدعي المعرفة وهو ظاهر ظهورنا في النظر على
العلم قد راجع الى ما نقله في قوله والله هذا في قوله ولا هذا في قوله يعني
في قوله لا ينظر في العلم المحجوب ليس يحمل بل هو علم فاعلم ان العلم
المحجوب لا ينظر في العلم انما اذا كان العلم مطلقا يتبادر منه من المجرى الى النظر
والعلم وينتج في العلم في ويظهر في قوله والله يقول الحقنا الحقنا
الى النظر وانتم في العلم المناقضة على الظاهر وهذا هو فان قلت انما انتم
في قوله علم انتم في العلم المناقضة على الظاهر من قوله علمنا هذه العبارة ولقد انظر

فدورة احتياج الى التجربة وجب
وليس في قوله العقل لا يدرى

بدل

به على انه خطأ قلت خطأ من جهة العبارة في محله من جهة ظهور المراد فلا منافاة بينهما
انما تانس قوله ونفي المزموم بدل العلم في المزموم في نظر لان المزموم يجوز ان يكون اخص
من الملائم ولا يلزم من نفي الاخص نفي المزموم والامر على حكمه في تانس قوله دفع ذكره
ولا يذهب على احد ان مقصود التقابل في اصلاح كلام النص بقدر الامكان بيان مراده اما
دعوى عدم وروده على ظاهر اللفظ فلا يمكن صدوره عنه حتى يرد عليه السيد قد مر مراد
السيد ليس له عليه بل التنبه على تصور العبارة ومحصل كلام التقابل في ان لفظ علم ليس
ظاهرا بقدر مراده في شرحه انكشف فانه في غير الظاهر ليس يلزم له تامل قوله لا يلزم كلام
الشارح ولا يستقيم من قبله اي من قبل شارح جعل عدم الاستقامة عطف خبري بعد
املاية وفيه ايراد الشارح على ما قد تناقضا على ظاهر لفظه لانها ليست من جهة الخبر
فامل قوله ولو كان للملائمة لان كلام الشارح في اللفظ لا في المقصود وتطبيق اللفظ
على المراد بالتكلف خلاصة المناقضة في اللفظ كما مر فامل قوله اي وقبحه في مقام نفي النظر
محموله ان السيد قد غفل عن قايمة افعال كل شئ وزعم ان في عبارة تصور واعتذر
عنه ببين انكنت ورد على علم قد مر من بانه قد ورد في العبارة قد مر من بيان كنته
لا يدل على التصور في اللفظ الصمد انه لا يتوقف عليه بل يكفي كونه على خلاف مقتضى الفاعل قوله
ذلك ان الكنت لا يتطلب العلم بالبين قد عوى ان السيد قد مر من عوى في التصور في عبارة النص
ممنوعة ولو سلمنا ذلك فنكون من التوزيع زعيم كما مر مفعلا ومحصل كلام قد مر من علمنا انما
ان مقتضى الظاهر في بناء حال كل من المتصور وفي المقتضى هو الباء بالعبارة المستقلة لا الجمع
في الدعوى سيما على وجهه في علم بعض له دخا في فعله للاختصاص مع انكنت في العلم في
المتصور المقتضى في الدعوى انما افردها في الدعوى يلزم ذكر العلم مع بل في الدعوى
نفي نظرية المتصور في الدعوى في نظرية المقتضى في فكر السيد مرتين فعل عنه مدحشار
والفرار عن التكرار فقلت ان قوله وللا ما ذكرناه يومهم ان المراد ذلك وانما كان اللفظ قاصرا

في جواب

انه فاعل قوله اذ فيه توقف شئ على نفسه برتبة والادب في الوقف فاعلم برتبة واحدة
اما لازمه وبها المقدم فهو برتبة بل عليه صريح كلام السيد المحقق **قوله** لو حمل قوله برتبة
يرد عليه ان البناء لا يتعلق بالاول ولا بالثاني بل يكون المراد احد الاحتمالين الاخيرين فلا
يصح المقابلة فاعلم **قوله** وانه كان هذا ضبط المورد وحده برتبة عليه ان البناء لا يتعلق باحد الطرفين
بل باحد الاخرين فلا يصح المقابلة ايضا **قوله** واما على ما ذهب اليه قدس سره وقد عرفت ان المرستين
بيان التقسيم لا التوقف فانهم بهذا المقام من الخاتمة فانه مما يصعب فهمه وبالله التوفيق فاعلم
قوله اللهم في ان التسلسل على كماله اعلم من الحال ومن غيره وبوجه ذلك ما في الوقف فانه فلا ان
لكل ما قالوا انما يتبع التسلسل في امور لها وجود بالفعل وترتيب اما وضعا كما اذا كانت الا
بعاد غير متناهية وفرض فيها خط غير متناهية وقطع منه ذراع مثلا ثم طبق الناقص
على الراس واما ايضا كما هو موزون والصفات العلوية فاسقط هذا الشرط القس
بمراتب الاعداد فان العدد ليس موجودا في الخارج ولذا ذهبن مفصلا ولكن التسلسل في
عندهم حال وخبر على وكنين التفسير لطلقه فيفسر **قوله** او هو مادونه فكما ان منطق
جوه كلمة ان موقوفه الوجود مطلقا ومقدمة الحكمة كما هو موقوف الوجود في الخارج والكل من
الاحتمالين اشار به في بعض مواضعه فاعلم **قوله** السيد قدس سره فان قلت جاز ان
يكون بوجه متناهية لا تشاء في استبعاد استبعاد بل وان كنت فروع عا ذكيت وقد مر
الملازمة مع السند وبهذا **قال** قدس سره قلنا بهذا البرهان في برهانية على ان المعنى يقتضي
الاطنى فلا يضر النقص بعيدا **قال** قدس سره فانه تم والافلا كلمة ان يفيد الكثرة في
وجوده ومعنى مع الوجود بناء مستند في غير غافل عنه قد يعلم لان يكونه ابطا لا يملك الساتر
كما زعمه في مقدمة الاستدلال في المعادرات **قوله** الذي هو بطلان السند في نظر لا ليس
عندهم مستند في برهانية من **قال** قدس سره على ان البيان جلي ان يكون في جواب
مستند به هذه لا يجوز منها في كتاب السند في مقتضى تمام لا يرد منه مذکور

ما كونه

منه فيكون الجواب من وجهين في جانب السند وبوقف **قال** قدس سره وكذا في
نظري اتي بالذات فومضف النسبة بها وقد مر الجواب فيه فذكر **قوله** مع تسليم السند في
مع قبول السند وقد مر العلامة السقا زاني في شرح الشرح ان التسليم انما هو في حقيقة
من كان المنع وطيفته ومعنى قبول السند ان البرهان الاول تام مع جواز كتاب السند
من التصديق بما يكون التصديق واخلافة سلسلة الاكتاب **قوله** بمقدمة معينة
اشارة الى الفرق بين النقض الاول يتعلق بالمقدمة معينة سواء كانت جوا من الدليل
اولا لانها يجب ان يكون ما يتوقف صحة الدليل عليها بان يكون مترادفا او لا فيخلق
بمقدمة غير معينة وبهنا فرق فريدون سائر في الاول مطالب فانه يقول ان
بهذه المقدمة في الثانية مستند فوبعض شاهد به على فساد الدليل ان فاد به ايا
وقد فعلنا الكلام في الادب **قوله** لا يضر فيه اشارة الى وجه الوصف الاجمالي ويعلم
منه وجه الوصف بالتفصيل في الاول **قوله** جميع مقدماته ليس بصحبة على طرفين رفع ايا
الحكي **قوله** ان فيه خلافا فيكونه فاعلم عندنا في معلوم ما لكن يستحال وبغيره
في مخرج كمرود وقد يكون مترادفا فيكون ناقضا نقضا تفصيليا **قوله** وبيان
الحلل ان وليكم يستلزم التسلسل واله واما تقديره فيكونه القدرات كلها
نظيرة وعلى تقديره ان يكونه المقدمات كلها نظيرة فكل من الدليلين مقصور كل منهما
الحال فلا يصح كل واحد منهما فلا يصح الاستدلال بهما على بطلان النظرية **قوله** بالنقض
الاجمالي والبناء ليس في حكمه ثم المشهور في كتب الادب في جواب النقض من جريان
او الخلف ان كان الشاهد جوا في الدليل مع تخلف حكم او منه الاستدلال ومنه فساد
الاعراض ان كان الشاهد استلزام الفناء والا فمكن لكن ان الناقض يكون مترادفا وكذا
وكذا شاهد به دليلا يرد عليه للخطا كذا يرد على المعارض بلا فرق وانما
الحكي **قوله** ان هذا البرهان التحقيق ثم لا يثبت ان ترتيب البحث ان مستند

على ان جاز ان لا يلاط في المنطق احكامه في تقسيم العلم لا يتصور انما المقدم اول اوله فقيم
كل من العلم لا البديهي والناظرى والابداه العلم الى البطلان نظرية العلم فاساق الى دليل على
نظريته العلم ثم اورد السائل المنطق الاحكام على كل واحد من العلمين القائمين على بطلان نظريته
جميع المقدمات وعلى بطلان نظريته جميع المقدمات فاذا اورد المستدل على هذا الساق المنطق
ان كان قد دلل على ان علمه لا يلاط في جميع مقدماته لاستلزامه الحال به وانه لا يلاط
على ذلك التقدير وقد مر ان الجواب عن المنطق الاحكام يكون بالضرورة الثالثة فلما جاب المستدل على
جواب المنطق بالمنطق الاحكام بين ان لا يلاط في المنطق الاحكام ثانيا ولكن المستدل على
جواب بالمنطق الاحكام ايضا ويكفي ان يسلل من الضرر فلا يفيد الجواب بالمنطق الاحكام
قوله وحي هذا الى المقدمة السابعة من المقام اللازمة والظاهر من المقدمة الى يتوقف عليها
الدليل من اللازمة وهي من الضرر وان كان ما قبله بالمراد في القضية الثالثة على اللازمة وهذا هو
المراد ان السمع طلب الدليل على المقدمة المتصورة فكل من متعلق المنع فقيمة كلفه الدليل معلومة
كل كيف في معنى السمع كيف سلم اللازمة والحال ان كل واحد من المقدمات وسقوة
الحاشية في دليلنا حاصله ثانيا بالضرورة واورد السند لقوة في صورة الدعوى وان كان
الجواز لا يقال اننا في تقدير نظرية العلم لا نأخذ بقولنا لا يلاط في كل بل يعين المطلوب وهو
بطلان نظرية العلم لا نأخذ بقوله ما ذكرناه في دليلنا من المقدمات والتقدير في نظريته غير معلوم
على ذلك التقدير لان نفس الامر ليس معلوم لنا في العلم فيسئل في ذلك التقدير لا يستلزم ذلك
الواقع وذلك الواقع هو كونه تلك القضية معلومة في نفس الامر والتحقيق ان هذا الدليل الذي
ذكرناه في قايمة علمنا اعترف بالعلوم وقال ان تلك القضية المذكورة في الدليل معلومة لنا
في علمنا وانما كسبته على ذلك التقدير فلا يكون معلومة على ذلك فكيف يجوز ان يكون
بما في بطلان التقدير ان يستلزم الجواب بان المستدل انما يتوقف على معلومة رتبة
وهي في قوة العلم فان جاز ان يكون التقدير في الكلام وان لم يكن معلوما كانه في التقدير

قوله

غير

غير واقع في نفس الامر وهو المطلوب واما من انكر معلومية تلك القضية باعاده
التقدير في نفس الامر ايضا فان هذا لا يقوم على ما بيننا من قطعان كل ما ورد
في اثبات معلومية صدق مقدماتها نتيجة عليه منع للمعلومية اذ لم يثبت بعد في
القبول المنع فتأمل في اننا انما نذكر العلم الادعوى بطلان نظرية العلم انما قد بعض
فلاولى هذا الدعوى من اول الامر فمر الساق لا نأخذ بقوله ان المقصود تشييد العلم
وغير من العلم انما قد تشييد العلم انما قد تشييد العلم انما قد تشييد العلم انما قد تشييد العلم
انما قد تشييد العلم انما قد تشييد العلم انما قد تشييد العلم انما قد تشييد العلم
معلومية لنا كونهما بديهيتهما لجزا خلق حاله النواصب علمنا مع كونهما نظرية بل انظر كيف
في دعوى علمنا يستلزم دعوى بطلان ما قد مر من انما قد تشييد العلم انما قد تشييد العلم
نفس علمنا من العلم انما قد تشييد العلم انما قد تشييد العلم انما قد تشييد العلم
والا لزم اما الدور والتسلسل اتباعا كلام المنع من انما قد تشييد العلم انما قد تشييد العلم
اعتداه عن طرف الشارح وفيه نظر لان العلم انما قد تشييد العلم انما قد تشييد العلم
تقريره العلم انما قد تشييد العلم انما قد تشييد العلم انما قد تشييد العلم
كل واحد من المقدمات نظرية بالضرورة الدور والتسلسل حصولها وليس العلم انما قد تشييد العلم
النظريته مستندة الى حجة حاصلة في دعوى الساحة فليس قوله قد تشييد العلم انما قد تشييد العلم
على الدليل بان ملزمة من النظريته لا حجة باعتبار حصولها في العلم فليس قوله قد تشييد العلم انما قد تشييد العلم
المتقدم ملزمة ولا حجة بالاجماع في المساحة فلا حاجة الى ما قبل المقصود وتعيينه بالافضاء
الى المقصود **قوله** واللام لا يحق لا ريب فيه قال في هذا الكلام على الساحة لان
استعمال اللفظة خلاف مبتدأ رعا ما قال في اللفظة في حاشية تهذيب مساحه وتعيين
المقصود بالافضاء اليه خلاف مبتدأ رعا من كلام الحاشي ان المساحة في كلام الشارح
قوله سلسلة لا كتاب قال في الواقع ونحوه في تسلسلها يستلزم وجوده

الى علة مؤثرة فيه ويستند تلك العلة للثبوت لعلته اخرى مؤثرة فيها وبها وآ غير
 النهاية انتهى فاما إضافة السلسلة لامية وتلك السلسلة عبارة عن العلوم التي
 المؤثرة بعضها بالابصار غير النهاية المستندة بعضها بالاعتقالات فتشمل التسلسل
 هو الاستناد الى الغير المتناهية فيلزمها الترتيب والانتخاب فالمرجع للتسلسل
 ويحتمل ان يكون هذا او رسا لكن الظاهر من كلام الخشني ان المذكور في الشرح قد استوي وهد
 في التسلسل لانه يجوز ان يكون التسلسل عبارة عن الاستناد المذكور كما هو الظاهر من كلام
 للواقف **قوله** بل هو ملزوم أي التسلسل ملزوم للذهاب **قوله** فتم الدور على التسلسل
 متعلق الدور بمنزلة جزء من الكل **قوله** اخره في بيان الملازمة لان مفهوم التسلسل هو
 لان التسلسل انما يتوجب لا غير النهاية ولا يلزمه ان لا يتوقف على ترتيب اول و
 الثاني مع انه اقرب اليه لان البيان في الدور بمنزلة جزء من الكل وجزء مقدم على الكل
 كما ان التسلسل لا يمكن ان يكون دفعة واحدة وهذا الاجتماع في الوجود في زمان واحد
 وكما ان الترتيب المذكور في الشرح يخرج حاصرا في الاحتمالات ثلثة لان الترتيب حله في زمان واحد
 ثم قيل في القيد اعادة المطلق وهو الاجتماع في الوجود مطلقا سواء كان في زمان واحد
 او في زمانين متناهية يدور في ذلك قولنا شايه ليس له لوازمها ان يتبع في الوجود دفعة
 واحدة لان التسلسل في الشق الاول هو اجتماع الامور المذكور ويدل عليه صحة الترتيب ايضا
 فكل منهما قرينة لاجاز وهو ظاهر وكذا في باب حجة في العطف احتمال بعيد فان **قوله**
 دفعة في قوة زمان او زمانين متناهية فالعطف فيكون دفعة واحدة ولا يلزم ان يتبع في الوجود
 والاول اظهر وقرينة لاجاز قرينة اخرى في بعينه فتبصر **قوله** والتقليل معطوف على
 ذكر ان بل فاستند الشرح في اواز ولفظ في علم التقليل حاشا ومن قال اعتمدت عليه
 على التقليل فقد جحد عن اللزوم ولم ير ايج السقوط فان سبق الكلام في الارادة فان
 التقليل في هذا المقام سنة وبنو بترية من السائل لا يعتمد المنع على ان لا يكون المنع

به بما ويقال المنع على تقدير السند عما ذكرناه في حاشية الادب ثم الخلاق التقليل
 خط السند تكون في صورة التقليل فان السند في كان قويا يوزن في صورة الاستدلال
 كان المنع يورد في صورة المدعى كما مر **قوله** بهذا الكلام في موضع السند العرفي
 تجلي فيه لاجازية حاشا في الجوهر فيكون المنع بهذا الكلام بغير ربه السند على وجه كان
 الى ما فيه من اول الامر من انه غير صالح للسندية **قوله** والظاهر ان اراد بالمعنى ان يطلق
 المعدات على العلوم السابقة على المطلوب بطريق الاستعارة من قبيل اطلاق اسم الشيء
 على الشيء وتلك العلوم معروضات للانتقالات والعرضيات كل منها معدة في علم
 السائل بين العلوم وبين كل منها حكم بامدادات تلك العلوم لان السند يلزم ان يكون
 ولذا قال السيد قدس سره في حاشية انما حكم الشارع على تلك الامور الغير المتناهية بكونها
 معدة لان تلك الامور وهي العلوم السابقة على المطلوب محال للمعدات وهي الاستعدادات
 الفكرية او حكم في عدم لزوم الاجتماع في الوجود وان كانت تمايزة من المعدات في حيز
 في جملة انتهى فعلى هذا التقدير لاجازة النسبة او بعد تبينه بليغ فاذا رتب في يد راسخ ثم اعلم
 ان لفظ الظاهر انما كان اشارة الى ما ذكره السيد قدس سره في ظهور ما اختاره من كونها اشارة
 الى توجيه افولها به بتقديره وتقريره حتى تكلم عليه فاشمل **قوله** في عدم لزوم الاجتماع في الوجود
 لان عدم جوازها وهو مفسد للمعد كما علم في كلامه قدس سره كما مر انتفا **قوله** وهو يكون اعم من المنع
 حين كان المراد بالمعد ما لا منفاه فيبقى يكون السند اعم من وجه من نقيض المقدمة المنوعة والسند
 الا اعم مطلقا ومن وجه غير محيد ما سبق من الحاشي واما ان السند اعم من ما يلزم في الوجود
 فسان الاول ما يتوقف عليه العلم المطلوب ويجوز اجتماعه مع المطلوب وبعد مادة الانتفاء
 فان هذا القسم من هذا السند يجمع من حين المقدمة المنوعة والنا لا يجوز ان لا يجمع **قوله**
 كما ان عدم توقف حصول المطلوب وبمضمون السيد يجوز ان يكون في وجه اجتماع العلم السابقة
 مع العلم المطلوب وبعد مادة الاجتماع لنقيض المقدمة المنوعة والسند **قوله** لو عدم جزمها في

التقرير

اي اجتماع تلك مع المطلوب بهذا مادة الافتراق للتيقظ ولا يوجد بين المقام
 السند لان المعبر في السند في لزوم الاجتماع مع ثبوت اصل الاجتماع في هذا
 المقام نظر لان في لزوم الاجتماع يشترط جواز الاجتماع في الجملة كما مر في كلامه قدس سره
 وهو لا ينافي انتفاء الاجتماع اصلا فيكون السند عام معطلا مطلقا وقبوضة قدس سره
 كما نقل عنه قدس سره **قوله** لا يكون صالحا لا يكون سندا في كلامه **قوله** الا اخص مطلقا
 او مساويا وفي هذا الكلام ولا يتعلق للتيقظ بهما الا بعد اثبات الحقيقة ثم وبعد اعتبار
 كونه معارضا اما بطلانها لا يفيد في اثبات الحقيقة المتوخاة الا اذا كان مساويا في نفس
 الامر او في اعتقاد المانع والا ولولا هو المناسب لاظهار الصواب وقد تقررت كتب الادب
 ان في السند المساوي حقيقة اثبات الحقيقة المتوخاة من المعلوم انه لا يلزم من انتفاء
 اللزوم انتفاء ما يلزم وبذلك ان وصف المساوات ملحوظ للسائل فيرد عليه ان المسألة
 مجردة عن الانفكاك وبها من اللزوم والحوادث ان التحقيق ان الامور لا ينفك عن
 اللزوم او نقول ان اللزوم محمول على معناه الجازي وبه مطلق عدم الانفكاك او نقول
 ان السند المساوي عند عدم ما يكون بينهما تلازم على ما تقر في **قوله** امور خارجة عنه
 التي في المطلوب موقوف عليها اي المطلوب موقوف عليها اي على العنقود السابقة عليه
 والظاهر ان الشيء موقوف على اي ذلك الشيء عليه اي على الخارج اشارة الى كبرى القياس
 اما ما في عنه اي عن ذلك الشيء او معدا عنه موجه او شرط له اي ذلك الشيء لان وجود ذلك
 الشيء ما موقوف على عدمه فقد يكون مانعا او على وجوده فقد يكون مانعا في وجه وجوده
 وانه مانع مطلقا واما شرطه ان لم يكن كافيا في نفس الفعل والعلية الغائية ان كان الفاعل مختارا والعلية
 الذاتية والعلية السببية والشروط القابل لها وبها يتوقف على الشيء ولا يكون جزء منه ولا يكون مؤثرا
 فيه ولا مؤثرا في مؤثره في التوفيق والطلاقات الشرطية على الامر الشامل لما ذكره في تعريفه في هذا ذكر الحقيقة
 وربه متعلق وبه العلية متفقة فافهم **قوله** على وجوده ثم عدمه او بهما معا مخرج به قدس سره

كما من **قوله** واجبة الاجتماع الا على واجب الاجتماع **قوله** لا ينفك في اثبات الحقيقة المتوخاة
 وبه المشهور قد يعترض على السند الاخص في بطلانها على عدم صلاحية للتيقظ او على
 انه في كلامه ضعيف كما مر نقلا عن السيد قدس سره **قوله** بل ان اثباته على غير هذا
 السند فيسعد والسند فاذا انعقد السند يكون اخص على ما قال البعض المشهور ان السند
 الاخص هو الاخص في نفس الحقيقة المتوخاة ولا يلزم من بطلانها ان ينفك عن الحقيقة كما سئل
 في جواب هذا الاعتراض وبه جواب السيد قدس سره **قوله** في كلامه في غاية الضعف لا من الادب
 انما هو في الاخص غير موجه لانه من وجه والثاني ان المساواة المعبرة عنه الناظرين
 الطالبين لاظهار الصواب على مساواة بحسب نفس الامر على ما في الادب انما هو في البعض
 المساواة بحسب الزعم ولا حكم بالضعف لا بالبطلان **قوله** السيد قدس سره بكونه بالقوة
 القريبة او البعيدة وبه بيان في الفعل فالمعنى فيكون المطلوب بالقوة والعلية موجهة في
 كونه بالفعل فيتمتع بمقامه المتقدم للمطلوب **قوله** ولذا اضيف للفعل ثم الاستعداد للتيقظ
 الفاعل صفة الفعل الناطقة مثلا والاستعداد بمعنى للفعل صفة العلم لها بالقوة وقد
 حاصل بالانتقالات والترتيبات فهي للعدلات فاذا تمت وانفصلت حصل العلم للمطلوب بالفعل
قوله ليس ان الاستعداد وصف للشيء بهذا معنى في التبادر من اللفظ ولذا قال المعترض في الظاهر اشارة
 الى ما ذكره المحقق في التوضيح **قوله** فالظاهر ان يقال ان الاستعداد وجه الظهور ان اللفظ محمول
 على ظاهره المتبادر لان الاستعداد محمول على الفاعل وهو المتبادر عند الاطلاق كما لا يخفى على
 المتأمل المنصف **قوله** ليس بشئ ليس بشئ لان كلام معترض مشعر بما ذكره المحقق في البقرة انما الكلام
 في ان عبارة السيد قدس سره تحتاج الى التفسير اما قوله فيفاد المضمون المتشابه فانه لا يبين
 للفاعل هو الظاهر من اللفظ فيكون مضافا الى المفعول والفاعل من وكما هو المتبادر من
 يحتمل ان يكون مبنيا للمفعول ايضا فلا يصح الاستدلال به في كلام المحقق لا يدفع الظاهر **قوله**
 على كلام معترض في الظاهر ما قلته في اللفظ الا ان المقصود بكونه الشيء بالقوة لا يجمع مع كونه بالفعل

فالمقام يستدعي كونه صفة لا مستقلة ولا كذلك اختيار السيد السند قدس سره
 خلاف للتيقار ونزاع اللفظ لكن المتبادر من المقام ما ذهب اليه وهو **قول** قيل في منتهى
 القائل مولانا عا دلهين وقد مر ان المناقشة تدل على الضعف **قول** فاما المادة فوجب
 الاستعداد اليه كاجزاء التبرير فوجب فانه تلك الاجزاء قبل ترتيبها جعل السيد بالحق
 القريبة لا الضلع وتجاو تلك الاجزاء مع التبرير بالفعل فغير مجامعة المعدل بالفعل
 ثم فضلا عن امتناع **قول** والجواب مقابلة للمنع بالمنع **واعلم** ان معنى بالحق كما ان
 وهو هذا المعنى مجتمعا مع الوجود بالفعل وقد يطلق ويراد به الامكان قبل الوجود وهو
 ينافي الوجود فالعدم موجب لهذا الامكان ولا يتخلف احد جانبا الاخر بخلاف المادة فانها
 ليست بوجبة ولو كانت موجبة لم يخالف عنها الاستعداد والكون بالحق متساويان
 بالفعل الا يلزم كونه الشيء بالقوة وبالفعل مع المناقشة بينهما وهو بطلان كل
 ان المادة جامعة لا موجبة كما المعدل فافتقار الجواب في الحقيقة حل لا منع والافرق
 المناقشة في حاشية لا يشتر وانما كان حلالا لا كلام السيد استدلال كلام المناقشة منع
 مع السند لا متعلق بالمقدمة للمقدمة فكان الجواب حلالا وما قيل ان النوع من المناقشة
 فرد ودل على قدرته في مقابلة المنع وهو كناية التلويح وبالدلالة **قول** واجيب
 وكلامه قد سره الا قوله فيتم الدليل ويسقط الاعتراض اثبات المقدمة كمنوعة بقاء العلوم
 السابقة على المطلوب ليست بمعدات بل علة موجبة او شرط يجب مجامعتها مع المطلوب
 فيلزم احاطة العلم عند حصول المطلوب بغير منتهية مفصلة وهو حال فيلزم ان يكون
 محال لا عاقل في نظرية العلم الملازم بطلان فكلما المذموم وحصل الجواب هو المنع مع السند
 ان يجوز ان يحصل تلك العلوم السابقة مفصلة في ارضية غير متناهية وان حصل مجازة عند حصول
 المطلوب وبالجواز وجوب حصولها مفصلة عند حصول المطلوب كفاية حصولها بما جاز وما
 كان معناه انما في حصول المطلوب جازا يكون حصولها بالحق القريبة غير لازم لجواز كفاية

حصولها

حصولها بالقوة البعيدة وهذا معنى العلاوة وحمل الجواب على المعارضة مردود لان كلامه
 صريح في المنع لا في طلب الدليل على وجوب حصولها مفصلة عند حصول الطول والانه لا يصلح
 للمعادلة لا هو طوله ولو كان معارضة لكان معارضة على سبيل المناقشة لا متعلق بالمقدمة
 المنتهية **قول** وما ذكره قد سره في الجواب ببقاء الافكار والانتقال ليس كلامه فيها
 انما الكلام في العنود السابقة على المطلوب غير متناهية على وجوب حصولها مفصلة عند
 حصول المطلوب او لا وانما ذكرها قد سره في اثبات الجواب اعتدرا بان تلك العلوم
 محال المعدات ومتابعة للمعلول وهو صاحب القدر لان قبوله ليس مقبولا كونه
 محجرا عن الانصاف في حمل الخصم على الانصاف وانما ذكرها القائل اشارة لامتناع خلقها كالم
 التي سر كبره عبارة الشارح في باب القياس رده بالقياس لم يرد هو التبرير في
 ويقابل القياس بسيط **واعلم** ان كل قياس سواء اقتربا او استند ثانيا في مقدماته
 لا يزيد ولا ينقص مما انه لا انقص فلما علم ان القياس قول مؤلف في قضايا وما اذ لا يزيد
 فخلان للوط هو للجهول انما يكتب في العلوم وذلك نظ ولا بد وان يكون للوط نسبة لا ذلك
 العلوم في النسب المعبرة في الانتاج اي حمل الضرر والغدا والام بين العلوم قياسا
 كان النسبة اليه فاما ان يكون النسبة لكل واحد من جزئية او لاجزئية وفي الاخر
 كانت الحقيقة نسبة الا ذلك للعلوم حصلت مقدمة منها احيها ما دله على تلك النسب
 والثانية دله على ذلك للعلوم وتم القياس هو القياس الاستثنائي كما اذا كان
 المطلوب انما هذا حيوان والعلوم ان هذا انسان والحقيقة قولنا هذا حيوان نسبة المعلوم
 الى العلم حصل مقدمة منها احيها ما دله على التزوم وهو قولنا انما هذا انسان
 فهو حيوان والثانية دله على ذلك للعلوم وهي قولنا لكنه انسان وانما كان الحيوان في
 المطلوب نسبة لا ذلك للعلوم حصلت بسبب كل نسبة مقدمة مفصلة مقدمة فاما كان
 بينهما ما مشترك فقدم القياس كما اذا كان المطلوب انما هذا حيوان والمعلوم انما هذا

وكذا انما جوده فكل واحد من طرفي المقاييس سببه لا المعلم وحصلت في السببين مقدمتان
 بينهما مشترك وهو الانسان هذا كل قياس بسيط فانه لم يكن بينهما مشترك في كونه القياس بسيطاً
 بل يكون مركباً ولم يكن المعلم قياساً المطلوب بل يكون هو وبعضه مقدمه لقياس مسمى للقياس
 المطلوب كما يكون المطلوب ان هذا جوده والمعلم ان هذا مشترك وكل واحد من السببين ان هذا ان
 ثم نقول ان الانسان جوده لينتج ان هذا جوده وان كان لا جوده في سببه الى المعلم فقط يكون المعلم
 مقدمه لانتيه المطلوب كما اذا كان المقدم مسمى للمعلم ان هذا انما اذا كثرت المقدمات اما المقدم
 الذي لم يكن بين المقدمات مشترك او في القسم الذي يكون النسبة لا جوده في المطلوب واجتبه في الا
 نتائج الا ان هناك قياسان مترتبة مترتبة للقياس لينتج المطلوب ويكون كل اثنين من تلك
 المقدمات قياساً مشتركاً لينتج وسيقياساً مركباً فكل قياس لا يزيد ما في علم مقدمتين **قوله**
 موصول النتائج العبارة الشهيرة معصولة النتائج **قوله** لوصول تلك النتائج فالنتائج التي
 جعلت اجزاء القياس مكتسبة لفصلها في المقدمات في الذكر لا انها مرادة في المقدمات واجزاء **قوله**
 للايقين للوصول الى المطلوب **قوله** يسي مقصود النتائج ومطلوب النتائج ايضاً **قوله** ان
 في قياس سببه لينتج لينتج لعكسها على السبب في التقيس على ما تقرر في محله **قوله** لا يترك
 والشرط التقدير يكون لمفسر او غير مفسر واللا يفيد في وجود الشرط فانما **قوله** من
 للصورة هذا اطلاق لا قيل في العلم بالذات هو الصورة وهما يعلم في الصورة **قوله** في
 مرتبة في اي في النفس عند النفس على ما سبق في الاختلاف فتذكر **قوله** حاصلها في الفعل
 هذا مفعول ثان للمفعل بالفعل **قوله** فيطلق على ما بالفعل الاظهر ان يقال فيطلق
 على ما بالفعل كما يطلق على ما بالفعل **قوله** فكل من لفصل في الجمل معنيان اما المفصل
 فاطلاق على ما يكون صورته مختص به والثاني ما يكون صورته حاصله في النفس كذا الجمل
 يطلق على ما كان صورته شاملة للمعلم وغيره والثاني ما يكون صورته في النفس بل في
 حافظة النفس هي العقل الفعال في كمال العلم كلياً او مجرداً **قوله** والراد عنها المعنيان
 الاخران

الاخران اي ما كان صورته حاصله في النفس هو الفصل ما لم يكن صورته حاصله في النفس
 بل في الحافظة وهو الجمل اما عدم كونه الاولين غير مراد قط لان كونه هو احاطة الامور الغير
 الشاهجة لازم على كل من الفصل والجمل بالمعنيين الاولين وهو **قوله** لا يفيد في كونه لا كسب
 جديد فيكون مسمى فيكون **قوله** فلا يجوز بالبداهة عدم كونه اسماً اما دعوى البداهة في
 تامل ان قوله في جمل الاعادة ان الممكن يجوز وجوده مرة ويجوز ان يكون وجوده ثانياً متفاد
 لا يلزم قلبه للتحقيق ان الممكن ما يجوز وجوده في محله فيفسر **قوله** منع بطلان التالي لانه قال ليس
 سره ان ادرك النفس الامر غير متناهية دفعة وبذلك ليس محال بل لا سلم استحالة هذا الادراك
 وانما الحكم هو ادراكها على طريق التفصيل لم يتعوض الملازمة في هذا الجواب هذا كله **قوله** ولو
 عكس الامر لكان ادنى لان الكلام حينئذ يشترط ما سلم اولاً وهو لا يلزم اظهار الصواب بغير الاقدار
 بان الجواب الثاني ينفي على الاول كما لا يخفى على المتأمل ويجوز له لئلا يثبت به حتى يظهر محل المنع والتسليم
 وجوابه الاكتساب بطريق التسلسل محال لان حصول المطلوب بالكتب حينئذ يتوقف على حصول ما لا نهاية
 في العقل حصول ما لا نهاية في العقل محال سببه حاشا في امور غير متناهية والوقوف
 على الحقيقة في الحصول على ما سبق وكل واحد من الطرفين القياسين ينتج قولنا وكان الصبر في كل من فليذكر
 امتناع الكتاب سبب بشق التقيس في هذه المتعدي لينتج تقيس مقدم فظهر ان استيلاء حاشا لغير المقدم
 ظهرت بقياسين حاشا في قولنا في الاستدلال في قولنا **قوله** في الاستدلال في قولنا في الاستدلال
 ومتبعوه بعد وثم هو لا يثبت بكون البدن والفساد عليها حال عندكم وفي حقيقة واحدة عندكم هو
 حقايق عند بعضهم على ما في الكتب **قوله** اذ على تقدير قبحها الاولى في علم من علم القائلين بالقدم
 يتوقف كسبها لانه يوم ان القول بالجدوث مما اتفق عليه وليس الامر كذلك لان قولنا في القدماء
 ذهبوا الى القدماء **قوله** على تعلقها بالبدن والتعلق بالغير اقرب الاول على مثل تعلق العرض بالمحل لو
 فارق بطلان الثاني اذ في مثل تعلق الجسم بالمكان لو فارق لم يبطل الثالث متوسط التعلق العاشق بالمعشوق
 جبلتها لهما متباعدة لا يتعلق بقطع ذلك التعلق مادام البدن مستعد ان يتعلق به المستعد **قوله**

ما يتعلق به الروح ثم بواسطة الدماغ والكبد ثم بباقي الاعضاء ثم الروح به جسم لطيف بخاري
يتكون من الطيف اجزاء الاعذية علم ما في الحكمة ثم ذلك الروح يسمى الروح الحيواني عندهم
وهو الحامل للجسمان والحرارة والارادة فانه انقطع صوره عن ظاهر البدن حصل النوم
وانه انقطع عن الظاهر والباطن معا حصل الموت وهذا النعم من جنس واحد **قوله** لان
كسبها بالاله اي حاصل بالاله فانها في ابتداء خلقها خالية عن الزنايل والفضائل على
ما يبي **قوله** وهي الدودة التي في مقع البطن الاوسط وهي المققرة والمتفكرة **واي**
ان الدماغ منقسم الى بطن ثلثة اعظمها الاول ثم الثالث واما الثاني فكثيفة فمما بها
مزد على سائر الدودة ثم تخرج اسر الباطنة تحت الاول ليس للشرع فهو قوة منسوبة في مقع
الدهن الدماغ تسمى الحسنة الظاهرة كلها واليهما والساد للذات وهو الذي يحفظ الصور المنطقية
في الحس للشرع وليس للشرع له قوة تورد العود في حال قوة حفظها وحال الحس في البطن الاول
والثالث القوة الوحيية وهي تدرك الذات للشرع المنطقية بالصور للشرع المحسنة فالعروة للشرع
المنطقية التي تدركها الشاة من الذنب فيترتب منه وللجدة التي تدركها السفلى في انها فيتمثل اليها الربعة
استجابة وهي القوة التي تنصرف في الصور المحسنة والاعمال فيترتب منها بالتركيب المنفصل و
حل التعلية منقسم الدودة وحال الوحيية في صور الدودة وقائمة القوة للافضة وهي لافظة للمعاني التي
تدركها القوة الوحيية وكلها منقسم البطن الاخر ولا شيء في اخر هذا البطن في هذه القوى الدركة هذا
هو المشهور في كتبنا عرفها لها بالافقة قالوا ان تلك القوى مشر اليا مقابلة فيعكس
الافقة في سائر الاخرى ثم الادراك الباطني لكل هذه القوى سواء كانت مركبة او معينة في الآ
علم القليل بالتأني في بقاء علمه في القول به يمكن الكتاب امور غير متناهية وهو لا يعجز على
الخذول الفاني في اجناسهم من جسد عظمها وعدم بقاءها ببدن الا انها منتقلة في
بدن الابن ومنهم من جوزوا القتل فعلى الثاني لا يتم ثم منهم من يوجب دوام هذا الترد ومنهم من
اي يوجب بل المتولد اذا انتهت الى غاية المكان المقعدة كمن لا يبدن وتنفس النفس

الواحد

الواحدة في اضعف الابدان كالذباب ولا تزال تنقل من الاقوى ثم الاقوى الى ان القتل
الى الغاية التي تسوي في السعادة فتترك البدن حينئذ واما ان ينتهي الى غاية الشقاوة
فيكون قد عادى القرمقري ثم تزال ترد الى ان القتل في اقصى غايات شالاتها على ما قد
الامام في الحكمة فعلى القول بالتناهي لا يرد للمنع الا على قول في يوجب التردد في ابتداء انسانته
بحيث لا يتناهي قواها الفكرية ويحصل لها ادراكات متناهية فهذا القول كان للماضي
قائل **قوله** والقول ببط ودليله مذكور في كتب الحكمة **قوله** الكتاب امور غير متناهية لانه
اختصاصها وهو فرع الكتاب والشارح قال يلزم اخضاع امور غير متناهية مع قطع النظر
في الحكمة حصولها على تقدير نظرية الكل مع انه لا يمكن لانه حصول احد هو موقوف على حصول امر اخر
وهو موقوف على اخر وهو **قوله** والاو هو الكتاب غير مبني على حدوث النفس يعني بينهما
فرق وهو ان العقل جاب بان الثاني مبني عليه لان كلامه فيه دونه الاول اما ان الثاني فرع
الاول واما كونه الاول غير مبني على حدوث يستلزم كونه الثاني غير مبني على حدوث
لان القابل لا يستلزم ان عدم بناء الاول يستلزم عدم بناء الثاني بل يلزم ان الثاني
فاعتراض عليه بعض الافاضل بان الكلام ليس في الاول فدعوى الحسني يستلزم الاول اما ان الثاني
كلام اخر ليس كلام القابل فيه الكلام الا ان يقال ان مراد الحسني انه يرد على الشارح في
ما ذكره الشارح القابل وهو صحيح **قوله** لان ما اوردته لا يحصل ان الدليل المذكور غير
تام لموقفه على امور ثلثة يشكك في ثباتها ولتوقعه على دعوى البداهة في بعض الامور فان
لاو هو الدعوى ابتداء ويكون احسن وفيه اعتقاد وشبهة الاذهان ويترتب انفس
كلامه متناهي **قوله** ارادة في عبارة الشارح يفهم ما سبق في السيد السند في سره
دفع لما يرد على اللبس وهذا الكلام منه دفع لما يرد على ان الشارح فلا تكلف في كلامه قد مره
وانت خبير بان محصل السابق انه حال الصورات مبين على حدة وكذا حال العقائد
مبين على حدة فلهذا الكلام يدفع الاشكالين معا فلا حاجة الى ان يكون كلام الشارح وكان

قد مررنا قصد التبيين على ذلول المتوهم ولو قال قد مررنا كما مررنا فانه في ما يقال من ان الاقسام لا
لاورد نوع التكرار **قوله** ليس كل التصورات لا رفع الاحجاب التي هي قوة السلب الخبري
قوله بعض التصورات التصديق لا يراهي موجبة معذرة للحول ويؤيد قائل السيد السيد
سره او رد الشارح الدليل على ان كتاب التصديق قد ذكره كتاب التصورات مع انه مما يمتنع السلب
عليه ومما يثبت الاحتياج الى كماله في المنطق باثارة على وجه كلي لا يختص بقياسا مستثنى في
اخره فان اي الاقسام في جانب التصديق امر محقق لان انتاج القياس الاستثنائي يراهي كذا في
في الشكل الاول يراهي الانتاج في جانب الاقسام في جانب التصديق والاشارة لاسره في وليس الامر ان كتاب
التصورات يراهي ونوع الاقسام في التصورات والاشارة الى كماله في المنطق باثارة على وجه كلي لا يختص بقياسا مستثنى في
باب قول الشارح لا يراهي في الاقسام في التصورات والاشارة الى كماله في المنطق باثارة على وجه كلي لا يختص بقياسا مستثنى في
ومناه الاقسام في العلم الاجمالي عرف النظر بترتيب التصديق التي يقول بها الما التصديق بناء على ما خارجه
من امتناع كسب التصورات على ما ذكره في الواقع **قال** السيد قد مررنا وقد ذهب الامام الى ان
والاشارة الى كماله في المنطق باثارة على وجه كلي لا يختص بقياسا مستثنى في
والاشارة الى كماله في المنطق باثارة على وجه كلي لا يختص بقياسا مستثنى في
على انه مذهب له كمن رجوع عنه وكانها مخالف لما في الواقع في مذهب الامام الخليلي بعم الاقسام
في باب التصورات والاشارة الى كماله في المنطق باثارة على وجه كلي لا يختص بقياسا مستثنى في
في الحقيقة **قوله** يقتضي العكس وحيدان في مركز الواقع ووجه الانتفاء ان يحصل كلام السيد ان كان
في باب التصديق يتضح بعد البيان بخلاف البيان في باب التصورات فانه لا يخرج عن الشك **قوله**
فلا يثبت ما يوجب التصديق في الاولى ان الاحتياج الى باب القول في لا يثبت فانه سوي
العلم يقتضي الشك في ايضا ذلك في المثال ايضا وساق الدليل على ان بعض التصورات
وبعد ان يراهي في ان له تصورات يراهي فلا يبعد عليه في مثل **قوله** بان الاشارة
بيان العلم ان المشهور فيها ان العوم والخصوص في وجه شرط اما غير المشهور فيها ان يكون
المقصور

المقصور منها بيان المقاصد ان كانا ام مطابقا **قوله** مع ان يمكن فيه ان لا يكون له
خلاف التبادر على ما قال ابو الفتح في حاشية الترتيب **قوله** والظاهر انهما لا يوافقان
الظاهر لوانه يكون المضاف محذوف اي بحيث يطلق عليه اسم الواحد ويكون ما ذكره ان
اشارة الى حذف المقادير **قال** السيد قد مررنا الاشياء المتعددة وفيها اشارة الى ان المراد
بعبارة في مجرد التعدد كما مررنا **قوله** المستورات مجاز في نسبة حصة **قوله** في كماله
النسبة التي هي النسبة على ما مررنا **قوله** يسمي تلك التصورات بشرط انتفاء الحكم لاننا نكث في العلم الذي
حوالته **قال** في بيان حقيقة الشك هو امر تدبر في المنطق وفي الواقع والاشارة الى كماله في المنطق باثارة على وجه كلي لا يختص بقياسا مستثنى في
لا يجد تصور النسبة مع طرفها فلا يتصور الشك في نفسها بل في وقوعها ولا وقوعها ووجه بلوغها
ان يتعلق الشك بما يتعلق به التصديق انتهى وفيه نظر لان كونه التردد في العلم لان التردد محاسب
للمعروف المذكور في **قوله** والاشارة الى كماله في المنطق باثارة على وجه كلي لا يختص بقياسا مستثنى في
صد واستيفاء الاقسام ولذا لم يذكر الشك والوهم **قوله** فلا يتناول الا افراد اليقين
الاواني يقول في اليقين **قوله** فاجعل في العلم المركب قسم من العلم بمعنى الصورة
طائفة عند الذات المجردة وقسم للعلم بمعنى اليقين وهو داخلان تحت العلم
المذكورة واطلاق العلم على ما عند اليقين بخلاف العرف واللغة والشرع في يقين العلم
على التقليد مجازا على ما في الواقع **قوله** ان جعل المركب عبارة عن اعتقاد قسم
غير مطابق سواء كان مستندا الى شبهة او تقليد فليس اليقين معتبرا في العلم المركب
كما هو المشهور في الكتب وان سمي مركبا لانه يعتقد الشيء على خلاف ما هو عليه فلهذا جعل
لذلك الشيء ويعتقد انه يعتقد على ما هو عليه فلهذا جعل ذلك **قوله** اما مجرد البسيط
اي عدم تلك الصورة عن غير ان لا يحصل تلك الصورة عنه فالجواب لا يقتضي العلم
كما لا يقتضي العلم فالعلم البسيط مقابل للعلم بغير اليقين فتد **قوله** في العلم في مقابل
لنقائض العلم وتلك التي لا بد وان يندرج تحت ذلك مع **قوله** يندرج تحت العلم

فان كان كلام الخشني قد كان للشيء الفاعل في متوافقي في الدلالة على الاتحاد المذكور وفيه فسر
فان كان للشيء الفاعل في الاتحاد المبني للفاعل ايضا مع الخشني في المبني للفاعل عليه لوجان
كلام للشيء الفاعل في معنى على السامح لان الخصا لا يصل بالمصدر وحده العالمية اما العالمية مثلا
فهو كونه عالما فهو مبني للفاعل كذلك قول الخشني بالاتحاد مسامحة صدرت عن العلامة النفا في
فكلام في حقيقة حقيقة لا يخفى قوله بطور كونه للفاعل مصدر اخلاف المتبادر قوله وما هو السبب
الغريب في قول الخشني ولا يخفى ان كونه الهيئته العارضة للامر للترتبة بسبب قيامه لان السبب
علم المرتب القدم الا ان يكون ايضا فاقائل قوله لان ما هو واقع فيها حقيقة وقد مر في السبب قد مر ان
العلم السابقي في الاتحاد والافتقار الى كونه المعلوم ما يحال كونه الواقع في كونه الماهام فاقائل
قوله والا لعل الفاعلية بالاتحاد او لا بد من ترتيب في مرتبة بعد الاتحاد يستلزم الترتيب
ان الترتيب خارج لا ينفو والمرتبة الذهنية متنوعة لانها كثيرا لا تحفظ الاثر ولا لا تحفظ فاعله وق
ان الترتيب من هذه المرتبة بالعلم الاعم وبكثير اللوازم بالعلم على قاعدة اهل البيان فان لمع
هذه من الترتيب في الحقيقة فاقائل ان تعريف الناطق مشتمل على العلة الاربع وهو هذا الفصل قال
استبعد من العلم على الهيئته فاصلة الامور المرتبة من الترتيب ان يكون في اتحاد وكونه لا ينفو
فان كان المصدر لا ينفو بالقيام والحركة كانت الهيئته فانه بالفاعل وان كان مصدر الفعل المفرد كانت
الهيئته المتعاقبة هي حقيقة ومعنوية هي حقيقة في سبب حقيقة المفرد وقيل تلك الهيئته المتعاقبة
بالمصدر واستعمال المصدر في الايقاع حقيقة في الاتحاد هي حقيقة فانه كونه اللفظ مشتمل على
فعل في حقيقة اللفظ انما لا ينفو في حقيقة اللفظ في حقيقة اللفظ في حقيقة اللفظ في حقيقة اللفظ
الاتحاد والاشياء لا يتصور له فاصل بالمصدر وهو قوله قبل عليه واعلم ان هذه الامور هي التي
عليه لا ينفو في الاتحاد بالعلم المستقل بانها حقيقة وذلك انما يكون بانها خارج الشرائط وارتفاع
الطرح والذات ان نسبة العلة المعينة الى المعلوم المعين بالوجوب والذات ان نسبة العلة المعين الى
العلل بالذات والذات ان نسبة العلة مستقلة الاخيرة الذات التي لا يتصور اقتضاها الا بشي وبه الحقيقة

بين العلة الآتية والعلل المعينة به بعد رعاها ذلك دون غيره مخصوصا بالعلم المستقل
مستقلة لانهما ذات محفوفة والذات ان نسبة العلة لا يستدعي علة محفوفة فاقائل
هذه الامور علم ان العلم بها حقيقة العلة الآتية يستلزم العلم بها حقيقة المعلوم وان نسبة العلم
المذكور يتضمن العلم بتلك الحقيقة والخصوصية والعلم بالمعلوم يستلزم العلم بانسبة العلة
دونه ما هيئته لان علم تلك الحقيقة ليس بلان علم المعلوم فلا يلزم منه العلم بالعلم
فانهم وعلم ايضا وجه حكمهم بان الاستدلال بالعلم يستلزم علما تاما والاكتمال بالعلم
عنه فانه في بعضه فانه في بعضه فانه في بعضه فانه في بعضه فانه في بعضه فانه في بعضه
استقصية مرادنا في لا يتصور تعلقها بل بعد حقيقة استقصية كما هو شأنه في الترتيب
بحدود معنوية مستقلة فانه في الترتيب فانه في الترتيب فانه في الترتيب فانه في الترتيب
العلم في الدلالة العلة على المعلوم بطريق النظر والاكتمال لانهما الاشارة الى ما ذكره
الخشني لا يدل الا على ان تصور العلة الحقيقية يستلزم تصور المعلوم لزوما بيننا بالعلم
عنه ان تصور المعلومية الشخصية كالبسوة الحقيقية يستلزم تصور العلة الحقيقية فانه في
كما لا يخفى علم مثل مستند في حقيقة هذه حقيقة لا ينفو في كونه فانه في كونه
الخشني بعينه بما حصل في فهم المرام قوله كتحقيق الجنس على الفصل فالمراد بالدلالة الدالة
الحقيقة وهي لا تستلزم ذلك التقديم والناحية ليس بنفس العزيم بل بها حصل الترتيب
في الكلام مسامحة لا يخفى قوله هذا اذا اكتفى بالدلالة الدالة في الحقيقة كما هو شأنه
اهل العربية والاصول انما كانت هذه الدلالة في الحقيقة لان الدلالة اذا اخذت كلمة لا تدل
كما هو شأنه في الشرائط فانه في الدلالة هيئته كما عند المتبادر عند اهل الفن قوله
انما لا يدل على انما بالعلم هو الفاعلية متعلقا وليس كذلك بل الفاعل المستقل
جاء في الشرائط وارتفاع الموانع منها فعلق الارادة فلا يصح قوله ولا معلوم لا ينفو عنه
فانهم قوله وانما ارادة احية المعينة بالاشياء فانه في كونه فانه في كونه فانه في كونه

بالعلة الفاعل مطلقا وقد عرفت انه ليس بمراد فالفاعل لم يعلم المراد بالعلة واخطأ في تحريمه والحق
 ان المراد بها الفاعل المستقل الجامع للشرائط وارتفاع الواضع وهو العلة البتة **قوله** والواجب
 ان قدس سره محموله ان الشئ الثاني لا اعتبارا ان الاول ظاهر الفساد وبالا اعتبار الثاني صحيح
 وهو ظاهر كلامه فانكم بفساده ليس يصح على اطلاقه الا ان المراد بالعلة حدوثات
 الفاعل باعتبار انقضاءها بهذه العلية التي يترقب بقودها على تصور هذه العلوية
 وبالجملة ان يقين العلية اما يحصل بيقين العلوية وبلا حضرة وادنى العلوية فان خبرها
 يحصل قطع النظر عن العلية فالمراد بالعلة ذاتها مع وصف العلية وفيه نظر لان المراد وهو
 المستقل الجامع للشرائط وارتفاع الواضع وهو العلة البتة كما مر وقد عرفت التحقيق في هذا
 المقام **قوله** ان كلامه النوعين لا قوله يدل على الاول لانه في الجملة لا دلالة كلية وقمر
 التعميد بالدلالة الواقعة بين الترتيب والهيئة وان الترتيب يشترط في الشخص وانما خبر
 اليقين الشخصي فاعلم ان ما يؤخذ من علة شخصية يدور على المدلول الشخصي وفي العكس فالبينة
 دالة باعتبار ان مدكوريه والعلول لا يدل الا باعتبار واحد وهو اليقين النوعي فالمراد بالاعتبار
 اقوى من الدال باعتبار واحد وهو العلول فظهر للعلول المراد بقوله معينا او غيره فان
 المراد بالاول هو المعين الشخصي كما هو المناسب لسياق الكلام وبالثاني هو المعين باليقين
 النوعي وفيه نظر لا قوله ان الاستدلال بالعلة يجب علما تاما والاستدلال بالعلول يجب
 علما ناقصا يدل على ان المراد بالعلة هو التفاوت في جهة اليقين والظن وان المعنى عند اهل
 الفن هو الدلالة الهيئية فالمراد من **قوله** ان يكون يحصل الكلام ان الدليل المذكور لا يثبت
 ثم ان هذا الترتيب لا يثبت في حقنا ان يكون خبر شكر النبي في العالم بديهيا مائلا
 فاحصا اليقينية واستهان برب محصيل لمطالب محصل لمطالب ابطال السند فان العقلاء
 يتردد في غاية اليقين في ذلك الباب وخطا هو مع وقوع الخطا في يد من يميز وهو النفس **قوله**
 ويحصل اليقين ان ما ذكره في باب الثاني لا يجوز في وجه البينة وما ذكره مقام الترتيب في يوم
 شبهة

النفس بآية

ت به فلهذا شقي البينة وقال بل الانسان الواحد في وفيه اي وقوع الناقضين في الحيز
 الحيز والسكان وانما لا يثبت وجوبه مما يقبل البينة احد وجه الاظهار في ان حال نفس
 اقرب اليها من حال غيرها **قوله** ولا يرتاب فيه اصلا كما يرتاب في الاول فلا يفيد الاول اليقين
 وفيه انه خروج عن الطريق مستقيم فانه يفيد يقين قطعا فانه لا خلاف في انه انعقاد ما لا يشك
 فيه قطعا والصواب انما يفيد اليقين كمن يثابته اظهر ما مر من ان حال نفس ظهر في حال غيرها
 فالوقت **اي** **واعلم** ان قولهم العام حادث ليس عين نقيض العالم قديم بل مساو له فان نقيض
 العالم ليس قديم فيساو العالم حادث لانه الموضوع موجود فلو صح الفكر في المشتبه لها يلزم
 التناقض في وجه الاول **واعلم** ان هذا من سنن الناقض الا في وجه الزمان وهو مفقود
 لانه ان لم يكن في وجه الزمان فآية انما في الوقت الذي لم يثبت في الوقت فان
 ثبت حدوث والقدم ليس له زمان متعدد **قوله** اعلم وقد عرفت انه لا حاجة للثبوت في
 لدعي لزوم التناقض لا كونه قضية حدوث وقضية القدم نقيضين اصطلاحيين ويلزم من التناقض
 الاصطلاحي كما مر ويدل على ان المراد بالتناقض هو التناقض في قولهم سرور وما لا سرور
 التناقض في اشتد ان على حاد الزمان المعبر عن التناقض في الزمان اعتبارا منه في التناقض
 الاصطلاحي والاربع فانه اشرف ما يعتبر للاصطلاح في الامر فانهم ذكرت ان قد مر من عدم
 ظهور ذلك في اي الحيز في التصورات لان الخطا مقابل الصواب وهو مطابق الحكم للواقع و
 للحاشية المتطابقة ولا يخفى التصورات لا يقال في زمان متضمن له ولا ذلك مراد عن معرفة
 التعريف لا انما يتقدم في قدس سره ادعى عدم الظهور في الامام انكر الكتب باب التصورات كما مر
 فاثبات الحاشية الاقول منقضى معتقدا ان الذي في باب القول لا يرجح لا يليق ببيان هذا الخبر
 ولذا ذكره في الشارح في باب القياس مراد من حال البينة في فانه وضع بين الكتاب في قوله
قوله قدس سره ان المفقود في سنة قد مر من ان تفرغ قوله فثبت على ذلك معنى على امرين الاول في مقتضى
 معرفة ان الحاشية في كل ما جاز ان اورد على علم الحاشية في نظر جازي في ان وجهه وانما المراد في احاطتها

مستندة عدم تناسبها وبيننا رامة فاعرف في بلاطة بيننا لا من غير المستفاد فانهم
 فانه غير ما ذكره الخبي وبمعنى فقد نقول قد مره فلا بد لنا في قايه فانه فرج الاحتياج
 القانوني المستفاد فاصليه السيد قد مره المستفاد الاحتياج حصوله في بيان الانظار
 طريقين ان من هو البيان على الوجه الذي في الثاني هو البيان على الوجه الاول والمستفاد الثاني
 فلم تكن الطريق الثاني فاعتد قد مره بان السوكن في الطريق الاول مستفاد ولا يخفى ان
 عند المنع مما يحتمل فقد مره ان الاله الاظهر ما ذكرناه فانه هو الموافق للمفاد في السيد
 سره عليه لكونه لا يمتين للتمسك فقد نرى بعض الظن يعني انه اختار في كلام السيد قد مره
 في بيان الاحتياج الى القانون يدل على ذلك قوله فلا بد لنا من كلام الحكمي من ان اللازم في الكلام هو الاحتياج
 الى القانون كما قال قد مره كذا اللازم لم يجوز ان يعلم لاننا نرى في اكتشافه في قوله
 السيد ايضا ان كلام الحكمي هو دونه لانه في احتياج اوساط الناس في الاله الذي لا يقدر على
 الانتقال في الشكل الاول واحتياج النفس القدسية خارجا في الحكم على ما قد مره في السيد
 يظهر بوجه احتمال لا ندفع وهو ليس بوجه لانه كلام السيد قد مره في اصلاح المستفاد وما ذكره
 الحكمي بعد قبول المستفاد هو انكار المستفاد وشتان ما بينهما وهو في علمنا فانه السيد قد مره
 سادته في قوله قد مره فساد لانه السيد قد مره لم يكن في صفة الحكمي في صفة اصلاح المستفاد
 لا على ما قد مره وبهذا عند وقد مره في السواب ويؤيده من صفة الاحتياج الى اصلاح بل قد مره
 الشافعي قد مره في معانف دونه ليدل احتياج كل انسان الى الله مع اوساط الناس بعد ان كان
 في وجه الاحتياج اذ لا فرق ولا معرفة في انكار الغير كالتأجيل في زمان متناهي زمانا فقلق السيد
 الطائفة بالبيان في الاله الاصل العقل بالتساوية وبهم قد مره وقد افهم معرفتها قد مره اي قبل
 استروا في اكتساب الطالب كذا لانه انها مستفاد في وفيه نظر في الامكان المذكور في كانه
 مبنيا على البيان فقد مره في مطلقا وبما لا ريب وبمعنى التناقض في انكار العقل الهادي في
 حقا في هذه مبنيا على انهاء اكتشاف فهو في انهاء الكلام مع اوساط الناس في
 اصحاب

اصحاب الفكر لا يصح الكشف ولا اصحاب البل كما مره في هذه المناقشة غير واردة بعد
 التقرير السابق وانما اراد ان بعض الوارد يجوز ان يكون بينهما او لانه هو لم يكن لا يجر
 لانه قد مره في الاحتياج من كانه قد مره في لانه قد مره في النظم في شمول اول من يجوز ان يكون
 بينهما او لانه قد مره في لم يعلم بل قد مره في الدور والتسلسل فلا بد من معرفة الافكار في ثنية الواردة في
 في قانونه وهو المنطق فافهم نعم لو قال المقصود اي مقصود المعلم تعليمه وفيه نظر لانه الكلام من
 اكتساب وما يتوقف به عليه فالمراد بالمقصود مقصود الطالب كانه سالما لانه المنع انما يدور على
 المستفاد في ان تذكر حينئذ وفيه اذ لم تذكر تلك الدعوى لا تستفاد الاحتياج الى القانون على ما مره
 فاقبل ولا يخفى ان ما حمل هذا الكلام على المقصود في الكشف وهو خروج في جادة ديبان الحكم في مقصود
 الطالب هو توقف علم معرفة الطريق في ثنية محورها فافهم وما كانت مستفاد على الوجه الذي كان
 الواجب هو معرفة الطريق في ثنية محورها فافهم والاولى ان يقال في انما كان اوجه واحد في قوله
 في الكشف المذكور وهو جعل المقصود مقصود المنطق لانه الكلام في اكتساب وما يتوقف به عليه فالظاهر
 المتبادر منه هو مقصود الطالب كانه في قوله مستفاد في غير ذلك كما مره في انما كان العقل في
 في قوله قد مره في تلك المعاني في الاحتياج الى القانون فلا بد من قوله قد مره في قوله قد مره في قوله قد مره
 المستفاد في المقصود السيد قد مره في فلا بد من في تطويل الحكمي كما مره في قوله قد مره في قوله قد مره
 في دعوى في صفة قد مره في كانه غير في صفة فاقبل بالوجهين الاول ان قد مره في قوله قد مره
 في اللادة والعورة انما يكونان للاجتماع الثاني ان كونهما مادة ومادة للفكر النفس بالترتيب مرتبة
 على حسب ترتيب لانها في الترتيب والعلية مادية وسورية فافهم في ثنية في ثنية في الترتيب
 بالقوة مع الامور للعلوية صارت تلك الامور كالمادة ولما كان ذلك الترتيب بالفعل مع
 الصورة العارضة لها كانت تلك الصورة كالعلية السورية لانه شأنها ان يكون في العلوية بها
 كما مره في الترتيب فافهم الذي هو المقصود في العلم كسب مستفاد على كذا في ثنية
 وهو انما الترتيب الذي هو المقصود في العلم فلا يظن تقدم عليها بل الظاهر انها في

بعض تلك الصفات التي تفرع عنها وهو **قوله** المفهوم العلمي هو الذي يبنى على الاشتراك المفهوم
فأذكره أو لا قدر سره ببناء العوضه وثانيا ببناء المراد واشتراك المفظ خلاف الأصل
وهذا مراد القائل **قوله** مدفوع لعدم جواز **قوله** وقد عرفت انه مبنى كلامه دعوى الاشتراك
المعنى **قوله** والقول ظاهر كلام القائل ليس عموم الجاز كما عرفت **قوله** فائدة الإشارة
التي هي الإشارة إلى حصول الكلام في القانون وما يرد في بعضه في الاضافه كما مرنا **قوله** السبب في
بعد الإشارة إلى اعتبار المذكور اما المقدمات الكلية التي تستخرج منها احكام على ما يرد في موضوعها
او على ما يرد في غيرها فلا تسمى في الاصطلاح اصولا بالقياس لتلك النتائج وان كان مبدءا لها
وبالمثل ان القانون هو الذي يوصل اليه كبر القياس مع صغر سلة الحقول التي شرط ان يكون
ما يستخرج حكمه من جزئيا موضوع تلك القضية الكلية لا مساويا ولا اع من وسيجي للمشاريع
قوله الامر الكلي حيث انطباعه على مصاد موضوعه وفيه نظر لان المبادىء الانطباع
تلك القضية الكلية على احكام جزئيات موضوعها وتلك الاحكام هي الفروع يستمد منها اصولها
نسبة لجزئيات الاشياء على ما عليها وليس منها احكام مساوي موضوعها او علم منها كما مر **قوله**
ان يسمي قانونا بهذا الوجه كما مرنا **قوله** وانما نتائج ايراد الفرق مجرد اصطلاح **قوله** ما حل
قوله يعرف قد سبق التنبيه على اختلاف النسبة في هذا المقام وانما صيغة الفعل بعبء التكلف
فلا يقال قولنا النار حارة قانونا بالنسبة الى قولنا هذه النار حارة وهو ظاهر وفيه نظر **قوله**
في قانون الشكل والقياس الاستثنائي **قوله** مبادئ التنبيه تنبيه على ان المسئلة ان
تكون نظرية لا بد ان يكون بهيئة حقيقة فردية وانما لا تسمى كثرية لكون وفيه نظر لوان ذكرها من
الشواهد والقياس الاستثنائي **قوله** اما مصادير الكتاب ومصدره وزعمه وانما ما كان
فهو امر واحد يوصل به الى امور كثيرة فناسبه المعنى الاصطلاحي **قوله** نقل القضية الكلية فالقانون
حين نقول استغفار معصية وبعد ذلك يكون اصطلاحا وحقيقة معوية وهو مذهب في موضوعه فهاهنا
في المسئلة البديهية بحيلة على كل احد لا يكرر الفن وقد مر البيع والسند **قوله** ومنهم من يظن ان القانون
وهنا

ويقال ان الظن فاسد لما مر من شئ من ان القانون قد يكون مستندا للتنبيه **قوله** في فائدة راحة
فان الاستفاد منه انما كانا قد مر به بهيئة حيث كذلك لا يدخل في التعريف ولا في مفهومه
في حيث انه وسيلة المعرفة انتاج الشكل الرابع يكون مبدءا للتنبيه فيدخل في التعريف وفيه نظر لان
الرد يكون انتاج بهيئة جليا لا يحتاج في التنبيه اصلا ولا علم وبالمثل ان الاستفاد من كلام غشي ان
القاعدة منطقية والفروع التي هي منسوبة اليها تكون شئ من مبادئها جليا بل لا بد ان يكون بهيئة
خفية وفيه نظر لان الحق لا يرد على كلامه قد مر من فائدة متعلق حيث قال فان قلت ان
الهيئات الجزئية المنه جرت تحت الشكل الاول والقياس الاستثنائي بهيئة الاشياء وهي كاشفة في
المعاني المتعلقة بها فالقاعدة في جعل نتائج مطلقة من مبادئها نفس قلت هناك فائدة
في مبادئها ان كانت جزئيات وان كانت بهيئة **قوله** انما اعلم مطابقة لنفق في
بعضها بهيئة لعقول حسن بنات من مبادئها تنبيه في بهيئة عقول وقد تأملت بشهادة
العقل وثانيها القواعد منقولة بكتبهم لنفق بين الشريعة في شئ من شئ من
احكام الظاهر الجزئية منسوبة فيها فخصر لا صلاح على احوال الاحكام الوادية لا انقاص المطبق على
الام لا يبلغ انتهى كلامه قد مر بل فقه فظهر ان مشك المنقوع والفروع المنقوعة هي ما قد يكون
جلية ويكون تلك المسائل كورة في الفقه فائدة قد مر تنبيه عليها في كون المنقوع انتمها
تحرير الشواهد ان ردة المدعي فيكون معارضة ولذلك قرر في الجواب البيع في نظر لان
التياد من كلام القائل ان ردة المدعي لانه المعنى ان القانون واسطة بين القوة العاقلة والقابلة
فمنه القائل كون القوة فاعلة لذات المعاليب ولا لا يربط بها لانه القريب اليه بعد فعل القوة
المذكورة انما يتعلق بالعلومات فان في ذلك الترتيب اعني الهيئة عارضة لمبادىء لا لا لا
لا يرد بالمقدمة انقضية فالظاهر من الجواب باسبع فروع في قانون البوصية قد يتبين ان
المعاليب انكسبة منفصلة لا يتوقف على كونها فاعلة فاعلة منها فانما انكسب منفصل للتياد وليس
بفاعلة له وحصل ان ردة المدعي ليست بفاعلة **قوله** انما اذا كانت كذلك يعني اذا كانت نفقة

بجذف المخاف والفرقة علم ذلك يتوعد عدم استفادة النور الى ذلك المصدق لانه النور
الارجح بانه القول الشارح وهو لا يخفى على المتدبر ويمكن ايضا ان يقال ان تصور العلم كونه لا
يحصل الا بسبب حصول تصديقات السائل في الذهن فتدبر حصولها يتعلق بالتصديقات
المصدق فلا يلزم الاستفادة فتدبر فلا يغير الدليل لانه ان العلم بالسائل محقق في التصديقات
بها وفي نظر لانه يلزم مقابلة المنع بالمنع وهو خارج في قانون المناظرة فاقابل لانه العلم
بها فينظر لانه لا يلزم مقابلة المنع بالمنع كونه يكون المعلوم معلوما تصور بالامور
تصديقاتها واللام في السائل لانه السائل حيث انها كانت معلوما تصديقاتها احدها ان
العلم في خصوصية مشتركة بين السائل حيث انها معلومة في الادلة وهذا باعتبار الغالب بين
المصدقات فاحصل منها ايضا كما ترون ان هذه الطريقة هي طريقة تفكير الدليل وقد عرفت ان ليس في
به قسما حقايل النور فتدبر في العلم بالسائل الا المصدقين بها وهو خلاف الواقع وقد عرفت
ان السائل في حيث انها مسائل مخصوص علمها في المصدقين بها في وفي الاقتصار بقول ان ذلك لا يقتضي
يدل على ان جواب تخير الدليل هو لا يخفى على السائل في فتدبر على ان يدل عليها بايراد ذلك لا فناء
او يوضح الاجزاء المحلولة منها بالتحليل والانتزاع ان امكن في السبب في الوجود الاصل في الوجود
اي حرف في وجود اجزاء في وجود الناطق مثلا واحد بخلاف البيت فان اجزاء مثل سقف وركب
الاربعة والسفل تمايز في الوجود الخارج ووجه ايراد هذه الاجزاء او اخذ الحول منها ان امكن
ان يتعلق بغير شي فيشمل كنه البار وهو لا يتعلق به النور ان الوجود الحقيقي لا يتعلق به النور مع فرض
استزكيين فيشمل بغيرها بوجه ما علم في خصوصية شايع قائل في تصور جميع التصديقات واعلم
العلم عين المصدق وان النور سارج نوع والمصدق نوع آخر فليس في اتحاد اثنين ثم علم التصديقات
ان تصور فاعلم بغيرها مجرد الاستفاد في الاستفاد واما حصول فتدبر التصديقات باعتبار
وجودها في تصديقات واما اعتبار وجودها في تصديقات مع الاتحاد باذات واما حقيقة ذلك في
بين ان اعتبار اختلاف الوجود فان في الاشكال فافهم في مصلحتنا بين الاطلاق بقوله سواء كان
وهذا

وهذا الاطلاق مفاد اللفظ الا ان الجواب يدل على الماد ان مقتضى قولنا في سواء كان
مستورا في نفسه ايضا كما في العلم في ثلاثة مسائل متلاحقة في اولها لم يقل ان مقتضى
العلم حجة فافهم ان مقتضى قولنا في تصور تصديقات سواء كان حضوريا و
حصوليا كما مر في بدو ما هي ذوات التصديقات فيكون لها وجود فعلي فتدبر
لان الشروع في هذه الملازمة بديهية جلية لا يحتاج الى التبيين في طلب الدليل على ذلك
للمقدمة المنوعة وهو اظهر من اجلها ولا يبعد في العرف طلب الدليل على جملتها بل يكفي في النظر
المقدمة في نفسها ولو كانت معلومة له بالدليل يوجب طلب الدليل عليها لان العلم في خبر علم واحد
او لا اختيار الحكم بين هاتين المناظرتين والاولى عدم المنع اذا كانت معلومة علمنا من اجل
لان العلم اظهر الصواب وان كانت بديهية خفية يجوز منها الكثرة قليل الجور وكثرة المناظرة في الامر البهائي
فعدم تعرض الحكمي لذلك لا يخلو في الاشارة اليه **قوله** فان ذكر شيئا في الشاهد ليس بطلاق
الشاهد على السند وهو غير متعارف في كلامهم الا ان طاشبكر راجح اطلق عليه شاهد وكان استفاد
في هذا الكلام ولعل في الاطلاق السيد قد مر في غير تصديق المنع لانه ان ذكر اللفظ خلاف الاصل
فافهم بان يكون مساويا بالمنع اي مساويا ليقض المقدمة المنوعة في او اخس منه اي يقضي المقدمة
المنوعة في ذلك تبرع من ان السند امر لا يجابه اليه المنع ولذلك يجوز المنع في الوجود في ذلك
الشيء سند المنع ومستند البصيرة ويقويه باشارة الى ان السند ليس به لانه ان يكون المنع واردا
على البهائي فان السند لا يقوله المنع على تقدير السند كما في حواشي حكمة بعض وان منع مقدمة
هي ما يتوقف عليه صحة الدليل سواء كانت جزء من الدليل ولا كانت وط المعبرة في النتائج الكمال
ومناسبة المقدمة للدعي **قوله** غير معينة وان كانت المقدمة متعينة عند الناقض كمن يخفي حالها ويحكي
فاد الدليل يات في شاهد اما خلف الحكم في الدليل مع جوانبه واما استدلاله لفاذا في قوله قد مر
الاختلاف في اجالا فلا بد من احداث شاهدين والى يكون كتابه غير مسموعة ثم يجوز ان يكون في الدليل
بديهيا كذا تشكيلات الامام فان تلك البديهة معدودة في الشاهد على ما تقرر في حكمة لقله لم

يتعرف في فاهم **قوله** ان منفعه المستدل انما يقيد به لانه قد يكون خلل الدليل به كما في كليات
 الامام وفيه نظر لانه يشعر بان ايراد الشاهد مسبوق بطلب المستدل الا ان لم يكن كذلك
 لانه دعوى الخلد بلا شاهد مكابرة غير مبررة على ما قاله المأثور **قوله** وذلك لعدم
 الدلالة المدعى يفيد انه لو كان بينهما ما يحجج الا ان الشاهد واعلم انه لو استدل بالمثل
 على فساد المقدمه قبل استدلال المعلن يكون غصبا او استدلال على فساد المعلن المدعى قبل
 اثبات المعلن تلك المقدمه يكون غصبا ايضا وقد ذكرنا وظائف الطرفين مستوفيه في
 حاشية رسالة الادب فاحاذرت وراج الفقيه في المطالعة فان من مبرهاها تحسب
 الميزان ويكون خارجا عن اداب الحقيقة والله اعلم **قوله** وانما يمنع شيئا من المقدمة
 وانما عارض من حيث انه معارض ليس بما في مبنى من الدليل في مقدمته الدليل في الفاضل والآ
 قال في رد المحتار في النوع الثالث **قوله** لدليل المستدل ان كان مطلوبه ما يمتنع على الغالب الا فيحصل
 دعوى البدهة منسزة الدليل فيعارض صرح به السيد السند قدس سره في بعض مصنفاته **قوله** والآ
 فلا يصح ما يورد كونه وقد حكى الما في احوال الدرس بعدم الصلاحيه **قوله** على وجه اوردت بعض
 في ان ارج يقول لا يصح للمعارضه على وجه اوردته لا عارض يمكن فان ارج يقول لا يصح على وجه
 على وجه اوردته ما يفهم في نظري وقد نظر في امكنه صلاحية لا يفهم في كلامه اشارة اذ ليس
 فيه اشارة الا الى امكنه وقد اشار في احوال الدرس بقوله المنطق فلا يحتاج الى محاذير في
 وكل ما كان بينهما الا خلافا يقول كل مبرهن لا حاجة الى تعلم المنطق لا حاجة الى تعلم
 ففقد في حاجة الى تعلم لازم النتيجة **قوله** ويحصل النتيجة لانه ليس بين النتيجة كالمرة وانما
 في الاستدلال وقيل بالمنطق لا حاجة الى تعلم كونه بين النتيجة مذكورة مذكورة فلا دخل فيقول بالمنطق
 لا حاجة الى تعلم كونه في قوله **قوله** فافهم **قوله** ولو لم يكن منطق بينهما سواء كان نفس المقدمات او معلوما
 والله اعلم في المنطق قد عرف بالقانون ويبدو معلوم لا علم ولا حاجة الى التعلم اما نفس المقدمات
 لا التحصيل فانهم في السبب اذ لا خروج في الحقيقة فيما اذا كان موضوع موجود وفيما كان البارز
 ليس

وجه عدم
 نتيجة مذكورة

ليس بينهما كما لا يخفى **قوله** فافهم في تحصيله الا في احوال الدرس من العقل لا يمكن في كثير
 السوابغ اعطاء من نفس قياسا قتل من متصليين متعلق لمجرد وفي مركز متصليين
 ويوظف ويندول القياسات الاربعه المأخوذة بهذا المقام **قوله** بينه لوم يمكن ان يكون
 قيل ولا يلزم بط فكذا المزدحم بط يحصل منها قياسا استثنائي فيتم المنطق بقا من
 لا ما ذكره المحقق في بعض **قوله** وغيره يقال في المنطق يدري وانه مبرهن في غاية الاتقان
 لا حاجة الى تعلم فافهم في مقصودهم من بيان الحاجة الى بيان سبب التاكيد في الحاجة الى تعلم
 وانما مقصودهم ببيان سبب التاكيد في سبب التاكيد في سبب التاكيد في سبب التاكيد في سبب التاكيد
 ما ذكره محقق في بيان بعض راجع في الاول منسحق لوم يمكن ان يكون كسبينا وكونا كسب
 لنرم في تحصيل شي منه اما الدور او التسلسل الثاني مركب من نتيجة هذا القياس في جملة وتقريره ان
 منسحق لوم يمكن ان يكون في تحصيل شي منه اما الدور او التسلسل في كل منهما حال ثالث مرتب
 في نتيجة هذا القياس في مقدمته فليتقن لوم يمكن المنطق بهما لزم في تحصيل شي منه على ما يلزم في
 تحصيل شي منه على ما كان تحصيله حالا والراجح قياسا استثنائي في نتيجة هذا القياس في مقدمته استثنائي
 هكذا لوم يمكن المنطق بهما كان تحصيله حال كونه ليس في لزم بل في المقدم ويبدو من سببها
 فثبت كونه بينهما وبين المنطق **قوله** لانهم لزوم الدور او التسلسل ظاهره ورواها في المنطق
 مع انه حكم في الشريعة بين المقدم والنتيجة عند باب العقول فالوجه منع الملازمة بينهما فافهم **قوله**
 بعد تسليم كونه المنطق اي بعد تقدير كونه منطق كذا كسب **قوله** والتقدير ان استثنائي لزم الا
 بالمنطق فكل فنية لها دخل في الاكتساب فهي من المنطق واعلم ان المنطق مجموع لوم يمكن وكونه يحصل
 المبادر المناسبة وكونه صحتها وانما يكون في هذا قانونا غير دور ولا مبرهن بينهما ولا يثبت
 ان تحصيل المبادر المناسبة وتحصيلها يحتاج الى افا في يعرف به صحتها ولا بد ان يكون هذا في
 غير الاول برهنا لانه يجوز ان يكون في مرتبة في المراتب المناسبة ضرورية وترتيبها لهما
 الانما يجب ان يكون في راجح بهذا الفكر لوم في كسب في منسحق تحت قانون والراجح الثاني

منه كما ينبغي مفصلا فانهم قد اصابوا المقدمة الاولى وكمن لا يخلص من الاوهام المقدمة
ما يتوقف صحة الدليل عليه سواء كان شرط او شرطاً او بالعارضه وفي اشارة الى الاراد
في طرفي الشئ في الثلاثة وانما انما الترتيب بين الاسئلة هكذا وهو من جهة المبرورين من
ادعى المعارضه مقدمه على الحل قد ثبتت فسادها بالانزاع عليه في الاداب **قوله** لا يسئل الا
منه اسقدمه الثانية في مناقشة لا يمكن بسببها غاية محاب وهذا اللفظ انما يصح اذا كان في مناقشة
وقد مر منه ان السطره كافية في حق السطره اذ مجرد ذلك فحين ان يكون في ان يكون ان يكون
خلف السطره ما خفي ولكن يرد عليه الاستدراك وفيه ان مقتود الحشني ان يورد ذلك يرفع حتمه
المعارضه فيقرينه على المراد كما لو لم يكن المنطق كله بهيها كان كله كسبها فاذا كان المراد ذلك
يكفي ان يقال لان المقدمه لا يعضد بهيها وبعضه نظري يستفاد منه وبما ان المقدمات مستدركه
فما مثل ان لم لا يجوز ان المنوع كونه كله بهيها وكونه كله نظرياً فالمنوع امر ان في ادعاء حتى
يرد السطره فانما عارض لم يرد في الاول فانهم قد ذكرت بطرأه ذكر دور المعارض وادعى بطلانها
بطلانها مع انها مدله وهو لا يليق **قوله** وكيف يكون كسبها ودرج المعارض كسبه الكل بل
ابطالها فهو مستدرك ولكن ان يقال ان كلامه محذور الاستثناء في العلم وكذا في لزوم العلم
ما يلزم ان اذا كان كسبه بهيها او كان كسبه نظرياً وهو محذور ان يكون بعضه بهيها وبعضه لا فليس
فيكونه الشرطية في القياس الرابع منوعه فاقبل **قوله** ان السطره الثالثة اخضر السطره اذا تعدد كونه
اخص من غير منوعه اخضر فانهم قد عرّفوا اي مقيد للمقدمه المقدمه قريبين بطلانها انما هي
في نفسه فاذا ذكره السيد الشريف في بعض حشنياته **قوله** فلا يلزم ذكره سند ما ثبت في عدم المديته **قوله**
منه مقدمه ذلك مقدمه معلنه فانما لا ينسج ما ذكره مقام تعليل **قوله** فلا يلزم دور دور
تسلسل لا يخفى ان كلام المعارض ليس في لزومها بل في الاستثناء عن العلم فالتناسب ان يقول فلا يلزم
الاستثناء من الدور دور متساوي في العلم من لزوم كسبها ومن لزوم الدور وتسلسل انما
يتم اذا كان بهيها او نظرياً او بهيها وبعضه نظرياً في ان اسم او ردت في ثالث في قوله

فقد مر في سابق دور من بعضها
وجعل كلامه في حقته دليل المعارض في هذا
راية في الادب انما هي في حاشية الادب
في الادب انما هي في حاشية الادب

الدور

انحصار

الدور اظهر المقدمة لان ارباب الناطق قد يوردون النسخ والسند في مرة الدور له ذلك وقد
تدرج به حكام الدين في حشنياته فاذا ذكره للمعارضين لاداة البهتة بالجملة بل الحكم له انما في
هو الخطاب في هذا الطريق لقوة وترك الطريق الاول للضعف هذا اليراد على الصريح **قوله** ويقال
لانهم قد يردون الاكتاب قد سبق الوجود في النسخ من حشنيته قاله والتقدير ان انما قاله عليه منع
سبب **قوله** ومثبوت الاحتياج لا يدعون الاحتياج **قوله** في حاشية المطالع ليس الاحتياج
حاشية المطالع لا بالنظر لا بالقياس بل بالنظر في طريقه بالقياس في النظر فيه فانما البرهان الذي عليه الاحتياج
لا يفيد عموم في شئ منها بل يبين على نبوت في الجملة ان شئ في النظر في حركته في حركته في حركته
الناسبة وحركته لثبوتها وقد يكون كل منهما بهيها كما في الشكل الاول وعنده كما في الاشارة الى
قوله في اشارة الى ان في قوله كل الشكل الاول من حشنيته ان يقال ان في حشنيته في حشنيته في حشنيته
قوله وانما المراد بالاجزاء فان قلت من اين حصل هذه الاشارة قلت من قوله فانما التاج في فانه يدل
على ان الكلام في ان الشكل منته وسيد القية لا المفرد فالمراد بالجزء هو الجزء العبره وهو الشكل **قوله** ليندرج
فيها موضوع القوانين كالكلام الاول وهو مفرد يستفاد منه انما عارضه من الفن على خلاف ما مر
في التحقيق فموضوع الفن هو الموضوعات حيث انما هو موصولة الى المطلوب وليس كذلك فان المقيد يكون
الموضوع في المقدمة وان مقوده تصور اساد جاح المبادر من ان الصحيح وجود الموضوع معدود في الدور
قال الشيخ انه داخل في المبادر الصحيحه على ما قال السيد قدس سره في آخر حاشيته واعلم ان الظاهر في
فانه قد مر في دور من تصور موجبتين اي من ادراكها وصدقها وتصور الوجبة الكلية التي تحتها
جزم بهيها باستلزامها اياها اي جزم بعد تصور القياس بعد تصور النتيجة باستلزام الاول والثاني
ولو كان اللزوم بينا بالمعنى الاضطراري بقرينة النتيجة على الاستلزام فان قلت ان كلامه قد مر في
يدل عليه قطعا مع ان اللفظ الظاهر يدل على ان كلامه قد مر في بطريق الفن قلت لا كلام في دلالة
اللفظ عليه وان الكلام في كونه مراداً او هو ممنوع لان يجوز ان يكون مقتود قدس سره
نفي الاحتياج الى الغير والدليل لذلك قاله لا يحتاج الى ابيانه اصلاً وازاد قوله اصلاً في حاشيته

ان علم ان العالم متغير وكل متغير حادث واجبة في هذه الماتة المقدسة على هذه الهيئة المتغيرة
 ان لا يعلم ان العالم حادث وهذا الاستدلال جار في سائر الاشكال الا ان كانت اذ اجبرت مأخوذة
 مع ما يحتاج اليه من بيانها واصل الكلام عند الحكماء ان حصول علم النتيجة بطريق الاعداد في الملاء
 الذي يستند اليه حوادث في العالميند موجب عندهم عام الفرض يتوقف حصول الفرض
 منه على استبعاد خاص يستتبعه اي ذلك الفرض الاختلاف في الفرض انما يتوقف على اختلاف
 استعدادات القائل فالنظر بعد الفرض عدا اما ما والنتيجة يفرض عليه من ذلك
 وجوب لزوم ما فكلما في شرح المواقف قد سره في ان استلزام الشكل الاول والمطابق
 التزم التين باللفظ الاخص فظاهر كلامه في هذه الحاشية ليس بمراد فالحاشية مرد على النقط
 لا حاشية فامل **قوله** ويكون بقدرها الاولى تركه لانه يوجب اعتباره في تعريف الآخر هو
 فاما **قوله** لا وسط وهو يقارن بقوله لانه وهو المتفرق فلا في خصوصية حد لقسمين
 فظهر ان التزم في الشكل الاول من المعنى الاخص ايضا فلا يتفرق تلك الفروع المنهجة
 منه لانه تلك الفروع ظاهرة بنفسها بجهة جلية مع ان ينفذ الفعل يقتضي التكلف **قوله**
 في بيان القانون تذكر التعريف المذكور في تعريف القانون اعم من ان يكون من مبادر التنبيه
 وقد قل قد سره في آخر هذه القول فقلت اذا كانت هذه المباحث بدهية فذا حاجة
 الى توضيحها الاخر ما قال قد سره فامل فلما قال رحمه الله تعالى ولما كان التفتيش سببا في التعريف
 فلا في الاصل اشار الحاشية الى القرينة من كلام المصنف **قوله** حله امتداد الاول وبي قوله لو لم يكن المنطق
 بهيها الحاشية كسبها فامع مع كون المنطق نظرية بها وكونه كنه نظرية مستندا بحجوز كونه بنفسها
 وفي بعض الاخر نظرية وضع استلزام عدم كونه بهيها كونه كنه نظرية ويند يحصل كلامه كما في
 اشارة الى جواب الحاشية وذلك جواب الحاشية اسم مادة الاشكال بالكلية هو منع ما ذكرناه
 المتغير ويعد التعريف ان الكتاب لا يتم الا بالمنطق وقد منع هذا التعريف الحاشية في
 سابقا لم نغني ان الكتاب لا يتم الا بالمنطق وقال حينئذ يتم الجواب بمنع المقدمة الثانية للظن

حاشية
 لا بد من بيان
 ان العلم ان العالم متغير

ولا بد من التفتيش انما قد سره في هذا المقام وقلنا ذلك الطريق ايضا في فلاحه لا فان
 اخلاصا فلهذا من لزوم الدور والتسلسل في الحقيقة في جميع كلام السيد قد سره في حقيقة
 الامنع كمقدمة الثانية لطورية وقد مر الفرض قد سره وبيانهم لا بد من الخروج
 لا قواعد المنطق **قوله** لا بالقياس الى الناظر ولا بالقياس الى المنظور فيه فانه البرهان
 على الاحتمال لا يفيد العموم في شئ منها بل يدل على نبوة في احواله كما مر وانما بسط الكلام في لفهم
 للام **قوله** ومنع ما ذكر من التعريف بهذا التعريف مبنى المقدمة الثانية فالمعنى متلازمان **قوله** حتى - حاشية
 تختم مادة النبوة بالحكمة فاندفع توهم ان تعيين الطريقة في المناظرة ليس بلزم قال وبي
 المبدأ الطريق ثم اخذ من طرف المصباح في هذا الدفاب يوجب خلاف الواقع ويوجب المنطق لو كان
 كانه لا يجوز ان لا لا يلزم شئ في الدور والتسلسل وهذا الاعتدال لا يتم لانه لا بد من اعادة
 المص لا يعلق الشبهة لا يقال في مثل هذا المقام ان الاختيار صحيح لانه لا بد من تفتيش في رد على المص **قوله**
 بوجهين **قوله** ويكن اطراف ما اجاز الرضا في احدى جهات امتين بينا في كلامه فلا بد من التفتيش
 فافهم **قوله** وان فرضنا انما ما في انفسها مع قطع النظر عما يروى من انها امان حيث انها معارضة
 فدايم اصلا **قوله** بل يدل على ان لا يبدل حاشية في وجه المنطق كما يحتاج اليه في الكتاب فيقول المعارض
 ان لا يحتاج اليه في الكتاب والارواح في طائفة بها او نظرا وكل منهما بطل فاللزم كذلك فثبت المطلوب
 ويومد على اي عدم الاحتياج مدعي المعارض **قوله** تحرير الكلام اي الكلام القابل اذ قد وجد بهذا
 الاختصاص مع نقيضه فاذا كان الامر كذلك لا تكون القضية لزومية بل اتفاقية وهي رتبة في الدار
 قد يكون اعم من اللزوم فيوجد مع نقيض اللزوم لكن على توجيها خارج عدم تمام المعارضة فظاهر وعلى
 توجيه القائل في هذا لفظه في هذا المقام لان تمامية المعارضة في نفس الامر ليس بلزوم
 ان لا يكون بهيها وكسبها ولا يذهب حيث ان الاطراف تتغير مع التغير في ذلك التفتيش على
 نفس كونه بمعنى الوجود لا على البهية والكسبية لانفسها معا باطل بدهية فيكونا قيد من التفتيش
 ما مضت زيدا اكراما للتفتيش في ما مضت بكذا تاذا بابل امانه فانه لو حط القيد بعد التفتيش يكون

قيد ما في هذه الاشارة القيد ولا يتم في بعد ذلك كونه للمنفى فانس. **قوله** لا يمتنع
 اي لا يمتنع للمنفى ان يكون كذا جازا لا اثباتا ولا نفيا فلا يكون في مقابلة فلا يمتنع للمنفى
 في الاحتجاج اي لا يمتنع له ان يستدل بانتفاء اللازم على انتفاء اللازم وكونه القضية
 شرطية متصلة لزومه لا انتفاءية. اعني عدم الاحتجاج اليه فاذا اقبلت عدم الاحتجاج
 ثبت الاحتجاج فالدليل المذكور في مقام المعارضة يقوم على التقييد فهو ليس بصحيح وفيه
 انه الاراد على المعارضة لا يخرجها عن الصلابة **قوله** اذ علمنا بهذا التقدير اي على تقدير عدم الاحتجاج
 الا المنطق كسبته الحكم لا يستلزم شيئا من الدور والتسلسل له مني على ان الكتاب لا يتم
 الا بالمنطق وبهذا القول غير صحيح غير تقدير عدم الاحتجاج وبهذا هو فاذا لم يكن ذلك ربيحت
 بهذا الدليل الاحتجاج المنطق فالمراد على ما قيل في هذا الدليل غير صحيح لانه يقوم على التقييد **قوله**
 غير ممكن بشرط انه يمكن على تقدير الاحتجاج وقد عرفت انه الامر ليس كذلك **قوله** لانه خلاف الواقع
 كما ان بيان بطلان براهنه الحكم بانه خلاف الواقع فاذا كان الامر كذلك برز على الفصل ان هذا القول
 ليس نظريه بها ولا كسبا لانهما خلاف الواقع فنعوض بهما في بعضه نظري يكتب منه فاقول
 واذا ثبت هذا اي ثبت عدم انما بيان بطلان كونه الحكم كسبا ثبت ان الاحتجاج فرع
 لوجوده في الذهن فانه لا يجوز ان يقال ان المنطق على تقدير وجوده في الذهن اما بهي والظاهر
 فهو ليس بفرع لوجوده في الذهن بالفعل فانه لا يخلو ان يكون بطلان وجوده في الذهن على بطلان
 الاحتجاج اليه فظهر ان هذه المعارضة بشبهة يمكن بها في وجود المنطق اما الاحتجاج اليه فغيره فلا
 يتعلق المعارضة بها فلا يكون المعارضة في المقابلة فانصح كلام السيد السند في هذه المقالة
 في جواب طرف المعارض وهذا المنطق ليس لوجود الخارج قطعا واذا كان موجودا كان موجودا في الذهن
 واذا اقبل وجوده في الذهن بطل الاحتجاج اليه لانه لا يكون محتاجا اليه ففرعه وجوده اذ ثبت في هذه الفرع
 بغير التمسك له فقد توسل بابطال وجوده لا باطلان الاحتجاج اليه وقد عرفت ان احتجاج الكتب المتألفين
 على وجوده غاية في الجواب في الاجابة بسبب المزاحمة اليه لاجل فاقول **قوله** الامر مستحيل وهو متفق
 اذ وجوده

اذ وجوده في احدى وجهين يمكن وكذا ثبت وجوده في الذهن مستحيل لبطلان رزقه
 وهو كونه الحكم بهما وكسبا لانهما خلاف الواقع والتمسك بالذهن في وجوده في الخارج
 صفة مخصوصة شائعة عند رباب البحث والمناظرة اما استبعاد قصد المعارض كذا
 فلا يمتنع لانهما ضد اصلاح كلام المعارض ولو بوجه بعيد لانهما مقام للنوع فاقول **قوله**
 لانتم اي الدليل عين بيان الحاجة **قوله** ان هذا الكلام يدل على ان كلامنا في الاحتجاج
 استدل بالمنطق وحاصله انما ليست في المقابلة لانه معتبر بثبت الاحتجاج بالمنطق
 المنطق والمعارض ثبت انه لا يوقوف على التسليم في العقل مدعى المعارض لانهما متساويان
 مع انه اذ ثبت في شرط المعارضة لوجود الشرط فعمل بهذا لا يكون كلاما فاقول **قوله**
 التوجيه وان كان حاصرا كلامنا في الاحتجاج في هذه المعارضة فاسد لستلزامه انتفاء
 وهو عدم المقابلة يكون موافقا لقاعدة المناظرة فانهم **قوله** فانما يكون الاحتجاج
 مارة اليه يعني بنقل الدليل للمحلل يقوم على ثبوت الحاجة لا التسليم باني تصرف
 بغير مقابلة الدليل اليه اشارة بقوله وكان غير بريهي وفيه نظر لانه التوضيح للبداهة
 والنظرة ليس ان ثبت ذلك القام على عرض ذلك بعد بيان الحاجة وهو ظاهر
 واجب عنه بان هذا المنطق يعني ان هذا السند وهو جواز كونه خلاصة دليل للعلل
 يكاد باطل لانه المنطق لا يتلوه امير من الاول كونه بهما وما ذكرتم من خلاصة
 المنطق على هذا الاحتجاج لانه خلاصة مني على كونه في غير ما واما كونه في غير ما
 بطلان المعارضة مبنية على كونه بهما وبوجه فاقول **قوله** المنطق كسبي فاقول
 اليه اي كسبي الاحتجاج اليه في كتاب النظريات الحاجة لا المنطق عند التسليم
 على الحاجة لاحد المعارض **قوله** قد سبق منا الوجه عند قولنا في وجهها
 لانه لم يمتنع بان يمكن ان يكون كسبا في المنطق كسبي وهو ظاهر كلامنا
 قد سبق انما استشهد به في كتابنا في المنطق فاقول في معارضة عما اخبر به

وحصل العذر ان الشرح لا لفظ المص وقر العارضة على ما اقتضاه اللفظ ولم يعرف
 اللفظ غير الظاهر او العرف خلافا لاصلهم اعترض بانهم قد سرح ولم يثبت
 الشرح ايضا الى هذا الوجه الموافق لعمارة المص مع انه يندفع وجهه المعارضة على التقرير
 السابق لانه المشهور في المقام ايراد معارضة ومراعاة المقام ووجهه من مراعاة
 جانب معين فهذا الوجه صحيح بوجهه نعمه الا انه يخالف المقام ويؤثر في قاطعها
 بهذا الاعتبار فمثل قوله في اقامة دليلي وصفه المعلن لا وصف الدليل ما قولهم
 تناقضات قطرية في ظاهرها ونقض لادلة والحوار ان المعارضة غير العارضة لا
 يلزم في الاجتماع والاشتقاق اتحاد المعنى ثم قال ابو الفتح ان المعارضة مع الدلول باقامة
 الدليل من جهة اخرى وبذلك كانت المعارضة في المنع فمثل قوله عارضه في
 ولا يجب ان يقع دليل المعارض على عين النفيض لانه تمام على اخر منه يصح ايضا وكذا
 على السادر **قوله** تسليم السائل المقدمات يعني في الظاهر والافتقار الى دليل للردوم تسليم
 المدعى اللزم كالايجاز **قوله** ما ذكره في المقابلة يعني ان المقابلة المذكورة ليست بمعارضة
 في الاصطلاح **قوله** بل معناه في الغور واستعمال المعارضة في الغور مجازا كما استعمل اللفظ
 التسمية الصلة في الدعاء في علم الفقه فانه مجاز ويمكن ان يقال ان منع الدلول باقامة الدليل
 هو خلاف ما قام عليه حكم الدليل حجة الاكبر واما المقابلة على سبيل الجائز فمعرفة اسمي
 ركي وانما اخاره الشرح لانه عرضة الرد على السارح ان كلامك ليس بمقابلة فمثل
الشرح لايجوز للمعارضة لانه لو دلل العلة ومدلول دليل المعارض ليس بمقابلة
 والتناهي شرط المعارضة فمثل **قوله** كنهيد العذر له وفيه لفظ لا في الظاهر من لفظ الشرح
 في قوله في قوله في الشرح ان الايراد على الشرح في حجة مقدم فرد قد سرح وجه
 جواب الحق فثبت لا يرد على قوله لانه في مرادهم ليسوا بما في من ورد والواحد ليس
 كالطرح جواز الفطنة والتبينة على مبنى الايراد وهو التبادر **قوله** وفيه لفظ لا في الظاهر
 والتبينة

وفيه لفظ لا في الظاهر
 والتبينة على مبنى الايراد
 وهو التبادر

والتبينة في حيث نفهمها في الاصل عند مورسنا جرح وسبغ في تصور ما صدق
 عليه موضوعه أي موضوع الفن وينبغي ايراد التصورية وما كان من مقدمة لوجه بعد
 التصديق بموضوعية الموضوع واما التصديق بوجود الموضوع في افراد العلوم فالعلم المتعلق با
 الموضوع بله جازم **قوله** فلا وجه لتعريف مطلق الموضوع اذ الوجه الذي اراد في الشرح هو تعريف
 الخاص وهو مبنى على امرين كل منهما مضافا في معنى لصحت ترتيب ما في قديم ما ذكره اللاحق
 في **قوله** واجب في ذلك محضه بغير الدليل تعيين المراد بالخاص العام وبغير المفهوم لانه
 صدق **قوله** في هذا الجواب وحاصله ان التبادر وبه يتبين ودعوى توقف لا يتم الا في نفس
 براد **قوله** في هذا الجواب محضه ان موضوعه يكون عنوانا لكونه او عنوانا لموضوعه في التصديق لمص
 وبه يتبين موضوعية الموضوع لا بد من حضوره وبه يتوقف على قدر مطلق الموضوع توقف تفيد
 على المطلق وبه يتبين **قوله** اي حاصل ما ذكرنا في الاعتراض ورد الجواب ما بعد الحق وبه يتبين
 لانه ابتداء حاصل الجواب الحق ومحضه يحصل في الاعتراض لا يبرر لانه لا يبرر لو كان مقصودا
 به التصديق في موضوع الفن وليس بامركه كذا لانه مقصود به هو التصديق بموضوعية الموضوع في موضوع
 للنطق لكونه عنوانا لا بد من حضوره فتوقف على تصور مطلق الموضوع توقف مقصود حلق
 اما بياض حاصل الاعتراض وبياض خاص لانه وان امكن استفادة لكنه ليس بمقصود كما يشهد عليه الجواب
 في النص وبه يتبين الحكم ان ريد القضية لانه موضوع جازم في الفقه المصداق لمعناه قضيا
 الاولى موضوع استحقاق المعلومات التصورية والتبينة في حيث نفهمها في الاصل والتبينة على حكم
 القضية وبها المعلومات المذكورة من حيثية المذكورة موضوع المطلق ولا يخفى ان الاولى تستلزم الثانية
 فالاولى ليست بمقدمة الثانية منها ولا دليل على ذلك قولهم ان المطلق التصديق بموضوعية الموضوع في مقدمته
 وفيه منع والسند عبارة السيد قدس سره لانه المستفاد منها مساواة الامر من فائمه على ما يتبادر من عبارة
 القوم وبه يتبين مقصود القوم في مقابلة تصور مفهوم موضوع استحقاق موضوع وليس بامركه فان عارض
 الشرح الجواب على كلمة الكبر مع كونه المقصود به التصديق بموضوعية الموضوع وادع على تقرير سار

في بيان سبب تقدم تصور مفهوم مطلق الموضوع على تصور مفهوم موضوع للنطق وان كان تصور
موضوع للنطق لازما كونه طرف القضية **قوله** وان المذكور في معرض الجواب يكون جوابا للاعتراض
المذكور في كلامه اي ليس المذكور جوابا للاعتراض في كلام الشارح البخاري بل يتغير في سبب تقدم
تعريف مطلق الموضوع في كلامه قد سري بهم خلاف الواقع فهذا البرهان على السيد في خبر البخاري **قوله**
ثم لو كان المذكور اعتراضا على المطلوب لكان تعريف مطلق الموضوع اول الالوكا في مقصود الشارح البخاري في اليراد
على تقديم تعريف مطلق الموضوع على تعريف موضوع للنطق مع انه اراده ليس على الذي لا على الديل
بمعنى مقدمته منه لا يمكن جعل التفسير الصواب جوابا للايراد المذكور لانه ذكر التفسير الصواب جواب
في الحقيقة وانما هو رد على أسلوب الجواب فيكون لنا ان نقول ان السيد قد سري به في نظر المعرفه على
أسلوب الجواب لكن الاعتراض ليس على الذي بل على الذي لا يلزم من رد الديل رد الذي لا يلزم من رد
بدليله وبهذا **قال قدس سره** ان القضية تصور الموضوع لا المقيد بوجه الموضوع مع انه المقصود في
انعام كما يدل عليه كلامه **قال** السيد قد سري به في ذلك اعتراضا على الشارح او على التبادر ولا كما ان
مستلاد رد المعنى على من توقف معرفة الخاص على معرفة العام **قال** السيد قد سري به واجيب في ذلك
في كلام الشارح بان مراد بانها في المقيد العام لا في المقيد الخاص فالوقف ثابت لا يمكن منه **قال**
قد سري به ورد في الجواب حاصل الرد ان المقيد ليس المقصود بوجه المقيد فالمنع لم يندفع بعد **قال**
قد سري به بل الحق في قوله ان المقصود به المقيد بوجه الموضوع ولكن عنوان موضوع اطلاق كونه
طرف القضية يتوقف بقدره على تصور مفهوم مطلق الموضوع توقف تصور المقيد على تصور المطلق وهذا
توضيح كلام السيد قد سري به في كلام الشارح في وجهه والمنع الوارد مندفع وهذا ترتيب كلام السيد قد سري به
السيد في كلامه على ان ما ذكره في الاعتراض المذكور بقوله قد سري به اعتراض عليه والجواب المذكور
بقوله واجيب في ذلك **قوله** موجود في كلام الشارح في وجوده في بعض النسخ ما قد ذكره في الاخذ
في الالوكا ثم يبين استراره على ما ذكر قد سري به في التبادر بوجه المقصود لتصور موضوع للنطق
اجبا في مقدمه الشروع في الاعتراض بردها في تفسيره كونه المقصود به المقيد بوجه الموضوع
فان

فان الشارح ادعى غماز في تصور الخاص سبق تصور العام وانما في البخاري قد مضى
واستند في ذلك بالاشارة والمأثري على ما يظهر من كلامه في هذه الحاشية **قوله** في معرض
الجواب وبعبارة الاصل ثم استعمل المقام **قوله** ليس جوابا لاعتراضنا اذا
كان كلامه قد سري به في كلام الشارح البخاري كيف برده على كلام السيد قد سري به في خبر
الشارح البخاري وبهذا يجب ان لا يثبت جعلها خبير على طريق التوكيد وفي نظر هذا
مبنى على ان يكون الكلام في الماصدق لا في المقيد والمطلق **قوله** فالجواب في التفسير لا في الشارح
لان قول الشارح والعلم بالخاص سبق بالعلم بالعام لا يصح على اطلاقه كالاشارة الخاصة بالنسبة
لان الشارح العام **قوله** والشعر انه حمل موضوعه على مطلق وفيه نظر لان كلام البخاري في المقيد لا في المقيد
جونا في الاعتراض على كونه كبر لا على تعريف مطلق موضوع على ما يدل عليه في كلام الشارح **قوله**
انما في المقدمة المذكورة في موضوع الكبر من مضمونه يدور عليه الناقصة بانها جوه المقدم وبعبارة كيف
بمعنى والجواب عنها ان الشارح في نظر المعنى وبمعنى القضية المقدمة في ذاتها مع ان الشارح قد سري به
في التفسير صوابا ان لا يكون قد سري به في الوارد على معنى المذكور صوابا ان الجواب في التفسير ما ذكره البخاري
كونه سالما في المعنى المذكور فانه يدعي توقف المقيد على المطلق وبعبارة لا يقبل المعنى اصلا وبهذا في كلام
الشارح ان تصور مفهوم موضوع للنطق يتوقف على تصور مطلق الموضوع وبعبارة المذكور في كلام السيد
قد سري به في رده عليه ان تصور موضوع مفهوم موضوع للنطق ليس بمقدمة الشروع بل المقيد
بوضوحية الموضوع سبق مقدمه الشروع كما ذكر في الجواب الحق وبهذا يورد في كلام السيد قد سري به
فالتفسير الصواب المذكور في كلام البخاري رد وقد سري به في الجواب في خبر الشارح البخاري
وبهذا الكلام مهم اي ان الشارح البخاري حاصل ان تصور مفهوم موضوع للنطق ليس بمقدمه اصلي
بل كونه طرف القضية المقصودة التي هي مقدمة الشروع صار مقصودا في المقام في كلام الشارح
مع الجواب الحق فالتفسير المذكور في كلام السيد قد سري به لا يرد على البخاري بل كلام الشارح بخلاف كلام البخاري
فانه ممنوع كما مر **قوله** وكان قد سري به انما ذهب الى بعض ما ذهب اليه وهو البناء على التبادر في تقليد

وانه في تلك المنة انتهى والواجب ان ما جعل الامر من الاله الوصول الى المناسبات للقيام لان سبب الحق
 معلوم وهو الذات المقابل للوجه والخارج كما لا يخفى **قوله** وانه كان عاملا ولا يخفى عليك ان العموم
 لا يقتضي للساواة والرتبة **قوله** الا انه منحصر جوارحه في الخاص فهو موم وانه اراد ان ينظم
 برحمانه في خاص فهو مسلم وهو جدير بالفهم **قوله** معين برحمانه لا ينبغي جوارحه الاحتمال الاخر
 والحاصل انه ان كان مقصودا للشيء في الاحتمال الاخر فهو موم لان الاتحاد حاصل في الجانبين وانه
 كان مقصودا به التبرجح فلا اعتبار عليه لان رجوع الخير الاول لا الاقرب هو المتبادر فلا بد
 قد سره فمثل **قوله** اي كان متعلقا بجملة حمل الواسطة وهو المعبر في هذا المقام ولذلك حكم الله في
 بانه العيش بالمثل التجب مسامحة **قوله** لاجل ان ذاته متصف به ولا يخفى ان اتصاف الذات بالجملة لا
 مشترك بين العوارض الذاتية والعوارض الغريبة فلا يضل لانه يكون تقييد او اجابة الذات بالجملة
 لانه في العوض سببا مستقدا مختصا بها فالمراد بالاتصاف هو فرع ذلك الاستعداد الغير المختص
 منها دون جزء منها وقر عليه الاتصاف بواسطة جزء منها فانه الاستعداد مختص بجزء منها والاتصاف
 بواسطة الامر للامر والذات طالبة له كذا الامر الساو بواسطة استعمال الذات لانه كذا الامر
 على ما سبق فانه قلت ان المثال غير مطابق للواقع قلت ان الفرض كان وقيل ان المراد بالثبوت ان الامر
 الغير بطبيعي سببه وان الغاية تقتضي وجوده وهو من لواحق المادة فليكون في ذلك المثال
 مطابقا فانهم **قوله** لانه اصله الاصح هو بحسب المعنى الا انه ليس بمراد في المقام **قوله** او باعتبار
 ان حقيقة واحدة هي خارجة عن الوجود وبهذا الوجه على الاول باعتبار ان مقتضى الوضع خلاف اصل
 وان السان خارج فيه اقرينة واحدة دون الاول على ما تقدمت في محله فانا في تقديم الاحتمال الثاني على
 الاول كونه وحسنة اي على الاحتمال الثاني يكون احد التمثيلين يفهم منه انه على الاحتمال الاول كونه
 مسامحة فيه مع انه قد مر في حاشية المطالع وفي هذا الماشية انه ذكر المبدأ في الاصل مسامحة وقد
 صرح بانهم يقولون واذ كانت حقيقة فلا اي فلا يكون مسامحة فمثل **قوله** الحاشية الانفعالية بغير انما
 البغبي يطلق على الادراك المذكور ويطلق بغير تلك الهبة التابعة في الوجود لذلك الادراك كمثل
 بكل

بكل منهما كتابيه **قوله** واما اذا كانت حقيقة فيها فلا فيه نظر لان العرض الذي يبدو
 المحل هو الواسطة عند السيد قد سره فلا بد من المسامحة على كل واحد من الاحتمالين فانهم
قوله اوله ركن هو النفس فقط بهذا ما ذهب اليه المحققون من الحكماء حتى قال السيد قد سره
 قد اتفقوا على ان المذكر كالحليات وجويزات هو المخصوص النفس انتمى لفظة وقال غيرهم
 من الحكماء ان النفس لا يركن لجويزات وقد مرنا **قوله** هناك للمناقشات محال الاول ان
 تناقض كتابيه والثانية ان هذا المثال لا يتم على قول المحققين سماه مناقشة لضعفها **قوله**
 بل واسطة اي بلا واسطة في الاثبات والتقديم عازم ان الشارح ايجلي فيكون المشكلة براهينة
 فلا يكون في اجراء النفس لانها نيرة او براهينة خفية **قوله** ومن شاء الاستثناء اي الاستثناء انما
 نشأت من عدم الفرق بين الواسطة في التقديم وفي القضية بالمقارنة بقولهم لانه اي
 المتغير مثلا بين الواسطة في الثبوت وهو اعم من الواسطة والعروض على ما سبق في الاستثناء
 الواسطة في الثبوت اي العروض بحيث يكون الاتصاف واحدا لا متعدد ابان يكون الواسطة
 متصفة حقيقة بالاتصاف في الواسطة فيجوز فالمسألة بهذه الواسطة وهو **قوله** الواسطة
 في الثبوت في نفس الامر وهي اعم من الواسطة في العروض مطلقا فانه الثابت في الثانية بين
 حقيقة ولله الواسطة بخاراك كوكبة الثابتة للسفينة حقيقة ولله الواسطة بخاراك كوكبة الثابتة
 الاولى لا يانم الثبوت للواسطة فالبدء فانه اللون يثبت للسطح وهو في الواسطة ولا يثبت
 للبدء وهو **قوله** يقتضي انتفاء الاحتياج الى الواسطة في الثبوت اي العروض كما مر **قوله**
 وفي الواسطة في العلم فلا ينافي اعتبار انتفاء الواسطة كونه المسئلة نظرية وهو **قوله** فانه قلت
 كلامه قد سره يحصل السؤال انه يريد عليه قد سره كلامك فاحد الكتابين فاسد لانه يقضي التناقض لكل
 كلام كذلك فهو فاسد فكل كلامك فاسد وحصل الجواب منع الضرر والسند ان يجوز ذكر المطلق مرادة
 المقيّد والقديم في كلام قد سره في حاشية المطالع اذ الاصل في الكلام هو التباين **قوله** يشهد بذلك
 وهو منقول عن حاشية امثلية وبهذا الشارة لا يفرق بين الاظهر من ذكرنا في كلام قد سره في حاشية

قد جاسها

في حاشية المطالع فانه مقام دفع المناقشات بين كلاميه قدس سره ومقام السيد قدس سره تعيين
 مراد القوم ولفظ الواسطة في الثبوت منقول عن القوم على نفي الواسطة في الثبوت في
 ضمن الواسطة في العود من نحو ما جاء في حياة فاراد في الاشياء فكانه قال ما جاء اناء وهذا هو
 البقية لا يوافق قاعدة البلية والاصل في الاظهر ان يقال ان من باب ذكر المطلق والارادة المقيدة
 فيكون مجازا والقرينة ظاهرة **قوله** تخالف بحسب الشا حركتي قرينة ظاهرة على كل احد لان
 اشتراط انتفاء الواسطة في الثبوت على اطلاق لا يكاد يصح ضرورة احتياج كل ممكن الى العلة
 وسيد **قوله** وهي انما يكون محمولات على حمل الواسطة فالعقل بها ماسحة كما مر **قوله** وحيث اي حين
 اريد بها المتحرك بالارادة والمتحرك بالارادة ذاتي لانه جزء الاشياء لانه جزء في ذاته
 ذاتيا لا عرضيا لا يكون من المعارض فضلا عما يكون عرضيا ذاتيا فلا يصح العقل الاعلى طريق
 الفرض وسيد **قوله** والجواب ان التمسك بالارادة هو ما كان بالفعل في غير الفرض
 وفيه نظر لان الحركة الانسية سواء كانت في القوة او في الفعل عرضي خارج عن الجوهر فاقبلت
 في الثاني ان السمع المتحرك بالارادة فعل للجوهر على ما في الواقع وغيره من جهة الحقيقة
 لا يكون لها فعلية في مرتبة واحدة فاما مقام الفصل للجوهر في الفصل في الحقيقة فأمثل
قدس سره انهم جعلوا اللاحق بواسطة الجواهر اللاحقة في الاعراض الزائدة التي تحت عنوان العلوم
 كاشان والمتحرك بالارادة فانها لا احتياج للاشياء بواسطة الجواهر وهو الجواهر اللاحقة فانها انما عرض
 الغيبة عند التقديرين وفي الاعراض الزائدة عند التأخير وليس هذا النزاع لفظيا بل على تقدير العرض
 اللاحق هو نزاع معنوي طال ان قيل تحت عنوان العلوم المدونة في الواقع او انه يلزم ان تحت
 عنه فيها وفي العلم ان نزاع معنوي يلزم ان يقع معركة للاراء على ما قال بعض الفقهاء فوقع
 البحث عنها محل النزاع او لينة البحث عنها محل النزاع وقال بعضهم ان وقوع البحث عن ما سلم
 في العلم في نفسه وانما في العلم غير واقع وغير ملحوظ وانقضاء مقتضى
 ان في غير كونه الا انه ملحوظ وقول الحق في ملاحظة وجوده في هذا وقيل ان قوله لا تحت
 عنها

فتاوى السيد

معناه في العاوم بدلالة الاله المتنازع فيه لا كونها احوالا ذاتية بل مستند بالاله
 الذات ولخصاصها بقوته انتهى كاشان حاشية المطالع واما اللاحق بواسطة الجواهر اللاحقة
 قد يقيد بما يخصه بالموضوع فلا بعد عنه من احواله الذاتية كمال البعد انتهى فالتصريح ان
 النزاع في انهما في الاعراض الذاتية او في الاعراض الغريبة يدل على ذلك قوله انما لكل منكم
 استبعادا مخصوصا به وبسبب ذلك الاستبعاد يكون الشيء طالبا للعرض الاله المطلوب
 مثلا اذا كان الاشياء موضوعا في كاشان الاعراض الجواهر اذا كان موضوعا في غيره فذلك
 احواله الغريبة للاشياء في محل النزاع على هذا هو الشق الثاني في كلام المرقن فقل قول القائل
 يكون محل النزاع هو الشق الاول وعلى قول البعض يكون وقوع البحث مسلما ويكون محل
 النزاع في تحقق الحقيقة وعدمه في النزاع يتصور على وجهه ثالثة فاشية في تبيين علم
 ذكر في كتب الفن والالو في **قوله** قدس سره وليست بصحيفة قيل ولعل التائيد بتاويل
 مستند والانا في حرج ليس ارجح من ان يصحح انتهى فيم انه سهل ولا خير راجع الى الطريقة
 المذكورة لا الا جعل فلما جازت الى التاويل وسيد **قوله** لانه في استبعادا مخصوصا به
 اي بذلك الشيء **قوله** انما في الحقيقة أي بذلك الشيء لا عامته شاملة له وبغيره وفي العلوم
 ان الاعراض اللاحقة بواسطة الجواهر اللاحقة بسبب استبعادا مخصوصا بذلك جزء اللاحق يكون
 شاملة للاشياء والفرس مثلا فلا يكون انما راسلوبة للاشياء والمجرب عنه في العلم هو الانوار
 المطلوبة اذا استبعد في موضوعه فلا يكون انما راسلوبة للاشياء والمجرب عنه في العلم هو الانوار
 اللاحقة في العلم ليس هو الاشياء وحيث ان الحكم للجواهر فلا تحت عنه في العلم هو الانوار
 ان دون العلم على ما في حاشية المطالع **قوله** ذلك الاستبعاد مخصوص به أي بالاراء فظهر
 ان العرض الملحوظ على الاشياء من الماشي بواسطة الجواهر ليس من ذاتي الاشياء وكذلك العرض
 الملحوظ على الجواهر مثلا بواسطة الاشياء بالخصص نحو الشا حركتي يكون عرضا ذاتيا للجواهر
 بل يكون عرضا ذاتيا للاشياء لانه استبعادا انحصاريا بسبب الحق الفاعل للجواهر في شخص

يستعمل الذات الخارج وبواسطة الخارج يستعمل الخارج متلازمات الانشاء يستعمل الذات
لا التبع وبواسطة التبع يستعمل الفاعل فالخارج كل عرض ذاتي مسبوق بالاستعداد
خصه بموضوع الفن هذا هو خلاصة الكلام في هذا المقام وبالله التوفيق **قال المصنف** عن غرضه
التي هي قيد بقوله **الذات** للاستدلال على الاعراض الغريبة ولم يقل عن اعراض الذاتية بدل قوله عن غرضه
التي **الذات** ان احضر وانسب بالمتن لا يوضح لان الحق لكونه مفصلا او متوحد في الوجود وكونه مجزئا
ينبغي ان يحتمل الكلام في هذا المقام **قول شارح** فلهذا قال عن غرضه يعني اخبارنا بهذا القول لخصه
ان يستعمل لا خصه بغيره لا اعراض الغريبة الا يخرج في قوله عن الاعراض الذاتية وانما الذي قوله فلهذا
يقضي الحق الاول المعنى والاولى لشارة هو دون الحق الثاني فقوله قائمة بها بيان كيفية الاشياء
ما عليه الحق الثاني فظهر وهو التوضيح فعدا علمنا في لشارة في الحقيقة والا فانه مبرها فكانه قيل
كيف تحصل لشارة بهذا القول الى الاعراض الذاتية قيل في جوابه لان هذا القول هو هذا لان الاعراض
جنسها وقوله **الذات** في نفسه لا في منزلة الاعراض الذاتية وبهذا **قوله** لها ترتيب الذات ونسبة تامة بها
فانما بسبب الاستعدادات الثلاثة المحققة بذات الموضوع وبهذه الاستعدادات ليست بتحقيقة في الاعراض
الغريبة لانها محققة في غير الموضوع وبهذا الكلام علمنا مذهب المتأخرين لان الاستعداد الحاصل بتوسط
جزء الاصل محقق في الموضوع الا انه غير محقق به في الموضوع فانه محقق في غيره مثل الانشاء اذا حصل
موضوع في الجملة اذا حصل موضوع اعلم منه فانه الاستعداد بسبب الانشاء محقق في غيره مثل الفرس
وبعد ذلك كما في غيره **قوله** مخصوص بها أي بالذات طالب لها صفة الاستعداد والطب في الحقيقة
صفة الذات والاستعداد شرط الطلب وبها انما زلت الاعراض الغريبة عن الاعراض السماة بالاعراض
الذاتية في حيث يقع البحث منها أي في حيث يقع الموضوع في محل والنسبة في حيث يكون الحكم له واما
الموضوع والحكم عليه **واعلم** ان المتأخرين حصروا خمسة اقسام وبعضها لا فاضل زاد قسمها بها
راى عدة في الاعراض الغريبة اولى وبها يكون بواسطة امرين كالحوارة للجسم للسفن بالنار
او شفاء السم والعذاب ما ذكره على ما في شرحه **قوله** محقق من به أي بالابيض ولو كان ذلك
الاستعداد

[illegible]

فن ادعى احد الاحتمالات الثلاثة فهو مطالب بالبيان قد مر كل فاهم **قوله** لا رواج للبحث بقوله
ان البحث واقع لا شك فيه وقوله قد مر في حاشية المطابع لسر القاصد بتوسط هذه الالام
حوضا ذاتيا بحيث عرفت العلم كجمل الوجوه الاولية ليس عرضا ذاتيا بل ذاتا للبحث
عنه الثالث انه لا يليق للبحث عنه والرجاء اليقين مخطوط وما ذكره قد مر في الوهابين الاول
مداره الاستعداد الثالث مداره لزوم الاختلاط غير علمه من الاحتمالات فاقول **قوله** ان الراب
وهو البحث على الوجه المذكور وهذا لا يقتضي الاحتراز عن الاعراض الغريبة ولا غيرهما الاول
تقييد الاعراض بالذاتية والثالث ايرادها بما لم يصرح به في الطريق الثالث لئلا يمتنع التوضيح كما
مر فان رايه لا يقتضي الا التقييد وترك هذا والعدل عنه يقتضي نكته افرى في الابيضاض و
تفصيل الاعراض الذاتية واسباب استنادها **قوله** على تبعية القول المذكور وقد عرفت
انها المشار اليه لا يبعد لان يكون على ذلك القول السلوك الى الطريق المذكور اذ لنا في الطريق
وهو لا يقتضي واحدا بعينه كما مر **قوله** والعلة القريبة هي الاشارة والاقامة يعني ان العلة
القريبة مركبة منهما اذ الاشارة لا يقتضي القول المذكور لانه يحصل بقوله عن الاعراض الذاتية ولما
ضم اليها الاقامة يتم العلة **قوله** ليكون مانعا من دخول الاعراض المنسوبة الغريبة وحيد **قوله**
عنها وهو ان من القول المذكور كما مر وانما انقضى بخصوصه هو قصد الابيضاض فاعلم انه مركب من
المذكور والابيضاض فاقول **قوله** يقتضي تقييد العوارض بقوله التي هي في نظرنا لا يقتضي له
الاحتراز عن الاعراض الغريبة وهو ان من التقييد المذكور كما عرفت **قوله** ويتبين ما على الوجه
الاسباب ان ارادنا البحث على الوجه المذكور يقتضي ايراد هذا القول ثمة انه لا يقتضي الا
حتراز عن الغريبة كما عرفت وان ارادنا يقتضي الاتمام بشانها وهو لا يحصل الا بالاقامة
فالاقامة مقتضى البحث فهو ممنوع لانه يمكن ايراد الاعراض الذاتية ثم بيانها بما عرفت فاقول
المذكور لا يقتضي بيانها على الوجه المذكور فاقول **قوله** يقتضي القول الذي قصد الاقامة يقتضي
المذكور **قوله** بايراد علة لعلة اي بايضاض سبب كون البعيدة علة وقد عرفت ان تبعية

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

بالنبوت المتفادى، فثابت بعد ذلك الجنب الفجائية للتعليل الثالث انه حاله الجنب رحت
المنطقى عن احوال الجنب حال كونه موصلا قراءا احتمالا بعيدا المنفعة تفككت الضمير قوله يتقن
تعين الثالثة لقوله الضمير الاول راجع الى الاعراض الذاتية المذكورة فبعد التفكير مع ظهور
هذه القرينة عند قوله الشارح كيف يركبها، والراد ما يقع جوابا لسؤال كيف يركبها
الخاصة بتركيب الجنب الفصل من الهيئته شرطية اسمها التام عند البعد في شرطية وكونه عند
البعض لا فرق فقولهم ما لم يمتدحوا عند بعضهم وحيث اقص عند بعضهم وهذا مبنى على انه يكون
اشاغل في حاضره لا مقدما على اقل بعضهم، يهبط الى الناطق جنس شامل للملائكة والحيوان
يخرجهم فليس كذلك ما نحن فيه لانه جنس لا تقسيم قائل قوله في مقام بيان ما يتوقف عليه الموصلا لا الضمير
ذو معنى الحقيقي ليس كما سب ودلست عند ذكره تبعا للحكي لا لعلام انما تعرف بل كما انها انما
قد تدرس بقوله يربنا احذرنا غم باب القضاء بانها الخصائص احكام الكلية فانه قد يكون
قياس فقولك زيد بوجده الـ وابو عبد الله بذا او غيره ولكن النتائج محصورة في شخصه مع ما ان
في الشهادته كلام قد ذكره في حاشية قوله في منطق قوله في وجوب علم منطقي وهذا راد مبنى على الفقد
في غاية ما فيها فانه زعم انه مراد به العلم فانه قيل: ذكر في المتن هنا ان في هذا لفظ استفادى وبيد
علم ما اشتهر في الحكم لا يجوز في احوال الجزئيات لتعدد الاحتمالية بها والتغير باولئك يستلزم
انها لم تتركب العقلية الطبيعية لانها لا تستعمل في العلوم فادوردا على العقلية الشخصية
في العلم فانما قوله في اتفاق الحق فاحفظ بينه شيئا فانه ما عطف عنه الكثير قوله يجوز في العلم
المصدق ما كانت متعلقا بالصدق والمصدق بالصدق فاما ليس متعلقا بالصدق واما بالصدق بوجوب
ملفظة او معقولة فليدرك تحت لعدم الاستدلال ومنه ان يكون حجة بالافعال بعد كذا في قوله الشر
اجيب لانه لا بد وان يتعلق به الحكم كونه قبيحة بالافعال بكونه المنفرد بعد كذا في قوله حقيقة
والجواب كلام النائم وليس العلم فانه لا العلم في الماء فالمتدبر والاراد في قوله في العلم بوجوب
استدلاله بسبب اللفظ وانما الفرق فرقة في العلوم لا في الحقيقة فانه في العلم بوجوب

كما مر في انها لا حقيقة لا مرسيا ويراها فنعرض بعضها فاقول **قوله** لما كانت تلك الاحوال عارضة لها
 لا بد من ان يكون تلك الاعراض اعضاءا ذاتية لكونها لاحقة برأسها امر اخر بل يكون
 اعراضا عينية وليس كذلك كما عرفت يعني انها اعراض ذاتية **قوله** بل الموضوع تلك المعلومات
 حقيقة بالحيثية المذكورة اعني مطلق الايصال والايصالات الخاصة بكون تلك الفاعل او كونه الايصال
 والاول هو الظاهر من لفظ ان ربح والثاني هو الظاهر من لفظ ان ربح يحصل الكلام ان يكون
 احد التام مركبا منها موصلا اليها من افعالها الايصال باثنية في جانب الموضوع كقولهم سلم السلم
 في الايصال لا لكنه عارض له لاجل نفسه **قوله** وكذا في الباء يعني ان الباء هي الزاوية الا ان الباء
 لاحقة لانه اي لاجل نفس مفهوم الحيوان وكونه ذاتيا لم يعتبر في جانب الموضوع والحاصل ان
 موضوع السائل قد اعتبر فيه اعتبارا في موضوعه في مطلق الايصال او في صحة الايصال و
 هو يستلزم اعتبارا بالشرائط العينية في باب موضوع المسئلة فكونه في تلك الاعراض في الموضوع
 لانه انما لاجل انفسها لا يخرجها ولا لامر سببها **قوله** وما لم يصلح للايصال المطلق الذي
 يوجب الموضوع والحق الايصال يحصل ان قوله في موضوعه في الايصال وفي صحة الايصال
 في جانب الموضوع والتركيب في الجنس القريب والفصل القريب معتبر في جانب الموضوع ايضا
 او بسبب الاحوال ولا واسطة في عرض الايصال لا لكنه في العلم في قوله في العلم في العلم في العلم
 المنطوق في قوله في بيان الحاجة الى انساب لا يتم الا بالمنطوق **قوله** وجعل حيثية للقييد
 وان كان مقيدا ووجه الافادة ان القيد يقيد في احوال العلوم على اطلاقها ليست بملحوظة بل
 الاحوال الملحوظة هي التي تدخل في الايصال لا لكونها في العلم المنزاهة عن غيرها في حصول الجاهل **قوله**
 اقية في معرفتها من ان القيد في العلم المنزاهة ان يثبت في احوال تلك العلوم محلها
 الايصال في الجاهل في فهم من ان الفرق في حصول الجاهل وهو اظهر من الاول كما ان في قوله في العلم
 محلي في حيثية فافادة ان في الموضوع في الجاهل وجه الظهور في البحث وحمل الجاهل على الموضوع
 محلي في الاستحالة فيعلم من ان سبب البحث هو حصول الجاهل في فهمه في حصول الجاهل **قوله** ويجوز
 ان يكون

ان يكون للمعرفة عرفت في تعريف المنطق فيه إشارة للاضعف بهذا الاحتمال مع انه صرح في افادة
 المطلوب لان خلاف المتبادر من عنوانه قد عرفت لانه يفيد قرب العهد لا تعلق له اي
 للمنطق عرض ببيان الذهن في الحقايق الفكرية الفكرية يترب عليه حصول المطلوب فالعرض
 في الفكر حصول المطلوب ومن حيث في المنطق صيانة الفكر المطلوب من البحث حصوله للمطلوب
قوله والاول كلمة قد الفيدة للتحقيق مع القرب ولا يخفى انها لم توجد التحقيق الا ان المتبادر
 في العنوان قرب العهد كما مر **قوله** ويجوز ان يكون المراد عرفت في الجاهل وبويرة في الحقيقة الا
 انه خلاف المتبادر من اللفظ وذلك اذ **قوله** لا الوضع كما هو المتبادر **قوله** بقية قوله وقد
 جرت العادة العادة هي الامر الحكي والما يور والتسمية بمعنى وضع الام لا لتكثيره في علم
 الاطلاق فاذا تكرر الاطلاق يحصل معنى عرفي فاطلاق القول على العرف جاء من العرف وهذا
 معنى قوله وضع عرفي ويمكن ان يقال انه يجوز ان يكون التسمية عارضا في العلم في العلم قد عرفت
 العادة في الاطلاقات باستعمال هذا اللفظ في معناه الاصطلاحي ولذا قال تامل ان
 اللفظ الاحتمال **قوله** والاول اظهر من العادة لانه المتبادر **قوله** والمقدمة استقرائية
 بقية الظن **قوله** لكن قد مر من ذهب الى الثاني في هذه الحاشية لان بيان اسهل وهذا وجه
 اختيار السبب قد مر من هذا القسم وفيه نظر لانه لا يلزم منه ان يكون مراد الثاني في ذلك جواز
 ان يكون مراد القسم الاول فاقول في قسم اقسام معرفته في معرفته في معرفته في معرفته
 بالمثل سواء كان جزئيا نحو الام كزبد العلم كالنور والتعريف اللفظي لانه في داخل في
 الركن والثاني ليس بتعريف يقصد به حصول صورة غير حاصلة في الذهن فاقول **قوله** وكلامه
 رحمه الله تعالى في شرحه المطالع في ان صاحب الوافد وشايعه قالوا ان التعريف سبب معرفة
 او منطوقه للمأذر لا امر اخر وعليه اشكال في انهما ان غير جامع لوجه التعريف بالخص
 والخاصة وحدها وكون التعريف بهما ان راقبنا هذا خارجا ناقضا كما قال ابن سينا لا يلتفت
 اليه واجيب بانها لا يكونان معرفتين الا بالقرينة العقلية لانه مفهومها اعني بانها مستقاة

بالفصل بيان

ومعنى المشتق من الشئ لا الشئ منه فهناك تركيب وكلاهما مردودا في آيات الاول فلا في القوم بخلاف
 غير كونه حاد الا ان يجوز ان يكون الناقص بالتركيب الداخل وانما اذا فلو علم ان الحجة التعريف
 بالمفرد في الشكقات ولحق ان التعريف بالمعاني المفردة جائز عقلا فيكون هناك حركة واحدة في الطلب
 الى البناء الذي هو معنى بسيط يستلزم الانتقال الى المطلوب من غير حاجة الى اقرينة ولكن ذلك لم
 ينضبط انضباط التعريف بالمعاني المركبة ولم يكن ايضا للضاحية وان خيار فيه مزيد من ذلك فلم
 يلتفت اليه وخوضا في التعريف كما هو معتبر منه وهذا تحقيق ما نقله ابن سينا ومنه من استعجب
 ان يكون تعريف الشئ لانه حصل امر ورتب امور اخرى انتهى وكذا قد مر من غير حاجة الى اقرينة
 يعلم امر اخر من جواز التعريف بالمفرد لم يعرف بالنظر بالترتيب وليس الامر كذلك كما عرفت **قوله**
 استعجب اربعة سبعا وفي الصالح استعجب عليه الامري صعب **قوله** وكلام قد مر في حاشية الكبر
 في قد مر ان الترتيب قد ساء في بناء اعتقاد علم ما يستحقه فصل التعريفات من ان يجوز
 التعريف بالمعاني المفردة لكنه قليل غير مندرج تحت الضبط وان كانا للضاحية في مخرجه في الجملة فلا يكون
 لم يلتفت الى خارج اليه ولم يفهم النظر ما يتناول ومن اراد ان يفهمه بما يشمله فله ذلك انتهى
 لفظ الشريف **قوله** غير جامع هذه وهذا عليه قد مر بما في الفاء وانفا **قوله** لم يذهب اليه الى
 ما ذهب اليه في شرح المطالع **قوله** يتبين الفساد الاول في علم الفساد وهذا الشرح متأخر عن
 شرح المطالع في بعد الموضوع والمحل كونها كذلك بانفاق العقل وكونه التمام والحق
 كذلك اختلاف في كفاية **قال** السيد قد مره والواصل البعيد لا المقور هو الهيكل المحسوس فلو ان العرض
 العام هو هذا اختلاف اما النوع فاستلزم ان يكون انما يقال ان يجوز ذكره في تعريف الشئ **قوله**
 في تعريفه وجه تقدم به من الوسائل القريب لا يتصور في مباحث الوسائل حرج لا
 التعريف مشترك جار في تقدم مباحث الهيئات في مباحث القضايا او هو ان النوع المقور
 مقدم على كل تعريف بخلاف العكس يمكن اما في بناء الكلام عدم الظهور وما ذكره الا ان ذكره ولا
 يثبت الظهور **قوله** علم مباحث الوصل البعيدا التعريف فيه انه يوافق في مباحث مخصوص وليس
 الامر

الامر كذلك لانها مذكورة في مباحث القضايا **قال** ان ارجح لانه الوصل لا المقور المقدرات
قال قد مره في حاشية المطالع اي الادراكات السابقة والواصل لا التعريف المقدمات والمقور
 او الادراكات السابقة الذي هو ترتيب التعريف مقدم عليه طبعا سواء كان جازما او شرطا انتهى لفظ الشريف
 وقال صاحب الموافقات النظر ترتيب العلوم انتهى فلا سببا لصفة العلوم او لا وبالذات في
 للعلوم بواسطة فلا مصادفة في كلامه رحمه الله تعالى فلهذا قد مره المقور اي الادراكات في اراؤه
 النوع وقوله في مباحثه ما ثبت ان له هذا النوع اعني المقدرات متشابهة لانها في كل علم
 المقدرات بالتقدم سرى باعتبار ان فردا بل باعتبار النوع فكانه قيل ان نوع المقور مقدم
 على كل تصديق وفائدة هذا الاعتبار انه لا يولد انما التصديق يتوقف على المقور الا في بعض
 النسبة بوجه ما والمقور بالوجه لا يتوقف على القول الشارح فلا يظهر وجه تقدم مباحث الوصل
 الى المقور على مباحث الوصل لا التصديق وان المقور السابق على التصديق في المقدرات لا يرد
 ايضا ان اللازم كذا تقدم المقدرات انك على التصديق لا تقدم مقدرات ملحقا
 وبما مطلوب لانها الاراد الفرد متقدمة على افراد المقدمات باعتبار نوعها فثبت تقدم
 النوع بغير ثبوت تقدم فراده في وصف النوع بالتقدم وبسبب الاراد الفرد بالتقدم باعتبار
 نوعه وبما مطلوب فظهر ان تعبير السيد قد مره النوع بالافراد اشارة لا ان تقدم الافراد
 بواسطة ان نوعها مقود لانه تقدم مباحث قول الشارح علم مباحث الحق موقوف عليه **قوله**
 المحسوس انما في النوعين بافرادهما في مقور فيه لانه اراد ان النوعين المذكورين من
 حيث انهما كذلك لا يتوقف بالتقدم والناظر في نوعه لانه يتوقف على الجاه او على الشئ
 ضروري لا يمكن منعه وان اراد ان تقدمها ليس يتوقف بمقتضى الذات بل هو وسيلة التقدم لا
 الافراد فهو مسلم لكنه بعيد عن الفهم فمثل **قوله** ولم ير ان المقور في ضمن كل فرد وهو
 ضروري الفساد لانه لو كان المقور مقدما في كل فرد من المقور للزم في كل مقور تصديق و
 ان يبين البطلان ولذا قال خلاف الواقع اما قوله في ضمن كل فرد منه اي من التصديق فيصير لا لكل

انما هو اننا نعلم اننا
على الاستدلال على

ابقاع النسبة وقول الشارح او ايقاع النسبة ايضا وقد مر ان الشارح ذكر حاله تصور الحكم به وهذا يؤيد ايضا
قوله والتقدير احدهما فيلزم اخذ خلاف الاصل لا يصار اليه بلا ضرورة فالاولى هو حمل على التمثيل كما مر
قوله والتقدير الحكم اي النسبة الحكمية التي هي اعلم من النسبة الالمانية **قوله** في الاصل قبلها بالترتيب
والتقدير قوله لم يشوع استعماله من صراحة حقيقة عرفت في النسبة الحكمية انما ملته بها وبيننا احدهما بعيد
مستغنى عنه بامر من الحمل على التمثيل ويؤيد هذا الاحتمال قول الشارح رحمه الله ان ايقاع تلك النسبة او
استعمالها لا يتبادر من ان الشارح اليه قد سبق صريحا فاشمل قوله والاو لم يتوجهات تلك **قوله**
مما نقل ذكره كرس في باب الحكم او الكتاب **قوله** وقد عرفت ما في من ان التحقيق ان النسبة الحكمية
هي النسبة القائمة بالجملة التي هي الوقوع في الوجبة والواجب وقوعه في النسبة يتعلق بهما الادراك الباذن ثم
يتعلق الحكم ووجهها مطابق ما كسر ومطابق بالنسبة ومن ظن انها واحدة في الوجبة والواجب في النسبة
نسبة تقديرية ثبوتية فقد اخطأ والرجوع الى ما يتبادر من قولنا الانشاء كاتب والاشياء ليس
بكاتيب متشابهة صدق على ما قلنا فلو هو في الدلالة على النسبة التقييدية بهذا الذي عرفناه في تحقيق
الحق بنات وقد مر من ان المتأخرين به عند الالة في ذلك من زجاج وما سبق في باب التمثيل
فذلك والساعلم بالمطابق **قوله** والاراد ايقاع النسبة واستعمالها وفيه ان في باب التمثيل كما هذا التماس التماس
لان في صدق بيان تقدم التصور على التصديق طبعا وهذا لا يقتضي التوفر في النسبة وليس التماس مقام تفصيل
اخراج الحقيقة على ان يكون في باب القضا يا وقد مر في بيان مذهب القدماء والمتأخرين في التصديق فلا حاجة
الى هذه التفصيات والتصور هو بيان تقدم التصور على التصديق بطبيعته في الوجبة الواحدة **قوله** قوله
انما هو الاذعان انما هو مذهب القدماء **قوله** او صدوره عنه فاعلم ان مذهب المتأخرين ومنه انما هو
ان النسبة هي التي هي نسبة التامة في ذاتها الحقيقية اليها وبينها الوقوع والوجود فانها هي التي هي
بما هو النسبة بسميها نسبة التامة وهي التي هي تعلق بها الحكم والتقدير بسميها بما كمالها النسبة
الحكمية التقييدية التي احدهما المتأخرون في وجوبه والواجب في الوجبة **قوله** بنات امر لا يمكن كماله
بوجوبه او صدوره عنه في استمدت الوجبة او صدوره اياه كما مر في استفساد الوجبة **قوله** او

استدراك

او استفاضة من اياته كما في المفصلة **الاجابة** **قوله** ولا يتعلق لاحد من القولين لان النسبة لا
العلم وبطلان القول ولا بانسبه ودر عنه لان النسبة لا تتعلق بالاحكام لان النسبة لا تتعلق بالاحكام
ولا بانسبه فاذ لم يكن لها نسبة اليه باحد الوجهين فلا معنى لانها متعلقة وقت كمالها بالاحكام
النسبة فكل من علم بها وبطلان **قوله** وهذا اوفق بعبارته مما ذكره في رسم وهو امتناع النسبة الحكمية في
الوقوع به في تصورنا وبيننا معنى بعد لان لو فرضنا فقدان التصور حتى المبادر العائنه فان النسبة الحكمية على ما
في الامكان والامتناع فلا يدخل للتصور اصلا في شئ منهما وهو لا يوجب من الالة خلاف للمبادر
لفظ الشارح ان النسبة نفسها متوقفة على التصور وتوقف نفس النسبة على التصور امر بطر ما ذكره في توجيه
فقد لفظ لان جعل قول النسبة او صدوره في ما هو قونا على التصور وكذا في القول والعقد ووجه كونه اللفظ
تدبر **قوله** لانه خلاف الواقع في توقف نفس النسبة الحكمية على تصور يا خلاف الواقع وقدم يا نسبة حكمية
حالاتها في الامكان والامتناع مع فقدان التصور بالجملة كما مر وهذا سبق لتوجيه السبق قد مر في توجيه
لا يثبت المطمئن لاثبات لاننا لو فرضنا ان النسبة الحكمية متوقفة على تصور يا لانه من توقف التصديق على التصور
انه يتوقف عليه النسبة الحكمية فرضنا وانما في ذلك لو توقف نفس التصديق على النسبة الحكمية انما نسبة في نفس الامر وهو
م لان نسبة الحكمية في حكم كافي بل يتوقف عليها كما في سادته فاعلم ان في قد مر في امتناع النسبة الحكمية في
الحكمية بكنة نسبة في رتبة وهذا المظهر في الاول ان النسبة الحكمية على الاحتمال او متوقفة على تصور يا وعلى
بدا الاختيار متوقفة على نفسه وان النسبة معلومة جزء التصديق ويزيد في نظر فادام التوقف على الخارج كماله في
على ان النسبة لا يرد على الداعي اصلا لان النسبة التامة هي النسبة دون ارجاع الاول لانه لو سلم توقف التصديق على
النسبة الحكمية يلزم انه في وجود تقدم التصور على التصديق طبعا فيكون المعنى التصديق يتوقف على هذه التصورات فكل من
المقصود من هذا فاشمل **قوله** لا امتناع نسبة الحكمية وهذا المظهر في ان النسبة متعلقة بالامتناع وقد مر
فالاولى هو التقديم عليه لانه في بيان سببي الالمانية النسبة النسبة ثم توجه في بعض النسخ وهذا لا يظهر قوله على ما مره بان يكون
صفة الجمعي مستولاه من هذا في اقله الثلثة **قوله** انما كذا لفظ الامور بمعنى ان من كذا يترتب الفاعل وهذا مبني
على ان يكون لفظ الثلثة من لوازمه في متن **قوله** فلم يذكر معه ما ذكرنا دامت ما غير يهين بوجهين وهو ما سبب لفظه

في بيان ان هذه التصورات الثلاثة متوقف عليها التصديق وهي مقدمة عليها علميا وبها يتوقف **قوله** ومعلوم
 ان الحكم لا بد له من تصور له كونه فعلا اختياريا وينتج عن السمة المعنوية وينتج عن كونها كونه بعيدا عن الحكم
 في حيث يتوقف على مستقبله وبذلك يظهر كما اشار اليه المحقق او بتفصيل وقد نشرناه في البحث اذا اعيد بكونه لبيان
 الاطلاق ان من غير ان يعتبر معه شيء سوى كونه متعلقا **قوله** اعني التوحيدين الوصول الى الجمهور المتصور والوصول الى
 الجمهور المتعدي وللعبارة مطلق الايضاح كما هو ظاهر في اللفظ او صحة الايضاح فيكونه المادة بالايضاح الذي
 يتضمنه هذا اللفظ مطابق الايضاح وصحة الايضاح وقد مر مفصلا كما عرفت **قوله** فالاشتغال بالالفاظ يتوحيش
 اشتغال المنطق بمباحث الالفاظ بالذات بل بالعرض اما ذكر مباحث الالفاظ في المقالة الاولى فلهذا الاتصال بين
 العامة والاشخاص **قوله** لا يوقف افادة العامة على تصور الزمنية لكن لا في حيث هو له في هذه الزمنية بل في حيث
 مطابقته لما في الخارج سواء كانت تلك العامة في المنطق او غيره والامور الخارجية التي يضاف اليها تلك الصور
 على اختلاف شهورها لا يكون باثنا في حوال اللفظ مطلقا والبحث المنطقي مخالف لبحث النور والوقت
 العرف والوقت الواردة في علم العامة والبيان وعلم البديع وعلم الاشفاق وغيرها والوقت الواردة او التي كتب
 الفقه فانه يخالف لاجتات الفقه العربية فانها مختلفة بلغة العرب وما ذكره في مباحث الالفاظ في كتب
 العربية من خلاف ذلك منها وخبر من ينسب بلغة العرب لقوله قد مر من ان كانا نحو ما يحمل على التمثيل كما دل عليه كلام
 المحقق فيقول حتى يرد حجة من حيثية كونه مستفيدا من ليس بواجب لانه لا حجة فيه لا يختص بغير
 دونه من ووجه مباحث الالفاظ المأخوذة على وجه العموم فانها من تلك النور المحترمة عنها فيستفاد من هذا
 البيان ان باب الالفاظ خارج عن الفقه فلا يكون مقصودا بالعلم بل فانهم **قوله** مع هذا يخدم قوله في
 علم الفقه عتقيا بل هو عاقل في الافادة واستفادة في حوت بين ارباب الحكمة الشرقية وبين الغربيين
 كما مر من سلك في منسوبة فانهم تجاوزوا في وجه ثوبه بالاشارة اما الكتابة في حوزة تفصيلها
 تدل بانه على الالفاظ لا على لغة وبعث **قوله** لم يعلق في ان متوقف منذ واصل مطلق متوقف حيث
 يستوقفه حتى لا يرد بعد عاقل **قوله** الاشتغال المنطقي متعلق بالسببية المذكورة في متوقف
 على سبب متوقف ووجه اشتغال المنطق بمباحث الالفاظ ان لم يتوقف مباحث المنطق امره بل الامور
 لاول

اولا في بيان ان هذه التصورات الثلاثة متوقف عليها التصديق وهي مقدمة عليها علميا وبها يتوقف **قوله** ومعلوم
 ان الحكم لا بد له من تصور له كونه فعلا اختياريا وينتج عن السمة المعنوية وينتج عن كونها كونه بعيدا عن الحكم
 في حيث يتوقف على مستقبله وبذلك يظهر كما اشار اليه المحقق او بتفصيل وقد نشرناه في البحث اذا اعيد بكونه لبيان
 الاطلاق ان من غير ان يعتبر معه شيء سوى كونه متعلقا **قوله** اعني التوحيدين الوصول الى الجمهور المتصور والوصول الى
 الجمهور المتعدي وللعبارة مطلق الايضاح كما هو ظاهر في اللفظ او صحة الايضاح فيكونه المادة بالايضاح الذي
 يتضمنه هذا اللفظ مطابق الايضاح وصحة الايضاح وقد مر مفصلا كما عرفت **قوله** فالاشتغال بالالفاظ يتوحيش
 اشتغال المنطق بمباحث الالفاظ بالذات بل بالعرض اما ذكر مباحث الالفاظ في المقالة الاولى فلهذا الاتصال بين
 العامة والاشخاص **قوله** لا يوقف افادة العامة على تصور الزمنية لكن لا في حيث هو له في هذه الزمنية بل في حيث
 مطابقته لما في الخارج سواء كانت تلك العامة في المنطق او غيره والامور الخارجية التي يضاف اليها تلك الصور
 على اختلاف شهورها لا يكون باثنا في حوال اللفظ مطلقا والبحث المنطقي مخالف لبحث النور والوقت
 العرف والوقت الواردة في علم العامة والبيان وعلم البديع وعلم الاشفاق وغيرها والوقت الواردة او التي كتب
 الفقه فانه يخالف لاجتات الفقه العربية فانها مختلفة بلغة العرب وما ذكره في مباحث الالفاظ في كتب
 العربية من خلاف ذلك منها وخبر من ينسب بلغة العرب لقوله قد مر من ان كانا نحو ما يحمل على التمثيل كما دل عليه كلام
 المحقق فيقول حتى يرد حجة من حيثية كونه مستفيدا من ليس بواجب لانه لا حجة فيه لا يختص بغير
 دونه من ووجه مباحث الالفاظ المأخوذة على وجه العموم فانها من تلك النور المحترمة عنها فيستفاد من هذا
 البيان ان باب الالفاظ خارج عن الفقه فلا يكون مقصودا بالعلم بل فانهم **قوله** مع هذا يخدم قوله في
 علم الفقه عتقيا بل هو عاقل في الافادة واستفادة في حوت بين ارباب الحكمة الشرقية وبين الغربيين
 كما مر من سلك في منسوبة فانهم تجاوزوا في وجه ثوبه بالاشارة اما الكتابة في حوزة تفصيلها
 تدل بانه على الالفاظ لا على لغة وبعث **قوله** لم يعلق في ان متوقف منذ واصل مطلق متوقف حيث
 يستوقفه حتى لا يرد بعد عاقل **قوله** الاشتغال المنطقي متعلق بالسببية المذكورة في متوقف
 على سبب متوقف ووجه اشتغال المنطق بمباحث الالفاظ ان لم يتوقف مباحث المنطق امره بل الامور
 لاول

نہایت پروردگار کریم

ويكون مشروطاً بأنه يكون له لزوم مقفود أو يكون له لزوم تابع غير مقفود ولزوم تصور امر غير
متناهية ثم حاشا إليه بقوله فلا يلزم من خوريج وفيه نظر لأن الاشتراط المذكور سبب من مضاف إلى الحق أن يكون
ظاهراً كلام علم السند الاخص فاشترط ويمكن رد كلامه بوجوه أو يرد بالمراد بالاستلزام عدم الاستلزام
لا متعلق الاستلزام فيكون المعنى قولهم قد خففت تحقق ودام عدم الاستلزام وقد صدق هذا السلب لما
يتحقق ويصدق بتحقيق انتفاء المطابقة عن الاستلزام **قوله** أي شيئاً ما لا يطبق عليه المعنى مالم يوضع بازائه
اللفظ والوضع بالفعل بالفتح أو اللفظ أو الاستقبال محضاً كونه ذلك الشيء معناه فإذا علم ذلك نقول
لا يلزم تصور امر غير متناهية بل هو الانتفاء لا امر لم يوضع له فالامح ولا يوضع له ولا الاستقبال
وضع بالفتح ولم يوضع بالفعل يوضع في الاستقبال ولا يوضع في الاستقبال أصلاً ولكن يمكن أن يوضع
في اللفظ **قوله** سلمنا للزوم المذكور مدلولاً ما في حالاً بأنه يوضع لللفظ بالفعل **قوله** أو الاستقبال
فلا يثبت انتفاء المطابقة عن الاستلزام بالفعل مع أنه المطلوب فإنهم قد اعموا أن يكون تصور
البتادير من الحق هو العموم لا الشكل لا دل عند لزوم التنبؤ والذوم بينهما لزوم بين المعنى ما خص
لأن المطابقة بحرمة المركبات أيضاً لأن العبرة بالدلالة اللفظية الوضعية لا بالمراد ما وضعه العين أو وضع
الأجزاء والشأن تحقيق المركبات علماً ما في حاشية **قوله** فالمراد بتصور للزوم واللازم هو المقصور المراد
للعلم والفرقة على ذلك أنهم قسموا الذوم لا غير البين وهو ما يحتاج إلى الوسط وهو ما يقارن قولنا لا لازم
وهو جارية التدقيق ثم التبادر من القسم الآخر وهو البين المنقسم إلى قسمين أيضاً فاشترط **قوله**
منهم البعض منشاء التوهم هو التبادر من الإطلاق ولما كان التبادر غير مراد غير بالتوهم إشارة إلى اللفظ
فما **قوله** واجاب عنه خلاصة جوابه أنه لا بد وأن يكون للتصور للزوم والمقصود اللازم في المعلومة التقوية
لا التقوية واللازم في هذا المقام وهذا نهايت غير ما تصديق يقين التصورات الثلاث فاللازم هو اللقن
وهو المقصور بالتصور **قوله** قال الشيخ ولم يحظر بياناً غير ما في غير تلك اللاحيات كما هو التبادر فإذا
كان الأمر كذلك فتصور تلك اللاحيات وحدها ولا يفي بالمال ما عداها في الأمور سواء كان مفهوم الغير أو ما صدق
عليه ذلك المفهوم فإذا خرجت تصوراتها عن تصور أمر أو تحققت المطابقة به واما الاستلزام وحصل اليقين

وذكرنا اننا اذا كانا في القبة
بنا في القبة في نفسه

يعني ما ذكره الشارع من انه سند قياس فتراني حذف صفوه لغوه وياوتن ان تقول ان جزءا من جزء
محدودة وان تقدم الشبهة الثانية محذوف والبرينة ظاهرة لان سوق الكلام ان مركب المعنى الاشتراقي يستلزم
تركيب المعنى المطابق فانه قال اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الاشتراقي فقد دل ذلك جزء اللفظ على ذلك
جزء من معنى الاشتراقي وانما دل ذلك جزء من معنى المطابق على جزء المعنى الاشتراقي فقد دل ذلك جزء المعنى المطابق
على جزء المعنى المطابق اي على ذلك جزء من المعنى المطابق دلالة على دلالة سابقة والتزم والمليزم ان يوجد الاشتراقي
يوجد المطابق ويوجد وانما دل ذلك على ذلك لان المعنى المطابق دل على ذلك لان المعنى المطابق دل على ذلك لان المعنى المطابق
آخر كلام قد مره **قوله** واعتبر من عليه وقصر من تغير القياس السابق انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا
مقدمة القياس الاستثنائي التام على كبر القياس السابق وانما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا
لا يوجد المطابق وانما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا
انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا
حل البحث بهذا العلم على ما مر به العلامة التفتازاني في شرح الشرح **قوله** لا يستلزم الاشتراقي انما هو قولنا انما هو قولنا
له لانه عطف المطابقة متعلق بالاستلزام بخلاف ان يكون له متعلق بقوله لا يجب وسند حاصله لا
يلزم من استلزام الاشتراقي المطابقة استلزام مركب المعنى الاشتراقي تركب المعنى المطابق فلو ان المعنى المطابق
يسمى مع تركيب المعنى الاشتراقي **قوله** ويحتمل ان يكون مجموع المطابقين خيلهم بثبوت المقدمة للمقدمة
اعني الكبير راويهم بطلان السند اعني قوله انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا
بانه الاول في قوة هذا اللفظ وانما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا
المنع واعلم ان التسليم وظيفة المانع وكانه اراد معناه اللغوي وبعبارة القول **قوله** بانه انما هو قولنا
اخره كانه قال قد مر من منعكم بهذا غير منفر ولا يتوقف المطلوب على صحة المطلوب تلك المقدمة فامثل
في احد جزئي اي جزئي اللفظ **قوله** على احد جزئي اي احد جزئي المعنى الاشتراقي **قوله** لم يكن مجموع مرولا
الشرائط بل تنبها او مطابقتها **قوله** لا يكون لا يخفى عليك ان المقصد معتبر عند التلا بالانفا عند
ارباب العقول **قوله** قد عرفت سابقا قال قد مر من منعكم بهذا غير منفر ولا يتوقف المطلوب على صحة المطلوب تلك المقدمة فامثل

يعني ما ذكره الشارع من انه سند قياس فتراني حذف صفوه لغوه وياوتن ان تقول ان جزءا من جزء
محدودة وان تقدم الشبهة الثانية محذوف والبرينة ظاهرة لان سوق الكلام ان مركب المعنى الاشتراقي يستلزم
تركيب المعنى المطابق فانه قال اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الاشتراقي فقد دل ذلك جزء اللفظ على ذلك
جزء من معنى الاشتراقي وانما دل ذلك جزء من معنى المطابق على جزء المعنى الاشتراقي فقد دل ذلك جزء المعنى المطابق
على جزء المعنى المطابق اي على ذلك جزء من المعنى المطابق دلالة على دلالة سابقة والتزم والمليزم ان يوجد الاشتراقي
يوجد المطابق ويوجد وانما دل ذلك على ذلك لان المعنى المطابق دل على ذلك لان المعنى المطابق دل على ذلك لان المعنى المطابق
آخر كلام قد مره **قوله** واعتبر من عليه وقصر من تغير القياس السابق انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا
مقدمة القياس الاستثنائي التام على كبر القياس السابق وانما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا
لا يوجد المطابق وانما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا
انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا
حل البحث بهذا العلم على ما مر به العلامة التفتازاني في شرح الشرح **قوله** لا يستلزم الاشتراقي انما هو قولنا انما هو قولنا
له لانه عطف المطابقة متعلق بالاستلزام بخلاف ان يكون له متعلق بقوله لا يجب وسند حاصله لا
يلزم من استلزام الاشتراقي المطابقة استلزام مركب المعنى الاشتراقي تركب المعنى المطابق فلو ان المعنى المطابق
يسمى مع تركيب المعنى الاشتراقي **قوله** ويحتمل ان يكون مجموع المطابقين خيلهم بثبوت المقدمة للمقدمة
اعني الكبير راويهم بطلان السند اعني قوله انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا
بانه الاول في قوة هذا اللفظ وانما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا انما هو قولنا
المنع واعلم ان التسليم وظيفة المانع وكانه اراد معناه اللغوي وبعبارة القول **قوله** بانه انما هو قولنا
اخره كانه قال قد مر من منعكم بهذا غير منفر ولا يتوقف المطلوب على صحة المطلوب تلك المقدمة فامثل
في احد جزئي اي جزئي اللفظ **قوله** على احد جزئي اي احد جزئي المعنى الاشتراقي **قوله** لم يكن مجموع مرولا
الشرائط بل تنبها او مطابقتها **قوله** لا يكون لا يخفى عليك ان المقصد معتبر عند التلا بالانفا عند
ارباب العقول **قوله** قد عرفت سابقا قال قد مر من منعكم بهذا غير منفر ولا يتوقف المطلوب على صحة المطلوب تلك المقدمة فامثل

يعني

التركيب اما القدر وحده او الدلالة وحدها او بهما معا انتهى والاولى الدلالة وحدها وذكرهم القدر ليس بل
الفهم كما مر. فحفظ عند ارجح الشارح وفيه نظر لانه نظر ان لا يوافق نظرهم بل هذا الفهم هو الوافي
نظر النجاة فالاعتبار بالوافي المقدم فتأمل. لا مطلقا بل هو كانه في قوله او قدرا ولا يذهب عنه
اعتبار الجزئية بعد الظاهر واعتبار القيد الخارج يحلف فلا مفر فالأيراد بعدم الفقرة قوله لانه هو المناسب للفهم
غير صحيح لانه حور بل لا دليل بل هو خلاف الظاهر من الفهم وابعده عن الفهم. لعدم استقلالها في الفهم
انما تحتاج الى طرفها الخارجين عنها وفيه نظر لانه بهذا لا يثبت قوله ولا مع غيره. كقوله في الفعل مثال
الاستقلال فانه مبني على التحقيق في ان النسبة الى فاعل ما معبته مفهوم الفعل فانه الفعل في قوله لو انما
فلا يتوقف على ذكر شيء وانما هو غير المستقل لانه المعبته مفهوم الفعل بالنسبة الى الفاعل المعين كما
هو المشهور وليس عدم المعين جزءا في الاول بل المعبته الماهية لا بشرط شيء فلا يرد انه يلزم ان لا يرد على
المعين نحو زيد ضرب قاتل. مخالف وجه الخالف انما مذكورة في الرسالة بعينه عدم الصلاحية وما ذكره ترك
تدبره في هذا الصلاحية وبها متناقض. يمكن الظاهر ما ذكره بهنا وهو الصلاحية كلمة لظهور ليست في كلامها
لان ما ذكره اذا عنت محذور بوجه واحتمال عدم الصلح لا بد له من وجه ويمكن ان يقال يقال
ان المنقول مبني على ملاحظة النسبة تفصيلا وما ذكره قد مر به هنا مبني على ملاحظة النسبة
اجمالا فلا منافاة بينهما فافهم. فانه قلت كلمة لا يمحصول ان كل اداة موضوعه النسبة
لنسبة مخصوصة لا يستلزم في الملاحظة بل يكون ان الملاحظة طرفها والجزء لا بد
ان يكونا محذوران فقد بالذات يدل على ذلك انك اذا لاحظت المرأة وقصت موقفة صفت
وجهك وكرهه لا تفقد عليك على المرأة بشئ منها ولو عكست الامر يكون بالامر على العكس يعني
الجزء لا يمحصول ان يكون محذورا. قلت كلمة لا موضوعه لاذكرت من النسبة المخصوصة الى الملاحظة
مفصلة ولا تحصل تلك الملاحظة طريق النسبة كما قلت. لكنها مستقلة بهنا في شئ
لا في شئ والدلالة قبيحة والاولى في فاء قلت ان النسبة هي لا تتصور الا من امرين
فان النسبة لشيء في نفسه فقلت ان القدم فسرنا ففهمنا شئ بمرغوعه فاعلموا انه اعم من ففهمنا
المقد

تلك

المقدح والغنى في قوله زيد لا يجر ان رفع الجواب ثابت لزيد فالقضية معمولة في قوله مستقلة في معنى
مستقلة بالملاحظة فيكون بمعنى الغير. ما لا حاجة اليه لانه المقصود يتم بامر من التفصيل في المعنى
بناء في مقصوده ارمقود الترتيب من كلمة تعدد الحروف في المثال. على الوجه المستفاد ووجه
ان كل تقيم حقيقي يشتمل على ما هو مشترك بين اقسام القسم وما يتميز به كل واحد منها في اخره وعلى
اعتبار انقسام الجمل الى المشترك وبه التميز. الافعال الناقصة على اصطلاح النجاة. ادوات
عندهم اربعة المنطقين والثاني بط لانه الامر ليس كذلك لانه الاصطلاح من متناقضات في هذا المعنى ان
بموت احوال اللفظ لانه الاختلاف في الاصطلاح مع الاتفاق في البحث في احوال اللفظ بعينه قوله لانه
في ذلك اربعة عدم التوافق في الاصطلاح لانه الاشتراك في البحث في احوال اللفظ لا يوجب الاتفاق
في الاصطلاح لانه لا بد من الاشتراك في جهة البحث وهو مفقود لانه نظر المنطقي في المعنى او لا بد من ذلك
وانما يبحث في احوال اللفظ باعتبار الدلالة على المعنى وان النظر في احوال اللفظ لا يبحث في احوال
احد ازا في لفظ في اللفظ في جهة الاعراب والبناء فكل من القومين يحترز عن الخطا والمنطقي يحترز عن
الخطا في المعنى والنظر في جهة اللفظ فلا كانت الافعال الناقصة متفرقة مثل الافعال
النامية عدوا ما ارا في النجاة في الافعال ولا كانت متحدة في طرقت وان المعرفة بنوع اخبارها كما انها
جمل المنطقي الى واداة لا تشتركها مع راسد الادوات قوله ليس كذلك ما يستدل به على انه لا دليل على دعوى
الظهور لانه قوله اذ يبعه ميزان بناء على ان جهة البحث مختلفة كما مر قوله ولنا ما يدل على خلافها
على خلاف دعوى الظهور وهو ان المنطقيين ارجحهم رجحوا الافعال الناقصة فسامن الادوات
خاتمة ما يجعله سببا للبعد لزوم عدم التطابق وقد عرفت ان عدم التطابق ليس بعيب لاختلاف جهة البحث
فلا لزوم بوجه ان جهة البحث لو اختلفت لزوم التطابق وعدم اذ لا مشاحة ولا منافاة ولا منافاة
في الاصطلاح لا يمحصول ان يصطلح على ما يشاء الا ان رعاية الموافقة في الامور المشهورة بين الحكماء
اولا واجب على ما في المواقف وشرحه وهذا الكلام انما هو لابل الفهم الواحد في ما نحن بصدده فانه
فلا يلزم الموافقة وانما جهة البحث قوله فانه قلت كما ان المنطقي قسم للفرد اثبات لاخادجه قوله

فالتحريك فلهذا السطابق **قوله** سلمنا ذلك ارسنا انهما يتجانان في احوال اللفظ بملاحظة
 ولكن لا يميز مما ذكرنا في جهة واحدة فلهذا نظر المنطقي لا يختص بلغة واحدة لغة كما هو
 التمييز ما بعد ان العبرة في جانب العلة امران الاول التمييز عن ساير الادوات فهو يستدعي اسما اخر
 الثاني الاشتراك مع الفعل في الدلالة على الزمان مع الافتراق بالاسلام عن كون فيقتضي الاشتراك
 مع الفعل في الاسم والاسلام يقتضي التمييز واختيار من بين الميزات الوجودية لدلالة التمام الغالب
 على بقية اجزاء الاسماء **قوله** فلامر اخر فظاهر اللفظ يدل على ان المعلق بذلك ثلث وهو ان
قوله ولا جلد لانهما على الزمان فيلزمه التمييز لهما بينا فيمكن الجمع بينهما **قوله** وللا مميزات اما للمحصول
 او للمحصل على الاول يمكن ان يقال ان اللام للمعبر فيقول الكل لا شيء فاقابل **قوله** ارون اجل ميثار الاقار
 النافعة او من اجل الامتياز المذكور والدلالة على الثبوت لكن التسمية مختلفة **قوله** المعنى المطابق للاسم
 منه ومن المعنى النقيض ليدخل الكلمة في الشهرة في معناه المطابق لما هو فيه النسبة الى الفاعل المعين
 حوزة غير مستقلة بالمفهومية بل المستقل المعنى النقيض من كون الزمان كما حمله الجار وغيره اما عدم الاحتياج
 فلهذا التحقيق على اني انما اخذ في النسبة لفاعل ما كما هو **قوله** لانه الزمان الاول عليه لانه العبرة في ذلك
 الزمان ظرف محقق نسبة اخبارها الى اسمائها على وجه جوف **قوله** فانه ذلك قد عرفنا الموصول بان لا يتم في
 من الكلام الابنية وعادة ارباب الجبر من الكلام الامع صلة فيكون الصلة جزء من كلام فلو كان الموصول
 ابتداء او حيزا منفصلا كان جبر الصلة والموصول وليس الامر كذلك بل هو الموصول والصلة تفرقة لا يربط
 له من خواص الموصول في قولهم الابنية را مائة مائة انما اخذ معها على ما قاله حكام الدين **قوله** فانه
 عوانها لا يميز وجه الدلالة ان التبادر من الموصول جزء من الكلام لانه الجزء الاول يكون
 من الموصول والصلة قد عرفت ان هذه الدلالة متنوعة لانه الصلة تقيد وبيان للموصول وهو جزء
 اول من الكلام **قوله** كما يميزها بالفعل يميز في وقوع الاخبار بها ولا يبقى مكان وفيه نظر لانه صالحة
 بالاختصاص لا بغيره سم لانه لو لم يكن له خبره وتوارد قد عرفت ان الموصول جزء اول من الكلام فلا حاجة
 الى ما ذكره في الحاشية **قوله** فانه ما خارج عن معناه وكل ما يتوقف تقوده على اوجه فهو متوقف عليه
 متوقف

متوقف على الخارج فهو غير مستقل بالملاحظة فالمعنى المطابق غير مستقل بالمفهومية ويؤيد ذلك ما عرفت
 حكام الدين في حاشيته بشرح الحاشية بان فاعل ما منهم عن الفعل بدون ذكر فاعل ما يكون المعنى المطابق
 للفعل ايضا مستقلا بالمفهومية ونفي ذلك في الابتداء معناه يتعقل بتعقل متعلق اجالا منهم من غير ذكره
 فظهر ان يمكن حمل المعنى المذكور في تقييد الكلمة على ان الفاعل او في تقييد الفرد على ان المنطق وفيه نظر لانه النسبة
 الى فاعل غير نسبة الى الفاعل المعين فيلزم ان يكون الفعل مجازا دائما لانه لا يستعمل الا في النسبة الى الفاعل المعين
 نوع معين فاما اخذ في النسبة الى الفاعل المعين على ما قاله قدس سره في حاشيته المطابق **قوله** ولا يقدم في النص لان
 الاعداد المتعارف بكلماتها فالاولى تقديم هذه المقدمة العلة الاولى لانها متبادرة في المقام اما ان يكون
 والعدم مترفع من غير ما حكاه وادعوا فيه البداية وبدل لا يناسب مقام التعريف والتعريف **قوله** الاول
 يقول انما قال الاولى ولم يقل لعل ان كانت معلقة ولا يفيد اللفظ على وجه اعتبار السكون في كل مادة فغير
 وهذا ظاهر كما لا يفتقر الى اعتبار السكون وحده وبغير ظاهر **قوله** الراد بالهئية المفسرة بالصيغة فكان
 في جانب المعرف بالشيء غير المأخوذ في جانب التعريف لانه الراد بالهئية الاولى بمعنى الصيغة هي الحاصلة باعتبار
 التقديم والتأخر باعتبار الحركات والسكنات وهي اخضر من التسمية الثانية التي هي اسم منها فانها مذكورة في
 الوضع وفي تعريف المصنف وفي تعريف الاضافة على ما في المواقف فلا يلزم ان يكون الشيء مأخوذا في تعريفه **قوله** فلو
 التقديم والتأخير في الملاحظة بما مضى في معال المحرور دفعة واحدة لا تقدم بينهما في اخذ كل منهما خاصة منها
 وبهذا يختلف بارد وبهذا **قوله** رغبة لانه معنور وبهذا صحة الفعول بعضها متقدم على جميع ما عداه وبعضها
 متأخر عنه وبعضها متقدم على البعض ومتأخر عن البعض فلهذا تفتق اعتبار تقدم الربط على الاضافة فكان
 التقديم والتأخر دفعة واحدة مضامين المحرور في اعتبار التقدم بينهما من المعلوم انها متساوية لا يتقدم بها
 محو في فعل التوزيع وبهذا تقرير كلامه ولا يخفى عليه انه مختلف بارادته في الجاه البه والظاهر ان زينة الارباب
 هي التوجيه الشفاه **قوله** الا استدراك تأخيرها لا في تقديم البعض سئل من تأخر البعض فهو يفرح بما عليه التمام وبهذا
 الظاهر كما اخذ في هذا تكلف من وجهين وفي الاول تكلف من وجه واحد فهو في الاول تكلفا ايضا لاجتماع
 التوزيع كلف باعتبار تقدم الربط فاقابل **قوله** وسكناتها باعتبار الواد **قوله** بل لا ينقص ظاهره ان الراد **قوله**

في غير مطلبه فانه هيئته الاولى غير هيئته الثانية مستحضرها وبها يتحداه في عاداته **قول** دفعه عارده
انهم يفهم منه انه لو صدرت عنهم على الترتيب كانت صيغة اصطلاحا وبهم لانه وفي اللفظ معبرة بحسب العرف
ولا يقال انه لفظ واحد بل هو صيغة واحدة عن مصادر مختلفة على طريق الاتفاق **قال** قد مره الصيغة
الهيئته الحاصلة للحروف وهذه الحروف متحققة في حقوق باعتبار اصله فانه ما تؤخذ من الضارح او باعتبار
اصلها تؤخذ من الضارح كما لا يخفى **قول** واعترض بعض الافاضل معارضة للدليل المطور ونقص اتيان
بانه الدليل المطور يستلزم القاسم **قول** موجبا لاختلاف الصيغة بالنوع انما يتم اذا صدق قولنا كل اختلاف
بها موجب لاختلاف النوع وهو ليس بصادق لانه كما لو كان نوعيا فنوع واحد في شخصين فخصي بهما فلا
اجواب **قول** انه صيغة فاعل على صيغة الماخ او اسم الفاعل لصيغة الفعل على صيغة المضارع او على الفعل
الماضي **قول** متحده يمكن منع الاتحاد لانه المتبادر من حروف الماخوذة في تعريف الصيغة الحروف المرتبة قائل
قول الامام الايبين اختلاف الصيغة اشارة للاضعف الشيء فانه الاختلاف ظاهر لا ترتيب الحروف ومعتبر
كما سبق **قول** دعوى استقلال هيئته الكلية وقد مررت تلك الدعوى في كلامه قد مره انفا وهي **قول** انما
اراد تحت الدلالة **قول** لاراد الشهادة فانه بهذه الشاهد شهادة الزور وهي مردودة شرعا وعقلا
ويجيء البيان في لغة الجرم والنقص بها مبني على عدم بحث اللفظ عند بل هذا الفن **قول** والنقد لا يشترك
الصيغة بما ليس في مقدور الوجود انما يكون بهذه الصيغة اعني صيغة اية مشتركة بين الزمان الماخ والزمان
المتقبل ليعرف فانه مشترك بين الحين والمستقبل على احوال قول فلا يحجى النقص بها فخراب في المنع
مع السند **قول** ويكون جفوة الادة بتغير السند **قول** واللام الزمان الداخلة على لفظ الضارح **قول** قد مره
بضعف الاستدلال لانه كين المنع والاستناد بجواز ان يكون الاختلاف الهيئته وان يكون اتحاد الدول عند اتحاد
الهيئته ناسبا في العرفه وفيه نظر لانه منوع بجمعية الواردة على الادلة الظنية لا تسمع كما لا يخفى على اهل النظر
المتأملين في المطالب **قول** بنظر الفهم اراد بالفهم المنطق فيقولون المقتضى في المثل المخصوص انما هو المنطق
اراد في المنطق مسمى في احوال المنطق فيقولون انما هو المنطق فيقولون انما هو المنطق فيقولون انما هو المنطق
وردي في دفع هذا قول **قول** بل في حيث يتجوز وقد مره قد مره انما هو المنطق فيقولون انما هو المنطق فيقولون انما هو المنطق

خلاص

اجاب الى الالفاظ ذكره الحال في سائر العلوم فلذلك عدت بمباحث الالفاظ مقدمة للشروع
في العالم فتلك المباحث خارجة وقد سبق اجاب الحاسب بنفسه بحسب العادة لم يذكره لعدم
الضرورة اليها كما مر **قال** الشارح الصريح هو الشرح وقت الغداة والغبوق هو الشرح
بالعشي على ما في الصراح **قال** الشارح فانه دلالة على الزمان بموادها والآراء بدلالة الاسم على
الزمان بمجربها انما يصغرها ليست مستقلة بالدلالة عليه بل لما تمادخل فيها سائر
مدلولها الزمان وحده اما مطلقا كلفظ الزمان او مقيدة بنوع معين كاليوم والامس الزمان
مع شئ اخر كالسابقين المذكورين بخلاف الكلمة فانه يصغرها وحدها اربابا شاركة من مادتها بل
على الزمان وبهذا تخرجه المدعي ولذلك قال قد مره لم يرد بذلك في فقوده قد مره في قوله المدعي
ليلا يرد عليه ما ذكره بقوله قد مره في واستقلال هيئته الكلية في الدلالة على الزمان بل عليه الدور
ان وجوده او عدمه ايا وجوده فلا في الزمان المحصور للاستفاد من كلمة دايبر مع صيغة المحصور وجوده
سواء اتحدت المادة كما في جند وجذب او اختلفت كما في ضرب وذهب وداير معهما عدمه كذلك
تخفى ضرب ويغيب فلا اعتبار بالمادة في الدلالة عليه بل الصيغة مستقلة بها وبهذا تخرجه الدليل وبهذا
الدليل على تقدير صحة انما يتم في لغة العرب وفي الجرم فانه امر داير بمخترانه في الصيغة مع الاختلاف
في الزمان لانه الاول للماضي والثاني للمستقبل مع انما بحث المنطق في جميع اللغات ليكون بهذه المبحث
مناسبة للمباحث المنطقية فانها امور قانونية متناوذة في جميع المفاهيم وترتبط بالزمان في الزمان
احوال المحصورة باللغة التي وفيها يند الفهم لزيادة الاعتناء بها وبهذا ما مر من الاشارة وانما جيب
دعوى النذرة في صيغة عنونة وفي قوله واجب اشارة ما يليه **قول** انه المدعي ولا يرد عليه حكيما في العبارة
المخصوصة المنبثية في علم اللغة العربية دالة على الزمان الماخ في والطائفة الاخر دالة على الزمان كالحال
وعلى الزمان المستقبل على سبيل الاستدلال بل لا مدخل للمادة فيها لانه كلامها مستلزم
لمدلولها في رد المنع على كل من دعوى الاستلزام ولها اسناد في مذكوره في كلامه الراد
مذكوره في كلام السيد قد مره وبهذا هو المناسب للمقام وما ذكره الخفي وانما كان لارنا

لا ذكرناه فبعد عن الفهم والقام فثاثل **قوله** بهاءه وراى ترتيب امر على ما له الصلوح للعلية
 على معنى كونه الشيء بحيث يحصل عند حصول شئ اخر بعد تعليل الشئ الاول بذلك الشئ الثاني
 بسبب حصوله عنده دالما او كبريا ثم ذلك يحصل اما وجود اكثر من تلك على الهيئة و
 لا يلزم من عصا عدم الكثرة ويكون ذلك عدم ما عدم العلم على عدم الجواز او يكون ذلك
 الترتيب وجودا وعدمه كترتيب الرحم على الزنا الصادر من المحض على وجوب الرجم فانه لو
 وجد جيب الرحم ولو لم يوجد لم يجب عليه اما ما نحن بصده فقد قررنا لشيء بما لا يترتب عليه كالا
 يخفى **قوله** فانه في الرد ان وجه الانقطاع ظاهر لما مر من ان الترتيب في الاكثر كاف في رتبة
 المحققين قدس سره ان هذا الاستدلال مبنى على مقدمات احدها ان اختلاف الصيغة يستلزم
 اختلاف الزمان وانما احدثت المادة وهي كاذبة قطعاً فانه امثلة الماخ مبنية للفاعل والمفعول
 من مادة واحدة فاختلاف الصيغة مع اتحاد الزمان فيها وكذا الامثلة المضارعة وغيرها في
 الامر والنهي مختلفان صيغة لازما والثانية ان اتحاد الصيغة يستلزم اتحاد الزمان وانما اختلفت
 المادة وهي ايضا باطله لانه المضارع مشترك بين ما في الحاضر والمستقبل على انهما هما الذي
 الغرض من نقله وقول المحقق بانه دوران رد على الحق الشريف وانما نقلت كلامه في حاشية
 المطالع لانه امر مما ذكره المحقق نقلاً عن غيره رد الاستدلال فالإيراد على الاستدلال في قوله
 لا ضعيف بما يوجب لفظه في هذه الحاشية والحق ان التاويل بانه دوران ضعيف جداً لا يخفى
 ثم على ما فيه الغاية في الغناء داخل على جواب فكان قاله ان كان الترتيب السابق كذلك فالاولى ان يقول
 في الترتيب ان ما يصح به التاويل على ظاهره ما يرد على ظاهر الترتيب السابق انما قال على ظاهره لا التاويل
 بانه وان كان كلامه في قوله جواب اولية اخر وهو ان تعريف الكلمة متفقون باكمال الافعال فان عجزنا عن
 ما جرت به العادة وتعرف الامم غير جامع لانه لا يشمل اسماء الافعال وهذا العكس فهذا بعيد عن سياق
 كلام الشريف ويمكن ان يقال في اولية ان ما يحتاج الى الاعتدال به بعض احوال اللفظي يجوز اختصاصه بلفظ
 الجواب وهذا الترتيب لا يحتاج اليه كمالا يخفى ويمكن ان يكون الكل وجه ما فثاثل **قوله** ان اشارة المعنى بكثرة النوا
 بمعة

بمعة المقصود **قوله** ما يكون لفظا او حرفا والاولى من الثاني لانه كل حرف لفظا وفي العكس **قوله** والفاظ
 او حرفا وجب للمواد والاشياء ما هو على نحو **قوله** صفة لبرية وهذا خلاف الظاهر في التبادر من اللفظ
 الشارح ان سموعة صفة بعد صفة للاجزاء فكان ان تلك الاجزاء بعد انضامها بالترتيب سموعة فيكون
 المراد بها الاجزاء للبرية في السمع فكان المراد بالترتيب للبرية في السمع وكان الوصف بالسموعة قرينة على المراد
قوله السيد المحقق في حاشيته للمطالع ان المراد بترتيب الاجزاء المعينة في التركيب ترتيبها في السمع بالترتيب
 والتاخر فيكون كل جزء منها سموعا ما قبل جميع ما بعده او بعده او قبل بعضه وبعد بعضه اخر انتهى
 من نقله فثمنا يدل على ما قلنا والجزء في قوله مرتبة في السمع بيان حاصل المعنى على الوجهين لكن المراد في قوله
 على سموعة جعلها حشوة في القول فالاولى ما ذكرناه كالا يخفى **قوله** صفة لقوله سموعة او حشوة
 سموعة ويؤيد ما في بعض النسخ لانه بالواو فيعين كونه حالاً ويجوز ان يكون صفة للاجزاء الحشوة
 مستأنفة فتبصر **قوله** ليظهر متعلق بقوله وصف **قوله** ويؤيد ما قلنا عدم سموعة البرية
 ووجه التباين ان اول منع الخلو وان التبادر من المقام انحصار السموعة في اللفاظ والحروف ومن العلوم
 ان الهيئة ليست بحرف ولا لفظ وهذه المقدمة مطلوبة لظهور ما يهتد به **قوله** قد مر به بالفاظ
 ما يتركب من الحروف كترتيب قائم اربا بحروف وحروف الهجاء واربها بحروف ما يقابلها اربا يقابل تلك
 تلك اللفاظ سواء كانت حروف المعاني او اسماء نحو بك فان مركب من شئ من حروف المعاني ومن
 اسم او لم يكن مركبا نحو فثاثل **قوله** مقدمة بالذات تقدم العلة على المعلول وحركة الاصبع على حركته
قوله وان كانت جزء للدرال بالمطابقة الا انها ليست جزء لللفظ الدال بالمطابقة فالدرال بالمطابقة عبارة
 عن العارض في المعروض والسموعة بهي المعروض وحده والمركب منها ليست بلفظ لانه لا يركب الا بلفظ
 والمخرج خارج وفيه نظر لانه لا يركب في الجوهر والعرض جوهر وهما تحت اخر وهو ان الكلمة قسم المفرد وهو
 اللفظ الموضوع فالكلمة لفظ فثاثل **قوله** والهيئة ليست سموعة لا يقال ان السمع يتميز بهيئة خبر
 عن هيئة يفرق والتمييز فرع السمع فري سموعة لاننا نقول ان سمع العروض له مدخل في التمييز ولا
 يتوقف التمييز على سماع التمييز كالتقريب والبعده فانها ليسا بسموعة حين قطعاً لكن السمع مدخل

في تميزها بقوله قد سره في هذه الحاشية المطالع ان الصورة مع المادة سمعان معا غير
سلم وهذا وجه النظر والحوار ان الشارح والسيد قد لرس قد صرحا بعدم سموية الهيئة وادعى السيد
قد سره ظهور بطلان دعوى سموية في محنت الدلالة في شرح المطالع وحاشيته وما ذكره به من كون
الهيئة جوابا على سئل وما ذكره الحاشي من سموية الهيئة مقدم على جواب المذكور بحسب قانون
المنظر وتركه المنق والاكتمال بالجواب التلي في شايه عند المناظر من فلا غير على كلام السيد المحققين وكل
رد الحاشي عليه قد سره انما شاع عن العفول عما ذكره في محنت الدلالة من سموية الهيئة منها او قول الشرح
والهيئة مع المادة ليست بهذه المثابة لا يخلو عن اشارة ما ليس لان النفي يتسلط على الترتيب كما هو الظاهر
ويكن ترتيبه على السمع ايضا فامل قوله ما هو المطابق وهو المعنى الحقيقي وهذا مبني على ان الوضع تعيين اللفظ
بنفسه لا يحد بل اعتبارا في رتبة شخية او نوعية وعلى هذا الوضع في الجاز شخيا والادعياء لا يحد من اعتبار
الترتبة الشخية او النوعية والمعتبر عنه هو هذا المعنى اذ هو من معنى اخر ويوحد بين اللفظ بانه معنى
في الجاز وضع ويقال وضع نوعي وهو المأخوذ من القوانين المأخوذة في اللغة فيكون العموم ملا
في جانب الموضوع فيجوز في المفردات الشقة كصية الافعال والاسماء المتصلة بها وكالمصغر
والمتدبر الا يجب لكل في ومنها ان يكون سموها بعينه بل كيفما اندرجت في تلك القوانين مثلا ان
الواقع اعتبر قاعدة في الهيئة التركيبية العربية ولذلك لا يجوز تقديم المضاف اليه على المضاف في اللغة
العربية على خلاف اللغة العبرية الفارسية وكذلك قاعدة التنوين والجمع وكذلك اعتبر في الجاز نوع
العلاقة المعدودة في قوله فاللفظ موضوع بازاء المعنى الجازر وصفان نوعيا ولذلك اعتبر في الجاز
قائمة ايعول الفقه لابد في الجاز من اعتبار الواضع العلاقة المعنى لا يجب نوعها ولا ذلك ان
اعتبارها كذلك وضع نوعي لا فانه يكون الجاز موضوعا وصفان نوعيا يكون كل معنى مطابقا وان كانت
الادالات منتبهة الا الدالات الثلاث بمعنى لا يكون للفظ مدلول الاصدق عليه انه مدلول مطابق لان
المدلول يختلف من حيث انه جزء للمعنى الموضوع له اللفظ يكون دلالة تضمنها ومن حيث انه موضوع له اللفظ
يكون دلالة عليه مطابقة وكذلك في الالتزام فظهر ان الوضع النوعي يحقق في الهيئة التركيبية وفي

الاتفاظ

الاتفاظ ايضا وبالجملة انه كل وضع عام لا ينافي ثابت بقاعدة كلية فهو نوعي هذا في اريد بالمعنى
معنى اللفظ الموضوع وضعه شخيا او وضعه نوعيا ويريد به المطابق فيكون قوله فلا خلاف لا يصح
لان المعنى الجازر داخل في قائل قوله لا يتعين جعل العلم لانه كانه لا يتعين ان يكون جازا ايضا قوله اريد
ما هو اعم من المعنى الحقيقي والمعنى الجازر وفيه ان الاكم قسم المفرد ويقسم اللفظ الدال بالمطابقة فكيف
يشمل الجازر في وحدة المعنى لان المفهوم الواحد يجوز تعدد على كثيرين مثلا مفهوم الاشياء
واحد ولكن افراده كثيرة ويهتد قوله والاشبهه ان منشاء العاية الج ولا يذهب على ان الوحدة
بعلة للعلمية ولا التعدي ولا التثليث الا انها لا يتلزم التعدد مثل النقل والاشراك والحققة
والجاز فانها فرع التعدد بخلاف الثالث الاول فانها تحقق مع التعدد وبدونه ولا يتوقف عليه قوله
لان المعنى الجازر المشفوع فيه ان ليس بجملة بحيث يتميز به عن سائر المعاني فبعد ان كان حقيقة فبراد قوله
انما يصح على قول من ذهب الى ان المضرات وفيه ان الكلام فانيده معناه واحد فلا يدخل المضرات و
الجمعات بعد الموصولات واسماء الاشارات وانما سميت بها لانها بغير اشارة وبغير صلة بهم غير
متعين وبما هو موضوع وضع عام موضوع له خاص والمفهوم الكلي الى الوضع ولم يوضع له الشق
فله وهذا قول من ذهب الى ان المضرات فلا اراد بها وقد عرفت ان ساقط غير او قوله في
تلك التسمية وقد عرفت ان الكلام فيما يكون معناه واحدا ويهتد قوله ليس متشفا بالجملة والجزئية
اصلا والتركب بالاتصاف المنفي بهما مطلق الاتصاف سواء كان متفرعا على الوصف او غير متفرع عليه
نفائده لفظا اصلا استعمالا كما لا يخفى فمنوع لان القوم حصروا مطلق مفهوم في الكلي والجزئي فيشتمل
المفرد على لا يخفى قوله وعدم استقلال معانيها جوا بكسوال مقدر قوله لا يقتضي ذلك لانه لا يقتضي
عدم الوصف لعدم الاتصاف في الفرق فلا قوله اتصافا متفرعا على الوصف وبهذا خص من الاول
انه يشتمل على الحكم عليه بالكلية والجزئية لان الحكم فرغ الملاحظة مستقلا وبما لا يلاحظ بان استقلال قوله
فيصنف به يعني حتى يتصف به كما يدل عليه لانه قوله والحكم بهما بمنزلة عطف تغيب لاقبل وفي كلام السيد ما يدل
على كونه عطف تغيب كما لا يخفى على التام في قوله فسلم لا يذهب عليك ان السيد قد سره موجه لعبارة النص

قوله به

والوجه يكفيه المنع فكلما لم يخش لا يوافق قانونه **قوله** ملاحظة معنى المقسم على وجه متعلق بالملاحظة
قوله يكون صفة الوجه وصغير يكون راجع الى المعنى وصغير يكون كيد وانما كيد دفعه لا يتناول **قوله** عايد ذلك
 الوجه والاولى ان يقول على وجه صغر عايد الى الموصوف في الكلام طاهر وان كان للوجه عليه **قوله** ومع ذلك
 الملاحظة عطف تفسير لقوله عايد ذلك الوجه **قوله** معناه خبر منصوب لقوله يكون ويحذف **قوله** بل يكفي ملاحظة
 ارملاحظة معنى المقسم بوجه اجمالي يكون ذلك الوجه مع قطع النظر عن ملاحظة هذه بهذا الوجه معنى المقسم
 بالنسب لان خبر يكون **قوله** كما يكفي للحكم على معنى من فنقول معنى خبر متعلق بالملاحظة **قوله** الملاحظة
 الحاشية **قوله** هم سرت من البقرة لان الحكم عليه في هذه الحقيقة معنى اسمي كما لا يخفى **قوله** ليس ينافي
 في وجه تخصيصه بالملاحظة معنى الادوات والكلية بحيث يكون معنى مما غير واجب التقيم كما عرفت
 وهذه الاجزاء والمنوع الانفة **قوله** انما يرد على السيد قدس سره اذا ادعى امتناع جوابه التهمة الثانية في
 الاسم كلها اما اذا كان خروجه من الاعتدال بذكر العلامة الرجعية لا العلامة الوجهية فلا يرد والظاهر من علوه
 قدس سره هو انما في امثلة **قوله** هذا النوع اراد به مدلول الاسم الكلي وهذا موافق لما ذكره الشيخ في الشفاء
 كما مر انفا فلا يبعد فاذا لم يتم ما ذكره قدس سره فلا يبعد ان يقول ان الاعتدال يغير من الدليل لا الاجزاء فلا يرد
 عليه السابقة **قوله** انما يسمى على الاصل على خلافه **قوله** جعل المقسم كما وفيه نظر ظاهر لانه لا يوجب
 التحصيل لانه يكتفي بقول بعد ذلك القول كما ان اسماعيل في التقدير في امثال ليس بعزير وبنو طاهر على
 اسم الادوات متعددا ولا واحد فلا يرد به الاشكال **قوله** انما نظر المنطقي مقصور على الكلية ولا يذهب عليك
 ان الكلام في وجه التفسير جدها مع ان تقيم الفرد الى الاقسام الثلاثة او لا يناسبه ان يكون التقيم الثاني على
 منوال اما لا يناسب الشيء الذي هو قسم الامم لا يكون وجهها للتخصيص لا جار في التقيم الاول والى بوجه
 بهذا التيم انهم قسموا القضاة على اقسامهم ما ولم يفرقوا الاقسام الكلية الفعلية قال ابن سينا في الشفاء انما عرفنا
 في هذه الفن ما جعل بعد ما كان على سبيل نواضة فلهذا كراقسام الكلي الذي انما ينسب الى جزئيات موطن علمها
 وعظم ما لم يتحد وتحد على وجهين من موطن كلفك زبانية الاشياء فيقول عليه زبانية الحقيقة والموطن وحمل
 الشفاء في كل ما يفيض بالقياس الى الاشياء فانه يقال الاشياء ابيض وذو بياض انتهى فيقول موطنه على فرضية

وفيه من العلوم انما الفن اما مقدمة المحكمة واما جزء المحكمة علم ما يد عليه كلام الشيخ في كتابه في قواعد المنطق
 مستعملة في تصنيف قواعد الكلية التي هي موجبات كلية حملت فروعها الاسماء اراد به ما قائل
قوله اما استطراد وبعده الى ان الشيخ في الشفاء لا يشتغل بالنظر في الالفاظ الجزئية ومعاينها
 فانهما غير متناحية ولو علمنا بهما من حيث هي جزئية لا يفيدنا حكما الا حكما او يبلغنا غاية حكمه بل
 الذي يربطنا النظر فيه هو معرفة اللفظ الكلي انتهى **قوله** ايجابا ارحلا ايجابا واللفظ للطلق للتاكيد لا
 للتخفيف كما هو المتبادر منهم ان يكون لكل ما خذ من الكلية الشاملة لمساكنة ايضا قائل ان ارسى
 ارسى لعل ذلك الامم الذي مدلوله في اللفظ الكلي مجازا في فسر الكلي مفهوم لا يمنع تقوده في الشفاء
 فلفظ الكلي حقيقة في هذا المفهوم في عرف المنطقيين وما صرح عليه في المفهوم الاول في مفهومه وما صرح عليه
 المفهوم الثاني فالفاظ علم ما يسمى في كلام الشارح والسيد قدس سره فلفظ الكلي يسمى بعبارة لفظ الكلي على
 مفهومي بعضه على اللفظ الدال على معنى كلي حقيقة وبعده من الامم انفا **قوله** افراد معناه كثر في اللفظ
 في هذا التفسير مع ظهور ان كونه المراد به الافراد تنبيه على ان صيغة الجمع للذات لا يستعمل الا في
 من الذكور وان الكثير اقلها شتات فيلزم ان يكون اقل الافراد ستة او اربعة ليس يلتزم بل العبرة
 بعد التبعيد التقدير ولو فرضنا اقل الجمع عندنا من الفن في التبعيد ان شاء وسبغ وجهه انما في التبعيد
قوله والمراد بها افراده بحسب نفس الامر وبعيد عن الشيء واصله النفس ببيانته فيكون المعنى الافراد
 الثانية في انفسها مع قطع النظر عن فرض فارض سواء كان ظرفها الذين او الخارج فالمبادر من
 لفظ الخارج به وبعده ما يقابل لادها في ليس بمراد بل المراد ما يقابل الافراد الفيزية كافراد اللاشي مثلا
 والقام قرينة على ذلك فانه اللاشي ليس بمتناهي ولا متناهي **قوله** امكان الصدق اركان فرض
 الصدق بخلافه لضافه هو العبرة في الكلية **قوله** والحال لا يجازي عطف تفسير لانه الصدق في شيء بل في
 التحقق ايضه والاول يستعمل على الثاني يستعمل على **قوله** شرط في المتناهي ولان الكلي
 اذ الصدق تحليل لادها الامكان **قوله** وجه التسمية فالمتناهي صفة الافراد التي صدق عليها مفهوم
 اللفظ فسمي اللفظ مجازا في الاطلاق ثم صار حقيقة حربية **قوله** مع ان لها الظاهر في مفهوم

الانسان فاقائل **قلت** هذا التفاوت قال سيدة كبره المناظر في حاشية المطالع ولا
 عبرت بالتقدم الزمان كما في افراد الانسان لوجود الاجزاء الزمان لا الحصول نفس معناه افراد
 انتهى في اعتبار التفاوت وعدمه بحسب قطع النظر في الزمان لان التقدم عارض لا جواز بالذات وفيه
 بالعرض في التشكيك اللفظي للمناظر في المماثل فيه في معناه واسناد التشكيك اللفظي
 حاشية الاصل في حاشية حقيقة ولا جعل في معناه عطف تفسير المعنى اللفظي تشكيك المناظر في
 يوقع المناظر في التشكيك في ان مشترك او متواطى ومن ثم نقابعضهم حيث قال ان كان التفاوت في الخلا
 في مفهوم اللفظ كان مشتركاً وان كان خارجاً عنه كان مفهوم اللفظ ويحصل المعنى حاصله في اللفظ على السواء
 اذ لا اعتبار في تشكيك الخارج فيكون متواطى واجيب عنه بان التفاوت خارج عن مفهومه اذ داخل
 في وقوعه على افراده وحصوله فيها فاعتبر تسامحاً مقابلاً لا ليس فيه هذا التفاوت **قلت** على ثلاثة اقسام
 احدها التفاوت في الاولوية وثانيها بعد التفاوت في التقدم وثالثها التفاوت في الشدة علم في
 كونه من اقسام صدق الشيء اذ وجود الواجب والممكن فانه صدق الوجود المطلق على وجود الواجب اولى
 فيه صدق علم وجود الممكن فالتشكيك بعد الوجود المطلق لا يضاف كما يلزمه النفس او تحقق الوجود في الواجب
 والممكن وقد صرح بالاول سيدة المحققين لكونه اكمل على الاولوية واسباب الاولوية ثلث قد فكرنا
 ويصدق **قلت** لانه من ذاته اذ الوجود مقتضى ذاته **قلت** لذاته ولاستحالة زواله نظر الذات
 فانه وجوده الخاص عين ماهية تعلقه بصدق المطلق او تحققه فرضه ضروري فثبت **قلت** واقول في الاول
 من قوة منتهى الذات وصف القوة بهذه الجمل ليكون اجاباً الى الام لا يثبت يدل على ذلك قوله
 قدس سره في حاشية المطالع واقول كثر اثاره فالوجود مقول عليه وعلى الممكن بالتشكيك من هذين الوجهين
 اولى في ذاته والاولوية وقد جعل الاقوال اجاباً الى الام لا يثبت ويجعل كثر اثاره وكما هو الحال في الاول
 في حاشية بيان التلخيص في تفرقة البصر كثر داخل فيكون وجوده مشتركاً بالوجود التلخيص مع انتهى
 في حاشية التلخيص في حاشية الوجود التلخيص جعل في الاقوال اجاباً الى الام لا يثبت فترك الاقوال
 المتفاوتة من حيث متفرقة وهو كونه الوجود مشتركاً من وجهين وهو على ما اشار اليه بقوله احسن في بركات

راجعاً

احسن

احسن لانه ارجاع الاقوال الى ما ذكره ليس باقوال كونه **قلت** كذا في حاشية المطالع
قلت لانه لا الزمان في التقدم بالزمان لا في التشكيك كونه المتضمن حقيقة الزمان الا ان
 ان صدق الانسان على نوع مقدم على صدق عليهما مع انه متواطى لانه لا صدق اذ لا يصدق الوجود على
 شئ منهما وهذا قد سبق الاشارة في كلامه قدس سره ان المراد بصدق قول ما اربعة مواضع في
 في قوله الواجب الثاني في الممكن الثالث في قول فانه في الواجب اربعة في الواجب الكثر وبقي
 اثاره في حصوله وصدق عليها بوجوب الحذف وكذا لفظ السيد قدس سره المفقول في حاشية المطالع
قلت ما يتناول الوضع النوعي المتميز في الجاز وهو الوضع بقاعدة ما تؤخذ من اللغة وكذا الموضوع
 عاماً كغيره بخلاف الوضع العام للموضوع الخاص كما نفا في موضوع بل من يخرج نفسه بقوله انا
 في الموضوع واحد وهو لفظ انا والموضوع كغيره والوضع اعتبره العلاقة بين اللفظ وبين المعنى
 الجازي كانه قال كل لفظ له معنى حقيقي ونسبة لمعنى مناسب له يدل على ذلك ان سيدة المحققين قال في حاشية
 المطالع ان ائمة الاصول قالوا لا بد من الجاز من اعتبار الواضع العلاقة للمعنى بحسب نوعها ولا يشك
 ان اعتبار ما يشك وضع نوعي له ثم قال قدس سره ان الوضع مشترك في احداهما يعني اللفظ بآراء مع
 فعلي هذا في الجاز وضع وثانيها يعني اللفظ بنفسه لغيره وعلى هذا لا وضع في الجاز شخصاً ولا
 نوعاً اذ لا بد منه من اعتبار قرينة تخفية او نوعية واعتبر عنه كونه بعد هذا المعنى كالمعنى
 انتهى ثم المراد بالعلاقة اتصال المعنى المستعمل فيه بالمعنى الموضوع له وقد ضبطوا حاشية وعشرين اوجه
 اوجه ستة على الاختلاف المشهور **قلت** لما صح تقيمه وقد اعتبر الدلالة المطابقة المقسم لا مطلق
 وقد قال قدس سره في حاشية المطالع في بحث الدلالة انا اذا اختلف اللفظ بآراء وقت اولى وقت
 فلا يشك ان ذلك الفهم بسبب قرينة حاله او مقابلة فلا يكون ذلك اللفظ الاعلى ليس بحيث
 اطلاق فهم بل الدليل المجموع انتهى فيقضي ان الجاز ليس باقوال في المقسم الذي هو اللفظ المفرد الذي
 جعل الجاز قسماً للمفرد كما هو على طريق السامية قائل **قلت** قدس سره ساء كان الزمان واحد وسبب التشكيك
 اما لا يتلوا ان كان الواضع هو ذاته كما ما قصد الابهام او غفلة عن الوضع الاول واختلف الواضع اذا كان

اشارة الى الكلام الداخل على البغال والتمسح بالمثل لمعنى بجملة فالمراد ان كل واحد من هذه القليل والكثير
قوله كيف اكره لا يكون المنقول اليه ما ذكر من المفهوم الصادق على هذه الانواع اذ لو كان المنقول اليه
هذه الانواع كان نوع الحمار المنقول اليه ولو كان ذلك منقولاً اليه يلزم ان لا يكون لفظ البقرة في قولهم
ركب فلان وابنة اذ الربوبية بها الحمار خصوصاً مجازاً والتأنيط لانه مجاز وفيه نظر لانه قد علم مما مر ان ذلك
يحمل ان يكون المراد للغة الاصلي ويحمل ايضا ان يكون المراد للغة العرفي ففي كل منهما احتمال المراد به الحمار حيث
انه قد ورد فيكون حقيقة في احد ما ورد في الاخر ويحمل ان يكون المراد ذلك من حيث يخصر فيكون مجازاً في كلتا
ممنوعة فتذكر كلام العلامة المتعارفة في قوله تعالى انما امرنا ان لا نؤمن بالله ولا باليوم الآخر ولا باليوم الآخر ولا باليوم الآخر
هذا المفهوم لا المصدق لم يقتصر الشارح على ما ذكره في البيان مع انه احصى على قول الاذوات القوام الاربع من اجل
كما هو في ظاهر العبارة انما جبر عنه باليوم لظهور فساد ذلك لان المنقول اليه امر واحد لا امور ثلثة **قوله** لا يلائم قوله قد
حرف في فساد هذا التوهم من اجل انه يهتات فلا اعتبار به **قوله** والمفهوم من الصحاح وكذلك المفهوم من القاموس لان
قال البقرة ما دب من الحيوان وخلص على ما يركب ويقع على الذكر والمؤنث انتهى **قوله** فيكون هناك حرفان وهذا هو
احتمالي فيقال لم يلقف اليه قد مر ان لا يصدق المعنى العرفي لمفظة واحدة لم يصب اليه احد الهم الا ان يقال انه يجوز على اختلاف
النقل فيكون اصل النقل مستقفاً عليه والمنقول اليه مختلفاً فيه فلا يلزم تعدد العرف ايضا عند قوم واحد فتأمل **قوله**
في معنى باعتبار المعنى لبعض لا يكون المعنى كلياً وجزئياً وكذلك لا يكون مشتقاً كالانه فرع التعدد فلا تفاوت بين
الجزء والكل والمشتق كونه ومنه التقابل مع انه المستفاد من لفظة قد مر ان خلاف ذلك لان قال الحرفي لا يكون مقابلاً للمشتق
قوله السبب في الاستفاد من قولهم اخبرني في السكك والحركة حوالتي هي ان يدور على سبيل الاستفاد
فقد المراد به دوران العلو على المعنى والمناجاة ظاهرة والاعم باعتبار شموله لهذا الخاص يناسب المعنى المستفاد
ايضا لكونه باقياً في النقل في المصنف قد تكرر وهذا معنى قوله مع انه النقل **قوله** بعض الحروف هي عوارض في معنى
غير الحركة فانه لو كان في السكك اعم من ان يكون حوالتي على طريق الاستدراك ولا طريق الاستدراك مع ان جوهر اللفظ
يسببه الاستدراك وتباينهما التخصيص بالسكك مع ان جوهر اللفظ يناسب الحركة مطابقاً سواء كان في السكك او في السبب
او في غير ذلك فيسبب في اللفظ انما هو ان يخلق على معنى لغوي واصطلاحي فتقدم ما ذكره الشارح

عوفي فالنقل عند لا في المصنف عند الشارح فتأمل **قوله** على وزن فعل بل اناء وهو الصواب **قوله** لمعنى فاعمل
والمفعول لا يقتل فانه يكون بمعنى القاتل وبمعنى المقتول **قوله** وان كان لمعنى للمفعول يستورح نحو رجل قتل
ارقتول وامرأة قتل ارقتول اذا اجر على موصوف **قوله** فلا يكره اناء التانيث وهذا من اجل
وانما لم يجر عليه فالتاء واجب نحو مرت يقتل ابن فلان ومررت بقتيلة ابن فلان دفعا للتأنيث والتأنيث
اشارة بقوله الا اذا وقعت في هذا الاخير مدار التوجيه كما ينبغي **قوله** بل يلحق تاء التانيث ونيلها
التوجيه ايضا **قوله** بل بالنقل واعلم ان التاء تدخل على الفرع وانما الاصل في كانت الصيغة هي الوصفية فالأصل
فيها العارضة التاء وانما لا يكتفى عارضتها فاناء دليل على انها عارضة الفرعية فلذلك تدخل على المؤنث اذ هو
الذكر فانه احيى خلقت من ضلع آدم وم تدخل على العلامة لان الزيادة فرع الاصل فافهم الفرعية
مقتضى من التاء فيه خلاصة الدفع لانه التاء ليست بدخلة على الصفة بل على الكم فاندفع الاشكال فيقول
او تعبه جارية بهذا دفع ثانياً مني على كونها صفة وهذا جواب سليم **قوله** مؤنث مخذوف والمخذوف خلاف
كما ان كونها اسماً خلاف الاصل في الجواب الاول فكل من الجوابين تكلف كما قال الحاشي رحمه الله **قوله** واذا اختلفت
مشتقاً متفرع على الاخير كما هو للبنياد من لفظة قد مر من العوارض ان متفرع على الاخير فتأمل **قوله**
في الفعل اللازم وهذا توجيه ثالث سالم في التكلف فهو المختار من بين التوجيهات ولذا قال وفيه ترجيح
انما ذهب الى الاول واعتداه عن تقديم الاول المشعر بوجاهته ولذا قدم الجواب الثالث العلامة المتعارفة لان
التأنيث في ظاهره يغير الحاشي ان التاء ليست للتأنيث في الاول بل للنقل كما كانت للتأنيث على الاخرين وهذا
منه على ما اختاره صاحب الفتح بناء على ان الاصل في التاء هو التأنيث لان التاء لا تقل سواء كانت بمعنى
بمعنى التانيث او المبني عند العلامة المتعارفة انما هو انما على تقدير كون معنى التانيث فقط وانما على تقدير كون
بمعنى المبني فلان ما واثق التذكير والتأنيث في الفعل بمعنى المفعول اذا اجر على الموصوف كما مر وانما اذا
لم يجر التأنيث واجب وهذا لم يجر فتأمل **قوله** لعدم الفاشية لان افادة كل مركب شرط بتغاير مضمونيهما اخر
وهو ضروري لا يقال ان يقال الغضنر الاسد وهذا مركب من مترادفين ومفيد لان المنقول انما هو التانيث
بانه يكون المعنى انما الغضنر موصوف لا موصوف الاسد **قوله** الشارح الذي هو ركوب واحد خلف اخر وبشي
قالب

سابقة اد بالعكس كان الجذر كاذبا وحقيقته انما بحجة تدل على نسبة تامة ذهنية متعينة لمحلولة
 اخرى الواقعة موافقة للاولى في الكيفية وهذه النسبة الاخرى من مدلول الجذر بنسبة الاولى وهي المقصودة
 بالافادة فانه كانت النسبة الاخرى المتعينة حاصلة كانت جرس صادقا والا كان كاذبا انتهى **باب**
 ان النفس يد على اللفظ ومنعنا ويد اللفظ على النسبة الذهنية ومنعنا لان التحقيق ان الالفاظ متعينة
 للصور الذهنية دون الامور الخارجية والصور الذهنية تدل على الامور الخارجية بالطبع بغير طريق الاشعار
 لا بطريق الاستدلال العقلي فيجوز تخلف المدلول الوضعي عن الدال بلا واسطة ويجوز تخلف المدلول
 الثالث الذي هو بالواسطة فالامور الخارجية مدلول الصور الذهنية والصور الذهنية مدلول الالفاظ والالفاظ
 مدلول النطق وكل مدلول من هذه الامور يجوز تخلفه عن الدال ثم المشهور ان المطابقة بعد وقوع النسبة ولا
 وقوع النسبة وهما مقصودان بالافادة والصدق والكذب من لوازمها والتعابر الاعتبار ركاز باعتبار ان
 مدلول الجواز باعتبار انه مدرك ومصدق به مطابق بالكسرة باعتبار ان نفس مطابق بالفتح فمما كان اعتبارا
 تلتزم المطابقة وخير الامور واسطها وبالد التوفيق **قوله** كونها مدلول لا يتبادر لاول الامر مدلول فالاولى
 ان يقدر مدلول **قوله** باعتبار الخارج طرفا لها والخارج مراد في الاعيان وقد يكون بمعنى نفس الامر والثاني
 هو مراد وبمعنى الظاهر من السياق وقد يجاب عن استدلال لزوم الدور ان الصدق مطابقة الكلام للواقع
 والكذب عدم مطابقة لاذ كان من من المطابقة وقد يجاب عنه الجواب اخر وبمعنى الصدق والكذب من
 الاخر ان نسبة الاولية للجذر فيوقف موقفنا على موقفه سواء احتاجا الى تعريف اولي وانما ذكرنا في تعريفه
 هو تفسير الاسم وتعيين لغاه وذلك لان ما هيته الجذر في نفسها واضمح عند العقل كسائر التركيبات التامة
 الا ان اذا اطلق لفظ الجذر لم يعلم ان المراد به اي تركيب من تلك التركيبات المعروفة في تعيين مدلوله
 الا ذكرها ليعلم ان النسبة به معرفة ماهية الجذر من حيث انها مدلول لفظ يتوقف عليها وموقفها يتوقف
 على ما هيته من حيث هي واللازم منه ان يتوقف ما هيته الجذر باعتبار الاول على معرفتها بالاعتبار الثاني فلا
 دور في تقريره ان يقع استناد في معنى الجذر فيقال انما يقع به ما يقع في تعريف الانسان موقعه في
 على ان ما هيته المتعدي والصدق والكذب من الاخر ان النسبة كونها مدلول لفظ لكم الوقوع في مدلوله
 كما

معنى النسبة الاولى
 وبعضهم يزعم ان النسبة الاولى
 مدلولها كذا وكذا
 كما هو المتبادر انتهى

كما بهما المشهور **وقال السيد** في حاشية المطالع المتعينة ما حقيقة الابقاع والانتزاع كما هو في صفة الطلب
 اربعة الامور سواء كانت مقارنة بانداهم نحو خفض زيد ولا نحو كسر عمر او روي بكر او جوب يقتضيه العلم
 اى جوب يقتضيه الاستدلال العلمى رويك في تلك الاستدلال مبيها في العلوم وفي العلوم نفس الامر بل
 فكيف يقتضى الاستدلال المذكور على ان الفرق بين العلم والاستدلال وجوب ان يقتضيه العلم نظر الى
 ظاهر الحال فيكون المعنى ان طلب الفاعل للفعل متعليا بنفسه ارعاد نفسه عاليا وان لم يكونه في نفس الامر عاليا او
 طالبا علم نفسه حين الاستدلال للتعدي او للطلب فليس المعبر العلم انما ذهب الى المعبر ان لا
 الادنى اذا كان متعليا عنه عرف اللغة امر ميبا للادب على ما ذكره السيد في قوله واثار اليه
 الحث فيتحقق الاتساع من الاعلى والادنى ويؤيده ما ذكره سيد المحققين في شرح المفاتيح من ان الاتساع
 هو الطلب على سبيل التلطف كقولك لمن يساويك في الرتبة افضل به وفي الاستعلاء والاحتقار نحو قولنا
 يا ابيتم ملقون قاله المشهور تحقيقهم لعلهم بان السجود يغلب الجعة انتهى ولكن قال صاحب النسخ في شرحه
 في التمثيل كقولك لمن يساويك رتبة افضل به وفي الاستعلاء وبه في التفرع ايضا ثم قرأ في راجع ولكن لا يقال
 في العرف انما يقدر للطلب على سبيل نوع من التفرع لا احد الدعا انتهى في التبادر منه ان المساوئ حسب الرتبة
 معتبرة في اللغة بخلاف العرف فانه نوع التفرع الغير الواصل الى احد الدعا معتبرة في العرف فلم يفرق في الحقيقة
 بين اصل اللغة وبين العرف وبالحجة المستفاد من كلامهم ان المساوئ في الرتبة معتبرة بان لا يكون مظهر العلم
 والمقارنة في الطلب بخلاف المعنى العرفي فانه يعتبر فيه نوع التفرع **قوله** عدم الدلالة وضعا قال صاحب الابيضاح
 وشارحه والعلامة المتقارن في السكك ان الاشياء على قسمين طلب وجيزة والواعى الطلب كثيرة وهي في التقنى
 والاستفهام والامر والنهي والنداء وقال السكك ان اخصار الطلب في هذه الحجة بحكم الاستفهام وهي التميز و
 الاستفهام والامر والنهي والنداء وقال بعضهم لانه اما ان يقتضى كونه مطلوبه ممكننا او لا الثاني التميز والاول ان
 كان المطلوب به حصول امره ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب به حصول امره خارج فانه كانه ذلك
 الامر انتفاء فعله فهو النهي وان كان بتعريفه فانه كانه باجرحه وهو النداء فهو النداء والافعال والافعال
 وبالحجة ان كلام علماء العالم يدل على ان دلالته هذه على الطلب وضعية على ما هو العادة في تعيين الالفاظ

فانما هذا التقييم مبنى على قول من يجعل العلم مقدورا باعتبار البقاء والسمعة لانه قد ربح
يفعل ذلك الفعل فيقول عليه قول من لم يجعل ذلك فالملوك بالهوى كفى النفس ويعد قول الاشعة
ويعد من جعل المرحى قسما سادسا ومنهم من اخرج التعميم والنداء من اقسام السلب بناء على
انما الحاقيل لا يطلب ما يعلم استحالة فالتميم ليس طلبا ولا استدلالا وان طلب الاقبال خارج عن مفهوم
التميم هو صورة يهتف به الرجل وان كان يلزم عليه ما في حاشية المطول الحسن الفارسي وهذا يؤيد ان دلالة التميم
على السلب بالوضع وبهذا ودعوى الخروج ممنوعة اما طلب الحال فهو مبنى على تقدير الطلب فان قدر
بملاء النفس الطلب متحقق في التعميم ايضا **قوله** اما التعميم وهو يبرهن التعمير وما ذكره في التعميم وهو
قوله حالة مخصوصة اي حالة جزئية تنصرف بين التعميم والمحملي والى معرفة حالها كما هو المشهور في معنى **قوله**
قوله اعني المجبة لمخصوصة فالتميم طلب وقوع ما ليس بواقع على سبيل المجبة الجردة فقولنا على سبيل المجبة احراز
على الامر والتميم والنداء الخالية عن المجبة وقولنا الجردة احراز عما اذا وجدت في شئ منها لانه في كل واحد منهما وجبت
المجبة كمن تلك المجبة ليست مجردة لانها مع طمع الفعل في الاثر وطمع الاستماع في التعميم وطمع الاقبال في التبادر
والاحي في التعميم من احد على ما في التمرج الايضاح وكان اراد بها المجبة الجردة كما هي للتبادر من المقام فالاولى هو التعميم
بما في اللفظ الموقوف اليه ولا يشترط في الامكان فان التعميم قد يكون تحتها كقولنا لا يكون في المقام فالاولى هو التعميم
ممكنا لكن الممكن لا يشترط وبما لا يكون التعميم مستوعبا في كماله وقد يكون غير مستوعبا في كماله ولعل في التمرج
وسئل في لعل او عسى **قوله** وهي الضاحية بتخفيف الاء على وزيل كراية وان كان في وقوع يستعمل في لعل
وان كان في وقوع يستعمل في عسى والفرق ان الاول يبلغ من التالى وفيه حيث اذ لا يطلب في التمرج على ما قال
العلامة التقدير في التمرج التام على ما قال الحسن الفارسي في حاشية التاميم ويمكن ان يقال ان ملاء
"التعميم غير الطلب وهو فعل اختياري وقد مر به بعض المحققين على ان التاميم التاميم في لعل لم يثبت في وقوع
الطلب الاقبال وهذا خروج عن خط الحلام اهل المعاني والخاصة بدليل قال صاحب التاميم وقد يستعمل صيغة
النداء في غير معناه وقال العلامة التقدير في لعل وهو ان رفعه طلب الاقبال انتهى واذا استعمل في غير معناه
يلزم بجازا مراد في الاسم فعل منه اعتمادا على وقوع الامر ودعوى الوجود في هذا الباب غير مستوعبا
فانها

فانها مخالفة لظواهر كلامهم **قوله** معترض على التقييم وهذا معارفه على الدليل المطور القائم على صحة
التقييم فكانه قال في هذا التقييم ليس بعميم لانه منقوض بوجه بعض الاقسام مع دخوله في التقييم
كل تقيم منقوض ليس بعميم فهذا التقييم ليس بعميم فقولنا معترض لا يفيد لانه في اعتراضه اظهر من التاميم
الاجواز لانه منقوض فاما **قوله** نظر الاظهار بقرينة قوله لكن المقام فلا يكون الا اراد على الظاهر محالاً
نظر لانه قوله لكن المقام مذكور في مقام الجواب فلا يكون الا اراد على الظاهر بل يكون حكما بقا التقييم فيكون
قوله لكن المقام اعتذارا وثناء ما ذكره المحقق ان يكون قوله لكن المقام من كلام القائل المقصود على التقييم فيكون
تعميم الاخر ليس الامر كذلك فانه التبادر ان مذكور من طرف صاحب التقييم فيكون جوابا واطلا على التقييم
قوله بل بالنداء **قوله** وبقرينة قوله ووردنا ابرار عوا وفيه نظر لانه ليس بقرينة على ما ذكره المحقق لانه
يجوز ان يكون التعميم لو اردنا ان يثبت في يد على التقيد ما ذكرناه من التقيد وهذا لا يقتضيه
ان يكون الا اراد على الظاهر فذكر **قوله** صاحبنا فيكون الا اراد على التقييم مناقشة على النداء
في اللفظ بعد فهم اللاد ليست في باب المحصلين فيكون السؤال ضعيفا والظاهر السؤال قوي
والجواب ضعيف لانه الظاهر ان هذه الالفاظ منقولات وان جاز ان يكون البعض من محملات
قوله مقصود لا يرد المقصود وهو لا يثبت كونه السؤال على الظاهر او الناقصة الواردة على
اللفظ لا يكون مقصودا المقصود وبهذا **قوله** وفيه ان هذا محصله ان النفس للتبيين على ما في الكلام
كاف في المناسبة ولا يجازي يكون مقصودا اصليا والاستفهام يتبين ذلك لانه كلما صدر عن
الكلم يتبين التبيين على ما في غير المتكلم ولا يلزم منه ان يسر كل الالفاظ ان تنبها لانه لا طرد
وجه التسمية ليس بلان كماله الا لا يرتوي السند وينظر **قوله** فان قلت يا ذر لا ينظر في
الاستفهام منع لصغر دليل الناقض والسند جواز دخوله في الثاني الاول ولعل قوله قد مر في الام
سبل في اشارة اليه **قوله** لا ينافي دخوله في التقييم الاول فلا يتم دليل المعارض وبهذا انتهى ان
قوله ولا حاشية بقوله سند لال **قوله** ان بعض بنيان في ابطال السند المساور بان طلب الفعل تحقيق
في الاستفهام وبهذا **قوله** ملاء الطبع الاستفهام المتكلم في باب العقل وتعليم الحاطب في هذا

وهو التاميم وهو النداء في بعض
الافراد في الاصطلاح والواجب
تحقق ما في جميع الافراد ولعل في
وجه السهولة المذكورة في حاشية السند

وان كانا قايدين الا انها باعنا لذلك الانشاف وفيه نظر لان الانشاء المذكور فعل ايضا على الاستفهام
طلب الفهم وان كان يقول او يصح ما قالوا في معنى بعيد هذا في السيد قدس سره **قوله** وكذلك الكلام
في النفي وبما في خروج القسم لانه طلب ترك الفعل فلا يدخل في القسم الاول ويحذف وفيه نظر لاننا نطلب
ذلك ان كانا كونه عبارة عن ترك الفعل متفقا عليه وبهم لان بعضهم قالوا ان طلب ترك الفعل
على ما ينبغي فكيف يظهر في خروج القسم الاول فاقول كما هو المناسب لك كيف فانها في صيغة السند وهذا
كلام طائفي ويظهر ذلك بتبريد البحث وهو قولنا ان ارجح لا حجة ان يقول معارضه لربيل مطور قائم على
صحة التقييم وقوله لكن للمعادرج منع مع سنده وهو وجوه ان راجحت التنبية بان لا يعتبر القسم الخامسة
اللتحية وقوله قد يكون كيف يصح استفهام انكاره وابطال السند المأثور وقوله اجيب مع الكلام في
المستدل لانه في ظرف العارض بان لا يلزم من دلالة على الطلب قوله في الاول وخروج عن الثاني لان القسم
الدلالة على طلب الفعل الفهم لا يدخل تحت الفعل وقوله ولما قلنا ان يقول يجوز ان يثبت بان لا بد بالفضل ليس
للمعدود في المقولات بل المراد به الفعل للفهم في شمل العلوم ولذلك استشهد عند الحاجة انما العلو فان
المنع في هذه اركانك للتحقق ان هذا الادراج صحيح وهذه المقدمة عند دعوى صحة التقييم وهو في هذا الترتيب
حاشا في الحاشي ان شئ جعل قوله وحاشا يقول منع وقوله لكن للمعادرج انبثاقا للمقدمة المنوعة وهو خلاف
الظاهر لان قوله واحد مع معارضته كما مر الاشارة اليه **قوله** يتضمنها ولا يذهب عليك لان عدم الاعتبار
عقل محذور به والمناسب الجواز والسندية وهو في انشائه اساليب الكلام فيكون المنع الوارد
عند صحة التقييم مقابله بالمنع وهو غير مقبول عندنا راجب المناظرة **قوله** بل انفعال وكيف قد انفعال
كونه مناسبا لافعال في الكيف على ما يورد المشهور عند الحكماء فالمناسب بتقييم الكيف **قوله**
ما هو افعال حقيقة اطلاق الفعاليات مقبولة من المقولات العشر حقيقة واما اطلاقه على العلم الذي
في شمول الكيف في زعمنا احل الفن وفيه نظر في الاطلاقات الالفاظ في مباحث الالفاظ تناسب اعتبارها
عد اعتبارات اهل اللغة واهل العربية وبهذا التغيرات مأخوذة من اهل العربية فالاولى ترك لفظ
لحقيقة **قوله** انفعالا او كيفا في مباحثه يقال في قول الفلوب عند الحاجة **قوله** وهو محذور لم لا يجوز ان يكون المراد

به الفعل للفهم لا المعدود في المقولات العشر اطلاق الفعل في هذا التفسير حقيقة لا محذور كما هو
المستفاد من لفظه كما مر من هذا النوع من طرف المعترض على التقييم ليس بناسب لان صاحب التقييم موجود
ما في وما للمعترض على التقييم فهو مستدل معارض كما مر واشتهر بين المناظرين فالاولى ما مر من ان يثبت
المطلوب بالاستفهام طلب الفهم قال اهل العربية ان الهمزة لطلب التصديق والشور ويل طلب التصديق وكما
الاستفهام لطلب التقييم امر ممكن لكنه حرف الاجماع البوية وهذا السند ضعيف فرفع مع قطع النظر عن كون
موجب كما مر فانه في هذا المنع على تقدير صحة الابرار على صحة التقييم فان الاستفهام لا يدخل تحت التنبية **قوله**
والتقييم ليس كذلك ارباب فاعلم ان افعال الجوارح وفيه ان يكون باللسان وبالاشارة او الكتابة فكل ما فعل
الجوارح قيل ان التقييم شئ يترتب عليه **قوله** فانه قلت من قبل مثبت صحة التقييم فانما يستفهام في
ان الفعل المذكور في القسم الاول سيد فعل خارج فالاستفهام داخل تحت تنبيه وانهم ليس فعل الجوارح وان كانا
فهم ليس من الجوارح وان كانا بالكتابة ففهم من افعال الجوارح كمن الاول هو التبادر **قوله** مانعا او معارضا لما كان الكلام
في قب البت على طريق الاستدلال لانه في مقابلة المنع يمكن الاعتراض على طريق التمسك بالمراد به المعارضة وطريق
المنع مع السند وبعدم كونه بهذه الصيغة امر **قوله** وقد عرفت ما يوافق وهو ان كل الاستفهام موضوع لان
حالة مخصوصة تنبها سبلا في الطبع كما مر فانما هذا الكلام اركن الاستفهام والاحتمال لطلب بالوضع من باب محاركة
الخصم فلا يخبر عليه وان كان على تحقيق الحق فهو ليس بحق كما عرفت في ما عرفت انما انكاره الاستفهام
للمطالب بالوضع حرف الاجماع اهل البوية فاقول في هذا المقام فانه من هذا القول **قوله** وما اورد عليه في
الامر وهو ان اقتضاء فعله كونه مستعلا فالأقتضاء جنس وقوله يخرج من ان يرد عليه كونه
فانك تخرج امر بالكيف وان الحق انه لا يشترط الاستعلاء لانه كناية عن وقوعه فاذا تأمر به على ما في قوله غفر الله
عنه تحت المنهى **قوله** بان المطلوب بالصفة في حصوله المطلوب بصفة كلف الفعل المطلق فيصير على انه
طلب فعل غير كلف فانه مدلول الصيغة مع قطع النظر عن المادة بخلاف النفي فانه المطلوب بصفة لا بفعل
شلا مع قطع النظر عن المادة هو الكلف وكذلك لا تقرب فانه المطلوب بهذه الصيغة طلب الكيف مع قطع النظر
عن كونه المادة فربا او قولا او كلاهما لا يقتصر **قوله** وان لم يكن نفسه كذلك لان عدم اطلاقه في الجوارح الاجمل

ولا كذا قيل المكنون ليس بالذات أي سر بالغير لو علم يكون معللا بعدم العلم لا بالقدرة الموجودة
وهو شرط قوله على طلب الفعل للغير والمعدود من المقولات قوله وقد عرفت المناقشة بانه
الاستفهام موضوعه لا إنشاء حاله **قوله** من باب المجازات ان الماشاة مع الخضم يسلم بعض
مقدماته للمبتكيت كما مر مفصلا **قوله** لكن هذا المقصود وهو حصول صورة شئ تصور كانه او
تصوره في الذهن مستفاد من نفس الصيغة في الاستفهام وهذا مقصود من صيغة ختمتي و
عائتي ايضا لكنه ليس استفاد من نفس الصيغة فاما استفادتها حصول امر في الخارج او لا وهو
مفهوم الصيغة ثم يتبعه المقصود في الاستفهام بحسب خصوص المادة فظهر الفرق بينهما وقد نظر لانه
يكفي في الفرق الاستفادة من الصيغة وعدم الاستفادة منها فلا حاجة للاحتياط في الحقيقة والاشارة
الالتباس من ان حصول امر في الذهن مقصود فيه لكن ذلك المقصود منطوق الاستفهام وليس منطوق
في صيغة الامر بل مفهوم منه بحسب خصوص المادة كما مر انفا كما لا يخفى **قال** في التقييد والتركيب التقييد
اما في امين ايضا ولها الا الثاني ووصفها او في اسم متقدم وفعل متأخر وقع صفة له او صلة اذ
لوتقدم الفعل وتأخر ولم يكن صفة ولا صلة كان التركيبها كلاما فاما رتبة قوله بانه الصور
الذهنية التي هي العلم والملاذ بالذهن النفس الناطقة المحركة عن المادة المتعلقة بالهذه تعلق العاشق
بالمعشوق فمثل تلك الصور كلها مرتبة فيها وان كانت الصور الذهنية السمانية لانها هي المركة للاشياء الا ان ادراكها
بغير ترتيب ليس بمرتبة بوسيلة الاتهام لا ببناء وانها وذلك لانها في ارتسام الصورة فيها غاية ما في الباب انها ما لم يترتب
الصور لانه في المبدء لم يترسم فيها صورته فاذا فتمت ارتسمت فيها صورته وادركته فيلزم ان الصورة ذهنية لانه
ان ادركتها شيئا بالصور مثلا وراجعنا لا عقولنا وجبنا ان قد حصل لانفسنا حالة هي كيفية ادراكها بالصور
يتنازع ذلك الشئ الذي عنه ناعا ما ذهبت طائفة وقالوا لا خروا ان الصور الحواسيات هي الجسمانية متفردة فلو
ثبتت في انفسنا لانفسنا نفسا ما كان مفصلا اما الدلالة على المعلومات التي هي مفقودة بالافادة فيلزم
الاشارة بطريق الاستدلال كما مر ايضا **قوله** او بانه ذوات الصور التي هي المعلومات قلنا لا ان اذا ذكر مراد
به المقصود ساد في صورته في انفسنا ثم تأخرت الذهن بوسيلة تلك الصورة صاحبها على الذهن الاول
او يراد به

او يراد به الصور لانه للموضوع لا فالاطلاق على المعلومات على ما لا يجب الا ان النزاع لفظي لانه العام عن العلوم
في موضوعه الماهية على ما قال بعض المحققين قوله على ان المستوفية وقد عرفت ان السمع في محله في الاول
الاكتفاء بالمقصود بالافادة وكان جعله حطفا تفسيره قائل **قوله** استعمل الصورة واعلم ان هذه الصور مرتبة
في العقل في الاشياء ليست ما هيها بل صورها واشباحها المحال في الحقيقة لما يترتبها كما ذهب اليه الجميع وهو
ليس بشئ اذ يلزمه ان لا يكون للاشياء وجود ذهني الا بتأويل مجازي وهو ان النار مثلا قد قام في الذهن بغير
هي عرض موجود في الخارج ولها بنية مخصوصة اما ما يبينه النار بها صارت تلك الصورة بسبب الانكشاف ماهية
النار في العقل والدلائل المذكورة على الوجود الذي انما دلت على ان الثابت في الذهن ماهيات الاشياء موجودة
بوجوده على غير اصل كما ذهب اليه المحققون فالصورة المذكورة في عبارة المحققين هي التي لا العلم لا الصورة العقلية مرتبة في نفس شئ
ما قال قد مر في حاشية المطالع وقد مر ان ليس بشئ **قوله** لا العلوم لا الصورة العقلية مرتبة في نفس شئ
بشخصات ذهنية فلا تكون كلية بل جزئية وقد انما للصورة اعتبارين احدهما ذاتها ولا شك انها مرتبة باعتبار
والثاني اعتبارها بغيره ومثال الثاني ما حصل في الوجود بل هو كالظل لا صور فغير هذا الاعتبار مطابقة لها فخصتها لا
ينافى كليتها والتحقيق ان العلوم المتخيز بوسيلة تلك الصورة في الذهن كلي اذ كذلك ان الصورة بالصور لا بغيره
شخصية في نفس شخصيته والكلية ليست عارضة لها بل بالصور بغير العلوم فاما الكلية ليست تعرض لصوره يكون
التي هي عرض حال في العقل بل هي في التميز عند العقل بتلك الصورة وكما ان الصورة الحسية في العقل مطابقة للمع
كثيرة كما مر كذلك الماهية المتخيزة بها مطابقة لتلك الامور ومن لوازم هذه المطابقة ان الصورة اذا وجدت في
وشخصت بشخص فرد من افراد ما كانت عينه واذا وجد فرد منها في الذهن ونجرت من مشاهة كانت هي الصورة
اعنى الماهية وليس هذا اللازم ثابتا للصورة احواله في القوة العاقلة بغير التناوب اشياء لانها موجودة في الخارج
وعرض والعرض يستحيل ان يكون حين افراد الجوهريه ولا شك ان اختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملهو والمشيئة
المذكورة في الصورة مختلفا بالماهية فلهذا لا يكون الا الصورة بغير تعلم لا الصورة بغير العلم وهذا ما قاله الشارع فاما
المحشى في كلام الشارع على ما افاده الشارع الا انه سرد وادكاره ان الثابت في الذهن ماهيات الاشياء موجودة
بوجوده على غير اصل كما ذهب اليه المحققون فاذا كان الامر كذلك فالصورة احواله في العاقلة اذا اخذت صورة عن

لا نقول ان من باب المساحة والمعرفة كونه المفهوم بحيث لا يمكن فرض اشتراكه بين كثير من او يكون ذلك
وهو ظاهر فقلت ان المنع سندا لا المقصور والمانع في الحقيقة هو المقصور والمتصور شرط وبعده ذلك
ان المنع من المنع عدم رضاء النفس بالاشراك وبها من الاستحالة وهو ظاهر والعام لا يدل
على ان المنع سندا لا المقصور مجازا لان المانع ليس الصورة الحاصلة بل ذاته المقصور مع شخص
نعم لم يدخل فيه فالتشخيص لا يشترط مستحالة اذ اجرد النظر في الشخص كونه فرض الاشراك
ممكنا فيكون كما في انهم اعتمدوا على الغاية **قوله** فقلت اذ حصل له بعد ان الصورة العقلية مرتبة
في نفس شخصه ومن شخصه بتشخيصات ذهنية فلا يمكن للعقل فرض اشراكه مع هذا الشخص فلا
يكون كذا في غير هذا الحس ان الاوثر ترك لفظ الحس في اول السؤال لان يوسعهم ان من ماسما اولادهم
في سوال البحث ويترد عليه ايضا ان هذا لا يرد لا يرد بعد ما مر منه من تعيين المراد بالحاصل اذ هذا الحاصل
مورث في النفس وبعد العلوم التميز في الذين بتلك الصورة وبغير الصورة لانه قول بالشيء كما مر **قوله**
قلت قد عرفت ان الحاصل صورته في العقل تلك الصورة عرفت قائم بالذين تنكشف العلوم بها وهو انما مثلا
ويسمى وجوده في غير اصيل النماز ووجود اصيله في غيره في الخارجية والتشخيص انما يولد تلك الصورة في
جزئية حقيقة بخلاف العلوم فانه وجوده وكل **قوله** حاصل في وجود اصيله في العقل نفس التشخيص لا مثال
وسمى كالمعلوم تدبر في الحاصل في هذه الصورة وهو المعلوم لتمييزه بالصورة اذ هي عرض موجود موجود
اصلا لا يمكن للعقل فرض اشراكه بين كثيرين **قوله** نعم لو لاحظنا العقل مع هذا التشخيص كما في هذا التشخيص
وجوده في اذ يحصل صورة جينية في العقل في تلك الصورة مثلا لا فالحس قد جرد على قاعدة الشبه
نعم ويكون الحاصل في وقد عرفت ان الحق انما الثابت في الذين ما يبيات الاشياء موجودة بوجوده في غير
هذا التشخيص ذهب اليه المحققون ووجه يقال في جواب السؤال المذكور ان الصورة الحاضرة في العاقله اذا اخذت صورة
عن التشخيص **قوله** سبب جملته في نفس شخصه كانت مطابقة لكثير من بحيث لو وجدت في الخارج كانت
عين الافراد واذا حصلت الافراد في الذين كانت عينها في الذين على ما حققه ارباب التحقيق فالعلم كالمعلوم
ليس يكون كذا في غير ذلك وبالله التوفيق **قوله** والمتصور شرط وسبب ولا يخفى عليك ان الصورة كالمعلوم
يبدو

قوله في نفس
العلم كالمعلوم
مفهوم

قوله

هو الوجود الاصيل الذي هو مصدر الانوار والاحكام وانما الوجود الذي هو الوجود الظلي الذي لا يكون كذلك واذا جهر
انقسام الوجود اليه ما صارت العوارض اقساما ثلثة ما للوجود الخارجي بحسب خصوصية كل واحد في الخارج والباطن
والحركة والسكون فلا يوصف به الشيء حال وجوده في النفس وما للوجود الذي بحسب خصوصية كل واحد في الخارج والباطن
الجزئية والذاتية والعرضية فلا يوصف به الشيء حال وجوده في الخارج لانه الحية والاشياء لا يمكن مقابلة الوجود
للعقل مفهوم يعتبر في وجوده وكذلك سائر العوارض الذاتية التي هي محلات النفس فانها امور ترتب
على الوجود الذي هي في ثابته وما ليس لاحتماله بل يرتب على الوجود المطلق فيكون لا مالم يمتد
فالحس جمل الوجود الذي هي تارة بسبب اشارة اخرى شرط فلا يمتد قدره في كماله من ولكن انما يجعل
قوله وسبب عطف تفسيره عليه قوله وانما المنع اليه اسنادا لا سببا يعني انما جاز عقلي كقولهم بني الوجود
ويبدأ بتاد من لفظ المدخل فانه قوله من حيث انه متصور ارجح من صورته في العقل **قوله** سبب امتياز
انما حقق سبب وهو الصورة المنقطة في الذات المحيطة بالعلم انما هي في المعلوم فهو الحس كما مر **قوله**
وهو سبب وهو اعتد رتبة صورته حاصلة في الحافظة زائدة عن المذكرة كما مر **قوله** قيل المفهوم وهو الحاصل
صورته في العقل لا تشخيصات بحسب المواد وهذا التشخيص في الحقيقة للعلم ان الصورة او لا للعلوم ثانيا
فالمراد بالانصاف نفس العلوم الجود مع التشخيص بخلاف الانصاف اليه فانه هو الموجود فيمكن اعتبار الانصاف لانه
او بياينة ولكن تقريره على المذهب المنصور بان الصورة العلم الشخصية ذهنية يمكن تجريدها عنها فبقية
لكن التفرقة العارضة واضحة خروجه عن الانصاف فانه الظاهر ان سببها لا يبادر كونه ذلك بقرينة قد عرفت
الفهم غير مسموع كما لا يخفى على المنصف **قوله** فله الفهم اسناد المنع اليه المشهور باعتبار وجوده الخارجي **قوله**
المطالع قبل المنع بنفس المتصور ليجوز بعض اقسام الحس في تعريفه ان اذ لو قيل لكان يوسع ما امتنع فيه الشركة
يتبادر منه الامتناع بحسب نفس الامر في رتبة مفهوم الواجب الوجود والسميات الفرضية فوجه تقييده
بالشعور انتهى فاعلم ان مدار الفهم هو التبادر وان نفس الامر غم في وجوده الخارجي وهو غير المتصور
فهو مخالف لما ذكره قد مر منه وانما التبادر ليس الوجود الخارجي لانه كثيرا من مصادر الافعال ليس بوجوده في
الخارج فهو الاحكام والامتناع وامثالها فالاول ما في حاشية المطالع **قوله** دخل مفهوم الواجب في

اجزى اركان الاسم فاحتمل التعريف معا وبهذه **قوله** لتبين ان اسناد الشيء الى قائله جازية المطالب في
 لفظ النفس بناء على ان يكون فيهم من اسناد الامتناع الى الشعور انه لا يستقل بالانتماء
 امر اخر اليه فيخل في مفهوم الواجب الوجود فان العقل اذا شعوره ولا حيل معه بزمان التوحيد امتنع في الزيادة
 فيه والتميز في توقفت هذا الامتناع على شعوره فلم يدخل فيه قطعا انتهى فلفظ الشعور في التعريف من كونه لفظ
 ولفظ النفس من كونه لفظا لشيء المقصود وليس بواجب ذكره لانه المتبادر استقلا عن هذا لفظ الكلام في هذا المقام
قوله علم ان اسناد الشيء يعني اندفع احتمال ان يلاحظ معه البرهان ففائدة النفس دفع هذا الاحتمال البعيد لانه خلاف
 المتبادر وبهذه الاستقلا يدل على لفظ التوهم **قوله** فانظر الى بيان التقييد بالنفس لانه يجب على الناظر المسائل
 في عبارة الخارج ان اول كلامه اشارة حيث قال انما قيد بالشعور لانه في الكلمات اية لفائدة الشعور اخذ
 اشارة لفائدة النفس حيث قال فان وجد شعوره اية لانه لا يوجد معنى النفس بعبارة غير محرومة في الوجود
 واوضح مراد بانه مقتود ببيان فائدة الامر من كما يطلبه المقام **قوله** خلاف الظاهر لانه يجب على الناظر ان يعلم ان
 الوجود الخارج بعيد عن الانتماء والواجب الى التقييد لانه من كونه على طريق التقييد **قوله** فلم يعتبر في دليل على ان
 ليس في النفس فانه لا يردم الدخول مبنى على ملاحظة عدم ذكر الشعور فافهم ثم لا يخفى عليك ان بناء الخارج
 فائدة النفس قبل بيان فائدة الشعور مع انها محتاج الى البيان بلا نقاش بخلاف البصر والظاهر ان
 مع السيد قد يرد في قائل **قوله** قد يرد على شيء من الاشياء الخارجية التي يكون لها خارج ظرف
 نفسا سواء كان ظرفا لوجودها او لا فيشمل النسب التي يتصف بها الاشياء في الخارج وان لم يكن فيكون
 في الخارج وكذلك الهيئة فيشمل النسب التي يتصف بها الاشياء في النفس وان لم يكن موجودة في النفس اى
 متصورة فاكاه الخارج ظرف لوجوده فهو موجود في الخارج وما كان الخارج ظرفا لنفسه فهو امر خارج وليس
 بموجود فيه كوجود زيد فان الخارج ظرف لانه فيكون زيد موجودا فيه ولا يكون وجوده موجودا فيه
 بل يكون امر خارجا ولو كان متصورا كان موجودا في النفس **قوله** قد يرد فانه كل ما يفرض في الخارج اى
 كيانا في ظرفه اى في نفسه فهو متصف بالشيئية في الخارج لا في نفسه بمعنى العلم والاخبار ولو كان
 منزها في ذاته لكان في كل ما يفرض في النفس اما لفظ النفس في علمنا لا يندرج في نفس في نفس

في ان ترتيب القول على
 ان مقتود في بيان فائدة
 نفس بعبارة الخارج غير
 ضرورة كونه

ابننا

ابننا ان المعبر في صدق عنوان الموضوع انصاف ذات الموضوع بانفسه في نفس قد يرد فلا يمكن
 صدق نقضه على شيء ايضا فانه قاتل ان الشيء يصدق على الكثرة لانه يمكن الاخر غير قلت
 ان الحق يصدق المقيضين على الثالث اما صدق احدهما على الاخر فليس يحل في الخارج
 كلي **قوله** مساهلة يريد ان قد يرد من المصدر بالمشق واثار الى ان مساهلة واثار
 الى ان مساهلة واثار الى القرينة بقوله كاللشي فانه الكلام في الحكم الذي ليس له ما يصدق
 بهو عليه في نفس الامر كما اللامشي بخلاف الامكان فانه يصدق على زيد مثلا سلبا وكذلك
 اللاوجود فانه يصدق عليه وكذلك الكاشية يصدق مثلا على الشيء الباض فانه وان كان
 شيئا وملكنا عاما الا انه ليس بمفهوم الشيئية ولا مفهوم الامتناع العام **قوله** لا يصدق على
 شيء لانه مفهوم الامتناع العام الذي يوجب ضرورة في احد الجانبين ليس نفسا في الاشياء **قوله** فايكل
 موجود في الخارج وفي النفس ان يمكن عام شيئا لواجب والتميز والتميز في ذاته ووجه ضرورة عن
 جانب الوجود اما صدق التمكن العام على ثمة ان كان ضرورة لانه اذا كانت ضرورة مسلوقة في الطرفين يكون ملوكة
 عن احد الطرفين بل لا يرد على ما لا يخفى **قوله** وصف افراد الحكمية في فائدة التقييد في العقل لا في النفس الشامل
 للأفراد الفيزية كما في قوله تعالى لا تشارك في بغير بحاجة وامن دائرة الارض **قوله** اعني اختصاصها بتقدير
 بما يتبادر فانه اللفاظ تقييد لانه نفس الامر عند الاطلاق **قوله** لانه تلك الافراد النفس الامر يجب ان يقول
 الخارج لا يجب ان يكون الحكمي رقيق الايجاب الكلي وقوله بل في افرادها الحكمي خبر مقدم وقوله ما يمنع ان يصدق
 الحكم عليه في نفس الامر مبتدأ مؤخر واليه اشار الشيء بقوله بمعنى ما يمنع في الجملة في قوة العلة لا في حصول
 الكلام ان الانسان له افراد في نفس الامر ولا يضاف افراد في حيزه مثلا **قوله** بقرينة قوله وانما قيد بنفس
 فليكن كلام الخارج موقفا لبيان فائدة النفس كامر وقية نظريته ووجه الاول ان فائدة النفس في ذلك
 فائدة الشعور لا يرد في العقل السليم والثاني ان خالف لعنوان السيد قد يرد حيث قال يريد ان لو قيل
 والثالث ان نسخة الشارح انما قيد بالشعور كما نقله قد يرد والثاني ان نسخة الشارح انما قيد بالشعور
 التي وصلت الى الحشر انما قيد بنفس الشعور والرابع ان لو لم يعتبر نفس الشعور بمعنى لولا ان النفس يلزم الدخول الى

بيان

المتبادر القدر مستقل لا يلاحظ معه البرهان فعبارة الشرح غير محررة لانه يتصدر لبيان فائدة النفس
 تارة كما هو المناسب للفظ الجرد واخر يتصدر لبيان فائدة التصور كما هو المناسب لقوله لو لم يعتبر قاله
 السيد قدس سره حرمنا وحمله على بيان الفائدة بين كما هو المناسب للمقام فعبارة الشرح لا تخلو عن المسألة
 كحاشية ويمكن ان يقال ان الشرح قصد بيان فائدة التصور دون النفس ويؤيد ذلك قوله قدس سره اما التقييد
 بالنفس فانه يشعر بان كلام من عند نفسه كالايجاب على السائل **قوله** معتبر فيها لانها فائدة للعرض المتبادل للذات
 الخارج عن الحاجة **قوله** في حيث انها كذلك فانه كذلك لان الجوانب مثلا جنس الانسان عرض عام للناطق **قوله** ذي
 اجزاء جزئياتها الحقيقية مثلا زيد فانه الجوانب والناطق جزء لا يهتبه الانسان وما جهة الانسان جزء الشئ لا النفس
 جزء الشئ في زيد مثلا وجزء الشئ جزء **قوله** اما خروج الجنس كإشارة الفائدة في الحقيقة **قوله** لا يحصرها
 واعلم ان الحقيقة هي الحكم المتبادل الجزئي بخلاف زيد وانما هو عرض وانما خالده فانه هذه الصفات افراد
 اعتبارية ومطلق الانسان بالقياس اليها نوع وكذلك الجوانب كالجوانب زيد وجوانب غيره وجوانب بكر ومطلق
 الجوانب بالقياس اليها نوع وكذلك الضاحك والاشي فانه كل واحد من الكلمات المحسوسة بالقياس الى المقتضى فلفظ هذا
 الاعتبار ليس بجزء الاعتبار فقيده لثبوت واجب الاعتبار في الكلمات المحسوسة فلفظ غير معتبر ليس بمتماثل في اربعة
 معاني لانها كما زعم في شدة المطالب فتمثلت مفهومات الجزئية والحكي المشهور ان الحكمي مفهوم واحد قابل
 جزئي احقيقه تقابل لعدم والتفوق تقابل الجزئي الاضافة تقابل النقص وقد رده سيد الحقيقة وقول ان اربعة
 مبنية باقية بيان وانما اليه **قوله** احدها مفهوم آمن للعقل يعرفه اسمي للحكي الحقيقي **قوله** يعود ادراكه من
 نفس التصور سواء اشترك في نفس الامر كالاشياء والحيوان ام لا كالواجب وكما لا شئ **قوله** وسواء آمن الاشراك
 كالاشياء والواجب **قوله** ثمانية مفهوم تعريف اكي الخوف حقيقة **قوله** وكذا من يدين للمفهومين بغير
 كلامه فان لم يرض القهينة التي شرطتها هو لوجود الذي كماله **قوله** ونسبة الاشياء من هذا يظهر
 ان المعاني اربعة لانها على عقل الغير وهو الكبرياء ان الاضافة ما يتوقف حقيقة على تحقق الغير
 الاضافة هي النسبة المتكررة اربعة عقل بالقياس الى نسبة اخر فالاضافة اخفى من مطلق النسبة كالابوة و
 والبسوة واما حقائقها الحقيقية اما الاب والابن من الموروث والعارض وكذلك الابن مفاداً مشهوراً وليس له

عرض

عرض في ذات الاب وذات الابن فانه ذات الاب مقدم على ذات الابن ويحيط المندرج والمندرج في مفاداً
 مشهوراً اما الابد راجح وانما راجح فيه مفاداً حقيقياً **قوله** انا لا نعلم بالمندرج تحت شئ ما يمكن فرض
 انه راجح منه سواء كان امكن ذلك الابد راجح او امتنع بل يجزبه ما يندرج بانفعل تحت حيزه فلكونه كذلك مفاداً
 حقيقياً نفس الامر وهذا هو الحكم المتبادل الجزئي الاضافي فلكي ايضاً معناه احدهما الحقيقي والثاني الاضافي والاول
 اعم من الثاني على علم الجزئيين وجزئي الاضافة والحكي الاضافة مع كونها متضابتيين يتصادقان على الحكم المتبسط
 في جزئين مختلفين واعلم الكلمات مالا يكونه كلي اخر اعم منه وانما جاز ان يكون متساوياً كالاشياء ولكن العام
 المتساويين والمتبادر من كونه الشئ من راجح تحت اخر ان يكون اخف منه وتلك قبل الحكم والجزئي الاضافي يرد ان
 العام والخاص انما اشتركا في موضوعات الحقيقة باعتد احد المتضابتيين جزئياً اضافياً للآخر ثم تم تميز بعضهم
 بفصل المندرج تحت كلي بالموضوع الحكمي ويريد به ان يقع موضوعاً في حقيقة موجبة كلية لا في حقيقة مطلقة والاشياء
 الاعم من شئ جزئياً ولا قابل به وعليه هذا كان كل واحد من الشئ والكل العام جزئياً لا جزئياً فلكونه الجزئي
 اعم من الحكمي مطلقاً حاشية المطالب لسيد الحقيقة **قوله** او بالامكان في نفس الامر وفيه من لا يخالف
 من السيد قدس سره ان المارد بالاندر راجح يولد راجح بالفعال الا اعم من **قوله** مفهوم انه راجح في كل
 اربا الفعل وبالاعلان وقد مر ان من ان خالف الامر من كلام السيد قدس سره **قوله** من يدين المشهور من العلم راجح
 والسند راجح في الحقيقة متضابتيان لا يتعقل احدهما به وفي الاخر مثل الاب والابن بخلاف الحكمي الحقيقي والجزئي
 الحقيقي فانها ليس كذلك فالعلاء اربعة للاثلاث كما مر **قوله** فقول ربه الله ان كلمة الشئ لا يغير ان كلاً
 من ربه الله مسوق لوجه التسمية فيما نحن فيه من الحكمي الحقيقي والجزئي الحقيقي وما ذكره وجه التسمية لا يجر الا في
 الاضافتين فالرسل لا ينطبق على المدعي **قوله** وليس للفظ الجزئي جواب سؤال مقدر وهو عظيم ليس
 لفظ الجزئي مشتركاً معنواً بينهما لانها حقيقياً مختلفتان لا يجمعها حقيقة واحدة **قوله** فانه انما العلم حقيقة
 ما ذكره وجه التسمية في الحقيقيين كما قد مر من فالاولى ان يذكر وجه التسمية في الحكمي الاضافة والجزئي الاضافي
 اولاً ثم ينقل الى الحكم الحقيقي ويقال ان راجح باب تسمية العام باسم خاص وينقل الجزئي الى الجزئي الحقيقي ويقال
 ان راجح باب تسمية الخاص باسم العام **قوله** من افراد معناه الحقيقي فالنسبة في بعض الافراد كما قد روج

التسمية فقال الناس كل الحقيقة كليا لا بعض فزاده وهي كجند الفصل النوع منسوبة الى الحكمي وهو
زيد مثلا لا لا يخفى **قوله** لا عصف ولا كان المنطق باحسان العلم الكاتب والكتب ولم يكن العلم بالجزئيات
كاسما ولا مكتبا بل كان طريق حصولها للحواس الظاهرة والباطنة لم يكن لغرض متعلق به وان فرض تناقض الجزئيات
وثبات احوالها وكون احوالها العلم بها مفيدا ومبتغا الى الغاية المطلوبة في الحكمة بل يهيم النظر في الحكمة **قوله**
بل لا يبحث عنها في العلوم ويثبت النجول للموضوع في الاصطلاح فلا يبحث في العلوم للحكمة عن احوال الجزئيات
فان قلت اليس يبحث في الهيمنة عن الافلاك الخفية وفيه ذات الواجب عن العقول البعلاء فكذلك
يبحث عن احوال الجزئيات الحقيقة قلت ما ذكره بحث عن الحكمة المضمرة في اشخاص معينة الا ان ذكرنا الفلك
الثامن مثلا انما يقين عندنا بالحق وما كلفه في بعض جهات متحصلة في ادراك الخفي مع بقاء ذلك
للبينة كليا يجب بقدره ولو وضع موضع جرم اخر يوافق في وضعه ومقداره وصادرا احكامه وان خالف فمناهضة
كانت الباحث المذكورة في الفلك الثامن منطبقة عليه شاملة اليه وفسر عاين سائر **قوله** الحكمة الباطنة عن
احوال جميع الموجودات بقدر الطاقة الباهرة بخلاف احوالها موافقة لقواعد الشريعة الشريف والاكابر علم الحكماء
ثم انهم انما يوجد اذا اخلق يتبادر منه الوجود انكار حرقاذا حمل على المتبادر كان المنطق خارجا عن الحكمة و
يكون مقدمة لها واذا لم يحمل على المتبادر منه كان المنطق منها وكل منها احتمال يشير الى كلام الشيخ في كونه
اعلم بالصواب **قوله** وانما لا يبحث عنها ارجح للجزئيات لا يقال انه لا يرعى له معناه يبين كل منها ويبين البنية بينهما
لانما نقل جوابه ان ليس يبحث ويبقى **قوله** في العلوم الحكمة الحقيقة التي لا يتبدل بتبدل الاديان فهذا الاصل لا
ما هو موضوع الانبياء الا ان وقع فيها التغير بحسب تلازم الافكار فصار الحكمة علما مخرقا على ملازم المراجعات
فان فلا يتغير تلك جزئيات محتملات يفهم منها ان البحث عنها لا يوافق غرض الحكماء كانت الجزئيات محتملات وتغيرت لان
لغيره لا يتحقق الا بعد شئ عليها حقيقة المحقق الشريف لا لا يخفى **قوله** لغاية اكثر منها بل انها غير مشاهة فلا يمكن حصرها
ونظمها فلا يبحث عنها من حيث خفي مائة اقلنا في الحسب عن الافلاك الخفية وعن الواجب وعن العقول البعلاء فان
البحث عنها ليس من حيث خفي مائة بل من حيث انها اقل من الحكمة كما مر وهذا معنى **قوله** والادان لا يبحث في احوالها
ولفت على وتيرة واحدة بل بتغير فتحة رصع فتارة على وجه تطابق الواقع وايضا ليس علنا بها من حيث هي جزئية فتدنا

كان حكيما ويدا رسام النفس الناطقة بالصور الكاملة والمقدريات البقية وذلك لان صورها انما
ترسم في الالهة فيها واذا سقطت الالات لانها الادراكات المتعلقة بخواص الجبريات ولكن هذا انما
يعبر عنه منسوب واحد وايضا ليس على ما به هذه الخبيثة بل على الاغالة حكمة وفي مساعدة الكبر الربانية
اخفى ابتهاجهم ابوجه انما اذا انما مستغنى بها لانهما في اعلاها ما ارسم فيها من صور خفية
واحد لها حكمة ما ت بذلك لارسام فانها الموجودة كل وقت بهذا الكلام ذكرته في حاشيتي على حاشيتي قول اخر على
القادر المنطق **قوله** بواسطة الجزء الاعم وقوة البحث عدم علمه ما قاله في حق ميزاجه في حاشيتي من مطالع
وليس لم ذلك فقد لا منه وطبائعه الاتي به انما يكون مساويا في غير من كونه وادوليد البحث على اطلاق
ما قال بعض المقيمين وهذا هو التحقيق وقد مر كل في بحث الموضوع **قوله** وهي غير متغيرة لانها خبيثة احوال
الواسطة وهي كليات فيكون الشرائع ايضا **قوله** انما لا يثبت في جميع والبحث مقيد بقدر الطاقة البشرية والقدرة
بعدم السطوح علم البحث على وجه مطابق الواقع كما مر فمثل **قوله** وعدم الانصباب مانع من منع لان البحث
في جميع مقيد بقدر الطاقة البشرية كما مر **قوله** لا مانع له يعني انما الملازمة لكونه متغير **قوله** غير متغيرة اي
غير متغيرة في عدد دقيق البحث في مجموعها على وجه جزئي وفيه منع لانه السائل يقول ان الاصل انما يثبت فيها
يخفى فيها لكن ذلك متغير في البحث عنها بخلافها في البصر في البحث في البعض الاخر على الوجه الذي
متلا يجوز البحث عن افراد مقوله واحدة بخلافها في سائر المقولات الاخر على الوجه الكلي لانه
ما لا يدرك كل لانه كل **قوله** فينتهي الى التكرار فيه منع والسند في القولات اجناس عالية متباينة فلا
يلزم التكرار اذا بحث عن جزئيات مقولة واحدة بخلافها بخلاف سائر المقولات فانها يثبت فيها
حد الوجه الكلي فمثل **قوله** وعدم كونه الجزئيات كاسية ومكتبة كما هو المناسب لنظرها بالكلية
المعنى فان هذا الزعم النظر المنطقي في الجزئيات صار نظر المنطقي مقصور على بيان الكليات الكاسية والمكتبة
قوله وعدم كونها مجردا عنها وكله في تدخل على الموضوع وعلى الحد كما مر الاشارة اليه في نظام مامرنا
ان المنطق باحث عن الكاسية والمكتبة والجزئي ليس شيئا منها فلا يتعلق به غرض المنطق كما مر **قوله** اما وجه
كونه الذاتي وهو عدم كونه الجزئيات مجتمعا عنها في العلوم الحكيمة **قوله** فهو ان المنطق مقدم للعلوم الحكيمة

قول واحد وقيل سبق انه جزء من قوله **قوله** موضوع في الحقيقة والايكون موضوعا
 في الظاهر كما مر على انه فيكون موضوعا الكبر اذا كانت شخضة كما ان في باب التعديقات في شرح
 وفيه شرح فقال **قوله** وان كانا يتبعان لا يمكن ان يكونا في محل واحد على الموضوع في الاصطلاح
 كما مر ولمسلم ذلك نقول ان البحث في الحقيقة ليس بمتعدد بالذات في فنيها هذا كما قال في الحقيقة في جاز
 ليس في الحقيقة مباحث مقنونة بالذات في فنيها هذا لانه لا يقع في الاصل في التفرعات ولا في استيفاء ذلك
 كما لصاحب في النظر في مباحث اخرى على انهي كما مر **قوله** البحث في الحكمي هذا مقرر في قدره لانه ليس به مقرر
 الحكمي في ذاته بل في تصور الحق في البحث وقدره ذلك قد مر من قبله وان كانا جزئيا في البحث في ماسا اولاهما
 غير سواء البحث في عرف المناظرين لانه لا يتناسب الانصاف **قوله** والتسليم بالنظر لا يغني عن النظر ولا يخفى ان
 استعمال اللفظ الاصطلاحي في المعنى الغور مجاز لا بصار اليه بلا ضرورة ويمكن ان يقال ان اختصاص اللفظ
 الاصطلاحي بالتصديق ربما يكون محل النزاع عند فهم في الاصطلاح وان كان التحقيق هو الاختصاص
 به فالتمس لمنع مني عليه **قوله** وايضا يمكن ان يقع انما تغير في الجزئي الاضافي والجزئي الحقيقي بيان الامر
 فيكون ذلك التغير مجازا في الحكمي وفيه نظر لانه الحكمي ليس علم اطلاقا عما يجب في الفن بل باعتبار كونه موصلا
 ولانه تعريف اسي فرجه الى بيان وضع الاتفاق والاقرب انما لا يمكن ان يعرف حقيقة الامر لان الحكمي
 مبادر القول الشارح مع قطع النظر عن الالفاظ **قوله** الى كل منها اركل واحد من الافراد التي تحت قهرها
 انما باعتبار ان عبارة عن الافراد وهو في قوله حذير في المنع مستند مجازا ان يكون تمام ماهية بعضها
 كما يحوز فانه نوع احسن للاختلاف تحت فانها افراد اعتبارية له وبعد اخل في الاشياء ووضوح عام للناطق
 مشدود بطرا اوسع فاما ان يكونا جميع الحكمي كما مر **قوله** الشارح والاخل ببي انما هذا قول الجمهور في خارج
 حوضيا فالنوع واسطة **قوله** الشارح وربما يقال وهذا قول المتأخرين وما كان في مباحث ضعف القول
 في السؤال لانه لا يحصل السؤال ان الاشياء مثلا لا يطلق على الذات في كل نفس الاشياء ذات فليكن
 الشيء الواحد عينه منبسطا ومنبسطا اليه وهو لا يطلق لانه لا يثبت تفتي النسب والنسب اليه **قوله** والاقرب
 ان النسب في النسب يرفع كما العامل اللفظي فان النسب مفيد والنسب اليه مطلق ويمكن ان يقال

برج

برج اخر وهو ان اللاد بالنسبة اليه الشئ هو زيد مثلا فان شئ جزءا كجزء الفصل على ان يمكن ان يقال
 ان النسبة في بعض الافراد كافي فان المصنوع الاصطلاح من اجل هذه الامور الطرية وتلك الجزئية
 فلا يجوز فيه ويمكن ان يقال ان النسبة في حيث هي هي لمغايرة بالاعتبار للمغايرة في حيث انما مقتضى التفتي
 الماخوذ معها على وجه التفتي ووجه التركيب الا ان خلاف المتبادر من النسب شئ اخر وهو التباين في الذات
 لا لا يخفى **قال** الشارح فهو المقول في جواب ما بعد واحتمل انهم جعلوا مورد القصة اللفظ الشئ الذي
 قال الشئ في الشفاء حصل في قسم اللفظ اللفظ الذي اقسامه فاليه يرجع في احد الدام لانه مركب لفظا لا يقال
 اعتبار الافراد فانها في تفتيهم للنسب المتوسط بالجنس الثاني لانا نقول بدون قبل الساهلة في الاشياء
 الماد بقوله في جواب ما بعد السؤال بجملة ما يجب الشئ بان يكونه من زيد وغيره ووجه الخصوصية بان
 يكون السؤال عن زيد فقط فالشئ تقتضي التقيد والخصوصية تقتضي الافراد فلا يجتمعان في سؤال
 واحد في زمان واحد فتقوله الماد بالمعنى هي المعنى في الوجود في ذلك والبيعة في الوجود لا يقتضي ان
 يكون السؤال واحد بل يقتضي السؤال وقدر الجواب في الزمان فيكونه الانسان مقدرا لاجل الاجتماع في السؤال
 ومقتولا ايضا حاله الافراد في السؤال التي المتبادر من المعنى هو المعنى في الزمان في التفتي في هذا المقام انه اذا
 قيل ما زيد يجب بالاشياء لانه قد تصور ماهية مهمة فالعز في خصوصيتها ولا يجوز ان يذكره بدله فيقال جواز
 مطلق اذ فيه تفصيل مستغنى عنه واذا قيل بالاشياء فاما لم يعلم السائل خصوصية مفهومه يجب برادوله ان وجه
 والابر كيب يقينية لكنه في مباحث اللغة وان علمها يجب بالحد الذي يرد شرح مفهومه او بتقريب حقيقة
 لا بالرادف وذلك لانه خصوصية الاستفادة من معرفة اللغة معلومة فلا يحصل مطلوب برادف اخر بل بالانزاع
 في معرفة تلك الخصوصية الا ان ذكر احد الجواب بها باعتبار ان نفس ماهية الحد الذي طلب من معرفة خصوصيتها
 لا باعتبار كونه مغاير لها وموجبا لتصورها فهو مقول في الجواب لا في حيث ان حد بل في حيث ان عين الحد ود
 وحقيقة الا ان احد ليس بداخل تحت العلم المنقسم الاقسام قد مر **قوله** او المعنى في الزمان كما بعد المتبادر ويكون
 المقول الماد بالمقول المقول بالبقوة لا بالفعل ارسالا لانه يقال في جواب السؤال حال الاجتماع في سؤال
 حال الافراد فالصلاحيات متحققة في زمان واحد فتقوله بالفعل متعلق بالمفعولية بالنسبة الراجحة اليها قال

في نزع الطالع لانه اما ان يكون صالحا لانه يجاب به غناية الشيء حال الجمع والافراد فهو المقول في جواب ما يجاب
الشركة والخصومة معا النوع بالنسبة لا افراده فانه اذا اسئل عن زيد بما هو كان الجواب انما هو لوجوه مع
عن ووبكر لم يتغير انتهى في كلامه هذا تنبيه على المبادىء ويكلم انه يكون لا يخفى ضعفه لانه تكلف بارادته
السؤال خلاف المتبادر الا ان لفظ المقول يحول على المتبادر فارد بالاختصاص يحصل ان الشركة و
الخصومة متقابلان يجب ان يكونا في النوع مشتركين بين افرادهما فطعا فلا خصوصية يجب ان يصح اصلها في الاختصاص
اضافي بعينه اذا اسئل عن زيد واجيب بان انشاء يكون في الانسان مختصا بزيد لا يوجد في غيره ويكون مقارنا لاجل
الا ان فعل منها لا يكون مراد ابدليل مقابلة الشركة وهو لا يخل في احد النوع الغير المتعدد
الا شيئا اصله لا يخرج عن كون النوع الغير المتعدد الاشخاص فيكون في النوع وجود فرد واحد بخلاف الجنس
فانه لا بد وان يكون تحت الجنس نوعا حتى يكون حقيقة مشتركة فيحصل الفرق مع ان النوع والجنس مقولان
في جواب ما يسوفا فاقول قلت انما ارادنا انما يقال في جواب وان كان سؤالا يجب الامم وحقيقة لزم
ان يكون هناك اجناس في النوع يجب الاسم كما اننا اجناسا وانواعا يجب الحقيقة وليست كذلك وانما
انما يقال في ذلك الجواب يجب الحقيقة فقط وجب ان يكونا موجودين في الخارج وان يكون تحت الجنس
نوعا حتى يكون حقيقة مشتركة فتم الفرق الذي قد ذكرنا فقلت انما قواعد الفن عامة للحقايق الشرعية
والماهيات المعنوية الكلية الوجود والمفاهيم الاعتبارية التي يتبع وجودها فكما اننا نأخذ في اجناس الامم
حدود يجب حقيقة كذلك لنا اجناس فيقول يجبها وكذلك الحال في سائر الكليات ولما كيف وجود النوع
واحد فكونه الجنس مقولان في الجواب يجب الحقيقة وكان وجوده شفو واحدا فيكون في مقولة النوع كسبها
نوعا ان الجنس لا يجوز اختصاره في الخارج فزوج واحد وليس بلان فانه جنسية الشيء كما جاز تحقيقها في
الا انواع متباعدة والا انواع متقاربة جاز تحقيقها بمقتضى الامم ومحقق فاذا اجيب به عن ذلك ان النوع
الواقع جواب غناية فرد في موجود ومقدرفاهم بالحقايق ارادها الحقيقة فانه اللام الاخلاصة
على الجنس فينطلق معنى الحقيقة في انما الجنس سؤال مشهور قيل في الجواب ان تعليق الحكم على المشق
يدل على حيلة المأخذ فالمقولة في الجنس على المتعقبات بالحقيقة ليس بمعلل بل هو في الجنس وفي نظر لانه ذلك

لزم يكون الدلالة التسمية وهي غير معتبرة في التعاريف على انه غير متبادر من اللفظ في المقول على
كثيرين متعقبات بالحقايق اما مطلقا الرسا كان مع تلك الافراد للتفقه الحقيقة افراد مختلفة
او لم يكن فانه ما هو غير ملحوظ في واما مقيدا بان يكون مع تلك الافراد المختلفة الحقايق افراد متفقه
الحقيقة فانه ما هو ملحوظ فالافراد المختلفة الحقايق اصل في هذا الشق فلذا دخل مع على الغير الراجح اليها وبلا حط
الافراد المتفقه الحقيقة غناية وتعاقبا فلا بد من قيد فقط ارمي ذكره كما هو المتبادر من ملاحظة معناه في التعريف
بمعونة العينة وهي انهم انما قد مر ان النوع مقول بحسب النوع والشركة معا دون الجنس فانه مقول بحسب الشركة
فقط قيل ان مراد في التعريف وفيه الجنس بالقياس لا حصه نوع كما مر مثلا فيخرج عن تعريف النوع فلا يكون
جامعا تاما انما هي الثلثة الباقية يتبادر منه الباقية الذي هو الجنس في العرف العام والفصل والافادة ومن
الفصل الفصل البعيد وفي الخاصة خاصة الجنس فانه الثلثة كالجنس في الخروج فلهذا الجنس انما هو على طريق
التبيل على طريق الاختصاص وبهذا فلا يعجز هذا الكلام على ظاهره فلا بد من اقول وسواء بني على الاعان
عن المماثلة في الخروج لكونه قد ذكر بالسياسة في راي الباقية من النقص للخارج وفي العرف العام الفصل
والخاصة للطلقات غير صحيحة وفيها الاغراض المماثلة للجنس في الخروج بعينه على تقدير دخول مع قطع النظر عن
المماثلة المعتبرة ووجهها يخرج الجميع القيد الاخير فهو مبني على التسلسل وهو خارج النظر واذ لم يبق في نفس الامر بقائه
في نظر من اسند الخارج الى القيد الاخير كاف في صحة الكلام لما مر من الاغراض غير مقبول وقد عرفت ان كلامه قد ذكره
موجبه قد مره لكنه خاصة بتبينها على اعتبار قبلي في التعاريف وعلى ان الشيء مثلا خارج عن البعوض
وجميع لا يخرج فيه ان الشيء مثلا من عام وخاصة فخرج عن التعريف بجملة الاعتبارات فاسناده الى القيد الاخير لا
لا يهل على المتبادر الوجود للقسمة الواجب والامكن في معدوم سنة الامكن ولا يمنع فيكون القيمة شاملا للطلقات
كلها كما هو الخارج للفن في طريق الفن في التقسيم التقين لا يختصر الكليات في الحق وفي الجواب عن قوله قد مره كيف يجوز
التخصيص ثم نظر لانه انما هي مقدمة اعلم ان الجواب عن طريق المع الخارج حيث قال ان المقتضى النوع الخارجي
ويخرج عن الفن من وجهين والخصي نزع ان يخرج عن الالفن مقدمة اعلم الباقية في احوال الوجود في الخارج اوام منها افعل
الاولى الالفن مقدمة اعلم وعلى الثاني جزء الكلمة كما مر في المعنى لم يعتبر احتمال لوجود جزء منها الا في الاول مشهور ولذا راجع المقدمة

علم وجوبها سبب المقصود منها فخرج ثم وفيه نظر لانه في السيد قد مر من ان المقصود هو التوصل ببعضها
 لا بعضه وذكرنا انما هو باعتبار حصولها في الزمان باعتبار احوالها الذهنية هو المناسب لها هو عرضهم انتهى وقال
 ايضا ان النطق ببحث في الفاظ على الوجه الكلي المتناول لجميع اللغات ليكون بهذه البياحت مناسبة للبحث المنطقية
 فانها امور قانونية متساوية لجميع المفاهيم المتفرقة فالتناسب للفظ بين التناول لجميع الانواع والاشياء في خروج
 المقصود من اللفظ وقدر تفصيل الكلام على وجوب تناسب اللفظ والمقام قوله تنبها لثلاثة مخارج ففيه اعتبار في بحث
 لا يشعر كما لا يخفى قوله بل هو خارج لما هو مقصود لا هذا منبني على الغرض من قوله قد مر وقدر يستعمل في معرفة
 المفهوم الاعتبارية فالخروج محقق قوله هو المقبول بالفعل بمعنى في الكلام كلام المقصود والاقوال انما بمنزلة الجنس
 حتى قالوا ان الكلي مستدرك ونفسه الكلي بالصحة لانه يقال على الكثيرين وهذه مخالفة لما خرج عن اللفظ فالحق
 مع الشارح والسيد انه قد مر ان اللفظ ببيان الاصطلاح القوم فتركه من غير ادخال في نظر العقلاء قوله
 في الخطاب لانه لا يحق في ذاته احد حقيقي مشروط بالتصديق بوجوده وقد لا يتعرف في الاسرار في الحدود
 غير انما هو الموجود سواء كان موجودا في نفس الامر او معدوما لكن انما مطلقا ليس في الفرد الكلي فليس ما نحن فيه وهو لا
 او اجنس في نظر لانه السؤال عن المفرد والجنس لا يكون مقبولا لا لاجب الشك والواجب انما هو السؤال بما
 مطلقا فينحل الشك ايضا وفيه انه يدفع ما عفاه ويكن ان يقال ان مثال السؤال في العدوم فقط فانه قوله
 في السؤال بما هو في السؤال بما انما لفظه يعوق ليس بمقصود قوله انما كان الفرد فيكون السؤال بحسب المقصود قوله
 او افراد المتشقة الحقيقة فيكون السؤال بحسب الشك قوله كما انما يقال ما زيد وما هو وما زيد الاول ترك اللفظ
 ما في انما في نفسه وفيه ترتيب قوله يكون المطلوب النوع ولا يجوز ذكره الاسم ولا في الحقيقة في السؤال في الموجودات
 تفصيل متغني عنه ولذا قال لا يتم الا بذكر ما هو النوع قوله وان كان المذكور في الافراد فالحقيقة يكون المطلوب
 اجنس انما سؤال بحسب الشك وهو السؤال عن تمام الشك كما ينبغي وانما هو مطلقا كما لا يخفى في الكلي لا الفرد لانه
 حال الفرد علم وهذا لا يكون الا المطلق الموجود قوله فانما كان في الموجودات الاصلية اريد الموجودات الخارجية في انما كان في
 موجود او اريد في ما مع عدم علم صاحب التعريف بوجوده خارجا فانه في المطلوب انما هو الاسم اذا علم بعد التعريف وجود
 افراد في الخارج بطلب من الاسم او في حقيقته اذا كان الاسم موقوفا على نقل الحاجة لركبة الاحوال فانها في الموجودات
 الاصلية

اخفى

الاصلية في نفس الامر وكان ما يجب التعريف علما بالوجود في الخارج كان المطلوب هو الحقيقة في انما التعريف
 الحقيقي الذي يقصد به تحصيل ما ليس بحاصل في التصورات تنقسم الى قسمين احدهما ما يقصد به تصور
 مفهومات غير معلومة الوجود في الخارج ويسمى تعريفا يجب الاسم فاذا علم مثلا مفهوم الجنس الاول في
 تصور بوجه التحليل فانه فصل نفس مفهومه باجزاءه كانت ذلك حاله سيما وانما ذكر في تعريفه عوارضه كانت ذلك
 له رما اسما والاما ما يقصد به تصور حقائق موجودة ويسمى تعريفا يجب الحقيقة اما احدهما او سائر
 في كلتا الصورتين في صورة كون المفهوم معدوما وفي صورة كونه مفهوما موجودا غير معلوم الوجود في الخارج قوله
 يكون المطلوب في اجواب اسما لاسمى الى الحقيقة ويبدو قوله لا يجوز رفعه في هذا المقام لانه الكلام ليس في انما الشك
 في الابهية للعدوم بل الكلام في انما الاطالع على احوال الموجودات الخارجية هو المقصود الاصل في انما الكلي الموجود باليعرف
 فلم يخرج عن اللفظ قوله النوع او اجنس في انما كلامه مقبول اذا ذكر في السؤال الفرد والافراد
 كما مر قوله فقد عرفت جوابه من سياق كلامنا وبعدها الخارج من التقسيم اعلم في اللفظ الخارج فاصح
 الا ان في الكلام عدم دلالته على التبادر في المعرفة باللفظ بعد خارج في الفهم مع انه ليس كذلك بل هو
 منه ويبدو قوله في انما انما اراد ان يحصله اعتراض الشارح انما المقول في جواب ما ينبغي ان يكون مقبولا في جواب
 ما هو بحسب الحقيقة قسم الكلي النظم الى الثلاثة حيث قالوا الكلي المقول في جواب ما هو اما ان يكون مقبولا
 في جواب ما هو بحسب الحقيقة فيكون في انما المقول في جواب ما هو اما ان يكون مقبولا في جواب ما هو اما ان يكون مقبولا
 او بحسب الشك فيكون في انما المقول في جواب ما هو اما ان يكون مقبولا في جواب ما هو اما ان يكون مقبولا
 قسم النوع لانه من في الاصطلاح وقد خالف القوم في هذا الاصطلاح في موضعين وحصل ما ذكره من
 الاعتناء انما المقول بحسب الحقيقة لانه اطلاقه الاول مقابل النوع والثاني قسم النوع الذي له فرد واحد قد
 اشار المحقق اليه بقوله اذا كان شيئا واحدا وفيه نظر لانه الكلام في انما المقول بحسب الحقيقة في
 اطلاقه قسم القوم بالحد ولا يكون نوعا وما ذكره في المتن انما يدل على ان النوع يكون جوابا اذا كان السؤال
 عن فرد واحد والفرق ظاهر لانه كون النوع جوابا لسؤال با عن واحد ليس بحسب الحقيقة بل هو انما
 له اعتبار في الاول انما متباين للحد وفانه محل للحد مفصل يتعلق بالتصور الخارج منه فيكون بدوره في الزمرة

لا يجب به

للملاحظة فيقول فيقول الاول باننا فينتقل عنه الى الحد فيكون العلم التفصيلي سببا للعلم الاجمالي والاعتبار
الثاني ان مقولة في الجواب باعتبار ان عين الحد حقيقة **قوله** لمفعول احتياج اليه وفيه احتياج اليه لا يقع
في البين والايكون يعرف اطراف السائل ومقدمات الدليل وقاعدة البين وهذا فاسد لان البين لا يقال الا
بما ذكر استطراد لا يتوقف عليه المقصود فهو مذكور بادي في مناسبة فقد توهم من قال ان المتبادر مخرج القيد
وما كنا نحن في المقصود الاصل **قوله** لا مكان حمل على ما هو المقصود وان كان ظاهره خلافه اما وجه الظهور فانه
لفظ الجميع وما يشق منه يستدعي التركيب لانه مقابل البعض فبعد النقص بما ذكر من الاجناس البسيط بخلاف
لفظ التمام فانه مقابل النقص فلو هو مثلا تمام الشريك بين الانسان والعقل لانه جزء مشترك لا يكون جزء
مشترك خارجا عنه والسبب لا يقتضي الوجود واما مكان الحمل على المقصود فمما لا يجوز يلزمه ان لا يكون
وراءه جزء اخر فذكر اللزوم واريده لازمه فكانه قيل ان تمام الشريك جزء لا يكون وراؤه اما محل صفة
الاستيعاب الزيادة المطلقة فليس بسبب عدم اختلاف الظاهر كما لا يخفى **قال** الشارح فيقال بهذا زيد
وبالعكس **قوله** قد مره فاجزئي الحقيقي انه وتوهم المقام انه يكون موضوعا للحكي والايكون محمولا على شئ
في الحكي والجزئي لانه ذات متماثلة لا يمكن للعقل في الاحضار ان يعتبر صدقها لا على نفسها لعدم التماثل
ولا على غيرها تائها في ذاتها تماثلها في ذلك وفي تماثل ذات زيد بخلاف مفهوم الحكي فانه ذات متماثلة
يقتضي ارتباطها بغيرها فالعقل ان يحمل عليه فكل محمول على شئ فهو كذا في ادوار زيد بهيها ذات الحقيقة
التي هي بها هذا لم يكن هناك حمل الا بحسب اللفظ كما يشهد به السائل العاقل وكذا الحال في عكس وخلافه
الكلام ان الجزئي يكون موجودا بوجوه اصيل يأتي عن الارتباط بالغير **قال** قد مره صاحب اسم زيد وادلول
لهذا اللفظ او ذات مستحقة لا غير ذلك من المفردات الكلية فالفهم الكلي لعدم تاصيله الوجود يقتضي
الارتباط بغيره **قوله** اي على شئ هو جزئي حقيقي وفيه ان التاصيل في ذاته يمتنع الارتباط بغيره كما نقلنا
في سيد المحقق اما قوله الشارح القريب زيد فالمحمل الحكي قسم او اخذ البقرة للغير وحيث التاصيل في حد
ذاته يقتضي ذلك فتماثل فيما مر نقلنا في سيد المحققين **قوله** السببية الوجود الدميني والاتحاد في الذات
وفي نظر لانه لا يشمل القضايا الدمينية فالوجه ان يقال السببية في الفهم والاتحاد في الذات فيشمل القضايا الخارجية
ولطيفة

والحقيقة الدمينية **قوله** لكن في وجوب التأويل في جانب التأويل المحكوم لانه الراد بهذا هو الشئ الخارج
وكذا لو كان الراد بغير هذا الشئ لما يتصور الحمل ولو كان الراد باحدهما غير الآخر لا يمكن الحمل ايه ولو كان
الراد باحدهما الحكي بغير حمل للو في الحقيقة على الحكي وقد عرفت ان التاصيل في حد ذاته يمتنع الارتباط بالغير واما
عدم التاصيل والثاني يقتضي الارتباط فانه اراد الحكي بالوجود والحمل بالطبع بهذا المعنى فلا يخار عليه
ودعورانه خلاف ما يفهم من ظاهر مقال لوسم ذلك نقول ان مراده قد مره وعبارته في حاشية الطالع
ميرحة فيه كما نقل عنه قد مره **قوله** وعرفت ما فيه اراد به ما مره في المسم الحكي الاقامه في وجه
انه لا يصح له رفع الاستدراك لانه لا يمكن تقييد القول الاقامه واما على ما اراده للصريح علينا ان يراعى ما
عليه ارباب الصناعة ثم تجدهم يجعلونه معنى القول ما ذكره او لا اما اراد المعنى فاصلاح التعريف للنقل
في القوم بارادة الصريح فيقول عندنا البصائر **قوله** يعني على الاستدراك لفظ الحكي ومعنى على الظاهر لا الحقيقة
ايضا كما يدل كلام السيد قد مره وذلك البناء اظهر من ان يحكى فلا حاجة الى التنبه وهذا **قوله** اللهم الا ان يراد
الشارح ان لفظ الحكي مستدرك كان غير ملحوظ في فرائد القيد فهو داخل في القول بحسب الظاهر وخارج بقيد الكبر في هذا
التعريف وما ذكره الحكي في التوجيه فركبت لانه بيانه فائدة قيد على تقدير ترك لفظ في التعريف ليس نظير اعتبار
القوم **قوله** وهذا بناء كونه جنسا ويلزم التعريف بالاخص وهو ليس بصحيح **قوله** والجواب انه لما كان جنسا محمولا
لجواب انه ما كان جنسا له اعتبارا في الاول اعتبارا في فروع هذا الاعتبار اعم من شئ وما خذ في التعريف والذات اعتبارا
وصف العارض له وهو كونه جنسا للحكي وهو بهذا الاعتبار غير مأخوذ في التعريف واخص من المعرفة بالذات فالاعتبار
جاريا في العلم فانه نفس مفهومه اعم من نفسه باعتبار وصفه الذي هو الطبيعة وهي كماله في شئ مشترك بين الكثيرين مثلا صدق
الشئ على نفسه باعتبار من يحيط لانه التعاير الاعتبار كافي في الحمل كما لا يخفى **قوله** كانه الانسان في الانسان لا بشرط شئ اعم
من الانسان بشرط الكتابة كانه الايبية لا بشرط شئ اعم من المايية بشرط شئ وهذا **قوله** ارسلوها بها بخلافه لانه
يعالبتاد رويته نظر لانه لفظ الحكي يطلق على نفس مفهوم الانسان مثلا وهو معقول اول ويطلق على الحكي
المنطقي وهو كونه كليا وهو معقول ثان وتطلق على الحكي في الموعود من العارض وهو الحكي العقلي والراد
يعال اول والاشياء المذكورة في الشرح قد بينه واضحه على الراد على ان كلام الحكي شيع ان الكلمات لا تطلق

على المعقولات الاولى فيحتاج صحة الكلام الا احد الامر من حذف المضاف واعتبار الحارز بان
 يذكر الحارز ويراد به المعروف وقد عرفت انه مستغنى عنه فانه كانه مقصوده ببيان المراد فلا
 خيار عليه **قوله** ايراد امر تباعده **قوله** رتبة ليس على ظاهره بل هو مؤخر ايضا لانه ظاهره ان تقوم
 جعلوا الامثلة المذكورة مرتبة فعمل الانسان اخصر اخصر اعم منه والجسم الثاني اعم منه وهو الجسم
 لان كونه الانسان مثلا اخصر من كونه اعم لا يتبعه بل يجعل المقصود انهم رتبة ما في الذكر كما انها مرتبة في انفسها
 فوارك الذكر بالطبع او المقصود ان من باب التبيين ويكون التوضيح بوجه اخر وهو الترتيب كما في قوله
 والادراك الموافق للترتيب العليق ويمكن ان يقال انهم رتبة ما في التعليم والبيان كما انها مرتبة في
 انفسها والباعث على ذلك هو التسلسل على المتدرج لانه بالترتيب فانها اجزاء متفرقة عنها حتى فرغ
 كما قال السيد المحقق **قوله** تنبيه واعلم ان قوله فوضعا بالفاء لا يفسر على ظاهره لان رتبة ما في اول الامر
 وضعا يائنا وليس الامر كذلك فلا بد من التأويل اما يحمل على التفسير واما يحمل على الحارز ارفقده والترتيب
 فوضعا والحاصل اختيار الاول لان الحارز خلاف الاصل وفيه ان الحارز امثلة **قوله** ولو عكس اليراد بان ذكرها
 في مقام بيان الجنس الانسان مثلا وبالعكس لا يتيسر لهم التمثيل وانما يمكن لهم ذلك كالاتي **قوله**
 جعلوا الانسان مثلا اخصر من الحيوان اخصر من رتبة فانه هذه الالفاظ راجات صفات ذاتية لهما لا مدخل لاحد منهما في
 فلا يفسر قوله رتبة ما في العلم ان يكون المراد حكمها وعلوها مرتبة فيكون المعنى رتبة ما في الادراك والنقد
 وهذا توجيه اخر **قوله** لا اليراد فيكون اليراد مطلقا ساكن في الترتيب وعدمه وفيه ان ليس المقصود لانه
 سبق الكلام يقتضي انهم ذكروا الامثلة المذكورة مرتبة ليسهل لهم التمثيل كما به عليه كلام السيد قدس سره حيث قال
 كلمات مخصوصة مرتبة **قوله** لكن الاول هو جعل الترتيب صفة لليراد او فاق لانه اليراد مرتب كما ان الورد مرتب
 لكن التبادر في المقصود وصف اليراد بالترتيب وهو كمال الفهم يتبادر للترتيب المورد لا الترتيب اليراد
 كما لا يخفى على السائل بالانصاف **قوله** كلمات مخصوصة مرتبة في نفسها او في الذكر ويؤيد الثاني لفظ كما بينه في شرح
 بقوله فوضعا فغيره نظر لان كلام المحقق سني على القول **قوله** قدس سره كما بينه في التارخ وهو **قوله** الا ان يقتضي في
 العرف بجواز العرف وفيه نظر لان التبادر ان الجنس قد يوصف بها فيكون كل منها موصوفا فارقا لان الجنس المفرد
 لا يوصف

لا يوصف باحدهما نحو الحيوان اذا قيل من جنس العقل الاول مثلا وفيه نظر لان جواز ان يكون المراد بالقرين
 ما لا يكون واسطة بين النوع وبين ذلك الجنس فيكون الحيوان جنسا قريبا للعقل من المعنى
 يسمى ان الترتيب في الجنس لا يجب لانه يجوز **قوله** ارعاشي به جرت حقيقة وفيه نظر لان لفظ
 اصلا في كلامه قدس سره ياتي عنه وانما سوق كلامه قدس سره يقتضي ان لا يكون المراد بالقرين حقيقة بل هو لفظ
 ما وان كان ذلك الشيء كمالا لا لجزئي بل يقتضي التاصيل في الوجود لا يرتبط بغيره على ما لا يستفاد
 في كلامه في حاشية المطالع فاقول **قوله** والاخل في الوجود على الوجود يمكن فيه نظر لانه اول مسألة وان العبرة
 للمعنى لا لللفظ فالشارح الى الحكمي هو المحل لانه من المسائل **قوله** التباينة الوجودية التي ارضى
 المفهوم **قوله** والاتحاد في الوجود لا يجوز والاولى ان يقال للاتحاد في الوجود ان لا يكون جميع المواد في جانب
 المحل متحدة لانه قولنا هذا زيد يجوز التأويل في جانب الموضوع مثلا بالشارح الى الحكمي كما في الاشياء
 اليه وقد عرفت ما فيه من ان التاصيل في الوجود يقتضي كون الجزئي للقطعي موصوفا قدم في اللفظ
 او اخر فافهم واحذر في الاعتبار **قوله** فالحمل على غيره لا يكون الا كلاما لانه يجوز ان يكون
 الموضوع كلياً والحمل على جزئاً حقيقة كما مر في المثال في المحقق **قوله** الا ان يخص الغير بالجزئي وفيه ان
 التخصيص في المقدمة العقلية غير مقبولة عند العقلاء وكذا ان اراد تحريم مراد السيد قدس سره
 وفيه ان ليس بمبرر له كما مر في التعليل بالتاصيل **قوله** ولو حمل قوله فالجزئي حقيقة لا يكون
 محمولا على بعض الوجود نحو لا نظر الى المعنى والحققة كمال يدل على ذلك لفظ قدس سره وهو
 الحق والراعي حقيقة كمال لا يكون فوقه جنس ولا تحت جنس **قوله** مكان الجمع اولى انما
 قال ولى لان المراد ظاهر لانه ان حصل الفرق بين المشاركات في الجواب لا يكون
 قريبا كما في الشق الثاني وان لم يحصل الفرق كما في الشق الاول يكون قريبا فان المشاركات
 في كليهما متفقة في الجواب مثلا لو شغل الانسان والفرس يكون الجواب الحيوان ولو
 اخذ به الفرس لما يكون الجواب كذلك كذا وكذا بخلاف الجسم الثاني فان الجواب
 في المشاركات فيه يختلف لانه لو اخذ في السئلة الانسان والنبات يكون الجواب

الحكم النائي ولو اخذ بدل النبات الفرس لا يكون الجواب الحكم النائي بل يكون حيوانا
فلم ير الشارح بلفظ الجميع المشاركات بوصف الاجتماع بل اراد عدم الفرق بين
بين البعض المشارك في الجاهل وبين البعض الاخر في صحة الجواب بالحيوان فيكون المعنى
ان جميع المشاركات بحيث لا يكون الواحد خارجا عنه يستور في صحة الجواب بالحيوان والقابلة
قرينة واضحة على المراد فالناقصة تترتب بعد لانه مبني على اعتبار صفة الاجتماع في الجميع والقابلة
تدفع بهذا الاحتمال ويؤيد والناقصة في اللفظ بعد ظهور المراد ليس في دأب المصنفين
قد وقع توكيد هذه الحاشية الى هذا المقام فاضل فاضل زمانه

عالم علامة اوانه كاشف الكلمات العقلية فانه
للمفصلات النقلة مرحوم ومنفقور الشهور
بقدر طيل اقدر القامى بما كره ان لا يراى
تقوى الله تعالى بغفرانه واسكنه
في فردوس جناته قد وقع
الفرغ من اداء الفقه
سبحه وحسنه
وما به
والله
م

